الجمـــــــهوريـــــة الجزائريـــة الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالـــي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم العلوم الاجتماعية

دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الحضرية
دراسة ميدانية لأحزاب ونقابات وجمعيات بمدينة خنشلة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه للطور الثالث (ل.م.د)
في العلوم الاجتماعية تخصص: علم الاجتماع المدينة - تنظيم وتنمية المدينة-

إعداد الطالب:
عامر بوسالمي

إشراف:
أ.د. العايش عبد العزيز

المشرف المساعد:
د. سهى حمزاوي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د/ ليندة شنافي	أستاذ التعليم العالي	جامعة عباس لغرور –خنشلة-	رئيسا
أ.د / العايش عبد العزيز	أستاذ التعليم العالي	جامعـــــة الشادلي بن جديد - الطارف-	مشرفا ومقررا
أ.د/ برقوق عبدالرحمان	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد خيضر –بسكرة-	عضوامناقشا
أ.د/ غريب مونية	أستاذ التعليم العالي	جامعـــــة الشادلي بن جديد - الطارف-	عضوامناقشا
د/ بن رمضان سامية	أستاذ محاضر	جامعة عباس لغرور –خنشلة-	عضوامناقشا
د/ سهى حمزاوي	أستاذ محاضر	جامعة عباس لغرور –خنشلة-	مشرفا مساعدا (مدعوا)

السنة الجامعية: 2018/ 2019

مقدمة:

من خلال طبيعة الدور الفعال الذي تلعبه المدينة في الماضي والحاضر بكونها بوتقة للتعايش والانصهار، ورغم جملة الاختلافات والتركيب الديمغرافي و الاقتصادي والاجتماعي للسكان، تمثل المدينة الواسطة الحضرية لتطوير أدوات الإنسان ومنتجاته عن طريق مختلف الأدوار الحضرية والثقافية و الإنتاجية التي تقدمها في آن واحد. فهي البيئة الأقدر على تفهم حاجات الإنسان المتطورة والتفاعل معها على نحو إيجابي [1].

يعتبر موضوع المجتمع المدني والتنمية الحضرية من الموضوعات الهامة التي تشغل بال علماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد والإدارة، بل أصبحت المشاركة المدنية من أهم الضمانات التي يلجأ إليها ساسة وحكومات الكثير من البلدان النامية لأهميتها القصوى، فقد أوضحت الكثير من الخبرات أن هذين القطبين يؤثر كل منهما في الآخر عند وضع السياسات الحضرية. ظهر توافق في الآراء على **[2]**الأهمية الأساسية لدور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الحضرية على افتراض أساس أن تطور الوسط الحضري مرهون بنجاح استدامة مشاركة القطاع الثالث (المجتمع المدني) والسكان من أجل إيجاد عمران جديد يمكن أن ينتج مجتمعات قابلة للحياة داخل المدينة.

أفرز هذا الانشغال سعي هذه المؤسسات والساكنة الحضرية إلى وضع إستراتيجية للوصول إلى ما اتفقوا على تسميته بالتنمية الحضرية، والتي ترادف مفهوم استدامة المدينة، فقد أثبتت التجارب المعاصرة على أهمية هؤلاء الفاعلين كآلية للتنمية الحضرية، ومن الركائز الأساسية لتحقيق جودة الحياة داخل المدينة، خاصة في ظل عدم قدرة الدولة على سد حاجيات السكان.

---

[1]- بشير الطيف، محسن عيد علي، خدمات المدن (دراسة في الجغرافيا التنموية)، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، ط1، 2005، ص ص 40-41.

[2]

إن دراسة مؤسسات المجتمع المدني تدفع إلى بيان دورها وإمكانياتها، وعلاقاتها بمشكلات المدينة، وحدود العلاقة بينها وبين التنمية الحضرية، وأهم العراقيل التي تعترض عملها وتحد من فاعليتها.

وفي ضوء ما سبق يتبين لنا مدى تنوع الأنشطة والخدمات التي يتم تقديمها للمجتمع وأفراده من خلال عمل مؤسسات المجتمع المدني والذي يتجسد في تقديم المشورة والدعم بالإضافة إلى تقديم المساعدات المادية وتسيير إنشاء المشروعات التنموية التي يمكن أن تساهم في رفع المستويات المعيشية لمجتمع المدنية، بالإضافة إلى الدور التنويري لتلك المؤسسات من خلال الوعي لدى أفراد المجتمع الحضري بالمشكلات المجتمعية، ومثال ذلك مشكلات البيئة وآثارها على المجتمع.

وتأتي هذه الأطروحة لمحاولة فهم العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني و التنمية الحضرية، خاصة بعدما تصاعد وزنها في مختلف العمليات التنموية، وفي إطار هذا التوجه الجديد لتفعيل التنمية الحضرية.

وضمن هذا الإطار جاءت دراستنا لموضوع "دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الحضرية"، ولتحقيق هذا المسعى قسمت الدراسة إلى قسمين: نظري وتطبيقي متبوعين بملحقين لدليل المقابلة، واستمارة استبيان إضافة إلى مقدمة وخاتمة.

تمت معالجتها وفق خطة منهجية مترابطة ومتسلسلة، فقد احتوى الجانب نظري على ثلاثة فصول بينما الجانب الميداني ضم ثلاثة فصول كذلك.

وقد تضمن القسم الأول من الأطروحة المعنون بالإطار النظري والمفهومي للدراسة ثلاثة فصول نظرية، حيث تناول الفصل الأول الموسوم: بموضوع الدراسة إطارا تصوريا لإشكالية البحث المتمثلة في موضوع " **دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الحضرية** " أهمية الدراسة ومبررات اختيار الموضوع الذاتية والموضوعية، وأهداف الدراسة العلمية والعملية ثم

تحديد المفاهيم الأساسية، إضافة إلى مجموعة الدراسات السابقة لنخلص في النهاية إلى فروض الدراسة.

وتناول الفصل الثاني في جزئه الأول، المجتمع المدني تطوره التاريخي عبر الثقافات المختلفة، في الفكر الإسلامي والغربي والعربي والجزائري، كما اهتم في جزئه الثاني بذكر أسباب قيام المجتمع المدني وأهميته ومعوقاته وخصائصه ووظائفه. مع ذكر أهم الاتجاهات النظرية المفسرة لدور هذه المؤسسات .أي كيف تنظر هذه الاتجاهات إلى المجتمع المدني كفاعل أساسي في عمليات التنمية الحضرية ؟ ومدى إسهامه في إحداث تغيرات داخل الوسط الحضري. في الأخير تبني إطارا تصوريا لدراستنا نتمكن من خلاله تحليل ظاهرة التنمية الحضرية وإبراز موقع مؤسسات المجتمع المدني منها.

أما الفصل الثالث المعنون بالتنمية الحضرية وفاعلية المجتمع المدني في الجزائر. حيث ركز في صفحاته الأولى على التنمية الحضرية من خلال التعرض للمراحل التاريخية التي مرت بها ، وعواملها ومعدلاتها والمعوقات التي تقف في وجهها مع ذكر أهم السياسات والاستراتيجيات التي تتبناها التنمية الحضرية، وفي الأخير ذكر أهم النظريات والاتجاهات النظرية المفسرة لها عرض وتقييم.

كما ركز هذا الفصل في الجزء الثاني منه على تطور التنمية الحضرية في الجزائر بعد الاستقلال حيث تم وضع تصور عام للتنمية الحضرية التي عرفتها معظم المدن الجزائرية في السنوات الأولى من الاستقلال متبوعة بأهم المخططات التنموية، الثلاثي، والرباعي الأول والثاني، والخماسي الأول والثاني، من خلال برامج كانت لها أثارا واضحة على مستقبل المدينة الجزائرية . ، وذلك عبر ثلاثة مراحل وهي: المرحلة الممتدة من 1964إلى غاية 1988، ثم مرحلة التسعينيات، أخيرا التنمية الحضرية مع مطلع الألفية الجديدة.

ولكي تتجلى الرؤية أكثر حول علاقة مؤسسات المجتمع المدني بالتنمية الحضرية فقد خصص الجزء الثالث من هذا الفصل ، وفي مقاربة أولية من أجل تقديم صورة أو عرض حال عن واقع المجتمع المدني بالتنمية الحضرية في الجزائر، من أجل الوقوف على حجم الاعتماد المتبادل بينهما، وإبراز الآثار المتبادلة من خلال المقاربة البنائية والوظيفية وأهم المراحل المجسدة التي تعتمدها هذه المؤسسات في التنمية الحضرية بدءا بالمرحلة التصميمية ومرورا بالمرحلتين التخطيطية والتنفيذية وانتهاء بالمرحلة التقويمية.

أما الجانب الميداني فقد جاء حاملا لثلاثة فصول حيث تطرق الفصل الرابع في صفحاته الأولى إلى واقع المجتمع المدني بمدينة خنشلة، مركزين على أهم المؤسسات المعتمدة في الدراسة والبرامج التي تقوم عليها.

أيضا جاء الجانب الميداني ليعالج الإجراءات المنهجية للعمل الميداني حيث تعتبر الدعم الأساسي للموضوع بعد الدراسة نظريا، وللتأكد من صحة الفرضيات أو نقضها، يتضمن هذا الفصل مجالات الدراسة بأبعاده الثلاثة (المجال المكاني والمجال البشري والمجال الزمني)، ومعرفة حجم وطبيعة العينة والمنهج المتبع والمدخل المعتمد وأدوات جمع المعلومات والبيانات متمثلة في: الملاحظة، والمقابلة، والاستمارة، والوثائق والسجلات و التقارير الرسمية، وأخيرا معوقات الدراسة.

أما الفصل الخامس فجاء حاملا لجدولة البيانات وتبويبها وتكميمها، ومعالجتها إحصائيا من أجل تحليل و تفسير البيانات الخاصة بالفرضيات الجزئية الأربعة. أما الفصل السادس و الأخير فقد تضمن النتائج العامة للدراسة حيث تم فيه عرض أهم النتائج ومناقشتها في ضوء الإطار النظري - المقاربة النظرية- ، وفرضيات الدراسة والدراسات السابقة.

وفي الأخير تم وضع خاتمة تضمنت أهم النتائج التي تم التوصل إليها، وصولا إلى تقديم جملة من التوصيات والاقتراحات وانتهاءا بذكر أفاق البحث التي يمكن أن تكون منطلقا لدراسات وبحوث سوسيولوجية أخرى.

الفصـــــــل الأول

مــوضـــــــوع الـــــــــــــدراسة

تمهيد.

أولا- تحديد إشكالية الدراسة.

ثانيا- أهمية الدراسة .

ثالثا- دوافع اختيار الموضوع.

1- دوافع ذاتية.

2- دوافع موضوعية.

رابعا- أهداف الدراسة.

1- الأهداف العلمية.

2- الأهداف العملية .

خامسا- تحديد مفاهيم الدراسة.

سادسا- عرض وتحليل للدراسات السابقة.

سابعا- فروض الدراسة.

خلاصة.

تمهيد:

تسعى هذه الدراسة كغيرها من الدراسات السوسيولوجية إلى محاولة تشخيص ظاهرة التنمية الحضرية وعلاقتها بمؤسسات المجتمع المدني في المجتمع الجزائري من خلال طرح إشكالية تعبر عن المضمون ألتساؤلي للظاهرة، حيث يتعين علينا تحديد مشكلة تتطلب إيجاد حلول لها.

ولأجل هذا يلجأ الباحث في المجال السوسيولوجي، إلى الاستعانة بالمناهج العلمية وأدواتها من أجل تقصي الحقائق المعرفية، وجمع المعطيات اللازمة حول الظاهرة المدروسة، فيقوم بإحاطتها وحصرها في إشكالية تعبر عن محتواها.

و يكون أيضا قد أثار فيها جملة من التساؤلات التي تستدعي الإجابة عليها بطريقة علمية بإتباع خطوات المنهج العلمي، والتطرق إليها بالبحث والدراسة. ومن هذا المنطلق سيتم التطرق أيضا في هذا الفصل إلى تحديد أهمية الدراسة ثم دوافع اختيار الموضوع ، وأهدافه العلمية والعملية التي يسعى إلى تحقيقها، ثم تحديد المفاهيم الأساسية التي اعتمدت عليها الدراسة، والدراسات السابقة، بعدها قام الباحث بطرح فرضيات من أجل حصر نطاق الظاهرة والتحكم فيها بشكل أفضل من جهة، وعدم الدخول في متاهات علمية من جهة أخرى، حيث تشكل الفرضيات في ذهنه حلولا مقترحة لا يتم التأكد منها إلا بعد الوصول إلى استنتاجات ميدانية من الظاهرة المدروسة.

أولا- تحديد مشكلة الدراسة:

تعتبر المدينة مسرحا للنشاط اليومي، يتم فيه التبادل الاجتماعي والتفاعل الثقافي لتطوير الملكات والمواهب في هذا المجال، وهي بذلك تصقل سلوكهم العام حسب ما يعتنقه الغالبية منهم من قيم مستمدة من البيئة، فقد أصبحت الوعاء الذي يضم مكونات مادية وأخرى لا مادية، ومركزا لتلبية المصالح وقضاء الحاجيات والأغراض المتنوعة بأشكال وأنماط مختلفة.[1]

1- خلف الله بوجمعة، العمران والمدينة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر 2005، ص 5.

إن الاهتمام بموضوع مؤسسات المجتمع المدني جاء مواكبا لتطور أدوار ومسؤوليات هذا القطاع المهم. وفي إطار هذا التوجه الجديد لتفعيل دور المشاركة من جانب هذه المؤسسات المدنية والسكان برز اهتمام عالمي من جانب مؤسسات التمويل والمؤسسات العالمية ، ومن جانب الخطاب السياسي للحكومات للتأكيد على الدور الفاعل لهذه المؤسسات، في هذا السياق الذي شهد فيه العالم تغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية، تزايد الوزن السياسي والاقتصادي والاجتماعي لها كمحور للتحول في شتى الميادين من جهة، ولكسر هيمنة ومركزية الدولة من جهة ثانية.

من جهة أخرى نجد التنمية الحضرية تهتم بإعادة صياغة العلاقة بين كل الفاعلين والمتدخلين في تنظيم المجال الحضري، على أساس مفهوم التعاقد والتشارك والتوافق، وهي مقاربة ورؤية جديدة للتغيير لها مضمون اقتصادي، واجتماعي، وثقافي، وسياسي، وبيئي، ومالي باعتبارها النهج الأكثر نجاعة بتدبير الشأن المحلي والمجتمعي في المرفق العمومي والخصوصي، وتحتاج إلى تعبئة الطاقات والموارد المالية والبشرية وترشيد استثمارها لتأمين شروط تدبير جيد، بهدف تحقيق تنمية واستدامة للمدينة المعاصرة.

إن فكرة نجاح عمل مؤسسات المجتمع المدني في بناء علاقات تشاركية تفاعلية مع المحيط الاجتماعي لها، وجعلها إحدى متطلبات التنمية الحضرية، وآلية لإحياء وترقية الكثير من الأشكال التضامنية لخدمة أهدافها، يؤدي إلى تطور فلسفة جديدة لتنمية حضرية ترتكز على مشاركة السكان وتدفعهم نحو تحقيق إنجاز وعطاء متميز يعتمد على الذات قبل اعتماده على الدولة، وبالتالي إرساء ثقافة مدنية جديدة تؤدي إلى إصلاح أحوال المدينة المتدهورة والبائسة.

إن دراسة مؤسسات المجتمع المدني تدفع إلى مناقشة دورها، وإمكانياتها، وبرامجها للتأثير والتفاعل، ومحاولة التعرف على إسهاماتها التي تظهر كساحة تتبلور فيها مجموعة من التفاعلات، وتقوم بوظائف عديدة تساهم في تدبير الشأن المحلي (التنمية الحضرية) والعمل على تحقيق رفاهية سكانها على جميع الأصعدة. من هنا نسجل مدى أهمية حضور دور هذه المؤسسات في صنع القرار الحضري عن طريق ابتكار الحلول

الصائبة، والتدخل والمساندة واقتراح المشاريع، ووضع الخطط الناجعة للخروج من الأزمات والمشاكل الحضرية.

ذلك أن الدولة بمفردها لم تعد قادرة على القيام بجميع الوظائف التنموية، بل لا بد من توافر شريك يتحمل معها أعباء ومسؤوليات المواجهة والإصلاح والتنمية، وتقديم الخدمات المختلفة، على افتراض أساسي أن المجتمع يصبح أكثر قدرة على مواجهة مشكلاته عندما تتواجد به مؤسسات تتولى مهاما متعددة منها تقديم الخدمات الحضرية ومناقشة السياسات التي تتصل بتلك الخدمات، وكذلك طرح وبلورة التصورات البديلة للأولويات والبرامج والأنشطة، على اعتبار أن مؤسسات المجتمع المدني بمثابة المساحة التي تدور في إطارها عملية التفاعل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، كما أنها تسعى إلى تحقيق التنمية الحضرية واحتواء مشاركة الأفراد لتمكينهم من القيام بدورهم في تحقيقها، حيث أصبحت الوعاء الذي تتصهر فيه طموحات الأفراد وآمالهم بشكل يمكنهم من الاندماج وتحقيق هذه الآمال معتمدين على ما يقدمونه من جهد وخدمات للمجتمع.[1]

هذا يعني أن مؤسسات المجتمع المدني يراد لها أن تقوم بأدوار أساسية تتمثل في تعزيز المشاركة والمساهمة في إصلاح أعطاب الحياة الحضرية،لأن التنمية الحضرية لا تؤدي ثمارها دون أن تنبثق من صميم هذه المؤسسات التي تنشأ نتيجة لرغبة طبيعية لدى العامة لحل كل المشاكل المحيطة بهم. إن إقصاء هذه المؤسسات من شأنه أن يعطل كل برنامج يقوي أو يثمن من دعائم التنمية الحضرية، ويحد من تطلعات السكان والمنجزات المحققة على أرض الواقع. [2]

هذا، وتلعب الجزائر دورا كبيرا من أجل تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، وذلك بغية تنفيذ معظم البرامج التنموية لتقدم نموذجا يعمل على توفير الخدمات الحضرية ذات الأولوية. بإيجاد توازن بين خدمات المدينة المتنوعة وبين ما يتطلب توفيره لسد حاجات الأفراد من هذه الخدمات.

1- طلعت مصطفى السروجي، التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة، المكتب الجامعي الحديث، حلوان،مصر،1999 ص 393.

2- محمد حسن الدخيل، إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط1، 2009، ص 190-192.

وقد عرفت مدينة خنشلة في الآونة الأخيرة قفزة نوعية من حيث ميلاد عدد معتبر من مؤسسات المجتمع المدني، ويتجسد ذلك في صورة أحزاب ونقابات وجمعيات متعددة المشارب والبرامج، وكلها تصب في النهوض بتنمية مختلف القطاعات بهذه المدينة، وذلك بتقديم مختلف الاحتياجات والمطالب المتنوعة والمتجددة وبالطرق التي تراها مناسبة.

ولهذا فإن هذه الدراسة تحاول الكشف عن دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الحضرية وذلك من خلال الدراسة الميدانية: لأحزاب ونقابات وجمعيات بمدينة خنشلة ومحاولة إبراز دورها في التنمية الحضرية، وطرق عملها داخل الأحياء، والعراقيل التي تقف أمام نشاطها. وكذلك وعي السكان بمشروعات التنمية الحضرية ومدى إسهامهم في تنمية أحيائهم من خلال الإجابة عن تساؤلات الدراسة.

وعليه فالتساؤل الرئيسي لهذه الدراسة هو:

ما هو دور مؤسسات المجتمع المدني في برامج التنمية الحضرية؟

وتحت هذا التساؤل الرئيسي تندرج عدة تساؤلات فرعية نذكر منها:

1. **ماهي الوظائف التنموية التي تضطلع بها مؤسسات المجتمع المدني؟**
2. **ماهي أهم العراقيل التي تواجه عمل هذه المؤسسات؟**
3. **أين يكمن وعي السكان بحتمية سياسات التنمية الحضرية في بناء المجتمع الخنشلي؟**
4. **هل تقف الأنساق التقليدية حجر عثرة في مواجهة برامج التنمية الحضرية في هذه الأحياء؟**

ثانيا- أهمية الدراسة:

لا وجود لدراسة بدون وجود أهمية مرجوة منها ، ذلك أن البحث العلمي يسعى لتحقيق مجموعة من النتائج العلمية والحقائق التي يتوصل إليها بناءا على المعطيات التي يتحصل عليها في ميدان تخصصه، ومن خلال هذا يتوجب الحصول على أهمية من هذه الدراسة يمكن توضيحها كما يلي:

يمكن أن تعود على الساحة العلمية بما فيها المكاتب والبحوث العلمية، وما يمكن أن تضيفه هذه الأطروحة إلى قاموس البحث العلمي فيما يخص الدراسات المتعلقة بموضوع البحث من خلال:

1. إبراز الدور الحيوي الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في الحياة الحضرية، وحقيقة هذا الدور من خلال توفير الخدمات والمرافق الهامة للمجتمع الحضري، ومن ثم الكشف عن الدور الفعلي والحقيقي الذي تقوم به هذه المؤسسات في التنمية الحضرية.
2. الحاجة إلى وجود شريك اجتماعي إلى جانب الدولة والقطاع الخاص لمعالجة مشكلات المدينة وأعطابها.
3. كيفية إرساء مبدأ الثقافة التشاركية بين السكان التي تعتبر أهم وسيلة لتحقيق أهداف التنمية الحضرية.
4. تعتبر التنمية الحضرية مطلبا شرعيا لكافة سكان المدينة.

ثالثا- دوافع اختيار الموضوع:

استنادا إلى مبدأ السببية والذي ينص على أن هناك لكل ظاهرة سبب أو لكل علة معلول، تتجلى أسباب اختيار هذه الدراسة إلى دوافع عديدة تنقسم إلى دوافع ذاتية وهي خاصة بالباحث، ودوافع موضوعية وتتعلق بموضوع البحث وكل ما يشير إليه، ولهذا فإن أسباب اختيار الدراسة يمكن توضيحها وتبيان عناصرها وفق التقسيم التالي:

1- الدوافع الذاتية :

هناك العديد من الأسباب الذاتية التي تتعلق بشخصية الباحث وتنبع من ذاتيته والتي لها أثر باطني على الموضوع وهي:

1. تخصص الباحث في علم الاجتماع المدينة، مما يستوجب تناول مواضيع تكون على علاقة بمجال تخصصه في هذا الميدان.

2. تثمين المكتبة بهذا البحث العلمي، ذلك أن هذه البحوث العلمية تعتبر بمثابة مراجع لدراسات ومواضيع تساهم في دعم المكتبة.

2- الدوافع الموضوعية:

تظهر الأسباب الموضوعية في اختيار هذه الدراسة إلى عوامل خارجة عن نطاق ذاتية الباحث وشخصه وتدور حول الموضوع المتناول بالدراسة وماهيته وكل الأشكال والعوامل التي تحيط به مثل:

1. حداثة الموضوع في بعده السوسيولوجي.
2. توفر الظروف و الإمكانيات لدراسة هذا الموضوع.
3. محاولة التعرف على موضوع الدراسة و الوقوف على دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الخضرية.
4. أصبحت التنمية الحضرية أحد مواضيع الساعة، حيث أصبحت تحتل حيز كبير من برامج الدولة.

رابعا- أهداف الدراسة:

1- الأهداف العلمية:

1. جمع معلومات حقيقية حول مؤسسات المجتمع المدني (موضوع الدراسة).
2. إثراء المجال المعرفي والعلمي من خلال النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة .
3. التحقق ميدانيا من بعض القضايا والمفاهيم المتعلقة بمفهوم المجتمع المدني والتنمية الحضرية.

2- الأهداف العملية:

1. التعرف على مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال التنمية الحضرية وعلى أهم البرامج التي تحتويها.

2. التعرف على مختلف الأدوار التي تؤديها والكشف عن مجالات تدخلها في أحياء الدراسة.
3. معرفة العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والتنمية الحضرية والذي يمكن أن تلعبه في تنمية المدينة، وتحسين صورتها إلى الأحسن من خلال مجالات تدخلها.
4. تشخيص أهم المشاكل والمعوقات التي تقف عائقا أمام أداء ونشاط هذه المؤسسات وكيفية تجاوزها.
5. الوقوف على مدى ارتفاع الوعي لدى السكان ببرامج التنمية الحضرية، ومدى انسجامها مع احتياجاتهم الفعلية والمتزايدة باستمرار.
6. التوقف على حجم جمود العادات والتقاليد لسكان الأحياء على إعاقة مشاريع التنمية الحضرية .

خامسا- تحديد المفاهيم:

هناك شبه إجماع على أن " المفاهيم بمثابة رموز تعكس مضمون فكرة أو سلوك أو موقف لأفراد مجتمع للبحث بواسطة لغتهم، أو أنها تجريدات لأحداث واقعية ".

كما يعرفها " **معن خليل العمر**" " أنها الصورة الذهنية الإدراكية المتشكلة بواسطة الملاحظة المباشرة لأكثر من مؤشر واحد من واقع ميدان البحث"، وتأتي ضرورة تحديد المفاهيم في أي بحث إلى أن الباحث لا يستطيع التعرف على الخطأ في الظاهرة المدروسة إلا من خلال ملاحظاته المنظمة وإدراكا ته الدقيقة ".[1]

1- فضيل دليو وآخرون، أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 1999، ص ص 92–93.

بناءا على ماسبق، ومحاولة منا لتحديد مفاهيم الدراسة، تم عرض التعاريف اللغوية، ومجموعة التعاريف الاصطلاحية للمفهوم الواحد، ثم مناقشة هذه التعريف وصولا إلى تعريف إجرائي يتوافق مع أهداف وموضوع الدراسة.

و دراستنا هذه تتضمن سبعة مفاهيم أساسية و المتمثلة أساسا في:

1. دور
2. المؤسسات
3. المجتمع المدني
4. التنمية الحضرية
5. حزب
6. نقابة
7. جمعية

1- تعريف الدور:

أ.التعاريف اللغوية:

دار، دورا، دورانا: انطلق في حركة متواترة حول نفسه، تحرك دائريا وعاد إلى حيث كان، وإلى حيث بدأ.[1]

دور: [مفرد] ج أدوار لغير المصدر.

مهمة ووظيفة: نقول قام بدور.

ومنه لعب دورا: شارك بنصيب كبير، شارك بعمل ما، أو أثر في شيء ما.

-**الدور الاجتماعي:** السلوك المتوقع من الفرد في الجماعة أو النمط الثقافي لسلوك الفرد الذي يشغل مكانة معينة.[2]

1 - صبحي حموي، المدخل في اللغة العربية المعاصرة، دار المشرق، بيروت، الطبعة الأولى، 2000، ص 491.

2- أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، المجلد الأول، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، الطبعة الأول، 2008، ص 748.

ب.التعاريف الاصطلاحية:

هناك من يعتبر الدور رباط اجتماعي يحدد توقعات والتزامات تقترن مع المواقع الاجتماعية وهو ناتج عن عمليات التفاعل الذي يبلوره الأفراد بحيث يتضمن كل دور تفاعل مع الآخرين.[1]

والدور بمعناه السوسيولوجي، ينسب غالبا إلى "**رالف لينتون**" وهو نظام إلزامي معياري يفترض بالفاعلين الذي يقومون به الخضوع له.[2]

إن الدور بحسب هذه التعاريف هو نظام يتبعه الفرد داخل الجماعة، ويترجم عادة إلى سلوك ، يتحدد من خلاله الموقع الاجتماعي للفرد، وهو تحصيل حاصل لعمليات التفاعل المستمرة والمتجددة يوميا، كما أنه مرتبط بهدف معين.

ج.التعريف الإجرائي:

خدمة لأهداف البحث تم وضع التعريف الإجرائي التالي:

الدور هو: " سلوك الفرد داخل الجماعة، ناتج عن عمليات التفاعل، بغية تحقيق أهداف معينة ".

2- المؤسسات:

أ.التعاريف اللغوية:

إن مصطلح "**المؤسسة**" اشتق من لفظ instutitions والتي تعني التعهد والالتزام بانجاز عمل يكتسي أهمية كبرى، أي التكفل بهمة هامة نسبيا.[1]

1- معن خليل العمر، معجم علم الاجتماع المعاصر، الطبعة الأولى، 2000، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ص 262- 263.

2 - ر.بودون ف - بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، معهد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 2007، ص 288– 299 .

ب.التعاريف الاصطلاحية:

هي" تجمعات إنسانية يحدد نظامها ويسير عملها القانون، وهي مجموعة الآليات الاجتماعية الرامية إلى تحقيق الخير المشترك للجماعة الإنسانية داخل الدولة، وهي كل ما هو منظم إراديا في مجتمع معين - بحسب **جاك أيلول**- وتنشأ المؤسسة وليدة حاجة أو شبه فكرة أو قيمة معينة، وتأتي وليدة حاجة إنسانية فردية أو جماعية وترتكز على قواعد معينة، وتقيم روابط بين مجموعة من الأفراد، وهي تكسب شخصية خاصة بها تضعها فوق إرادة مؤسسيها وتدوم بغيرهم، وتتنوع بين مؤسسات خاصة (أحزاب، نقابات، جمعيات) ومؤسسات عامة ترتبط بالنظام العام في المجتمع والدولة ".[2]

أما المؤسسة كتنظيم " هي مجموعة بشرية منظمة، ونسق اجتماعي موجه نحو متابعة هدف أو أكثر (إشباع رغبات، أو أشياء أو خدمات، تحقيق الأرباح، توفير الشغل) تثقل ملزماته كاهل أفراده ".[3]

كما ذكر تعريف المؤسسة في معجم "**روبير**" بأنها: " مجموعة الأشكال الأساسية لتنظيم اجتماعي كما قررها القانون أو العادات في هيئة اجتماعية ". وتعرف كذلك على أنها" مجموعة علاقات اجتماعية منظمة لاحتواء وتنظيم جهود الأفراد لتحقيق الأهداف المشتركة ".

وفي الحديث عن التسمية الأفضل مؤسسات المجتمع المدني أم منظمات المجتمع المدني فإن القول " بمؤسسة " نعني بذلك " مجموعة من القوانين الراسخة التي يتم وضعها لمقابلة المصالح الجماعية وهي أنماط مستقرة للسلوك الذي يتم الاعتراف به وتنميته من قبل المجتمع ".

أما تعريف المنظمات فهي: " وحدات اجتماعية ذات غرض ودور محدد داخل إطار مؤسسي أوسع، وأن تطويرها لا يؤدي بالضرورة إلى التغييرات في البنية الاجتماعية".[1]

---

[1]- نوري منير، تسير الموارد البشرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2010، ص ص11-12.

2- Ahmed S'aifan ,dictomary of political; comstitutional and international Libanpubliskers, 2004, pp 297-298.

3 - Larousse memo ,mediterrannepubliskers , Tunis, 2006, p 998.

وهذا ما دفع البعض إلى قبول التعريف المؤسسي، ويذهبوا إلى أن المجتمع المدني يلعب دور الفاعل ويسهم في التأثير على صنع التغيير الاجتماعي والسياسي، ومن ثم يؤثر على العلاقات بين الأفراد والجماعات، وفي الاتجاه الذي يؤدي إلى تصعيد مستوى الوعي وغرس روح العمل الجماعي والتزود بمهارات التواصل والعمل على تطور القدرات التفاوضية في مجال الحق العام والمنفعة الجماعية.

ج.التعريف الاجرائي:

" المؤسسة تنظيم يحتوي على مجموعة من القوانين، تضم مجموعة بشرية، لها أساليب عمل ملزمة لأفرادها، تتمتع بشرعية لإشباع حاجات الأفراد المشتركة عبر الزمن، وهي في غالب الأحيان مستقلة ماليا ".

3- المجتمع المدني:

لم يتحدد دفعة واحدة، ولكنه قطع شوطا تاريخيا، شارك في تحديده مفكرون كثيرون حتى حدث اتفاق بشأن تعريفه وتعيين حدوده، فلقد عرف كغيره من مفاهيم العلوم الاجتماعية والإنسانية تغيرا وتطورا في معناه ودلالاته منذ ظهوره.

أ.التعاريف اللغوية:

عرف مفهوم المجتمع المدني عدة انعطافات عبر تاريخ استعماله وترجمته، فمن الناحية الاشتقاقية يمكن اعتبار Civil في اللاتينية مرادف Political في الإغريقية، كما أن Polis الإغريقية وCivitas اللاتينية لا يؤديان الدلالة نفسها، بمفهوم: Polis له وجود مستقل بصرف النظر عن العلاقات التي تنسجها مكوناته. [2]

1- محمدإبراهيم خيري الوكيل، دور القضاء الإداري والدستوري في إرساء مؤسسات المجتمع المدني، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، ط1، ص 25.

2- محمد الغيلاني، محنة المجتمع المدني – مفارقات الوظيفة ورهانات الاستقلالية – ، دفاتر وجهة نظر، الرباط، المغرب ،2005، ص 45.

وقد كان أرسطو يستعمل مفهوم Zoonpolitikon مما يعني الحيوان السياسي على الرغم من أن Politikon في الإغريقية تعني أيضا: " اجتماعي" وبناءا على ذلك يكون الإنسان حيوانا تواصليا (ناطق بالأساس) يمارس السياسة.

مع الانتقال إلى اللغة الألمانية نلاحظ أن مفهوم Burgerliche gesellshaft ينطوي على دلالتين أما الأولى فتعني: المجتمع المدني، وأما الثانية فتحيل على المجتمع البرجوازي، ومثلها في الانجليزية والفرنسية، ويحيلنا كل من مفهوم Civil ومفهوم Burgerعلى التعارض مع الدين، ولذلك: فالمجتمع المدني مجتمع لائكي بطبيعته وفي جوهره.

ولقد كان " **طوماس الإكويني** " في تعليقه على كتاب " السياسة " لأرسطو يدافع عن المكون الجماعاتي للمجتمع السياسي، معتبرا المدنية مجالا للتواصل، وأن الإنسان حيوان سياسي وأهلي بطبيعته بل أكثر من ذلك **كائن تواصلي** وهو بهذا المعنى اجتماعي ومن ثم سياسي، تلك إذن هي المعاني التي تشكل منها مفهوم communication politica.

ومع بزوغ عصر النهضة تكاثفت عمليات الترجمة، وكان أهمها ترجمة Robert Grassetest حوالي 1246 لكتاب أرسطو Ethique a Nicomaque وهي الترجمة التي بدأت معها النصرانية الوسطية تتعاطى مع نصوص أرسطو الاجتماعية والسياسية، ففي هذه الترجمة استبدل مصطلح Koinoniapolitik بـ CommunicacioPolitica.

أما مع نهاية القرن الخامس عشر فقد جاءت ترجمة " **ليوناردو برونـي** " لكتابي أرسطو Politique 1438 لتدشين مرحلة انتشار مفهومSocietascivilis وتعزيز وجوده في لغات أوروبا مستفيدا من التطور الذي عرفه فن الطباعة. [1]

ب.التعاريف الاصطلاحية:

إن مفهوم المجتمع المدني حسب " **عبد الحميد إسماعيل الأنصاري**" :

هو" ذلك المجتمع الذي تحدد فيه التنظيمات التطوعية التي تشمل الأحزاب والنقابات والاتحادات والروابط والأندية، وجماعات المصالح وجماعات الضغط وغير ذلك من

1- محمد الغيلاني، مرجع سبق ذكره، ص ص 46-48.

الكيانات غير الحكومية التي تمثل حضور الجماهير، وتعكس حيوية خلايا المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى تخليق مؤسسات مدنية في المجتمع موازية لمؤسسة السلطة تحول دون تفردها باحتكار مختلف ساحات العمل العام".

ولعل أحدث تعريف لمفهوم المجتمع المدني، كما يعبر عنه رائد بحوث المجتمع المدني في الوطن العربي " **سعد الدين إبراهيم** " هو" فضاء للحرية، يلتقي فيه الناس، ويتفاعلون تفاعلا حرا، ويبادرون مبادرات جماعية بإرادتهم الحرة من أجل قضايا مشتركة أو للتعبير عن مشاعر مشتركة ".

وعن ندوة المجتمع المدني، التي نظمها **مركز دراسات الوحدة العربية** عام 1992، فقد تبنت تعريفا للمجتمع المدني على أنه " المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها: أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى القومي والوطني، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في إتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية ".[1]

إن القصد بالمجتمع المدني حسب هذه التعريفات الأولوية تتضمن كل التنظيمات غير الحكومية سواء كانت أهدافها اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية التي تعمل مستقلة عن سلطة الدولة ولها استقلاليتها وتعتمد على العضوية والمشاركة الحرة التطوعية، ولها بناؤها وهيكلها الإداري الحر، والقدرة على المشاركة الفاعلة.

أما التعريف الأهم من حيث الشيوع والانتشار ومن حيث تضمنه سمات هذه المؤسسات بدقة هو:

الذي يعتبر المجتمع المدني " مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتيا،التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وهي غير ربحية، تسعى إلى تحقيق منافع ومصالح

1- متروك الفالح، المجتمع والديموقراطية والدولة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2002، ص 26.

للمجتمع ككل أو بعض فئاته المهمشة أو لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والإدارة السلمية للاختلافات، والتسامح وقبول الآخر".[1]

إن مؤسسات المجتمع المدني أنشطتها تقوم على العمل التطوعي الذي لا يهدف إلى الربحية، وهي بذلك مؤسسات تضم مجموعة من الأفراد تجمعهم المصالح والأفكار والتوجهات السياسية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية ، و تقوم بأنشطة جماعية لفاعلين غير حكوميين، وهي المساحة التي تدور في إطارها عملية التفاعل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وأداة للتغيير ووسيلة استثمار لجهود الأفراد، وبالتالي يكونون أكثر قدرة على الاندماج في المجتمع.

يمكن تعريف المجتمع من ناحية بأنه: " تألف ووجود جماعي من البشر المنتجين، تربط بينهم علاقات معينة ومستقلة عن إرادتهم، أثناء عملية الإنتاج الاجتماعي لحياتهم، هذه العلاقات تعكس مستوى محدد من تطور قوى الإنتاج وشكلا معينا من التبادل والاستهلاك وتعبر علاقات الإنتاج عن مجمل أشكال الحياة في عمق المجتمع: الحياة الزراعية والصناعية والتجارية ".[2]

وهناك من يعتبر المجتمع المدني واحدا من أهم مفاهيم الفكر السوسيولوجي " فهو مجموعة من الناس في حيز معين ويخضعون لنظام واحد من السلطة السياسية وهم على وعي بأن لهم هوية تميزهم عن الجماعات المحيطة بهم ".[3]

ويعرفه أخرون بأنه " وعاء يضم كافة المؤسسات والمنظمات المجتمعية غير الحكومية، ويعتبر مجالا للروابط الإنسانية غير القمعية، والتي تقوم بالاختيار الحر، و تركيبة اجتماعية حافلة بوحدات عديدة سواء على أساس طبقي أو جغرافي، يحمل جملة من الأنشطة التطوعية الحرة التي تتمتع بدرجة من التمايز".[4]

1- أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، الهيئة العربية العامة للكتاب، القاهرة، 2008، ص 64.

2- شاهر أحمد نصر، مرجع سبق ذكره ، ص 195.

3- أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصباغ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2005، ص 761.

4- مدحت محمد أبو النصر، إدارة منظمات المجتمع المدني، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر الجديدة، الطبعة الأولى، 2007، ص 70-71.

التعريف الإجرائي:

" هي مجموعة المؤسسات التطوعية المختلفة، تجتذب إليها شريحة واسعة من أفراد المجتمع يمارسون أنشطة إنسانية تعمل على تدعيم المجتمع وتقويته، وتتمتع باستقلال مالي، بعيدة عن سيطرة الدولة، هدفها هو الإصلاح والاهتمام بالشأن العام عن طريق إشراك أفراد المجتمع بكل فئاته التي تسهم في ترشيد مسيرته وتعزيز خطاه من أجل تحقيق تنمية حضرية حقيقية وفعالة ".

4- التنمية الحضرية:

لا نكاد نجد تعريفا محددا ومتفقا عليه للتنمية الحضرية بين المشتغلين والمهتمين بالتنمية بصفة عامة شأنه في ذلك شأن العديد من المفهومات.

أ.التعاريف الاصطلاحية:

يعرفها: " **حسين عبد الحميد أحمد رشوان**" بأنها: " مجموع التغيرات التي تعتري المدينة وتقديم مختلف الخدمات والمواقف التي تخدم ساكنها، وتوفر له كل ما يحتاجه في سبيل تحقيق حاجاته ومطالبه الفيزيولوجية والاجتماعية، وهي بذلك عملية تعقد الاتجاهات الاجتماعية والإيكولوجية والثقافية، والتي تؤدي إلى تنمية المدينة، وتشمل هذه التغيرات المساكن والمدارس وبناء العمارات وإنشاء الشوارع والأحياء وتعبيد الطرق، وتقديم مختلف الخدمات والمرافق التي تخدم ساكن المدينة ".

أما"**عبدو القاعي**" يرى بأنها: " عملية تحريك العمران وتنظيمه وربطه بحاجات الأفراد وثقافتهم وقيمهم ورغباتهم ومصالحهم المشتركة كما وبالمدى العام لتكوينهم المجتمعي، كما تستهدف مستوى المسارات الاقتصادية الراهنة والهادفة إلى تأمين الازدهار المادي عبر استغلال الموارد البشرية والطبيعية، أحسن استغلال ".

وينظروا إليها **آخرون** بأنها: " تطوير قابليات البيئات الحضرية نحو توظيفها لإمكانياتها الحضرية بما فيها قطاع الخدمات وتحسين نوعية الحياة والظروف المحيطة بها، واستيعاب جميع المتغيرات الوظيفية التي تمكن المجتمع ومقدراته من النمو العقلاني والتكامل المنتظم، كما تهدف إلى تطوير مراكز العمران وتخطيط المدن، ومحاولة إيجاد

بيئات حضرية مستقرة، وهذا ما ينعكس بشكل كبير على مراكز تقديم الخدمات ومقدار كفاءتها في إشباع الحاجات الأساسية للساكنة ".[1]

إن التنمية الحضرية تعني فيما تعنيه إعادة تأهيل كلي للفضاء المديني (الحضري) وذلك بتوفير إطار معيشي ذو أهمية، تجتمع فيه كل المتطلبات والحاجيات الوظيفية والجمالية وذلك بإرساء قواعد جديدة لعصرنة الحياة الحضرية في إطار شراكة بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين لترسيخ ثقافة جودة الحياة لدى الساكنة وهذا ما تسعى إليه التنمية الحضرية.

وهي عمل جماعي مشترك يتضمن طابعا تعاونيا تشاركيا تساهم فيه كل من الأجهزة الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني وأفراد المجتمع من أجل إحداث نقلة نوعية في المدينة وتغيرات اجتماعية بها من خلال توجيه وتنظيم الجهود، وبالتالي نقل المجتمع من حالة ووضع معين إلى الأحسن.

ب.التعريف الإجرائي:

" هي خلق الشروط والظروف المساعدة على مواجهة مشاكل السكان الحضرية، من خلال إيجاد التوازن بين الموارد والسكان ومساعدة هؤلاء على التحكم أكثر في أوساطهم الطبيعية والاجتماعية. وذلك في ضوء التكامل بين الجهود الحكومية ومختلف الفاعلين الاجتماعيين، فهي تهتم بكل جوانب الحياة المجتمعية في المجتمع الحضري، ورفع مستوى معيشة سكان المدينة ماديا ومعنويا وتوفير حاجياتهم الأساسية في جميع القطاعات ".

5- الأحزاب السياسية:

أ.التعاريف اللغوية:

يعرف " **ابن منظور**" الحزب بأنه " جمع أحزاب وهم طائفة وجمع من الناس " [2].
ويعرف المعجم الفرنسي الحزب .Partis

1-بشير الطيف، محسن عيد علي، خدمات المدن (دراسة في الجغرافية التنموية) ، مرجع سبق ذكره ،ص 238.

2 - ابن المنظور، لسان العرب، المجلد الثاني، دار صادر، بيروت، لبنان، 1997، ص71.

و" يأخذ عدة معاني من بينها جماعة من مجموعة كبيرة (المجتمع) تؤدي وظيفة معنية " [1].

ب. التعاريف الاصطلاحية:

يرى الفقيه الفرنسي " **بنيامين كونستانت** " أن الحزب جماعة من الأفـــراد تعتنـــق منهجا سياسيا واحدا ".

أما الفقيه " **كياي**" فالحزب عنده هو: " جماعة متعددة من الأفراد متحدين من خـــلال حماس مشترك لمصلحة قومية أو مبدأ محدد يتفقون عليه ".[2]

أما الفقيه العربي " **سليمان الطحاوي**" " فالحزب من وجهة نظره هو جماعة متعددة من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم بقصد تنفيذ برنامج سياســـي معين ".

كما يشكل " **الحزب** " في جهات ومواضع متعددة لوصف ظواهر لتنظيمات مختلفـــة تماما أو مرتبطة معا بشكل ما، تلعب دورا في توجيه المطالب الاجتماعية، لها طاقة فاعلة في تعبئة الجماهير لغرض التحويل الاجتماعي ".[3]

إن الحزب هو تجمع أفراد ذات مصالح واتجاهات ومواقف واحدة يعملون من أجل تحقيق أهداف محددة ومشتركة وتأخذ طابعا اجتماعيا، ولها أيديولوجيو واحدة، وهدف أو عدة أهداف منها ما يتعلق بأعضاء الجماعة الواحد ومنها ما يتعلق بالمجتمع ككل.

ج.التعريف الاجرائي:

1- Bernard Clandlot, dictionnaire decolague français, édition de la connaissance. France 1999, P. 328.

2-عبد الله محمد عبد الرحمان، علم الاجتماع السياسي (النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة المعاصرة) ، دار النهضـــة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2001، ص336.

3- أحمد شكري الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنـــان، ص ص100-101.

" الحزب جماعة من الأفراد تنتمي إلى تنظيم معين، هذا التنظيم يضم جماعة من الأفراد تعمل على تحقيق القدر الأكبر من حاجات و مطالب أعضائه وأفراد المجتمع أو توجيهها في حدود الإمكانيات المتاحة ".

6- النقابة:

أ.التعاريف اللغوية:

نقابة (اسم)

نقابة: مصدر نقب.

النقابة تعني: " الرئاسة ويقال لكبير القوم نقيب أو رئيس أو عقيد ".

" منظمة عمال يمارسون نفس المهنة ومهمتها القيام بنشاط جماعي لصالح أعضائها".[1]

ب.التعاريف الاصطلاحية:

هي "حركة تنظيم للطبقات الاجتماعية وللجماعات المهنية بقصد تأمين وسائل الدفاع عن مصالحها، وهي عقيدة تغيير اجتماعي واقتصادي تقوم على مبادئ وغايات.

كما تعتبر بمثابة " نواة مركزية للمجتمع المدني باعتبارها أكبر فضاء خارج هياكل الدولة، وهي أكبر حركة مؤطرة، تعبر عن مجمل القوى أكثر من أي إطار أو تنظيم آخر، الحفاظ على الوحدة الوطنية".[2]

ج.التعريف الاجرائي:

" النقابة مؤسسة من أفراد ذوي مهنة واحدة أو مهن متشابهة يختارون للدفاع عن مصالحهم المهنية وذلك بهدف ملائمة وتحسين ظروف العمل ماديا و

---

[1] - عبد الوهاب الكيالي، النقابة موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 3، ج6، بيروت لبنان 1990 ص 904.

2- أحمد شكري الصبيحي، مرجع سبق ذكره، ص 54.

معنويا و قانونيا، وهي تنظيم يتشكل من مجموعة أفراد أنشأت خصيصا لرعاية مصالح أعضائها الاقتصادية والاجتماعية التي ترتبط بأعمالهم اليومية".

إن النقابة بمثابة هيئة قانونية تتكون من مجموعة من الافراد الذين يتعاطون مهنة واحدة أو مهن متقاربة، أسست لرعاية مصالح أعضائها وتقوم على التعاون والاعتماد المتبادل في تأدية مهامها وتأخذ طابعا إداري واجتماعيا لتحقيق القدر الأكبر من حاجات ومتطلبات أعضائها وأفراد المجتمع.

7- الجمعية:

أ.التعاريف اللغوية:

جمع جمعيات، مصدر صناعي من جمع : " طائفة تتألف من أعضاء لغرض خاص وفكرة مشتركة ".[1]

ب.التعاريف الاصطلاحية:

هي " جماعات منظمة من الأفراد انظموا لتحقيق هدف مشترك ليغيروا بعض أوجه أوضاعهم وتمثل بأربعة أشكال:

1. الأهداف: التي تمثل القيم الثقافية والاجتماعية.
2. القاعدة الاجتماعية: بنيت على الطبقات الاجتماعية التقليدية وطبقات أخرى.
3. وسائل الفعل: تعتمد على تعبئة الأفراد لتغيير القيم والاتجاهات والمواقف.
4. التنظيم: وتعتمد على نماذج التنظيم المرنة التي تسمح للأعضاء الاعتياديين بالإسهام الفعال فيها ".[2]

الجمعية هي تجمع طوعي لمجموعة من الأفراد من أجل متابعة أهداف أو مصالح مشتركة، لها أغراض متعددة اجتماعية كدعم المحتاجين والفقراء، سياسية دعم حقوق

---

[1] - ر.بودون.و.ف بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، مرجع سبق ذكره، ص 210.

[2] - معن خليل العمر، المرجع السابق ذكر، ص 54.

الإنسان والمرأة والطفل، ترفيهية كتشجيع فريق أو نادي رياضي أو فكري، اقتصادية كخدمة المنفعة العامة، ثقافية تشجيع السياحة.

ج.التعريف الإجرائي:

" هي تعاقد جماعة من الأفراد ينتظمون في عمل جماعي مشترك حسب قانون داخلي لتحقيق أهداف أو مجموعة أهداف، وتقوم على التعاون و الإعتماد المتبادل في تأدية مهامها ".

سادسا- عرض وتحليل للدراسات السابقة:

لكل دراسة حديثة نماذج سابقة وإن اختلفت في مضمونها وشكلها تتفق معها في أحد متغيراتها أو كلها الأمر الذي يبين أن البحث العلمي له خاصية تراكمية وتتابعيه حيث كل دراسة تكمل دراسة سابقتها وتفتح المجال لإشكاليات جديدة تأتي من بعدها حتى تتواصل مسيرة البحث العلمي ، ذلك أن المعلومات تتجدد بتجدد الظواهر التي تتأثر بخاصية الزمان والمكان ، لهذا سيتم التطرق في هذا العنصر إلى سرد الدراسات سواء منها العربية أو الوطنية والتي لها صلة مباشرة بأحد متغيرات الدراسة ، على أن يتم ذكر الدراسات وفق الزمن التنازلي أي من الدراسة الأحدث إلى الأقدم ولفهم الدور الذي يمكن أن تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الحضرية سوف نستعرض بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، إما بشكل نظري أو بطريقة إمبريقية أو بالجمع بين الطريقتين وعلى مستوى الدول العربية أو المستوى المحلي الجزائر.

ولعل عرض بعض هذه الدراسات التي أجريت على مختلف البيئات يساعدنا على فهم آليات ومختلف العوامل التي تساعد على تنمية مؤسسات المجتمع المدني وتمثل دورها في المجتمع الحضري.

ونظرا لأهمية الدراسات السابقة سوف نستعرض أهم الدراسات التي تم الحصول عليها في حدود إمكانياتنا، ولأن عدم حصولنا على دراسة مماثلة تناولت المتغيرين معا بشكل دقيق فإنه استطعنا أن نعثر على بعض الدراسات

المشابهة التي تضمنت إحدى المتغيرين (التنمية الحضرية) أو(المجتمع المدني) حيث ساهمت هذه الدراسات بشكل أو بآخر في تكوين على الأقل خلفية نظرية ومنهجية لدراستنا.

1- الدراسات العربية:

- **الدراسة العربية الأولى:**

- **عنوان الدراسة : " دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية "**، وهي دراسة منجزة من طرف **الدكتور: حسين عبد الحميد أحمد رشوان من جامعة، في علم الاجتماع الحضري، منشورة، بجامعة الإسكندرية بمدينة كفر الدوار، بجمهورية مصر العربية، 2004.**[1]

أ.إشكالية الدراسة:

تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء عل ظاهرة التنمية الحضرية، وذلك للتعرف على كيفية نمو الحياة الاجتماعية وتطورها في مدينة " **كفر الدوار**" وإلقاء الضوء على تحولها من ريفية تعتمد على الزراعة إلى حضرية تعتمد على التجارة والصناعة.

وقد اختار الباحث هذه المدينة لأنها كانت تعتبر فيما مضى منطقة ريفية ثم اعتراها تغيرات اجتماعية وتكنولوجية واقتصادية مما أدى إلى ظهور التحضر بها.

ب.مفاهيم الدراسة:

أشار الباحث إلى مفهوم المتغيرات الاجتماعية ومفهوم التنمية الحضرية، بادئا بمفهوم التنمية ثم مفهوم التنمية الحضرية.

ج.فرضيات الدراسة:

- **الفرضية العامة:**

[1]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية، بجامعة الإسكندرية بمدينة كفر الدوار، بجمهورية مصر العربية، 2004.

استخلص الباحث فرضا مؤداه أن المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية تسهم في عملية التنمية الحضرية وتؤدي إلى تغير في شكل المدينة وتعدد وظائفها.

- **الفرضيات الجزئية:**

- تغير علاقات القرابة قد أسهم مساهمة فعالة في تعديل وتحضر النسق الاجتماعي مما يؤدي إلى التنمية الحضرية.
- المتغيرات الديمغرافية تلعب دورا هاما في التنمية الحضرية.
- المتغيرات الثقافية والمخترعات الحديثة تلعب دورا كبيرا في التنمية الحضرية.
- المتغيرات الاقتصادية تلعب دورا بارزا في عملية التنمية الحضرية.

د.عينة الدراسة:

استخدم المسح الاجتماعي عن طريق عينة عشوائية منتظمة مقدارها 1% من جملة عدد الأسر100.000 أسرة في جميع أحياء مدينة " كفر الدوار".

ه.منهج الدراسة :

كما استخدم المنهج التاريخي المقارن والأسلوب الإحصائي واهتم بالتحليل والمقارنة.

و.أدوات الدراسة:

إلى جانب العديد من المراجع، استفاد الباحث من هيئات التسجيل والوثائق والمنشورات السنوية الحكومية والإحصاءات، بالإضافة إلى الملاحظة، واستخدم الباحث الاستبيان كوسيلة ملائمة من وسائل جمع البيانات. [1]

ز.نتائج الدراسة:

1. تم **التحقق من صدق الفرض**، حيث اعترت الأسرة تغيرات ضخمة قبل وأثناء ظهور التصنيع، فقد قلت حالات تعدد الزوجات ومالت الأسرة إلى الحجم الصغير، وعملت المرأة في المصنع، كما التحقت الإناث بالجامعة، وأصبحت العلاقات القرابية في طريقها للتباعد، وكانت هذه التغيرات الأسرية، ضرورية لتنمية

[1] - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المرجع السابق .

المجتمع الصناعي حيث سمحت في مرونة التنقل والتحرر من الروابط الجغرافية وتغير المهنة واختيار العمل في الصناعة وظهور انفصال الأعمال التي تؤديها العائلة.

2. كما **تم صدق الفرضية**، إذ أن المتغيرات السكانية ترتبط ارتباطا وثيقا بالنشاط الاقتصادي، حيث تعتبر المناطق الصناعية جاذبة للسكان مما يسهم في تنمية المنطقة حضريا، أدى هذا النمو السكاني إلى زيادة الكثافة السكانية واختلاف التركيب المهني، وأصبحت العلاقات بين الأفراد غير شخصية، وتحرر الناس من الإنتمائية واعتماد الفرد على الجماعات الثانوية، كما ظهرت كثير من مشكلات المدن.
3. وتم التحقق أيضا من صدق **الفرض الثالث** بأن : إقامة المنشآت الصحية والرياضية والتي ساهمت في ضخامة منشآتها ووظيفتها في إعطاء الطابع الحضري للمنطقة، كما أن تقدم تكنولوجيا الطب وظهور وسائل وأساليب الصحة العامة والتي لها دور في نمو المدن، ووجود شبكات المياه وتوصيل المياه النقية إلى المنازل هي من دلائل الحضرية، ولاشك أن ذلك يؤثر تأثيرا قويا على النمو الحضري، وتحقق صدق هذا الفرض كذلك بإقامة الطرق والتي تعد مؤشرا لمدى انتعاش الأنشطة الاقتصادية، كما زاد نطاق المواصلات. [1]

- **جوانب الاستفادة من الدراسة:**

تمت الاستفادة من هذه الدراسة في الجوانب التالية:

1. تكوين خلفية نظرية ومعرفية لدراستنا وخاصة من ناحية التعريف بالتنمية الحضرية، وعواملها والعراقيل المختلفة لها.
2. كذلك معرفتنا لأهم الاتجاهات النظرية والمفسرة لها، أيضا الاستراتيجيات المختلفة ومحدداتها والتطور التاريخي.
3. كذلك الجانب الميداني، فقد ساعدتنا ذلك على صياغة بعض أسئلة الاستمارة.

[1] - المرجع السابق.

- **الدراسة العربية الثانية:**

- **عنوان الدراسة: التنمية الحضرية في المجتمعات الخليجية، الرؤية الواقعية والمستهدفة. وهي دراسة ميدانية من إعداد الدكتور: سالم محمد خميس الخضوري منشورة، في علم الاجتماع الحضري، جامعة عمان، 2004.[1]**

أ.إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

تشكل التنمية الحضرية ميدانا جديدا يتعاظم شأنه باعتباره امتداد طبيعي لدراسات التغير الاجتماعي والثقافي لأنه يشير من الناحية العلمية قضايا عديدة تتعلق بتجارب مجتمعية حية في مسيرتها بكل ما تنطوي عليه من دينامية وبكل ما تطرحه من مشاكل للتغلب على التخلف من خلال توجيه النمو في اتجاه أهداف مضبوطة موحدة تترجم تطلعات المجتمعات النامية.

كما تأكد على المشاركة العلمية لدراسات المجتمعات قبل تخطيط مشروعاتها على أن يوضع في الاعتبار العامل البشري والقيم السائد التي تحكم حياة الأفراد، ولا يتأتى ذلك إلا بدراسة المجتمع قبل رسم الخطط وتحديد البرامج والمشروعات.

- **التساؤل الرئيسي:**

هل تحقيق مثل تلك المؤشرات والمعايير في المجتمعات الخليجية يعني أنها قد وصلت إلى مسار الدول التي حققت تنمية فعلية وحقيقية؟

- **التساؤلات فرعية:**

- هل وصول السكان في المجتمعات العربية الخليجية في ضوء ما يحدث من تطور ونمو إلى تحقيق ما يهدفون إليه؟

- هل وصلت المجتمعات العربية الخليجية إلى النهوض بطبيعة ونوعية الحياة التي يعيشها السكان خاصة في جانب الوعي العام بالقدر نفسه الذي حققته من خلال النمو في الجوانب المادية؟

---

[1]- سالم محمد خميس الخضوري، التنمية الحضرية في المجتمعات الخليجية، الرؤية الواقعية والمستهدفة، جامعة عمان، 2004.

ب.مفاهيم الدراسة:

تطرق إلى مفهوم التنمية والأسلوب التنموي الذي يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة، وذلك عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية، وذلك من خلال المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ.

وتكلم عن الأبعاد الاجتماعية والثقافية في عملية التنمية من خلال الواقع الاجتماعي المتغير والجديد وأهم المنتجات المادية والفكرية للمجتمع.

ج.نتائج الدراسة:

1. معوقات التنمية وعلاقتها بهذه الأبعاد، فنجد قوة الضبط الثقافية المتميزة مثل مسطرة القيم والاتجاهات التقليدية بين الأفراد والتمركز الثقافي حول الكبرياء والكرامة إلى جانب معايير التواضع والاحتشام.
2. إن الثورة الجديدة التي بدأت في المجتمع الخليجي عمدت إلى قطع الصلة بالماضي خاصة في جوانب النشاطات الاقتصادية وهو ما دفع إلى إقامة المؤسسات وتحقيق كثير من الانجازات في الجانب الاقتصادي والاجتماعي.
3. ضرورة تأهيل وإعداد الموارد البشرية واستثمارها.
4. تخطيط المشروعات وتوزيعها والقدرة على استيعاب التقنية عن طريق وجود بيانات واقعية حول الهيكل الاقتصادي العام.
5. التخطيط البيئي والمكاني والدعم الذاتي للتنمية الحضرية (طبيعة المكان).
6. التقويم المستمر لاستجابات الأنماط السلوكية لفئات المجتمع وتراكم إنجازاته.
7. تتوقف التنمية الحضرية بوجه خاص على كيفية صياغة نموذج للتنمية من الداخل يؤدي إلى الانطلاق نحو تنمية خليجية حقيقية، يعني بالعمل اليدوي، وأنه يعمل على تنمية الإنسان وبنائه بناءا صحيحا.

8. أن التنمية بشقيها سواء العام أو الخاص وفي القطاع الحضري في منطقة الخليج ما يزال يحتاج إلى كثير من الدراسات المتأنية. [1]

- **جوانب الاستفادة من الدراسة:**

لقد أفادتنا هذه الدراسة هي الأخرى في:

1. تكوين إطار نظري لدراستنا خاصة الإطار المفاهيمي. بالإضافة كذلك عند صياغتنا لتساؤلات الدراسة،
2. فضلا عن الجانب الميداني في كيفية تحليل وتفسير البيانات وصياغة بعض أسئلة الاستمارة.

2- الدراسات الجزائرية:

- **الدراسة الجزائرية الأولى:**

- **عنوان الدراسة: واقع المجتمع المدني في الجزائر: دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا، وهي دراسة غير منشورة منجزة من طرف الطالبة: شاوش إخوان جهيدة دكتوراه العلوم في علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007** [2].

أ.إشكالية الدراسة:

تسعى إلى وضع تطور الواقع المجتمع المدني في الجزائر من خلال البحث في جملة من العوامل التي تشكل هذا الواقع، انطلاقا من فهم النسبة المؤسسة التي تتميز بها مؤسسات المجتمع المدني الجزائري وملامح النخبة التي تشكله ثم طبيعة العلاقة التي تربطه مع الدولة، وصولا إلى إسهامه في العملية التنموية كل ذلك من خلال دراسة نظرية وميدانية تسعى إلى تخيل

---

[1]- سالم محمد خميس الخضوري، المرجع السابق.

[2]- شاوش إخوان جهيدة، واقع المجتمع المدني في الجزائر: دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007.

المؤشرات المختلفة لهذه المتغيرات التي تشكل جوانب مختلفة من واقع المجتمع المدني في الجزائر.

ب.تساؤلات الدراسة:

- **التساؤل الرئيسي:**

ماهو واقع المجتمع المدني في الجزائر.

- **التساؤلات الفرعية:**

- ماهي ملامح النخبة المشكلة للمجتمع المدني في الجزائر؟.
- ما هي ملامح البناء المؤسسي للمجتمع المدني في الجزائر؟.
- ما طبيعة العلاقة بين الدولة و المجتمع المدني في الجزائر؟.

ج.هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على المجتمع المدني عن كثب، خصوصيات و خصائص الفاعلين منه، وتسليط الضوء على إمكانياته والكشف عن أدواره الفعلية التي يقوم بها إزاء المجتمع وصدى مساهمته في تنمية ، وأخيرا محاولة معرفة العراقيل الحقيقية في وجه نشاطه وإيجاد العلاقة الفعلية بين المجتمع المدني والدولة الجزائرية.

د.عينة الدراسة:

نظرا لعدم الاهتمام بكل الجمعيات استدعت الضرورة أخذ عينة تتناسب مع معطيات البحث وظروفه و إمكانيات الباحث المادية ولهذا تم اختيار عينة عنقودية متكونة من جمعيات نسبة 7.11 من مجتمع الدراسة .

ه.منهج الدراسة:

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي ، وذلك الوصف الدقيق للظاهرة محل الدراسة كما هي موجودة في الواقع البيانات والمعلومات.

و.أدوات الدراسة جمع البيانات:

تم الاعتماد على الملاحظة واستمارة استبيان وليل المقابلة و الوثائق والسجلات و الجرائد الرسمية.

ز.نتائج الدراسة:

1. إن النخبة الممثلة للمجتمع المدني تحمل ملامح الطبقة الوسطى من حيث الارتفاع مستوى التعليم والدخل وطبيعة المهن.
2. يعاني المجتمع المدني من قسوة كبيرة في بيته المؤسسية حيث تتمحور هذه الأخيرة على الشخص الرئيس أو عدد محدود من الأعضاء المؤسسين، حيث تفتقد إلى أبجديات الممارسة الإدارية الرسمية.
3. تتمتع الجمعيات بهامش الحرية وتعتمد على الدولة في تمويلها.
4. نشاطها متقطع وليس مستمر ولا تملك برنامج عمل محدد وواضح تلتزم به.
5. أنشطة هذه الجمعيات تتمركز في مجالات محدودة النوعية، الخضوع وانعدام المساعدات الخيرية ما يجعلها إسهامها في التنمية محدودة وتنحصر في هذه القطاعات لا غير.[1]

ح.جوانب الاستفادة من الدراسة:

1. زودتنا بخلفية نظرية للتوجه النظري من خلال الاطلاع والاستفادة من مدخلها النظري .
2. ساعدتنا في ضبط وصياغة الجانب النظري خاصة بإحالتنا للعديد من المراجع الهامة.
3. ضبط أهداف الدراسة، وكذا بعض المفاهيم الأساسية للبحث.
4. استفدنا كثيرا من بناء أسئلة الاستبيان (استمارة استبيان) ودليل المقابلة، تصميم مقابلات الدراسة الموجهة .
5. كذلك استفدنا من هذه الدراسة في تحليل البيانات و مناقشة النتائج.

[1]- شاوش إخوان جهيدة، المرجع السابق.

6. ويمكن القول أن هذه الدراسة تعتبر بمثابة دعامة أساسية تتركز إليها في تحليل بيانات الدراسة وكذا صياغة. بعض النتائج ومنا قشتها لقد قدمت رؤى جديدة لدراسة المجتمع المدني دوره في التنمية الحضرية.
7. أفادتنا في المقارنات بين نتائج الدراسة السابقة وما انتهت إليه الدراسة الحالية ضمن تحليل الجداول واستعراض النتائج.

- **الدراسة الجزائرية الثانية:**

- **عنوانها:"دور الجماعات المحلية في التنمية الحضرية، دراسة حالة بلدية المسيلة"، وهي للباحث جلود رشيد ،تحت إشراف الأستاذ الدكتور: عبد العزيز بودون، وهي دراسة قدمت لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، بجامعة الإخوة منتوري بقسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،(غير منشورة)، 2006.** [1]

أ.إشكالية الدراسة:

جاءت إشكالية الدراسة للوصول إلى حلول وآفاق تهدف إلى التخفيف من المشاكل المتزايدة، فهي تحتاج إلى نظام متكامل يسعى إلى تحقيق تنمية حضرية بشكل دائم ومستمر بواسطة وجود نظام إداري يرتكز على تنفيذ المشاريع المختلفة،ومعتمدا على أساليب فنية وتقنية، فكانت الإدارة المحلية والتي أصبحت من لزوميات التنمية متمثلة في الجماعات المحلية حيث تعتبر المحك الرئيسي لأي تنمية هادفة.

ب.تساؤلات الدراسة

- **التساؤل الرئيسي:**

ما مدى مساهمة الجماعات المحلية في التنمية الحضرية؟

- **التساؤلات الفرعية:**

- هل يمكن اعتبار الجماعات المحلية أدوات تنموية؟

[1] - جلود رشيد، دور الجماعات المحلية في التنمية الحضرية، دراسة حالة بلدية المسيلة، جامعة الإخوة منتوري بقسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،(غير منشورة)، 2006.

- كيف يمكن تفعيل دور الجماعات المحلية في التنمية الحضرية؟
- ماهي الصعوبات التي تعترض عمل الجماعات المحلية في التنمية الحضرية؟
- هل يخضع عمل الجماعات المحلية إلى رقابة الوصاية؟

ج.مفاهيم الدراسة:

التنمية، الإدارة، الإدارة المحلية، الجماعات المحلية، البلدية، الولاية والتنمية الحضرية.

د.فرضيات الدراسة:

الفرضية العامة:

- الجماعات المحلية أداة فعالة يتحقق من خلالها جانب كبير من أنشطة التنمية الحضرية.

الفرضيات فرعية:

- السياسات المنتهجة من طرف الدولة من أجل تحقيق التنمية هي محطة عدة صادرات محلية.
- غياب الرقابة من طرف السلطات الوصية سبب في وجود بعض الاختلالات في مجال التنمية.
- وجود مشاكل ذات طبيعة اجتماعية أو إدارية هو السبب في إعاقة التنمية.

ه.أدوات جمع البيانات: [1]

اعتمد الباحث على الملاحظة الموجهة للوقوف على ظاهرة التنمية الحضرية في مختلف أنحاء المدينة، والمقابلة. كما اعتمد على الوثائق والسجلات الموجودة بمصالح البلدية وبعض المديريات الأخرى. كذلك اعتمد على التقارير والإحصائيات الرسمية والتي

[1] - جلود رشيد،المرجع السابق.

ساعدت في إثراء البحث بمعلومات ومعطيات عن طريق التقارير والإحصائيات الرسمية التي قامت بها البلدية في التنمية الحضرية بولاية المسيلة.

و. منهج الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي، لوصف الظاهرة محل الدراسة، وكذلك المنهج التاريخي من خلال وصف تطور الجماعات المحلية في الجزائر.

ز.عينة الدراسة:

تم الاعتماد على العينة القصدية والمتمثلة في مسؤولي البلدية ورؤساء الأحياء بمجموع عشرون مبحوث تم مقابلتهم خلال فترة الزيارات الميدانية.

ح.نتائج الدراسة:

النتائج العامة للدراسة :

جاءت كالتالي:

1. البلدية تساهم في تحقيق التنمية الحضرية من خلال المشاريع التي تقوم بها.
2. البلدية تواجه مشاكل إدارية واجتماعية مما يعيق عمليات التنمية الحضرية بها.
3. البلدية غنية من حيث الموارد المالية والطبيعية لكن عدم استغلالها يبطئ التنمية الحضرية.
4. هناك رقابة مركزية كذلك من طرف لجان الأحياء (مواطنين) لكنها غير فعالة. [1]

- **جوانب الاستفادة من الدراسة:**

1. لقد أفادتنا هذه الدراسة من جانب الإطار النظري.

[1] - المرجع السابق.

2. بالإضافة للجانب الميداني، من ناحية معرفتنا لكيفية اختيارنا للعينة خاصة على مستوى مختلف الفاعلين في التنمية الحضرية من خلال ما تم جمعه من معلومات خلال أسئلة المقابلة والسجلات والإحصاءات والدفاتر،حول كل ما يدور من مشاريع التنمية الحضرية بالمدينة، ومعرفة أهم القطاعات المعنية بالتنمية الحضرية.

3. كذلك معرفة أهم النتائج المتوصل إليها والتي كانت انطلاقة جيدة لدراستنا، بعد معرفتنا لكيفيات التحليل والاستنتاج للبيانات والمعلومات المجمعة.

- **تقييم الدراسات السابقة:**

كل دراسة من هذه الدراسات السابقة قد عالجت جانبا من جوانب دراستنا الحالية، حيث تناولت:

1. وصف سلوك أو قيمة معنية أو مشكلة اجتماعية معنية مما ساعدنا للوقوف على الإطار العام للدراسة ، وقد سلطت هذه الدراسات الضوء على بعض الجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية من خلال استعراض هذه الدراسات لموضوع الدراسة فإنه تمكن الإشارة إلى أنه تمت الاستفادة منها بشكل كبير من عدة نواحي ، منها على سبيل المثال هناك دراسات تمت في نفس المجال الجغرافي (الجزائر) مما يشير إلى نفس الخصائص الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية وتقريبا تم اتباع نفس الخطوات المنهجية والميدانية ، لكن بطرق مختلفة و بأسلوب خاص بمنهجية الباحث، مما أفادنا بشكل كبير.

2. إن الدراسة الحالية قد استفادت من هذه الدراسات من الناحية النظرية والمنهجية حيث أخذت الدراسة الحالية بإطار نظري يتمثل في التراث المعرفي الخاص بمؤسسات المجتمع المدني والتنمية الحضرية ، وأهم الاتجاهات النظرية ، كما ساهمت في تقديم إطار منهجي للدراسة تتمثل خاصة في الجانب التطبيقي لها.

3. كما استفادت دراستنا في عملية اختيار العينة، ومن ناحية أخرى أن التقنية التجريبية لهذه الدراسات سمحت لنا بالتعرف على بعض التقنيات المستخدمة في صياغة بعض محاور الاستمارة والأساليب الإحصائية المعتمدة في ذلك ، وكذا المعالجة الإحصائية للأسئلة قبل توزيعها وبعد استرجاعها، وقد استفدنا من ذلك في بناء الإطار النظري لدراستنا .

4. أيضا ساهمت هذه الدراسات في وضع المحاور الأساسية التي يرتكز عليها البناء المنهجي للدراسة ، وخاصة فيما يتعلق بضبط إشكالية الدراسة وتساؤلاتها وضع خلفية نظرية وتصور تقني لموضوع مؤسسات المجتمع المدني، فقد فرضت على المستوى النظري كما ثريا من المعارف النظرية و التحليلية التي ساعدت على فهم أفضل للموضوع واستيعاب مختلف أبعاده و جوانبه.

5. وتحديد منهج الدراسة واختيار أدوات جمع البيانات إلى جانب أسلوب تحليل البيانات الميدانية، أما على مستوى النتائج فقد قدمت الدراسات السابقة محكا مرجعيا تمت الاستعانة بها نتائج الدراسة و ممارسة لما توصلت إليه الدراسات السابقة تحقيقا لمبدأ التراكم العلمي .

6. كذلك كانت نتائج الدراسات السابقة ، كأساس ساعدنا في الانطلاقة الصحيحة وخدمتنا في صياغة الإطار العام للدراسة، ويظهر تماثل هذه الدراسة في مجموعة من النقاط وهي متغير مؤسسات المجتمع المدني ، والتنمية الجغرافية أحيانا أخرى، كذلك عينة البحث والخصائص و التقنية للدراسة ، وكذلك الإمكانية الكبيرة التماثل على مستوى النتائج.

سابعا- فروض الدراسة:

الفرضية بشكل عام عبارة عن " تنظيم ذكي وتعبير محتمل يتم بواسطته ربط الأسباب بالمسببات، فهي عبارة عن حدس أو تكهن يضعه الباحث كحل ممكن ومحتمل لمشكلة الدراسة ".[1]

وهي: " وصف محدد بدقة لمشكلة البحث، وتقدم الفرضية الجيدة تفسيرا معقولا للظاهرة وتبين بدقة ووضوح العلاقة المتوقعة بين المتغيرات في البحث، وتمكن التحقق منها علميا وقد تكون موجهة أو غير موجهة ".[2]

إن الفرضيات ضرورية لأغلب البحوث، تكون هذه الفرضية وثيقة بمشكلة بحثه، حيث يتمسك بها إلى غاية نهاية بحثه، أي إلى أن يتحقق من صحتها لقبولها أو رفضها.

الفرضية العامة:

- **تؤدي مؤسسات المجتمع المدني دورا هاما في عملية التنمية الحضرية.**

1- الفرضيات الجزئية:

1. **تقوم مؤسسات المجتمع المدني بعدة وظائف لتدعيم برامج التنمية الحضرية.**
2. **الموارد المالية والبيروقراطية تقف عائقا أمام نشاط مؤسسات المجتمع المدني.**
3. **سياسات التنمية الحضرية تتلاءم ووعي السكان وانسجامها مع مطالبهم واحتياجاتهم.**
4. **تعمل الأنساق التقليدية على إعاقة مشاريع التنمية الحضرية.**

1- زكي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، أساليب البحث العلمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2008، ص 76.

2- جمال الخطيب، إعداد الرسائل الجامعية وكتابتها، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 29 – 30.

تهدف الفرضية الأولى: إلى معرفة الوظائف المختلفة والمتنوعة التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني لتدعيم برامج ومشروعات التنمية الحضرية، وكذلك معرفة الطرق و الوسائل التي تعتمدها، و الهدف الأهم هو الوقوف على الخدمات والموافق الحضرية التي قدمتها إلى هذه الأحياء(حجم المشاريع التنموية التي قدمت من طرف هذه المؤسسات) وذلك من خلال المؤشرات المبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم (1): يبين مؤشرات الفرضية الأولى

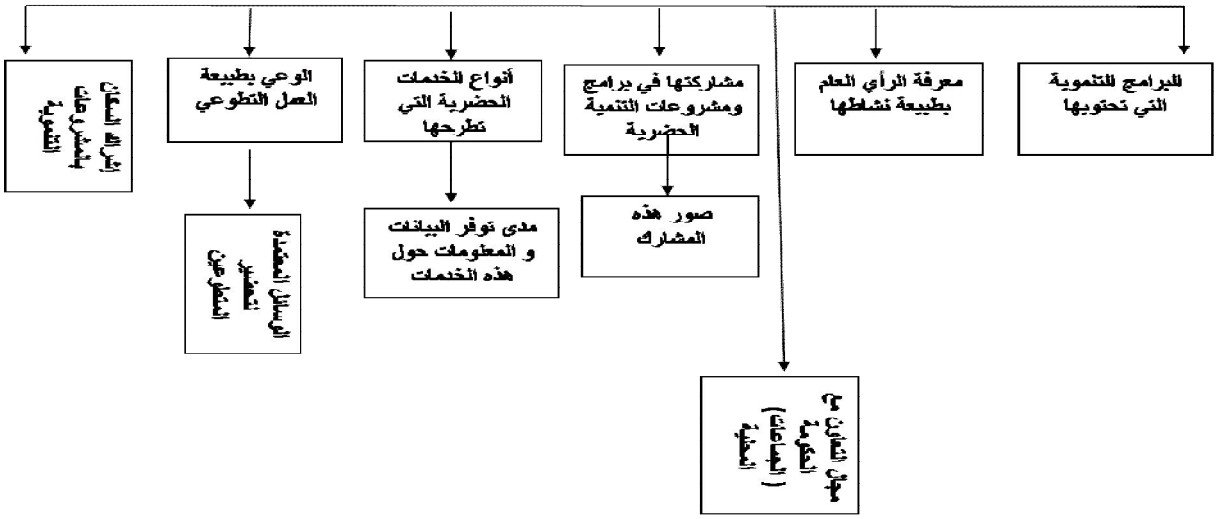

المصدر: من إعداد الباحث

تهدف الفرضية الثانية: إلى الكشف عن جملة العراقيل و العقبات التي تقف أمام نشاط هذه المؤسسات و تحد من فعاليتها وأخذ القرارات على مستوى البرمجة والتخطيط وتقييم مشروعات التنمية الحضرية وتحول دون تدخلهم كقطاع ثالث و شريك اجتماعي مهم في عمليات التنمية الحضرية. مؤشرات هذه الفرضية مبينة في الشكل التالي

الشكل رقم (2): يبين مؤشرات الفرضية الثانية

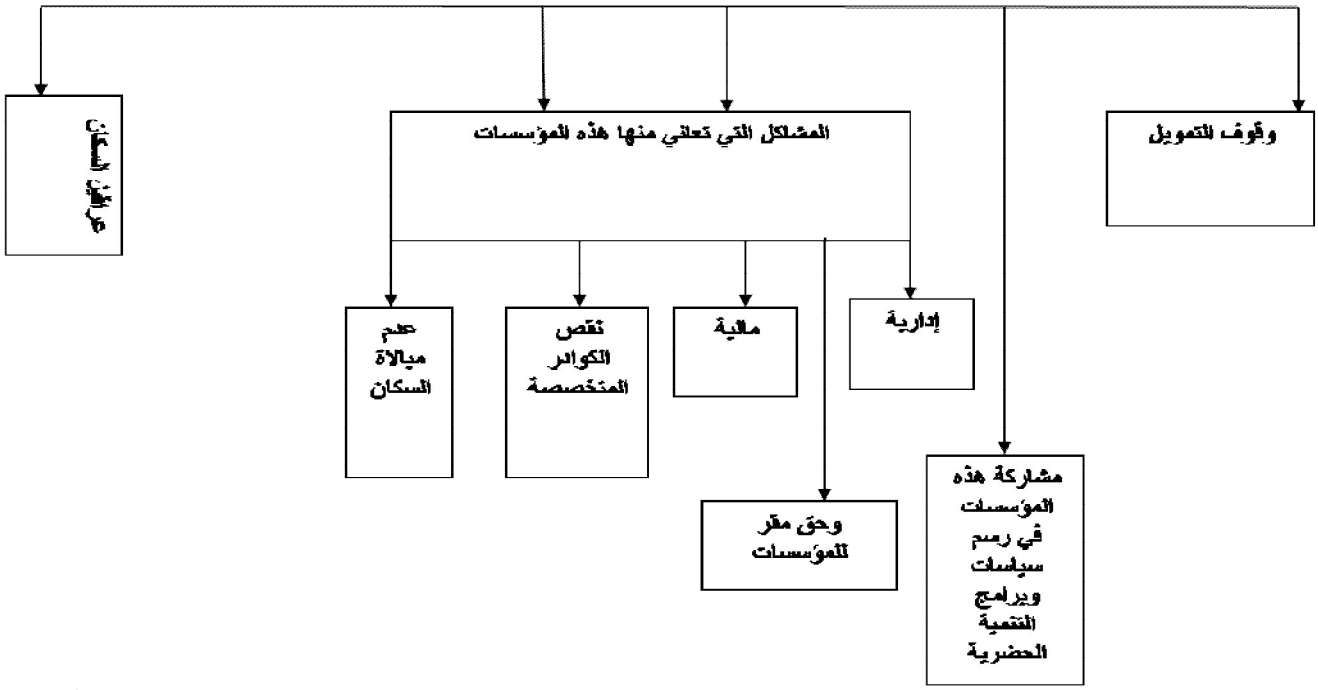

المصدر: من إعداد الباحث

تدور الفرضية الثالثة: حول معرفة مدى توافق مشروعات وبرامج التنمية الحضرية لمطالب و احتياجات السكان، و معرفة درجة الوعي لدى سكان هذه الأحياء حول هذه المشروعات من خلال محاولة إشراكهم في هذه المعادلة، وهل أن هذه المشاركة تزيد من وعيهم أولا ؟.

الشكل رقم (3): يبين مؤشرات الفرضية الثالثة

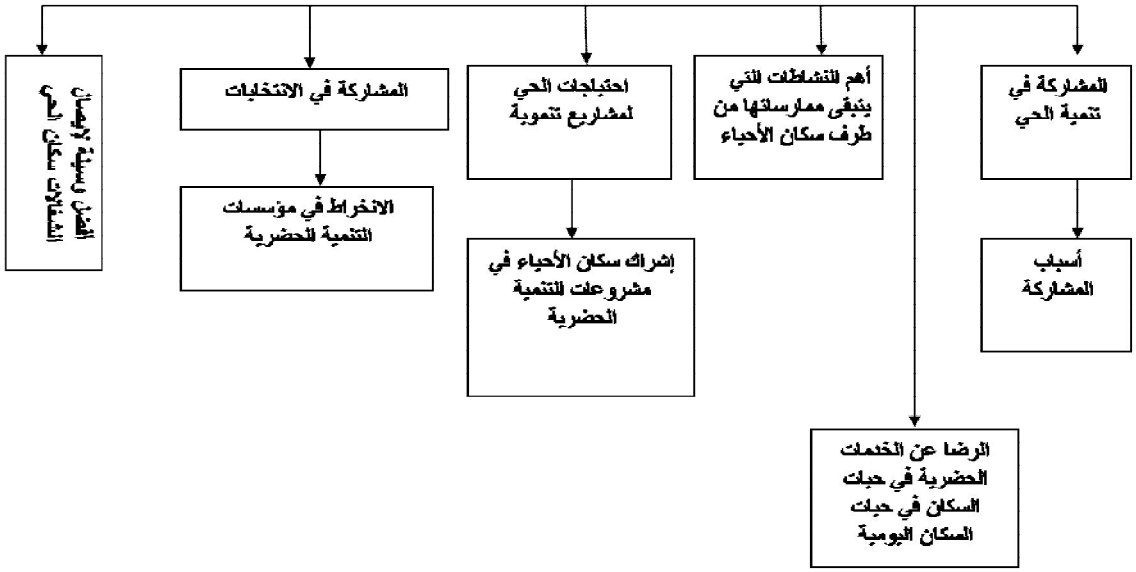

المصدر: من إعداد الباحث

أما الفرضية الرابعة: فتسعى للتعرف على عقلية سكان هذه الأحياء ، و هل هي عقلية مرنة (ايجابية) تركزعلى كل ماهو جديد ولا تعترض على أي مشروع، أم هي عقلية جامدة (سلبية) تعترض على أي مشروع وبالتالي تقف أمام تنمية هذه الأحياء.

الشكل رقم (4): يبين مؤشرات الفرضية الرابعة

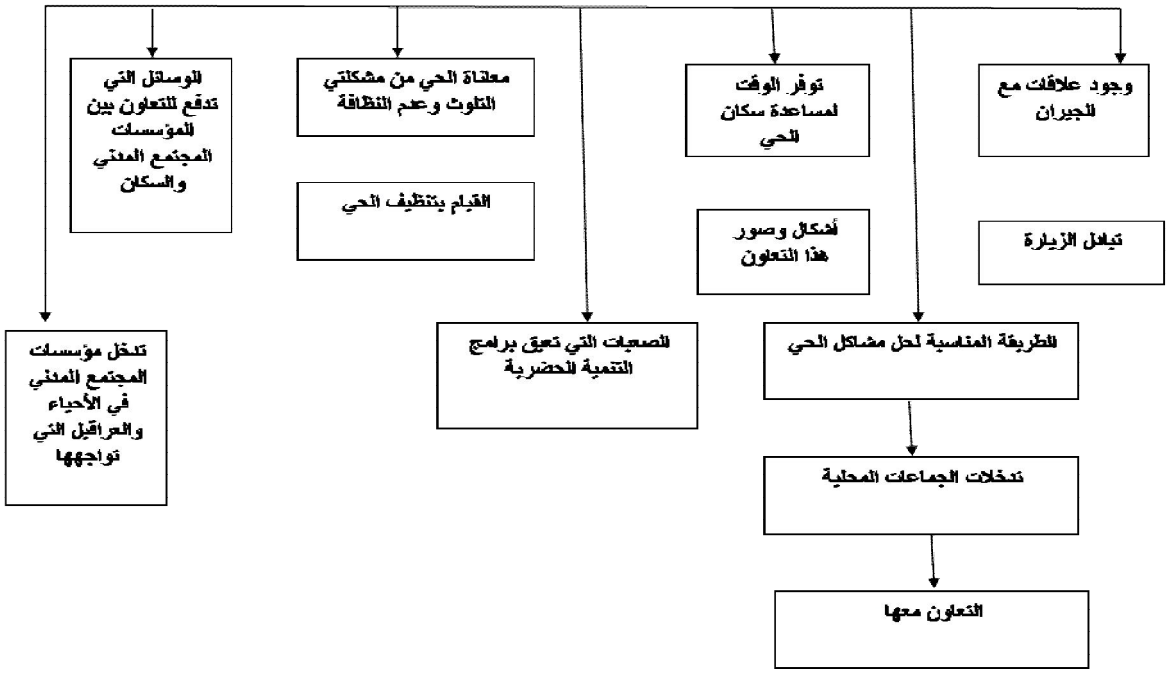

المصدر: من إعداد الباحث

خلاصة:

تم في هذا الفصل التعرف على أهم الخطوات والمراحل التي تستدعيها أن دراسة علمية فلقد حاولنا من خلاله الوقوف على أهم المراحل التي تتطلبها أي دراسة علمية، ابتداء من تحديد الإشكالية،أهمية الموضوع، ودوافع اختياره الذاتية و الموضوعية، أهداف الدراسة، وصولا إلى تحديد المفاهيم الأساسية حتى ننزع بذلك أي لبس أو غموض من الممكن أن تخلق صعوبات في الفهم لدى القارئ، كما قمنا بإدراج الدراسات السابقة كعنصر أساسي في هذا الفصل، وتبني المدخل المناسب للدراسة ، حتى يكون هناك تكامل بين خطوات دراستنا النظرية والمنهجية.

الفصـــل الثانـي

الخلفية المعرفية للمجتمع المدني وأهم الاتجاهات النظرية

تمهيد

أولا- التطور التاريخي للمجتمع المدني في الثقافات المختلفة.

ثانيا- أسباب قيام مؤسسات المجتمع المدني.

ثالثا- أهمية مؤسسات المجتمع المدني.

رابعا- خصائص مؤسسات المجتمع المدني.

خامسا- وظائف مؤسسات المجتمع المدني .

سادسا- معوقات قيام المجتمع المدني .

سابعا- الاتجاهـــات النظريـــة المفســـرة لـــدور مؤسســـات المجتمـــع المدني في التنمية الحضرية.

ثامنا- المقاربة النظرية للدراسة .

خلاصة.

تمهيد:

نستعرض في هذا الفصل التطور التاريخي للمجتمع المدني من خلال الثقافات المختلفة، كالثقافة العربية الإسلامية، حيث تعتبر التجربة التاريخية في الإسلام أول تجربة في التعاقد المدني، والتي كشفت أن المجتمع المدني ليس دخيلا على هذه الثقافة، حيث كان مركز الثقل في البناء الاجتماعي للدولة الإسلامية. بعدها انتقلنا إلى تطور المفهوم في الثقافة الغربية والإسهامات الكبيرة التي ساهمت في تكوين خلفية حول معناه، باعتبار طبيعة الحياة في المجتمع المدني الغربي لها فضاؤها الخاص والمتميز. هذا ولم يعرف المجتمع العربي مرادفات المجتمع المدني في العصر الحديث بل إنه عاش بها، فكان الأفراد يعتمدون عليها في الحفاظ على هويتهم.

وفي مقاربة أولية لتطور مؤسسات المجتمع المدني في الفكر الجزائري من حيث نشأته إلى يومنا هذا في بعديه التقليدي والحديث، نلاحظ انتشاره إلى درجة تحوله إلى ظاهرة تستحق الدراسة.

بعد ذلك تطرقنا للظروف التي أدت إلى قيام مؤسسات المجتمع المدني، وأهميتها، ومعوقاتها، وذكر أهم خصائصها، ووظائفها. ومن ثم الانتقال إلى أهم الاتجاهات النظرية المفسرة لدور القطاع الثالث وهي: نظريات إخفاق الحكومة وإخفاق السوق، جانب التوفير والامتداد، الثقة، ودولة الرفاهية، والاعتماد المتبادل، والأعمدة المتوازنة، وامتداد السلم، وأخيرا تبني أحد هذه المداخل كمقاربة نظرية.

أولا: التطور التاريخي للمجتمع المدني في الثقافات المختلفة:

1- تطور المجتمع المدني في الفكر الإسلامي:

تعتبر التجربة التاريخية في العهد النبوي أول تجربة في التعاقد المدني عرفها التاريخ، وسبقت نظرية العقد الاجتماعي لـ**روسو**، هذه التجربة تكشف لنا أن المجتمع المدني ليس غريبا أو دخيلا على الثقافة العربية الإسلامية، وإنما له جذور تضرب في أعماق نشأة المجتمع العربي الإسلامي العريق.

فالمجتمع المدني، موجود في أعماق الثقافة الإسلامية منذ أن سمى النبي محمد صلى الله عليه وسلم **يثرب** بـ:**المدينة**، وفي تغيير الاسم دلالة رمزية على الربط بين الإسلام و المجتمع المدني.

إن نموذج الدولة التي أسسها الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم كانت تعاقدية، هكذا نصت وثيقة المدينة، وهكذا كانت مواقف النبي وأقواله وخلفائه الراشدين.

لقد كان المجتمع المدني الذي تأسس وتبلور في ظل الدولة المحمدية الناشئة في المدينة قائما على أواصر العقيدة، باعتبار أن رابطة العقيدة هي القاعدة الأساس في توطيد روابط الناس وتآلفهم عقديا بصرف النظر عن انتمائهم القبلي أو العشائري أو لونهم أو جسدهم شريطة أن يتجردوا كليا من صفاتهم الجاهلية، وأن يكتسبوا صفات الشخصية الإسلامية المدنية الجديدة[1].

أكثر من هذا كان المجتمع المدني في الإسلام فاعلا متحركا، يموج بالحركة بل وبالثورة، وكانت المبادرات الفردية والجماعية الحرة تملأ الفضاء المجتمعي الحر طاقة وإبداعا وعملا طوعيا. وقد اكتسب من كل ذلك روحا من الاعتماد على النفس، فتعلم الأفراد كيف يدبرون أمورهم ويحلون مشاكلهم دون حاجة إلى عون من الحكومة. ولم يكن المجتمع المدني يشكل مركز الثقل

1- أبو بلال عبد الله الحامد، ثلاثية المجتمع المدني عن سر نجاح الغرب وإخفاقنا، مرجع سبق ذكره، ص ص 18، 33.

في البناء الاجتماعي في الدولة فحسب، وإنما كامل المجتمع بأفراده وعقائده ومؤسساته، وأن الهدف الأساسي للإسلام ينصب أساسا على إعادة بناء المجتمع المدني عبر بناء الفرد المؤمن القوي والجماعة المتماسكة المستخلفة عن الله.

ولقد عرف المجتمع الإسلامي ومنذ وقت مبكر على امتداد التاريخ الإسلامي أهم تكوينات ساعدته على أن يكون سليما ومتماسكا، ومن هذه التكوينات نجد:

❖ **المساجد:**

كانت محورا للحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وشكلت مركز إشعاع ثقافي وتعليمي تربوي بما كانت تبثه من قيم التضحية والجهاد والتغيير، وقيم اجتماعية وأخلاقية، إضافة إلى أنها مكان يلتقي فيه الأفراد لممارسة العبادات والشعائر الدينية المختلفة، وقد كانت دور العبادة أيضا ملاذا لهم في أوقات الشدة[1].

❖ **الأوقاف:**

كانت الأوقاف مؤسسات كبرى مستقلة أقامها الناس بعطائهم وأدت دورها الكبير في تأمين مستلزمات (الدفاع الاجتماعي) وقامت بتوفير مختلف المتطلبات الاجتماعية والثقافية للمجتمع من المدارس والمعاهد والمكتبات والمساجد إلى الملاجئ والمستشفيات [2].

❖ **الطرق الصوفية:**

لعبت الطرق الصوفية دورا سياسيا واجتماعيا وتحريريا مهما في المجتمع الإسلامي، وبخاصة تلك الطرق التي انتهجت منهجا خلقيا قويما تتفق

1- الحبيب الجنحاني، سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، المجتمع المدني وأبعاده الفكرية، مرجع سبق ذكره ، ص 44.

2- عبد الحميد إسماعيل الأنصاري، مفهوم غربي إسلامي للمجتمع المدني ، دار الفكر العربي، القاهرة ، الطبعة الأولى، 2002، ص ص 45- 46.

والقيم الدينية، وقد دخل عامة الناس في تلك الطرق منتسبين، لأنها كانت تفتح لهم طريقا لاتقاء أذى الحكام والمتصلين بهم، وكانت الطبقة توحد صفوفهم وتجعل لهم وزنا اجتماعيا، ثم أن الانتساب إليها كان يشبع عاطفتهم الدينية وتتيح لهم وسائل التخلص من الملل والفراغ ومتاعب الحياة.

❖ **نقابات الحرف والصنائع:**

عرف المجتمع الإسلامي الجماعات المهنية أو (الأصناف) منذ وقت مبكر، (القرن السابع الهجري) وذلك على هيئة نقابات، فكان أهل كل صنعة تتكون منهم جماعة مهنية تحت قيادة شيخ يختارونه ليراقب جودة الصناعة ويدافع عن حقوقهم ويفض خلافاتهم. [1]

إن جذور المجتمع المدني موجودة وبكثافة في عمق المجتمع المدني العربي الإسلامي و أن التجارب والممارسات والفعاليات التاريخية خاصة تكويناته أقوى دليل على امتداده في التاريخ الإسلامي.

لقد ساعد على التماسك الاجتماعي بالرغم من تعدده، فهو مركز الثقل في المجتمع الإسلامي آنذاك، ودستورا نظم الحقوق والواجبات بين مختلف الجماعات على اختلاف أديانهم وأجناسهم ونظمهم وأعراقهم في إطار قيم العدالة والتكافل والتسامح والتشاور والحرية.

2- المجتمع المدني في الفكر الغربي:

لقد أعطت القرون الماضية في الدول الغربية إسهامات كبيرة ساعدت على تكوين خلفية حول معنى المجتمع المدني باعتباره يتكون من مجموع التنظيمات التي ينتظم ويتفاعل في إطارها البشر بصورة إرادية وطواعية، كما أن طبيعة الحياة في المجتمع

1- المرجع السابق، ص 48.

المدني الغربي لها فضاؤها الخاص والمتميز والمنفصل عن الدولة والذي يختلف عن المجتمع الطبيعي والسياسي.

إن ولادة المجتمع المدني مفهوما وممارسة كان نتيجة طبيعية للمتغيرات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والدينية التي خبرتها وعايشتها مجموعة من الدول.

2-1-المجتمع المدني عند أفلاطون(424-347 ق.م):

في كتابه (**الجمهورية**) صور المجتمع المدني - المجتمع العادل- أو الدولة المثالية، يؤسس وحدتها على حكم العقل، ويرد **أفلاطون** نشأة المجتمع إلى حاجة البشر التي لا يمكن إشباعها إلا بتعاون الأفراد مع بعضهم البعض[1].

2-2- المجتمع المدني عند أرسطو (384-322 ق.م):

إن مصطلح المجتمع المدني أو رابطة المواطنين هو جوهر دولة المدينة اللاتينية (البولس)، فهي جماعة من المواطنين تترابط لأجل هدف "خيري" أي لأجل حياة مستقيمة وسعيدة، وقد تحدث " **أرسطو**" في كتابه (السياسة) على أن البشر يعيشون في دوائر مجتمعية متنوعة[2].

فالمجتمع المدني عنده مجموعة سياسية تخضع للقانون، أي أنه لم يكن يميز بين الدولة والمجتمع المدني، فالدولة هي المجتمع المدني الذي يمثل تجمعا سياسيا أعضاءه من المواطنين الذين يعترفون بقوانين الدولة، ويتعرفون وفقا لها.[3]

1- فريال حسن خليفة، المجتمع المدني عند توماس هوبز، وجون لوك، مكتبة مدبولي، ط1، مصر، 2005، ص 11.

2- أدولف، المجتمع المدني النظرية والتطبيق السياسي، ترجمة: عبد السلام حيدر، المحروسة مصر، 2009، ص ص 21- 22.

3- كلود مايز عطية، المجتمع المدني والمجتمع الأهلي مؤسسات مدنية بعقلية أهلية، منشورات زين الحقوقية، لبنان، ط1، 2012، ص 89.

2-3- توماس هوبز (1588-1679):

يرى " **هوبز**" في الإنسان كائنا شريرا، تدفعه المصلحة الذاتية وتتحكم فيه الغرائز الأولية من أنانية وجشع " الإنسان للإنسان ذئب والكل في حرب ضد الكل والواحد في حرب ضد المجموع "، فاستنتج أن الإنسان إنما اضطر إلى تكوين المجتمع المدني بدافع مصلحته في المحافظة على نفسه[1].

على هذا النحو فإن المجتمع المدني عند **توماس هوبز** هو المجتمع القائم على التعاقد، حتى ولو اتخذ شكل الحكم المطلق، ويعني ذلك أن ميلاده ارتبط بميلاد الدولة باعتبارها حارسة له.[2]

فعندما يتعاقد الأطراف متنازلين عن كامل حريتهم ينشأ هذا الجسم الاصطناعي وهو الدولة، ويمثله حاكم أو هيئة لها سلطة مطلقة تمثل كافة الحريات التي تم التنازل عنها مجتمعة ومتلاحمة في إرادة واحدة هي إرادة العاهل صاحب السيادة، في حضرته تغيب الحرية لأنه يتقمصها، لقد تنازل الأفراد عن حريتهم بشكل مطلق لتقوم على أنقاضها سلطة مطلقة[3].

ارتبط المجتمع المدني عنده بميلاد الدولة وهذا يعني أنه لا يمكن التفكير فيه مع إلغاء أو إقصاء الدولة الحديثة المصاحبة له، وإنما هما مجالان متلاحمان، وهو ما أكده على الرابطة العضوية الكاملة بين المجتمع المدني والدولة الحارسة له.[4]

2-4- جون لوك (1632-1704):

تلتقي نظرية العقد الاجتماعي مع ذاتها عندما تصبح السلطة ذاتها طرفا في العقد الاجتماعي ويصبح عليها حقوقا وواجبات، حيث يخضع الحكام وبقية

1- شاهر أحمد نصر، الدولة والمجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص 184.

2- علي ليلة، المجتمع المدني العربي (قضايا المواطنة وحقوق الإنسان)، مكتبة الأنجلو مصرية، عين شمس، مصر، 2007، ص ص 25- 26.

3-عزمي بشارة، المجتمع المدني (دراسة نقدية)، مرجع سبق ذكره، ص ص 77- 80.

4- علي ليلة، المرجع السابق، ص 28.

الرعية لقوانين نفسها لأنهم أيضا معرضون للأهواء، لذلك لابد أن يخضع الحاكم والمحكوم والغني والفقير لطائلة القانون، الذي هو التعبير المدني عن القانون الطبيعي أو قانون العقل الذي تفسره وتطبقه سلطات المجتمع المدني.

إن حدود الدولة هي التدخل في سن القوانين التي تنطبق على العلاقات داخل المجتمع، فالمواطن العادي هو الفرد الذي يملك، أي الذي يستطيع إنتاج ذاته اقتصاديا، لذلك يمكن عقد " **لوك** " من عزل السلطة إذا تمردت. هذا العقد الذي وقعته بتجاوزها إملاءات القانون الطبيعي بالاعتداء على أملاك المواطنين وحرياتهم وحياتهم دون وجه حق، وهو يفضل العزل المنظم عن طريق الانتخابات الدورية بدلا من العصيان العنيف. [1]

2-5- جان جاك روسو (1713-1788):

إن الشعب في عقد " **روسو**" الاجتماعي هو الحاكم، وهو الرعية وهو صاحب السيادة وهو المحكوم، إن الانفصال عن الطبيعة هو عملية بتر، إنه فراق أليم تبدأ معه تشوهات الحالة الاجتماعية.[2]

فالحالة الطبيعية تتسم بالأنانية والخوف واللاطمأنينة وعدم المساواة، فما الحل إذن؟ الإجابة تكمن في الوصفة السحرية للعقد الاجتماعي، يقول " **روسو**" إن البشر إذ يمكنهم أن يكونوا غير متساوين في القوة أو في الطبيعة يصبحون متساوين في العقد والحق، ففي العقد يقوم كل فرد بالتنازل عن كامل حقوقه لكل الجماعة التي تجسد وتحسن الإرادة العامة، أما الجسم الناشئ فهو بلا شك الدولة، وإن كان الفرد بعملية التعاقد هذه يخسر حريته الطبيعية، فهو يربح بالعقد حريته المدنية، فيقول **روسو**: " ولد الإنسان حرا وهو في كل مكان مكبلا بالقيود، إن من يعتقد أنه سيد الآخرين هو الذي لا يكف على أن يكون الأكثر منهم، جليا أن نفهم أن العقد الاجتماعي خرج من حالة العبودية هذه

1- كلود مايز عطية، المرجع السابق ص ص 90-94.

2- عزمي بشارة، مرجع سبق ذكره، ص ص 112- 113.

والعودة إلى الحالة الطبيعية ولكن هذه المرة عبر الحرية المدنية المنظمة ووفق قوانين ومواثيق".[1]

2-6- هيجل (1779-1831):

يعتقد أن هناك علاقة مركبة بين الدولة والمجتمع المدني وهي علاقة تعارضية وتكاملية، فالمجتمع المدني عنده هو مجال لتقسيم العمل وإشباع الحاجات المادية، وهو مجال تنافس الحاجات الخاصة والمتعارضة.

إن الدولة عنده تمثل المصلحة العامة والقادرة على صيانة مصالح المجتمع المدني، أما المجتمع المدني فيمثل المصلحة الخاصة حيث تعبر عن مصالح الأفراد[2].

لقد جاء " **هيجل** " لنقد فلاسفة العقد الاجتماعي، يطرح الاحتياجات المتجددة للإنسان ويناقش الرغبات اللامادية التي تميز الإنسان وتعكس الطابع الأخلاقي للشخصية.

فالمجتمع المدني عنده هو المجال الحيوي لرغبة الإنسان في الاعتراف بالذات، حيث يكون الفرد حرا وتكون إرادته مرتهنة جزئيا بإرادة الدولة، والتعاقد عنده ينشئ المجتمع المدني الذي يتكون من أفراد مستقلين لكل منهم ذات حرة لا تحدها (حرية الذات الأخرى)، لأن " **هيجل** " يرى أن تفاعل كل إنسان مع الآخر هو الذي يجعله يدرك العالم، إن تشابه مصالح مجموعة من الأفراد تدفع بهم لأن ينظموا في تنظيمات اجتماعية لتكريس التعاون والتضامن، فهو مجتمع الحاجة يتحرك فيه الأفراد لإشباع حاجاتهم بكل حرية وهو يتوسط الأسرة والدولة ليوفق بين الجزئية والكلية.[3]

1- عاطف أبو سيف، المجتمع المدني والدولة ، قراءة تفصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2005، ص ص 27- 28.

2-عبد الحسين شعبان، المجتمع المدني نوافذ (وألغام المجتمع المدني) الوجه الآخر للسياسة، مرجع سبق ذكره، ص 36.

3-أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص 49.

2-7- كارل ماركس (1848-1883):

في سياق نقده لمثالية "**هيجل** " في مختلف مستوياتها، فقد نظر إلى المجتمع المدني باعتباره الأساس الواقعي للدولة، و لخصه في مجموع العلاقات المادية للأفراد في مرحلة محددة من مراحل تطور قوى الإنتاج أو القاعدة التي تحدد طبيعة البنية الفوقية بما فيها من نظم وحضارة ومعتقدات، فالمجتمع المدني عنده يتطابق مع البنية التحتية التي تعني الهيمنة .[1]

إن هدف " **ماركس** " هو إضفاء معنىً ثوريا، فهو الفضاء الذي يتحرك فيه الإنسان ذائدا عن مصالحه الشخصية وكذلك عن عالمه الخاص متحولا إلى مسرحا تبرز فيه التناقضات الطبقية بجلاء، ويضع مقابل ذلك الدولة التي لا تمثل في نظره إلا فضاء بيروقراطيا يتحول فيه الإنسان إلى عضو ضمن جماعة مسيرة[2].

إن الدولة عند " **ماركس**" هي انعكاس للمجتمع المدني، والأخير يخضع لسيطرة علاقات الاستغلال الاقتصادي، ولا يوجد فصل بينهما، فالمجتمع المدني ينتج ذاته ويعيد إنتاجها وبوسعه أن يحول علاقاته مع بيئته، وأن يشكل واسطة في ضوء علاقاته الداخلية[3].

2-8- أنطونيو غرامشي (1891-1937):

خضعت الماركسية لتطوير جدي على يد الفيلسوف الإيطالي " **أنطونيو غرامشي**" ولاسيما مفهومه للمجتمع المدني الذي يعارض تنظير " **ماركس**"، فهو ينظر إليه باعتباره جزءا من البنية الفوقية، هذه البنية تنقسم بدورها إلى مجتمع مدني ومجتمع سياسي، وظيفة الأولى الهيمنة عن طريق الثقافة والأيديولوجيا، ووظيفة الدولة السيطرة والإكراه.

1- عاطف أبو سيف، المرجع السابق، ص ص 27- 28.

2- الحبيب الجنحاني، سيف الدين عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 12.

3- جاد عبد الكريم الجباعي، المجتمع المدني هوية الاختلاف، النايا للدراسات والنشر والتوزيع، سوريا، دمشق، الطبعة الأولى، 2011، ص 51.

الجديد بالنسبة لـ" **غرامشي** " أن المجتمع المدني ليس مجالا للمنافسة الاقتصادية كما أبرز " **هيجل**" و" **ماركس** " كل بطريقته الخاصة، بل إنه مجالا للتنافس الأيديولوجي. كذلك يرى أن تحويله من البنية التحتية إلى البنية الفوقية يؤدي حتما إلى تعديل حاسم في العلاقات الجدلية ومن ثم العلاقات المتبادلة بينهم.

إن **غرامشي** يشاطر **ماركس** حينما يقول أن المجتمع المدني هو (مسرح التاريخ)، لكن المسرح لم يعد في البنية التحتية بل أمسى في البنية الفوقية، على هذا الأساس فإن المجتمع المدني عنده بمثابة فضاء تكون الأيديولوجيات المختلفة وانتشارها والتي تمس الجنس الاجتماعي بعضه إلى بعض، تلك المساحة التي تشغلها الأنشطة والمبادرات الفردية والجماعية التي تقع بين المؤسسات والأجهزة ذات الطبيعة الاقتصادية البحتة من ناحية، وأجهزة الدولة الرسمية ومؤسساتها من ناحية أخرى[1].

إن ولادة المجتمع المدني مفهوما وممارسة كان نتيجة طبيعية للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية التي خبرتها وعايشتها مجموعة من الدول الأوروبية بعد عصر النهضة خاصة. فهو عند **هوبز** ذلك المجتمع القائم على التعاقد حتى لو اتخذ شكل الحكم المطلق، وهو المجتمع السياسي في ظل وجود سلطة سياسية شرعية ناتجة عن تعاقد هذه السلطة بحسب **جون لوك** هي الدولة التي تتدخل في الأمور الطارئة، أما **جان جاك روسو** فالمجتمع المدني في نظره هو المنظم سياسيا مع ضمان سيادة الشعب المطلقة التي تستند إلى الإرادة العامة وهي إرادة الشعب، أما **هيجل** يرى أن المجتمع المدني هو مجتمعا ومؤسسة تقوم على التعاقد، ذلك أن التعاقد لا ينشئ دولة بل مجتمعا مدنيا، ذلك أن الدولة هي الجوهر والأصل وهي سابقة له ومراقبة وأساس وجوده.

1- أحمد شكري الصبيحي، المرجع السابق، ص 23.

في حين اعتبر **كارل ماكس** المجتمع المدني بأنه الأساس والواقعي للدولة وقد شخصه في مجموع العلاقات المادية للأفراد في مرحلة محددة من مراحل تطور الإنتاج أو القاعدة التي تحدد طبيعة البنية الفوقية، فهو مجال للصراع الطبقي وهو يشكل كل الحياة الاجتماعية.

ومجمل القول أن المجتمع المدني في الفكر الغربي متعدد المشارب والاتجاهات، وهذا راجع إلى اختلاف المفكرين الذين تناولوه من جهة، وتباعد عصورهم وأزمانهم من جهة أخرى.

الشكل رقم (5): يبين تطور المجتمع المدني في الفكر الغربي

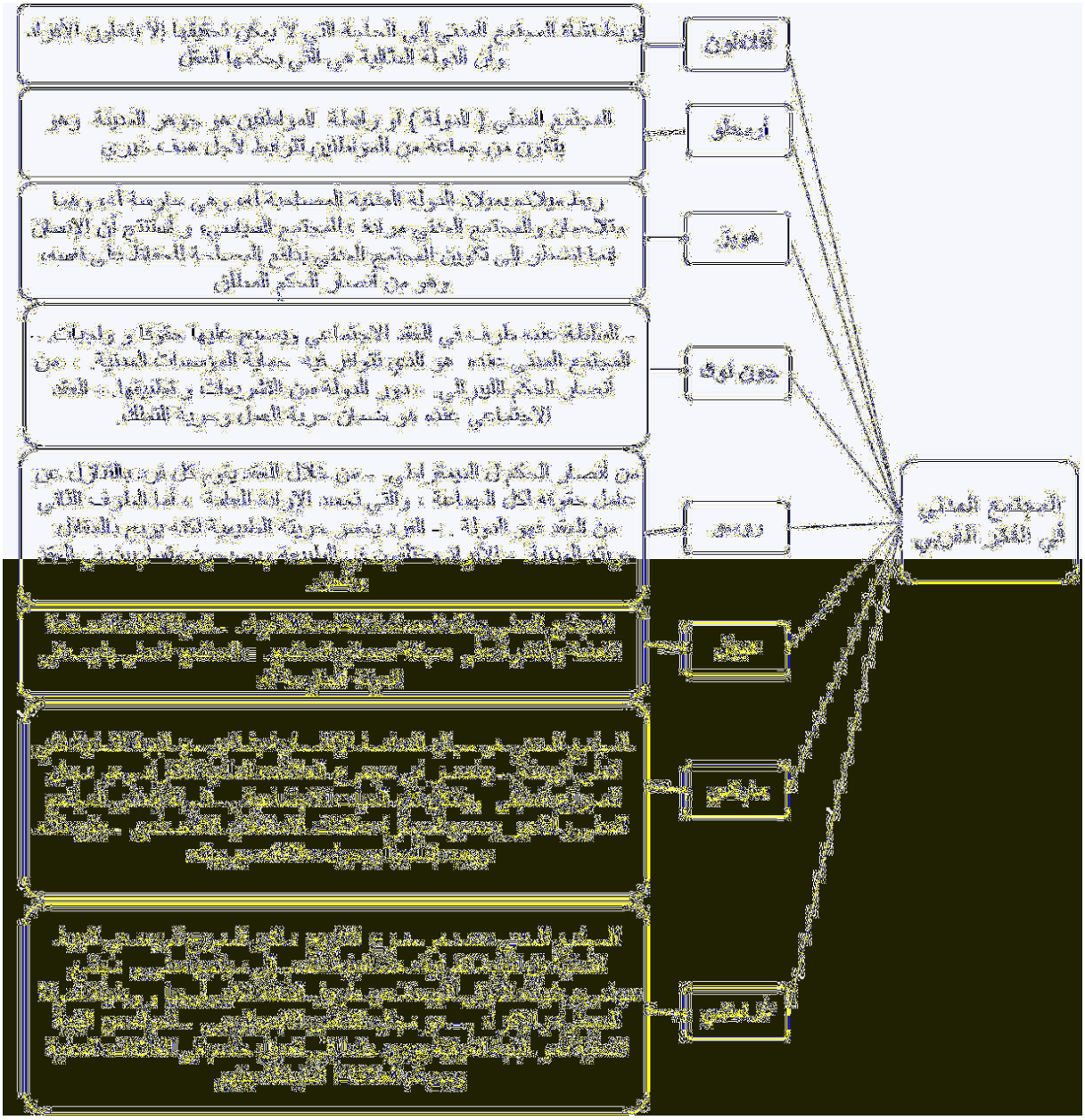

المصدر: إعداد الباحث

3- الإسهام العربي في تطور المجتمع المدني:

اختلفت آراء المفكرين العرب بشأن المجتمع المدني، كما اختلفوا في أمر تحديد طبيعته، لكنهم ومع ذلك اتفقوا على عدة مؤشرات تدل عليه. وفي المقابل يعتقدون أن جذوره موجودة في العمق التاريخي للوعي العربي الذي يمثله الدين والتراث.

مما لا شك فيه أن سكان المجتمع العربي قد عاشوا حياة مدنية، سياسية واجتماعية منذ أقدم الأزمنة، وذلك عندما دخلت العلاقات الاجتماعية والحياة المدنية والسياسية مرحلة تتفق مع شكل الدولة الحديثة.

لقد تحدث الكثير من العرب عن مظاهر المجتمع المدني في رحلاتهم إلى أوربا مثل **أحمد فارس الشدياق (1804-1887)** في كشف (المخبأ في فنون أوربا) و **الطهطاوي (1801-1873)** في رحلته (تخليص الإبريز في تقليص باريس) و **أحمد بن أبي الضياف (1804-1874)** في (تاريخ اتصاف أهل الزمان) لما تحدث عن رحلته إلى فرنسا رفقة **أحمد باي** سنة **1846**، ثم ما كتبه **خير الدين** في (أقوم المسالك)، وصديقاه الشيخ **بيرم الخامس** في (صفو الاعتبار) و **محمد السنوسي** في (الاستطلاعات الباريسية) وغيرهم كثير، فأشادوا بمظاهر الحرية وربطوا بينها وبين الوطن وحبه وتحدثوا عن العدل السياسي والاجتماعي واحترام القوانين والمؤسسات، وعن التمثيل البرلماني وانبهروا عن دور الحرية في الازدهار الاقتصادي والتقدم العلمي والتقني. [1]

3-1- رفاعة الطهطاوي (1801-1873):

إن الحرية عند **رفاعة الطهطاوي** هي أحد الأسس العامة للحقوق المدنية في الدولة الحديثة، فربط بين التمدن والحرية، فهو سبب من أسباب الحرية، فالمواطن الحر المطمئن إلى حماية القانون لحريته هو المواطن الذي يسعى لرفع شأن مجتمعه ووطنه، فالمجتمع المدني هو مجتمع المواطنة المطمئنة.

3-2- خير الدين التونسي (1810-1887):

يرى أن الدولة تكوّن ثلاثة أشكال، إما استبدادية وإما أرستقراطية أو ديمقراطية، والمجتمع المدني عنده هو المجتمع الذي تسوده الحرية ومبادئ الشورى.

1-الحبيب الجنحاني، سيف الدين عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 112.

3-3- عبد الرحمن الكواكبي (1854-1902):

يرى أن عصر الازدهار العربي تميز بالعدل والانضباط والمشاركة والشورى، كما عالج الاستبداد في كتابه (طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد)، فهو سبب أساسي في تخلف المسلمين عموما والعرب خصوصا، فهو علة الانحطاط وصور للتخلف والقصور، فالدولة العادلة هي التي يعيش فيها الفرد حرا وتخدم المجتمع بحرية وتسهر الحكومة على هذه الحرية وتكون خاضعة لرغبات الشعب.

3-4- جمال الدين الأفغاني (1838-1897):

فهم الاستبداد بغياب العدل والشورى، وانتخاب نواب عن الأمة هو البديل لحالة تستمد شرعيتها ووجودها من خلال حفاظها على مصالح المجتمع، فهو يقيم السلطة على أساس من إرادة الأمة وعلى أساس ديني.

3-5- محمد عبده (1849-1902):

كان يؤمن بمدنية السلطة في المجتمع، ومدنية مؤسسات هذا المجتمع المدني عنده هو مجتمع المواطنين الذين قد يختلفون في العقيدة والمذاهب إلا أنهم يتكلمون لغة واحدة ويحرثون من أرض واحدة، الجميع إخوة، حقوقهم في السياسة والقوانين متساوية، التمسك بالشورى هو أداة لكبح جماح السلطة والحاكم[1].

في حين نجد **ولي الدين يكن (1873-1921)** و **سليم سركيس (1867-1926)** و **شلبي الشميل (1850-1917)** و **يعقوب صروف (1851-1927)** و **فارس نمر (1956-1951)** و **فرح أنطوان (1874-1922)**، هؤلاء الرواد ركزوا فيها أن التطور يبقى رهين الإصلاح السياسي وأن ثورة الحداثة العلمية والتقنية في الغرب نجد أصولها في الجهد الخلاق للفكر والعلم الغربيين، وقد حلموا بالدولة المدنية وقيمها ومؤسساتها الدستورية،

1- أحمد شكري الصبيحي، مرجع سبق ذكره، ص ص 51-59.

ودعوا إلى حرية الفكر وتحديد دور رجال الدين، واصفين الأديان بالحاجز أمام تحرر العقل، ولابد من إبعاد أي دور سياسي أو اجتماعي للدين، وحصره في الميدان الخاص[1].

الشكل رقم (6): يبين تطور المجتمع المدني في الفكر العربي

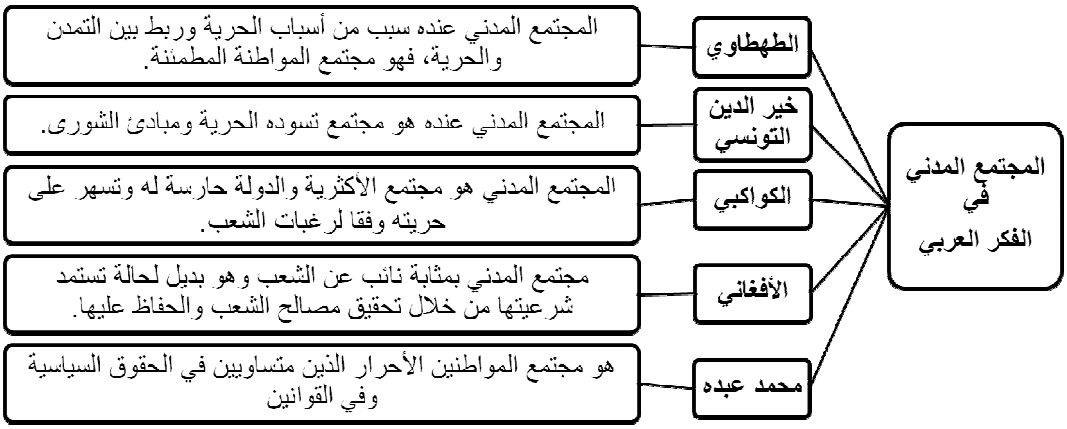

المصدر: إعداد الباحث

4- المجتمع المدني في الفكر الجزائري:

يصعب الحديث عن وجود مؤسسات مدنية عند الحديث عن الجزائر المستعمرة، ولكن يجوز الحديث تاريخيا عن بدايات جنينية وإرهاصات أولية لبروز مجتمع مدني، إن ما أفرزته الحركة الوطنية الجزائرية من أحزاب وجمعيات ونقابات سياسية واجتماعية ودينية وكشفية يعتبر طفرة نوعية في بروز المجتمع المدني وظهوره على الساحة، فكان أكثر نشاطا وحيوية، لكن

1- محمد الصالح القادري، الدولة والمجتمع المدني، بين عالمية المقاربة وخصوصية التجربة التونسية، جريدة الحرية، ط1، تونس، 2009، ص ص 115- 116.

بعد الاستقلال وجد المجتمع المدني نفسه إبان فترة الأحادية الحزبية خارج الفاعلية، فالسلطة هنا عملت على طمسه، أكثر مما عملت على تحريكه وتنشيطه وتفصيله ليصبح امتدادا للدولة تتحكم فيه من ناحية التأسيس والتمويل والحل، ومع اختراق الدولة يصبح المجتمع المدني كيانا دون طرح خاص به.

وفي فترة التعددية الحزبية تم إعادة تنظيم المجتمع المدني من خلال أحزاب ونقابات وجمعيات وطنية وجهوية ومحلية.

4-1- الفترة الاستعمارية: البدايات الجنينية والإرهاصات الأولى:

وتمتد هذه **المرحلة من الاحتلال إلى غاية الاستقلال**:

قد يكون من الصعب استعمال المجتمع المدني عند الحديث عن الجزائر المستعمرة، ولكن يجوز الحديث تاريخيا عن بدايات جنينية وإرهاصات أولى لبروزه. إن ما أفرزته الحركة الوطنية الجزائرية من جمعيات سياسية ونقابية ودينية وكشفية يعتبر طفرة نوعية في بروز المجتمع المدني وظهوره على الساحة.

ومن هنا يمكن تقسيم أشكال المواجهة والتعارض بين السلطة والمجتمع المدني خلال " **العهد الكولونيالي**" إلى أربع مراحل متميزة كما يلي: .[1]

- **المرحلة الأولى:**

تميزت الفترة الممتدة ما بين **1830 و1870** بما يسمى بالمقاومة الوطنية التقليدية للسلطة الاستعمارية الفرنسية، وتمثلت هذه المقاومة في الثورات التي قامت بها القبائل ورجال الدين من شيوخ الزوايا، وخلال هذه الفترة لم يفقد

1- صالح فيلالي، صالح فيلالي، المجتمع المدني والممارسة الديمقراطية في الجزائر، مجلة الشهاب الجديد،جامعة الإخوة منتوري ، قسنطينة، المجلد الثامن،العدد 8 ، جانفي 2001 ، ص 16.

الشعب الجزائري حريته فحسب، بل فقد أيضا أرضه وممتلكاته ومؤسساته الثقافية والدينية.

- **المرحلة الثانية:**

مع حلول سنة **1870** تمكن الاستعمار الفرنسي من القضاء على المقاومة التقليدية المسلحة ونتج عن ذلك ركود شبه كلي للمقاومة الوطنية، وبالتالي حرمان الأهالي من حقهم في ممارس أي نشاط سياسي ذو طبيعة ديمقراطية، وتميزت هذه المرحلة بركون المجتمع المدني إلى السكون والضمور سمح لنفسه فيها بمراجعة كل حساباته مع السلطة الاستعمارية، ومن ثم الإعداد لمواجهتها مستقبلا بوسائل جديدة حسب متطلبات المرحلة، حيث كان التفكير في هذه المدة منصبا على الإعداد لمقاومة سياسية وثقافية بدل المقاومة المسلحة التي أثبتت عدم جدواها أمام القوة العسكرية الفرنسية المجهزة بأحدث الأسلحة.

- **المرحلة الثالثة:**

شهدت الفترة الممتدة ما بين **1910 و1954** ظهور حركة وطنية عصرية اتخذت من المدن قاعدة لنضالها السياسي والثقافي، وتحولت تدريجيا من التعاون مع الاستعمار إلى حركة راديكالية معارضة له[1]، وبحلول الثلاثينات من القرن الماضي برزت إلى الوجود أربعة اتجاهات داخل الحركة الوطنية متميز ومنفصلة عن بعضها البعض، وهي على التولي: **الاندماجية، الإصلاحية، الشيوعية** و**الراديكالية**، وكانت فعلا بداية لبروز مجتمع مدني منظم ومؤطر استطاع أن يفرض نفسه على الساحة رغم مضايقة السلطة الاستعمارية له، وبمرور الوقت تحولت المطالب الإصلاحية ضمن النظام الاستعماري إلى المطالبة بالاستقلال التام. لكن هذه الجمعيات والأحزاب لم تكن تشكل مجموعة متجانسة، فقد كانت لها أفكار متباينة حول المستقبل

1- صالح فيلالي، المرجع السابق، ص ص 14-15.

السياسي والثقافي للجزائر انطلاقا من قناعتهم وتصوراتهم الإيديولوجية المختلفة.[1]

وتم إنشاء العديد من الجمعيات من مختلف فئات المجتمع التي كانت توجد بينهم علاقات مهنية أو مؤسساتية مثل جمعيات التلاميذ القدامى للمدارس أو جمعيات المعلمين، والجمعيات الرياضية الإسلامية، والجمعيات الخيرية، وتحولت معظم هذه الجمعيات إلى سند سياسي وإيديولوجي وعسكري لجبهة التحرير الوطني فيما بعد.

ونتيجة لهذا الدور الريادي الذي قام به المجتمع المدني خلال فترة الاستعمار، فإنه ساهم بصورة مباشرة في إرساء مقومات الشخصية الوطنية، وتدعيم لبنات وأسس الدولة الجزائرية الحديثة.

- **المرحلة الرابعة:**

وتمثل الفترة الممتدة ما بين **1954 و1962**، وهي المرحلة الخيرة من تاريخ تطور الحركة الوطنية الجزائرية. وقد تميزت هذه المرحلة بنشاط جماهيري ثوري ساهم فيه المجتمع المدني بكل تنظيماته السياسية والعمالية والطلابية أدى في النهاية إلى استقلال الجزائر في **05 جويلية 1962** [2].

4-2- الفترة الأحادية: مرحلة إقصاء وتهميش المجتمع المدني

استقرت فلسفة السلطة السياسية في الجزائر الحديثة العهد بالاستقلال، على فكرة إقامة دولة قوية ومستقرة، لذلك قامت باعتماد نظام مركزية التخطيط وتحديد الأهداف المسطرة مسبقا، ونتيجة لهذه القناعة السياسية التي كانت تضيق على الحركة السياسية دفعت بوزارة الداخلية إلى إصدار تعليمة وزارية في شهر **مارس 1964** تطلب فيها الإدارة القيام بإجراء تحقيق دقيق

1- المرجع السابق، ص 16.

2- وناس يحي، المجتمع المدني وحماية البيئة (دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات)، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2004، ص ص 16- 17.

حول كل الجمعيات المصرح بها مهما كانت طبيعة نشاطها، هذا ما عطل الديمقراطية التي تعتبر أساسا للحرية والحق في الإعلام، مما أدى إلى انسحاب المجتمع المدني وانتكاس الحركة الجمعوية إلى مستويين من الرقابة، **أولهما:** تتمثل في الرقابة السياسية في إطار المجالس المنتخبة، و**ثانيهما:** على مستوى تمثيل المصالح الاجتماعية والاقتصادية المشروعة في إطار اتحادات مهنية واجتماعية وبفعل الممارسة الإدارية تحول مضمون هذه التعليمة إلى سلطة تقديرية لمنح ترخيص إنشاء الجمعيات. [1]

ورغم وجود العدد الكثير للمجتمع المدني الجزائري، فإن كثافة تلك التشكيلات لا يمكن النظر إليها على أنها مؤشرا كافيا لحرية وفاعلية المجتمع المدني في الجزائر، فقد ظلت السلطة تعمل على ممارسة أكبر قدر من الضبط والتحكم في هذه الجمعيات وذلك عبر وسائل عديدة، كاستخدام الإجراءات الإدارية المعقدة في التعامل معها، فتوسع جهاز الدولة البيروقراطي، والاعتماد المطلق للفرد على الدولة، جعل من قدرة المجتمع المدني بمنظماته المختلفة على النمو والاستقلال عن الدولة أمرا في غاية الصعوبة إن لم يكن في غاية الاستحالة. [2]

إن مرد هذا الإقصاء قد يعود إلى طبيعة التناقضات الإيديولوجية الموروثة عن العهد الكولونيالي من جهة، وإلى الصراع على السلطة بين قادة جبهة التحرير الوطني من جهة ثانية، وربما بعود أيضا إلى طبيعة تخلف المجتمع وهشاشة وحدته من جهة ثالثة، حيث كان الاعتقاد السائد لدى الكثير من القادة أن فتح المجال للتعددية السياسية والممارسة الديمقراطية يشكل خطرا على الوحدة الوطنية، وأصبحت السلطة الحاكمة تنظر إلى أي حركة أو إشارة تصدر عن المجتمع المدني على أنها معارضة سياسية ورفضا لسلطة الدولة

1- وناس يحي، المرجع السابق ، ص ص 18- 20.

2- منيرة صوالحي، المجتمع المدني والقوى السياسية في الجزائر والأهداف، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 19، ديسمبر 2008، ص ص 207- 208.

وتهديدا مباشرا لوجود الأمة. وقد دفعها ذلك إلى الانكماش على نفسها وتعزيز قواها الردعية الخاصة وتنميتها وبالتالي تخصيص القسم الأكبر من موارد الدولة لا لتوفير حاجات المجتمع وإنما لتعظيم وسائل القضاء عليه.

فكان من الطبيعي أن تتنامى على الحواشي والتخوم قوى سياسية مدنية ومعارضة دينية تطالب بالتغيير وبحقها في المشاركة في الحياة السياسية، وثمة تكمن الهوة الحقيقية بين توقعات السنوات الأولى ومسار تطور الأمور في فترات لاحقة، وقد اشتد في السنوات الأخيرة الشعور بالعجز إلى درجة تولد معها الاقتناع باستحالة الفعل والتغير، ذلك أن ليل الفشل قد طال بدون أمل كبير، ولعل انفجار **أحداث أكتوبر1988** هو الدليل على حاجة المجتمع العميقة إلى التغيير. [1]

ولد النموذج التسلطي للدولة وأجهزتها في تسيير المجتمع المدني، إلى تحييد ومشاركة شعبية بنسبة إجبارية ومزيفة وخالية من القناعة تغلب عليها النزعة النفعية الفردية والانتهازية السياسية، لذا تميزت المشاركة الجمعوية بطابع ظرفي دون أن يكون لها القدرة على التجذر الاجتماعي. [2]

4-3- فترة التعددية: المجتمع المدني بعد أحداث أكتوبر 1988:

لقد شهد العالم منذ بداية التسعينات من القرن العشرين تزايد في الاهتمام الشعبي والدولي بالمجتمع المدني، وأصبح الحديث عنه في مختلف الفعاليات، وينظر إليه كآلية وقناة تعمل على تمكين الأفراد والجماعات وإبراز نشاطاتهم في المجال العام باستقلالية عن مؤسسات الدولة.

ومن أبرز الآليات التي تشجع المواطنين على العمل الجماعي لتحقيق المصالح وإرساء وتعميم ثقافة مدنية تدعم تحقيق الديمقراطية. [3]

1- صالح فيلالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 27- 29.

2- وناس يحي، المجتمع المرجع السابق ذكره، ص ص 20-21.

3- منيرة صوالحية، المرجع السابق، ص 194.

لكن بعد فترة الثمانينات والتي تزامنت مع فترة الانفتاح، وكذا التحولات السريعة التي عاشها العالم الاشتراكي على وجه الخصوص، ثم أحداث أكتوبر 1988 بالجزائر، كل هذه العوامل أجبرت الدولة على الاقتناع بضرورة التعددية الحزبية الجهوية. [1]

كما صاحب الاعتراف الدستوري بحق إنشاء الجمعيات والإقرار بدور المجتمع المدني صدور قانون الجمعيات لسنة **1990**، الذي أحدث تحولا جذريا في حرية إنشاء الجمعيات وعدم إخضاعها لرحمة الإدارة سواء في إنشائها أو حلها[2].

إن الحركة الشعبية التي عرفتها أيام أكتوبر **1988** ساهمت في دفع المجتمع المدني إلى الظهور في حركية تاريخية شاملة، وحتى إن كانت عملية التحول هذه لازالت في مراحلها الأولى لم تصل بعد إلى نقطة اللارجوع، فإنه يمكن القول إذا كانت الجزائر قد تحررت في سنة **1962** كأمة، فإن عليها أن تتحرر اليوم كمجتمع.

أما على المستوى السياسي، فإن الصراع على الحكم بين السلطة والمعارضة كان موجود على الدوام، وإن كان ذلك غير معروف لدى العامة من الشعب، ومن مظاهر عدم الاستقرار السياسي التعديلات الدستورية المتكررة التي تعتبر مؤشرا على وجود المعارضة من جهة، ومحاولة احتوائها من جهة ثانية.[3]

إن الحالة التي تعيشها مؤسسات المجتمع المدني العربي تتسم بطابع المرحلية، إذ تتوارى بعضها بعد فترة قصيرة من تأسيسها مما يحتم عليها أن تعيد بناء أسسها لتصبح راسخة تضمن لها الاستمرار وتخضع معظمها

1- رونيه غالسيو، الحركة الجمعوية والحركة الاجتماعية علاقة الدولة والمجتمع في تاريخ المغرب، ترجمة: محمد داود ومحمد غانم، إنسانيات، مجلد III، عدد 08، ماي-أوت 1999، ص 41.

2- وناس يحي، المرجع السابق، ص ص 21-22.

3- منيرة صوالحية، المرجع نفسه، ص 194.

للحكومات والأنظمة بدرجة أو بأخرى ولا تملك القدرة على مواجهة نفقاتها دون دعم حكومي، ومن ثم يضعف تمتعها بالاستقلال المالي مما يترتب عليها تقييد حريتها في العمل والحركة.

إن الدولة الجزائرية الجديدة ولدت على يد القوى الاستعمارية الغربية، فكانت تحمل في ثناياها العديد من التشوهات خاصة من ناحية الضعف الداخلي لمؤسساتها.

بالإضافة إلى ذلك فقد صاحب النمو المشوه للدولة الفتية الاستقلال تخطيط مركزي وسيطرة على السياسات الاجتماعية والاقتصادية، ورغم الطبيعة التسلطية التي ميزت الحكم في الجزائر طوال تاريخها منذ الاستقلال، إلا أن البذور الجنينية للمجتمع المدني الحديث ظهرت في أغلب المدن الجزائرية تقريبا، لكن هذه الولادة أشبه ما تكون ولادة متعسرة خاصة في الفترة ما بين **(1964-1988).**

فالحديث عن وجود مجتمع مدني جزائري أقرب إلى الكماليات والترف الفكري منه إلى الحاجة اليومية الماسة إليه. لكن يبقى القول فيما بعد صحيح أنه عرف ولادة متعسرة في البداية، لكنه سرعان ما عرف ازدهار في الفترات اللاحقة.

ثانيا- أسباب قيام مؤسسات المجتمع المدني:

هناك عوامل داخلية وأخرى خارجية ساعدت على ظهور مؤسسات المجتمع المدني، فجاءت متنوعة ومختلفة تعبر عن مرحلة من مراحل التاريخ الإنساني، كلها ساهمت بشكل أو بآخر في تشكيله في النهاية لعل أهمها:

1- العوامل الداخلية:

- تراجع دور الدولة: على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.
- تزايد احتياجات الأفراد والجماعات المحلية: التي لم تعد الدولة قادرة على تلبيتها، كانت هذه الاحتياجات أساسا خدمات اجتماعية واقتصادية

لم تعد الدولة مستعدة على الوفاء بها مثل الإسكان، الرعاية الصحية، زيادة الدخل وتحسين نوعية التعليم والمواد الغذائية وما إلى ذلك[1].

- ارتفاع الوعي الاجتماعي والجماعي: بارتفاع المستوى الثقافي لدى فئة عريضة من السكان خاصة بعد انتشار الثانويات والمعاهد، وفتح الكليات والجامعات، وما صاحب إنشاء الكليات من ظروف اجتماعية وسياسية[2].
- اتساع نطاق التعليم بين السكان: أدى إلى رفع مستويات الوعي والتوقعات والمهارات التنظيمية مما كان له أهمية كبرى في بناء المؤسسات العامة والخاصة.
- زيادة الموارد المالية الفردية: وما صاحب ذلك من تحرك القوى البشرية بين الدول وخاصة العربية، مما صاحب ظهور بدايات سياسة التحول الاقتصادي اللبرالي في الهياكل الاقتصادية التي كانت تحت سيطرة الدولة في الدول الاشتراكية سابقا، مما سمح بظهور المؤسسات الخاصة[3].
- نمو هامش الحريات: فقد اتسعت هوامش الحريات تدريجيا، فالسفر إلى الخارج ووسائل الإعلام كل مظهر من مظاهر نمو هذا الهامش[4].

2- العوامل الخارجية:

أما العوامل الخارجية فتمثلت في:

1- محمد إبراهيم خيري الوكيل، دور مؤسسات المجتمع المدني في إرساء مؤسسات المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص 33.

2- المصطفى بن خليفة عربوش، مقومات التنمية بالمغرب، مطبعة النجاح الحديثة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2007، ص 63.

3- فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني –التحول الديمقراطي في العراق، دار الأمين للنشر والتوزيع، 1995، مرجع سبق ذكره، ص 23.

4- المرجع نفسه، ص 24.

- التطور الهائل في نظم الاتصالات الدولية، وخصوصا شبكة الإذاعة المرئية والمسموعة وسهولة التقاطها في كل أنحاء العالم، بالإضافة إلى الظروف الخاصة بالوضع العالمي الجديد[1].
- شعور الأفراد مدعوما بالوقائع، بتقصير الدولة وقصورها وتقلص سلطاتها في مواجهة مؤسسات العولمة يدفعهم إلى محاولة تنظيم أنفسهم في مؤسسات مدنية تمكنهم من خلالها مقاومة العولمة والدفاع عن الوجود الاجتماعي في مواجهة زحف مجتمع السوق العالمي[2].
- العولمة بما تضمنته من مكونات أساسية، كظهور الثقافة المدنية وعولمة السوق وإطلاق آلياتها، بالإضافة إلى ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال، كلها أدت في إبعادها الإيجابية إلى فرض أجندة خاصة في مجال التكنولوجيا – غير مسبوق للاتصال - وكسر الحواجز[3].
- كل هذه الأسباب عجلت بظهور مؤسسات المجتمع المدني خاصة إذا كانت الجهات الممولة في بعض الأحيان هي الدول الكبرى ومؤسسات التمويل العالمية المعروفة كالبنك الدولي، وغيره كثير.

ثالثا- أهمية مؤسسات المجتمع المدني:

- يجد فيها الأعضاء بالنظر إلى صغر حجمها ومحدودية نطاقها فرصة للتعبير عن انشغالاتهم بطريقة صريحة، كما تمثل وسيلة للدفاع عن الهويات الفردية[4].

1- محمد إبراهيم خيري الوكيل، المرجع السابق ، ص 46.

2- رجب بودبوز، محنة المجتمع المدني، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر،طرابلس، ليبيا،2008 ، ص 37.

3- أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، مرجع سبق ذكره ، ص 54.

4- العياشي عنصر، ما هو مفهوم المجتمع المدني – الجزائر نموذجا، إنسانيات،العدد31، جانفي،2001، وهرا ن، ص 79.

كما أنها تلتزم التزاما مخلصا بقضايا مجتمعها وتعرف أكثر من غيرها ما يحتاجه من دون عون وتقديمات، ومكامن خلل وكيفية معالجته، وتسعى لكي تصل إلى كافة شرائح المجتمع وطبقاته، كما تسعى إلى تحريكه وتثقيفه[1].

- تساعد على تحليل وتفسير التحولات السياسية والاجتماعية، كما تقدم عونا في مقاربة ظواهر اجتماعية متنوعة من مثل ظاهرة التهميش والإقصاء الاجتماعيين التي تتعرض لها بعض الشرائح الاجتماعية[2].

رابعا- خصائص مؤسسات المجتمع المدني:

هناك أربع معايير يمكن من خلالها دراسة خصائص المجتمع المدني.

1- التكيف:

ويعني قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها، إذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف كانت أكثر فاعلية لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها، وربما القضاء عليها[3].

وثمة أنواع للتكيف هي:

- **التكيف الزمني:** ويقصد به القدرة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن، إذ كلما طال وجود المؤسسة ازدادت درجة مؤسسيتها.
- **التكيف الجيلي:** وهو قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب أجيال من الزعماء على قيادتها، فكلما ازدادت درجة تغلب المؤسسة على مشكلة الخلافة سلميا وإبدال مجموعة القادة بمجموعة أخرى، ازدادت درجة مؤسسيتها.

1- غسان منير حمزة سنو، علي أحمد الطراح، العولمة والدولة، الوطن والمجتمع العالمي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2002، ص ص 195- 197.

2- محمد الغيلاني، محنة المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص 43.

3- أحمد شكري الصبيحي، مرجع سبق ذكره، ص 32.

- **التكيف الوظيفي**: ويقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة، بما يبعدها عن أن تكون مجرد أداة لتحقيق أغراض معينة[1].

2- الاستقلال:

إن الاستقلالية تكون في نشأتها أو تمويلها أو إدارتها وقدرتها على التكيف، وتتحدد بداخلها المستويات الرأسية والأفقية سوء من حيث هيئتها التنظيمية أو من حيث انتشارها الجغرافي والجماهيري[2].

ويؤكد " **حسين توفيق إبراهيم** " أن درجة الاستقلالية تتحدد من خلال الاستعمال المالي والإداري والتنظيمي، علاوة على الاعتراف الضمني، وهي تعبر عن قدرة الأفراد على تنظيم شؤونهم وتدبير نشاطاتهم والتعبير عن مصالحهم ورغباتهم بعيدا عن التوجه والتدخل المباشر والدائم للدولة ومؤسساتها، فهو يعني تحقيق الاستقرار السياسي[3].

كما تتضمن مجموع من القيم التي تلتزم بها سواء في إدارة العلاقات فيما بينها أو في إدارة علاقتها مع الدولة، ومنها قيم التسامح السياسي والفكري والقبول بالتعدد والاختلاف في الفكر والرؤى والمصالح[4].

1- محمد إبراهيم خيري الوكيل، المرجع السابق، ص ص 30-31.

2- منيرة صوالحية، المجتمع المدني والقوى السياسية في الجزائر: البنية والأهداف، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 19، ديسمبر 2008، باتنة ، ص ص 199- 200.

3- عبد الخالق عبد الله، طه حسين حسن، راشد محمد راشد، المجتمع المدني في الإمارات العربية المتحدة،جمعية الاجتماعيين،ط1،2005، ص 13.

4- حسين توفيق إبراهيم، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط1، 2006، ص 154.

3- التعقد:

يقصد بذلك تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة، بمعنى تعدد هيئتها التنظيمية من ناحية، ووجود مستويات تراتبية داخلها، وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع الذي تمارس نشاطها من خلاله من الناحية الأخرى، وكلما ازدادت عدد الوحدات الفرعية وتنوعها ازدادت المؤسسة وقدرتها على ضمان ولاءات أعضائها والحفاظ عليها[1].

4- التجانس:

ويقصد به عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها، والعكس كلما كان الصراع شخصي وكانت طريقة حله عنيفة كان هذا دليلا على تخلف المؤسسة، وتجانس المؤسسة لا يعني تحولها إلى تشكيل صلب لا تباين فيه، فمثل هذا تشكيل ميت، وأهمية المجتمع المدني بتناقضاته وتعدديته، حيث تكون دينامية الإبداع والخلق والتغيير في المجتمعات، وهذا يعني أن المجتمع المدني لا يتسم بالضرورة بالتجانس، بل قد يكون ساحة للتنافس والاختلاف بين القوى والجماعات[2].

الشكل رقم (7): : يبين خصائص المجتمع المدني

1- أحمد شكري الصبيحي، المرجع السابق، ص 35.

2- محمد إبراهيم خيري الوكيل، المرجع السابق، ص ص 32- 36.

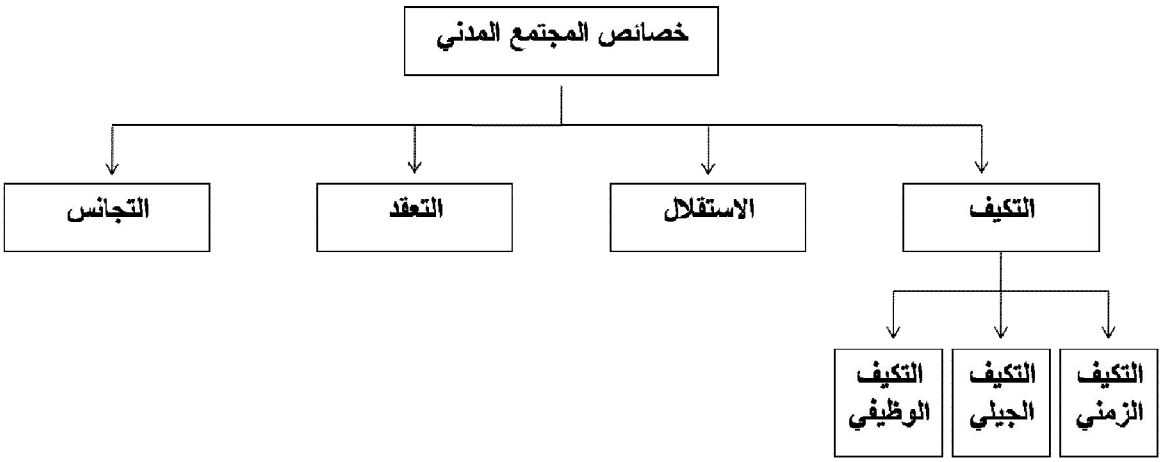

المصدر: إعداد الباحث

خامسا- وظائف مؤسسات المجتمع المدني:

هناك خمس وظائف أساسية تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني وهي:

- حسم وحل الصراعات: بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها البيروقراطية، فتسهم بذلك في توطيد وتقوية أساس التضامن الجماعي.
- إفراز القيادات الجديدة: حيث تعتبر المخزن الذي لا ينضب بالقيادات الجديدة، ومصدرا متجددا لإمداد المجتمع بها.
- إشاعة ثقافة مدنية متطورة: هذه الثقافة التي ترسم وترسي في المجتمع احترام قيم النزوع للعمل التطوعي، والعمل الجماعي، وقبول الاختلاف والتنوع.
- وعلى العموم فوظيفة المجتمع المدني هي وظيفة إدارية شاملة للمجتمع كله، وليس بالضرورة أن يكون هناك عداء أو تناقض بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني[1].
- قدرة مؤسسات المجتمع المدني على تقديم الخدمات: بتكلفة منخفضة وذلك من خلال تعبئة الطاقات مستفيد من صغر حجمها والتحرر نسبيا من القيود عن الأجهزة الحكومية.

1- منيرة صوالحية، المرجع السابق، ص ص 199-200.

- القدرة على ملء: الفجوة الموجودة بين القطاع الخاص والحكومي بالبدء بأنشطة تنموية صغيرة الحجم.
- المرونة الإدارية: لهذه المؤسسات وقدرتها على حث الأفراد على المشارك وتقديم الدعم والمساعدات للأفراد المحتاجين.
- **أن العمل التطوعي:** الذي يقوم عليه نشاط هذه المؤسسات منخفض التكلفة.
- القدرة على الوصول**:** للفقراء وباقي الفئات المهمشة في المجتمع بما يصعب على الأجهزة الحكومية البيروقراطية تحقيقه[1].

سادسا- معوقات قيام مجتمع مدني:

لقد أفرز الواقع الاجتماعي والسياسي المعيش في السنوات الأخيرة بعض العقبات والممارسات التالية:

- الاحتواء المزدوج للمجتمع المدني: من طرف السلطة والمعارضة بشكل غير مسبوق، فبدلا من أن يكون المجتمع المدني أداة للتحول والتنمية، أصبح عقبة أمامه.
- ضعف المجتمع المدني**:** وعدم قدرته على شغل الساحة السياسية وتقديم برامج مشاريع بديلة، وهو لا ينشط إلا في دوائر صغيرة وفي مناسبات محدودة كالعملية الانتخابية.
- تهميش المجتمع المدني من طرف الإدارة على جميع المستويات: وبما لهذا التهميش مبرراته والمتمثلة أساسا في ضعفه وعدم قدرته على تسيير شؤون المواطنين مما أضر كثيرا بعملية المشاركة في التنمية الحضرية[2].

1- أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص 46.

2- صالح فيلالي، المجتمع المدني والممارسة الديمقراطية في الجزائر، مرجع سبق ذكره ، ص ص36- 38.

- عدم وضوح وشفافية إجراءات الدعم المالي وتعقدها: هذه التعقيدات والسلطات التقديرية الواسعة التي تتمتع بها الإدارة في تحديد المستفيدين من الإعانات المالية الموجهة للمجتمع المدني[1].
- هيمنة الأجهزة البيروقراطية على عمل المجتمع المدني: وسجنه في إطار إستراتيجيات كثيرا ما تكون محدودة لاسيما عندما لا يتم احترام ضوابط العمل الجمعوي وخلطه مع العمل السياسي[2].
- غياب الخبرة العملية: وعدم وجود كوادر متخصصة أو مدربة، وبشكل عام الافتقار إلى المهارات والدراسة والخبرة[3].

سابعا- الاتجاهات النظرية لدور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الحضرية:

هناك العديد من المداخل النظرية التي تفسر لنا طبيعة دور مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها تمثل الشريك في أي عملية تنموية، هذه المداخل هي أهم النظريات المطروحة على الساحة، فهي تهتم بدور القطاع الثالث.

1- نظرية إخفاق الحكومة وإخفاق السوق:

تعد من النظريات المهمة ونقطة البداية فيها المحددات والنواقص التي برزت في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية. إن الإخفاق الاقتصادي في إشباع الاحتياجات المتنوعة عن القدرة الشرائية يقابله أحيانا إخفاق الحكومة في إشباع هذه الاحتياجات، وهذا الإخفاق تتزايد احتمالاته في المجتمعات المتنوعة غير المتجانسة. في هذه الظروف يبرز دور القطاع الثالث أو القطاع الغير

1- وناس يحي، المجتمع المدني وحماية البيئة (دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات)، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2004، ، ص 260.

2- صالح زياني، موقع مؤسسات المجتمع المدني، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 16، جوان 2002، باتنة، ص 265.

3- عبد الحسين شعبان، المجتمع المدني فواقد وألغام المجتمع المدني –الوجه الآخر للسياسة، المرجع السابق، ص 154.

الربحي، حيث يتوجه نحو إشباع الاحتياجات المتنوعة غير المتجانسة التي أخفق أمامها السوق والحكومة[1].

- إن تزايد إنفاق الدولة على السياسات الاجتماعية إنما يؤدي إلى تراجع دور مؤسسات المجتمع المدني.

- إن تمويل مؤسسات المجتمع المدني يأتي من المساعدات الخيرية التي يقدمها بعض أفراد المجتمع الغير القادرين[2].

نقد وتقييم:

تركز على الطلب غير المشبع تقابله تدخل من طرف مؤسسات المجتمع المدني، ذلك عدم توفر الحاجيات في السوق يستدعي تدخل الحكومة(الدولة) لإشباعه فإذا أخفقت الحكومة يأتي هنا تدخل القطاع الثالث لسد هذا النقص والعجز ويكون تدخل مؤسسات المجتمع المدني إلا في الحالات النادرة جدا، من جهة، ومن جهة أخرى تدخله متوقف على الهبات المقدمة لها، هذه الأخيرة هي التي تسمح بتدخله او عدم تدخله.

2- نظرية جانب التوفير والامتداد:

لتوفير نمو وتطور مؤسسات المجتمع المدني، تضع هذه النظرية إضافة إلى الطلب غير المشبع من قبل الحكومة والسوق شرط ثان يتمثل في ضرورة وجود مبدعين اجتماعيين لديهم حافز لتأسيس منظمات تتكفل بتحقيق الطلب غير المشبع، فظهور هؤلاء لا يتعلق بعوامل عدة مثل المنافسة الدينية والتنوع، وعليه فإن عوامل زيادة وتطور مؤسسات المجتمع المدني حسب هذه النظرية يعود إلى المنافسة الدينية والعرقية[3].وينعكس ذلك أساسا على الصحة

1- أماني قنديل، المجتمع المدني في مصر مطلع الألفية الجديدة، مرجع سبق ذكره، ص 108.

2- عبد الرزاق جلبي، هاني خميس أحمد عيد، علم اجتماع التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 38.

3- عواطف عطيل لموالدي، مقاربة سوسيولوجية حول مفهوم المجتمع المدني وعوامل تكوينه، مجلة الشهاب الجديد، عدد 08، أفريل 2009، قسنطينة ص 56.

والتعليم، إن هذه النظرية تقودنا إلى أن نتوقع أكبر نمو وتطور في مؤسسات المجتمع المدني[1].

نقد وتقييم:

تؤكد على ضرورة وجود فاعلين آخرين ذوي خبرة وكفاءة يساهمون بإتخاد مؤسسات قادرة على تغطية الحاجات التي لم تعرفها الدولة، أو تركتها لعدم أهميتها أو لانشغالاتها حول مسائل أكثر أهمية،**(القطاعات الثانوية)** يأتي دور القطاع الغير ربحي لمؤسسات المجتمع المدني تكملي أو إلحاقي، مما يسمح باتساع نشاطها مستقبلا.

3- نظرية دولة الرفاهية:

تهتم بدور مؤسسات المجتمع المدني في السياسات العامة على افتراض أن التوسع في دولة الرفاهية (زيادة حجم ونوعية الإنفاق على السياسات الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي) يقلل من إشباع القطاع الثالث لأنه تحل محله.

إن نظرية دولة الرفاهية التقليدية تقود لأن نتوقع أن ارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية يؤدي إلى إشباع مخصصات الدولة إزاء سياسات الرفاهية خاصة في الخدمات، وهو ما يؤدي التأثير سلبا على حجم نمو مؤسسات المجتمع المدني[2].

إن هذه النظرية تؤكد وجود علاقات تنافس بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، وأن البقاء يكون للطرف المسيطر.

نقد وتقييم:

1- أماني قنديل، المرجع السابق، ص 109.

2-أماني قنديل، المرجع نفسه، ص ص 109-11.

يبدو أن انسحاب الدولة في مجالات الإنفاق الاجتماعي يقابله تدخل مؤسسات المجتمع المدني لسد هذا الفراغ عن طريق إنشاء مشروعات صغيرة من دون أن تمارس ضغطا أساسيا في صياغة ورسم السياسات،فالدور هنا يكون ثانويا، لان الدولة هناك لديها من الإمكانات ما يؤهلها للقيام بتغطية كل البرامج التنموية.

4- نظرية الاعتماد المتبادل:

تطرح هذه النظرية رؤية مختلفة بعلاقة مؤسسات المجتمع المدني بالدولة، فإذا كانت النظرية السابقة تفرض أن العلاقة بين الدولة والقطاع الثالث علاقة صراع، وأن هذا القطاع نتاج لقصور الدولة وعدم قدرتها على إشباع حاجات أفرادها، إلا أن هذه النظرية ترى أن إخفاق الحكومة والسوق ربما يجعلنا نتوقع علاقات تعاون أو شراكة في مواجهة المشكلات المجتمعية وإشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع، ومن ثم فإن النظرية هذه تفترض أن تزايد إخفاق الحكومة على سياسات الرفاهية يؤدي إلى اتساع مؤسسات المجتمع المدني من خلال عقود شراكة[1].

نقد وتقييم:

تنادي هذه النظرية بتكامل الادوار بين الطرفين (الدولة، القطاع الثالث) فتساند كل منها يكمل الاخر دون وجود لاثار الفراغ بينها فعجز الدولة من جهة، والرغبة لمساندتها من قبل مؤسسات المجتمع المدني تجعلنا نتوقع تعاون وشراكة بينها، وهذا ماتسعى إليه هذه المؤسسات من أجل حصولها على التمويل من طرف الدولة.

5- نظرية الأعمدة المتوازنة:

1- علي عبد الرزاق جلبي، هاني خميس أحمد عيد، علم اجتماع التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 42.

وتتناسب هذه النظرية مع إيديولوجية وموارد وإمكانيات المجتمعات النامية التي لا تستطيع مواردها أن توفر لأفراد المجتمع إلا الحد الأدنى من متطلبات السكان، وتقوم معطياتها على أساس اقتسام البرامج التنموية بين القطاع الحكومي والمدني، وبحيث تصبح الدولة مسؤولة عن المجالات ذات الأهمية (في ضوء إمكانياتها) والتي يمكن أن تشركها مؤسسات المجتمع المدني لكي يطرقها أو يبتعد عنها مثل: التعلم والصحة والضمان الاجتماعي والتأمينات، بينما يجيء دور القطاع غير الربحي ليعمل في المجالات الأخرى التي لم تطرقها الدولة كتنظيم الأسرة أو رعاية الطفولة والتأهيل المهني ورعاية الأحداث ويسير دور الدولة بموازاة القطاع غير الربحي (التطوعي) دون أن يكون هناك فرصة للعمل سويا.

نقد وتقييم:

نعتمد هذه النظرية على امكانيات الدولة، لذاك يكون تدخلها من خلال إهتمامها بالبرامج التنموية الضخمة والتي تفوق القدرات المالية والمادية لمؤسسات المدني اما برامج الرعاية الاخرى فتقدمها الدولة إلى القطاع الثالث بهدف تحقيق الأعباء عليها،لكن الدولة تبقى كملاحظ ومراقب من بعيد.

6- نظرية امتداد السلم:

وتتفق هذه النظرية وإيديولوجية وموارد وإمكانيات بعض الدول ذات الوفرة في الموارد، بحيث يصبح دور الدولة العمل على التغطية القصوى للخدمة وتغطية كافة المجالات بما فيها الحضرية في المجتمع، وبحيث لا يكون هناك مجالا لعمل مؤسسات المجتمع المدني إلا فيما يختص بتنبيه الدولة إلى البرامج الجديدة والمطالب التي يجب على الدولة أن توليها اهتماما، ويأتي دور مؤسسات المجتمع المدني ليبدأ من حيث ينتهي دور الدولة[1].

1- أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية – الاتجاهات المعاصرة -، مرجع سبق ذكره، ص ص 269-270.

وتسعى مؤسسات المجتمع المدني إلى العمل في نفس المجالات التي تعمل فيها الدولة، بهدف رفع مستوى الأداء أو زيادة معدل الخدمات الموجهة إلى المجتمع؛ أي أن العلاقة بين القطاع الحكومي والمدني علاقة رأسية تراكمية، دور الدولة في البداية يستكمل بدور مؤسسات المجتمع المدني، وتسمح هذه النظرية بوجود تنافس بين القطاع الحكومي والقطاع الثالث غير الربحي لما فيه الخير بالنسبة للمجتمع.

فالمسألة نسبية ترجع إلى ظروف المجتمع وإمكانياته وليس نتيجة لإنكار أي مجتمع لحقوق أفراده، ولكن النسبية في النظرة وليدة تأثر الجانب الاجتماعي بالجوانب الاقتصادية والثقافية[1].

نقد وتقييم:

ان دور مؤسسات المجتمع المدني مكتبه إلى وجود برامج ومطالب جديدة وتقوم الدولة بتلبيتها وتغطيتها، أي توفير كل الخدمات والمجالات التنموية، ذلك إن الدولة لديها من الامكانيات والموارد ما يؤهلها لتلعب دور فعال لتقديم مختلف الخدمات وفي جميع القطاعات، ودور القطاع الثالث هو التأييد والمساند لكافة البرامج المقدمة من طرف الدولة،وإذا حدث العكس، فسيتم أبعاده.

7- نظرية الثقة:

وتنبع من إخفاق القطاع الخاص وعدم توفر الثقة لدى العملاء في نوعية السلع والخدمات المقدمة منه خاصة.

إن هذه النظرية تفترض أن مجال أو دائرة القطاع تتجدد وتتنوع وفقا لدرجة الثقة في القطاع الخاص، يشير ذلك التوقع إلى أن أكبر مصدر لتمويل

1- أحمد مصطفى خاطر، المرجع السابق، ص ص 270-271.

مؤسسات المجتمع المدني هو مقابل السلع والخدمات.

نقد وتقييم:

إن النظريات السابقة كل منها لها القدرة والكفاءة على أن تحدد ونفسر لنا دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية بصفة عامة والتنمية الحضرية خصوصا، كما تفسر لنا العناصر المسؤولة والآليات عن نمو وتطور هذا الدور بأبعاده المختلفة، ولكن فهم وانسحاب هذه النظريات في بعض الدول يستلزم قراءة نقدية ووقفة وبعض التفضيل لفهم هذا الدور الذي أصبح أكثر من ضرورة.

الشكل رقم (8): يبين النظريات المفسرة للمجتمع المدني

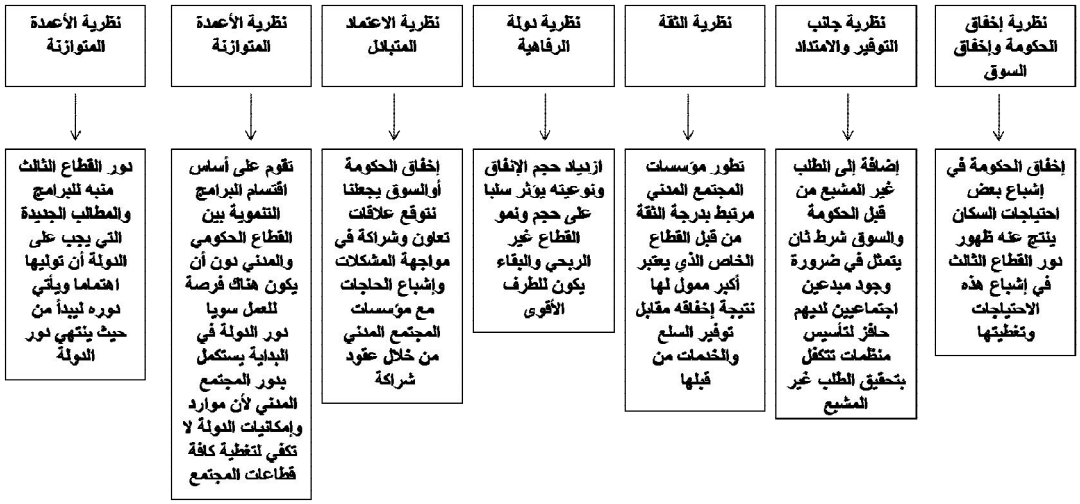

المصدر: إعداد الباحث

ثامنا- المقاربة النظرية للدراسة :

1- التقييم العام للنظريات السابقة:

من خلال الاتجاهات النظرية لموضوع الدراسة اتضح لنا أن نظرية **إخفاق الحكومة و إخفاق السوق** ركزت على عدم إشباع بعض حاجيات والمطالب الناتج عن إخفاق الحكومة تقابله تحرك مؤسسات المجتمع المدني لإشباع هذه الاحتياجات أي حسب الفراغ الذي تركته الحكومة .

أما نظرية **جانب التوفير والإمداد** فقد كشفت إضافة إلى الطلب غير المشبع من طرف الحكومة، ضرورة توفر مبدعين اجتماعيين على رأس مؤسسات المجتمع المدني، وهو شرط لابد منه لنمو وتطور القطاع الثالث.

ومن ناحية أخرى أقرت نظرية **الثقة** بأن نمو وتطور القطاع غير الربحي مرتبط بدرجة الثقة التي يمنحها القطاع الخاص لهذا القطاع على اعتبار أن القطاع الخاص هو أكبر ممول للمؤسسات المجتمع المدني نتيجة إخفاقه .

وتنظر نظرية **دولة الرفاهية** أن زيادة حجم الإنفاق ونوعيته على المشروعات التنموية تؤخذ سلبيا أو ايجابيا على حجم وتدخل مؤسسات المجتمع المدني وأن النجاح هنا يكون للطرف الأقوى والمسيطر .

وتقر نظرية **الاعتماد المتبادل** أن إخفاق الحكومة يجعلنا نتوقع علاقات تبادل وتعاون ومشاركة حيث القطاع الثالث والحكومة (الدولة) في مواجهة المشكلات المجتمعية وأن تدخله في إيجاد الحلول وإشباع الحاجيات يتم من خلال عقود شراكة .

أما نظرية **الأعمدة المتوازنة** فتقوم على أساس اقتسام البرامج التنموية في مؤسسات المجتمع المدني والحكومة، دون أن يكون هناك فرصة للعمل سويا، فدور القطاع الثالث يسير لموازاة دور الدولة بصورة متوازية بحكم أن موارد الدولة لا تكفي لتغطية كافة قطاعات المجتمع، أي أن دور

الدولة في المجالات ذات الأهمية والجبرية في حدود إمكانياتها، بينما دور مؤسسات المجتمع المدني في المجالات التي لم تنظر فيها الدولة

أخيرا إن دور الدولة حسب نظرية **امتداد السلم** واسع بحيث تعمل على التغطية القصوى للخدمة في كافة المجالات، حيث لا يكون هناك مجال لدور مؤسسات المجتمع المدني إلا في نفس المجالات التي تظهر فيها الدولة، بهدف كسب الثقة والرضا، فدور القطاع الثالث تنبيه الدولة إلى البرامج التنموية الجديدة والتي يجب على الدولة أن توليها اهتماما لذلك فدور الدولة في البداية يستكمل بدور مؤسسات المجتمع المدني.

2- الإطار التصوري للدراسة الراهنة:

إن التصور النظري لدور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الحضرية، يفرض علينا في إطار هذه الدراسة الجمع بين النقاط المحورية التي يقوم عليها كل اتجاه لنتمكن من تحليل ظاهرة التنمية الحضرية باعتبارها حصيلة تفاعل بين أطراف متعددة داخل البيئة الحضرية (المدينة) لكن بعد عرض أهم الإسهامات النظرية وتقييمها تبين لنا أن المقاربة الأكثر كفاءة في معالجة موضوع بحثنا تتمثل في نظرية **امتداد السلم** نظرا لما توفره من معطيات معتبرة سواء للمنطلقات النظرية في تحليل دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الحضرية أو بالنسبة لفهم واقع المجتمع الجزائري وتبقى الدراسة الميدانية هي المحك الحقيقي لاختبار مدى مصداقية هذا التصور النظري في الواقع.

و هي تتفق وإيديولوجية وموارد وإمكانيات كل دولة، بحيث يصبح دور الدولة العمل على التغطية القصوى للخدمة وتغطية كافة المجالات بما فيها الحضرية في المجتمع، وبحيث لا يكون هناك مجالا لعمل مؤسسات المجتمع المدني إلا فيما يختص بتنبيه الدولة إلى البرامج الجديدة والمطالب التي يجب

على الدولة أن توليها اهتماما، ويأتي دور مؤسسات المجتمع المدني ليبدأ من حيث ينتهي دور الدولة[1].

وتسعى مؤسسات المجتمع المدني إلى العمل في نفس المجالات التي تعمل فيها الدولة، بهدف رفع مستوى الأداء أو زيادة معدل الخدمات الموجهة إلى المجتمع؛ أي أن العلاقة بين القطاع الحكومي والمدني علاقة رأسية تراكمية، دور الدولة في البداية يستكمل بدور مؤسسات المجتمع المدني، وتسمح هذه النظرية بوجود تنافس بين القطاع الحكومي والقطاع الثالث غير الربحي لما فيه الخير بالنسبة للمجتمع.

خلاصة:

إن جذور المجتمع المدني موجود وبكثافة في عمق المجتمع المدني العربي الإسلامي والتجارب والممارسات والفاعليات التاريخية تؤكد ذلك، ، فهو مركز الثقل في المجتمع الإسلامي. كما أن ميلاد المجتمع المدني ونشأته وتطوره في العالم الغربي مرتبط بالدول الحديثة، فهما وجهان لعملة واحدة، من خلال هذا الطرح لتطور هذا المفهوم، التي قدمه عدد من المفكرين والفلاسفة حيث تبرز سياقات مختلفة ومتعددة، وتبرز أيضا احتياجات متجددة، وتدفع بالمجتمع المدني على الساحة في لحظات زمنية مختلفة

كما أن الحالة التي تعيشها مؤسسات المجتمع المدني العربي تتسم بطابع المرحلية، إذ تتوارى بعضها بعد فترة قصيرة من تأسيسها مما يحتم عليها أن تعيد بناء أسسها لتصبح راسخة تضمن لها الاستمرار،

من جهة أخرى ارتبط ميلاد المجتمع المدني الجزائري بتطور النظام السياسي من فترة الأحادية إلى فترة التعددية الحزبية

فأسباب التحول الديمقراطي في الجزائر هي المؤسسة لبنية مؤسسات المجتمع المدني الجزائري وهو ما يفرض إشكالا ممارساتي ذو بعد اجتماعي تواجده وهو

1- أحمد مصطفى خاطر، المرجع السابق، ص ص 269-270.

اللاتجانس التركيبي للمجتمع المدني في الجزائر، ما يطرح تساؤلات عن مدى شرعيته.إن الطبيعة التسلطية التي ميزت الحكم في الجزائر طوال تاريخها منذ الاستعمار إلى غاية الاستقلال تكشف على أن المجتمع الجزائري عرف المجتمع المدني، فكان الأفراد يعتمدون عليها في الحفاظ على هويتهم خوفا من فقدانها من قبل الاستعمار من جهة. والوفاء بكثير من احتياجاتهم الأساسية من خلال التعامل المباشر مع السلطة السياسية بعد الإستقلال من جهة ثانية.

الفصـــــــل الثالث

التنمية الحضرية وفاعلية المجتمع المدني في الجزائر

تمهيد.

أولا- المراحل التاريخية للتنمية الحضرية.

ثانيا- الاتجاهات النظرية لدراسة التنمية الحضرية.

ثالثا- عوامل التنمية الحضرية.

رابعا- سياسات واستراتيجيات التنمية الحضرية.

خامسا- معوقات التنمية الحضرية (عرض وتقييم) .

سادسا- تطور التنمية الحضرية في الجزائر.

سابعا- علاقة مؤسسات المجتمع المدني بالتنمية الحضرية.

خلاصة.

تمهيد:

في هذا الفصل وفي جزئه الأول سنتطرق إلى البدايات الأولى للتنمية الحضرية والمراحل التاريخية التي مرت بها، وأهم إنجازات كل مرحلة. ثم نتعرف على المتغيرات والعوامل التي تؤدي إلى التنمية الحضرية، بعدها ذكر المعوقات التي تقف أمامها، كالديمغرافية، والنفسية، والاجتماعية، و الثقافية، والاقتصادية، والسياسية، والإدارية. ثم سنتحدث عن أهم السياسات، والاستراتجيات التي تعتمدها التنمية الحضرية، حيث أن كل سياسة تتضمن عدة استراتجيات، وأخيرا سنستعرض أهم الاتجاهات النظرية المفسرة للتنمية الحضرية، حيث اعتمدنا على ستة نظريات، وهي السيكولوجية، والتنظيمية، والايكولوجية، والثقافية، والاقتصادية، والوظيفية.

أما الجزء الثاني من هذا الفصل سنتعرض للخطاب التقني حول المدينة الجزائرية وواقعها المادي والاجتماعي الذي يكشف عن مستويات التنمية الحضرية عبر مختلف المراحل بعد الاستقلال حتى اليوم. فالتنمية الحضرية في الجزائر عرفت تحولات جذرية على مختلف الأصعدة تميزت بحركة اجتماعية وسعة . هدفها كان إعادة النظر في علاقة الإنسان بالمكان، وذلك بتقديم إنتاج عمراني توافقي ومنسجم مع التطورات الاجتماعية والثقافية للمجتمع.

كما أن تحقيق عمران تشاركي، ومدينة تشاركية ، وفتح باب الحوار للشركاء و الفاعلين الاجتماعيين والتعامل الجدي مع مختلف المشاكل الحضرية وضروريات التغيير يدفعنا إلى كشف العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والتنمية الحضرية لاحقا في الجزء الثالث في هذا الفصل.

أولا- المراحل التاريخية للتنمية الحضرية:

مع بداية الألف الرابع قبل الميلاد نشأت المدن مستقلة الواحدة منها عن الأخرى، في أربع مناطق مختلفة من العالم في نهري دجلة والفرات، ووادي الهند، وشمالي الصين ثم بين شعب المايا في أمريكا الوسطى.

أما في مصر فإنه في الألف الأولى قبل ميلاد المسيح كانت مصر مـــا زالـــت تصنف على انهار زراعية وكانت أقدم مدينة معروفة في التاريخ، هي مدينة "جـــرش" التي تقع على ضفاف "البحر الميت".

و بحلول القرن الثاني بعد ميلاد المسيح "عليه السلام "وعندما كانت روما في أوج مجدها كان عدد سكانها مابين مائتي وخمسون ألف ومليون ساكن في نفس هذه المرحلة كانت هناك مدن في أرجاء من العالم، يصل عدد سكانها إلى حوالي عشـــرون ألـــف نسمة.

وقد استمر كسوف المدن في العالم لمدة ثمانمائة سنة حتى بداية عصر النهضـــة، وكانت التجارة في أوربا قد أعيدت إلى سيرتها، وصارت المدن مرة أخرى إلى مراكز للأحداث الثقافية والاقتصادية.[1]

وقامت المدن في اليونان القديمة على أساس وحدة العائلات الكبيرة التي تســـعى إلى الدفاع المتبادل، وصاحب ظهورها انبثاق البيروقراطية وظهور العمل الإجبـــاري (السخرة) واحتكار الحاكم للقوة العسكرية

و في العصر الإمبراطوري بلغ عدد سكان مدينة روما المليون نسمة، وزخـــرت روما بالقصور والنصب التذكارية وظهرت فيها الأحياء المتخلفة، وتعتبر روما مدينـــة المتناقضات فهي ملتقى المناطق الفاخرة والمناطق المتخلفة وتوســـعت أفقيـــا ورأســـيا ونمت دون تخطيط. [2]

و عند نهاية القرن الثامن عشر، تقدم التحضر بسرعة فائقة وكان سكان المـــدن يمثلون من 10% إلى 20% من السكان في معظم أرجاء العالم، ومنـــذ ذلـــك الحـــين شهدت معظم الأمم الغربية انتقال حضري ضخم وبدأ السكان يتمركزون فـــي المـــدن

1- لوجلي صالح الزوي، علم الاجتماع الحضري، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيـــا، الطبعـــة الأولـــى، 2002، مرجع سبق ذكره،ص 179.

2- حسين عبد الحميد، أحمد رشوان وآخرون، دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية، مؤسســـة شـــباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004، ــ ص ص،19-23.

وظهر تنظيم معقد من وسائل النقل والمواصلات تربط الأقـاليم الحضـرية ببعضـها البعض.

ومع مطلع القرن التاسع عشر ظهرت المدينة الصناعية، ونمت هذه المدن نمـوا تلقائيا نتج عن التحام المدن المتجاورة وتخلل كل من هذه التجمعات نواة كبيـرة فـي مناطق أخرى أقل كثافة يطلق عليها ضواحي المدينة وتشغل ضواحي المدينة عددا من المباني أقل كثافة مما تشغله المراكز، كما يتوفر فيها أراضي خصبة واسعة.

و مع بدايات القرن العشرين ظهرت المدن المتروبوليتانية، وهي مـدن ضـخمة يصل عدد سكانها إلى خمسة عشر مليون نسمة، وقد ظهرت هذه المـدن فـي المـدن المتقدمة، والدول النامية في آسيا وأفريقيا إذ أدى الاتصال بين الدول المتقدمة والغيـر المتقدمة إلى ظهور مستويات عالية من الاستقلال انعكس على مدن البلـدان الناميـة، فالفرد الذي لا يمتلك سيارة في هذه المدن يستخدم الدراجة والحافلة. .[1]

ثانيا- الاتجاهات النظرية لدراسة التنمية الحضرية:

يستهدف كذلك هذا الفصل التعرف على طبيعة التنمية الحضـرية مـن خـلال الاتجاهات النظرية التي تناولها العلماء، إذ من الضروري أن يربط الباحـث مشـكلة البحث بالإطار النظري الأكثر شمولا. وقد ساعد ذلك الباحث في اختيـار موضـوع البحث ونطاقاته وعلاقاته بميدان المعرفة المتراكمة كما سـاعدته علـى اسـتخلاص الفروض السابقة.

ومن بين هذه النظريات نجد:

1- الاتجاه السيكولوجي:

يرمي الاتجاه السيكولوجي في مجال التنمية الحضرية إلى اكتشـاف الضـغوط السيكولوجية، ومواقف الأفراد في محاولة لفهم الظروف الإنسانية المعقدة في المناطق

1- المرجع السابق، ص ص 22-23.

الحضرية على وجه الخصوص، لقد ميز "زيمل" بين ما أسماه بين الشكل والمضـــمون فيما يتعلق بالتجربة والخبرة الإنسانية، أي دراسة صور التفاعل الاجتماعي بعيدا عـــن مضمونها وأخضع المدينة للتحليل من هذا الموضوع، فالتحليل السوسيولوجي للمدينـــة يجب أن يتجه لدراسة الصور النفسية للحياة الإنسانية في بيئـــة حضـــرية وباختصـــار تصبح عقلية الحضري هي الموضوع الأساسي لهذا التحليل ، فالمدينة محور أساســـي لمصير الإنسان الحديث، فقد ذهب إلى أن أعمق مشكلات الحياة المدنيـــة تنشـــأ مـــن محاولة الفرد الاحتفاظ بذاته وفرديته في وجه القوى الاجتماعية الهائلة المنبثقـــة عـــن التراث التاريخي والثقافة الخارجية و تكتيك الحياة،، ويتضح الطابع النفسي الاجتماعي لنظريته في محاولة دراسة وتحليل الأسس الســـيكولوجية التـــي تكمـــن وراء الحيـــاة الحضرية المتروبوليتانية كالثورات والعواطف ونوع الذكاء الذي يجب أن يتمتـــع بـــه الأفراد لضمان نجاحهم في مثل هذا النوع من الحياة فهو يولي عناية خاصة بدراســـة التنظيم الاجتماعي الحضري الذي يتميز بأعلى درجات التعقيد والتشابك والذي أدى إلى قيام الروابط والجماعات المتعددة والمتباينة.[1]

فهذا الاتجاه يركز على جانب، السلوك والعقل والعلاقات والتفاعلات الاجتماعيـــة والمظهر التنظيمي للحياة الاجتماعية الحضرية.

لقد كان " زيمل" أكثر اهتماما بالمستوى الكبير للحياة الاجتماعية، فقد كان حجـــم المدينة بما يسببه من تعقيدات اكبر وأوسع مدى من العلاقات الممكنة ولهـــذا جـــذبت اهتمامه، فلقد بحث عن التأثيرات الاجتماعية للحجم فتوصل إلى اســـتنتاج مـــؤداه أن الالتزام في جمعة كبيرة (كما في المدينة الحديثة) تمتد عبر عدد كبير مـــن الحلقـــات الاجتماعية المختلفة ويزداد مدى الحرية والفردية، وتتصـــف العلاقـــات الاجتماعيـــة بالموضوعية العالية ويتعمق وعي الفرد لذاته مما استوجب استبدال طرق الارتباط غير

1- السيد عبد العاطي، السيد، علم الاجتماع الحضري، الجزء 1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص ص 332-333.

التقليدية أكثر بطرق ارتباط تقليدية أكثر، وأدى هذا بدوره إلى زيادة إمكانيـــة الحريـــة والاختيار الفرد بينهما، ولكن في الوقت نفسه أمكن أن يضعف العلاقات.[1]

ويعتبر "ماكس فير - Max Weber" من أنصار هذا الاتجاه، فقد عرف المدينـــة بأنها ذلك الشكل الاجتماعي الذي يسمح بظهور أعلى درجات الفردية / التفرد.

ففي كتابه "المدينة" 1905 يعتبر أول علمي لدراسة الحياة الحضرية، ويوصـــف موقفه النظري بأنه شكل من أشكال السلوكية الاجتماعية، أي شرح السلوك الإنســـاني في أبعاده الهادفة وذات المغزى فهو يدعو إلى شـــرح وتغييـــر الأعمـــال الإنســـانية والعلاقات في ضوء معانيها أو مغزاها بالنسبة لأطرافها، ومن هنا تبدو قيمة المـــدخل الذي قدمه "فيبر" لدراسة المدينة ومشكلاتها.

إن الأفكار التي قدمها "فيبر" عن المدينة جمعها فـــي نمـــوذج نظـــري أســـماه " **النموذج المثالي لظروف المدينة**" وكان يقصد بذلك حالة الحياة الحضرية التي تستطيع أن تتبع أو تقابل محل القدرات الاجتماعية المتأصلة في هذا التنظيم الخـــاص للإقامـــة البشرية. من كل قيد وأن روح المدينة هي روح جمعوية وجماهيرية لنوع إنساني جديد تماما.[2]

- **نقد وتقييم:**

فهذا الاتجاه يركز على جانب، السلوك والعقل والعلاقات والتفاعلات الاجتماعيـــة والمظهر التنظيمي للحياة الاجتماعية الحضرية واعتبار ذلك مقوما أساســـيا لمجتمـــع المدينة، ومن ثم فان الفرد يوصف بالحضرية بناءا على نمط سلوكه وليس بناءا علـــى مكان إقامته، حيث تنتشر في المدينة العلانية والفعل الاجتمـــاعي العقلانـــي ويختفـــي السلوك العاطفي، فالسلوك أو الفعل الاجتماعي الحضري لهذه الصورة هو نتاج للطبيعة المعقدة لحياة المدينة، مما تتميز به من كثافة بشرية وتجاور للمباني وتنوع السكان، ما

1- ديفيد س. ثورسن ، كيف تتحول المدن والقرية المدنية وحياة المدن، ترجمت أحمد رمو، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ط1، 2009، ص 107

2- محمد بومخلوف، التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة، دار الأمة للنشر والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر، ط1، 2001، ص 71.

يحتم على الفرد أن يعدل سلوكه وأن يكون أكثر عقلانية في علاقاته ليضـــمن لنفســـه التكيف والاستقرار.

ويؤخذ على هذا الاتجاه بأنه في تحليله للظواهر الاجتماعية يرجعها إلى ظـــواهر نفسية من صنع الأفراد، وبالتالي المجتمع ليس له وجود، والحق انه تحدث في المجتمع أموا لا يصح أن ننسبها إلى أفراد معينين، وذلك لأنها تنشأ من علاقات الأفراد في حالة الاجتماع وتبادل وجهات نظرهم وتفاعل أفكارهم واحتكاك مشاعرهم وتوحد مـــواقفهم هذا بالإضافة إلى ما يحيط بهم من ظروف طبيعية وبيئية وتاريخية تصهرهم جميعا في بوتقة جمعية تؤدي إلى ظهور عقل جديد للجماعة يوجهها ويرشدها، وهذا العقل مستقل عن الأفراد وله منطق خاص ومظاهر السلوك تختلف عن مظاهر السلوك الفردي وهو ما أصطلح علماء الاجتماع على تسميته بالعقل الجمعي، كذلك فإن المدرســـة النفســـية ترفض مشاركة واندماج الفرد في حياة المجتمـــع وحاجباتـــه حالـــة احتيـــاج الفـــرد للمساعدة.[1]

2- الاتجاه التنظيمي:

ينظر الاتجاه التنظيمي إلى المدينة باعتبارها شكل فريد من النسق الاجتمـــاعي أو التنظيم يشتمل على تطوير وسائل الاتصال والميكانيزمات الاجتماعية السياســـية بمـــا يسمح بانتقال المجتمع من الشكل البسيط إلى صور أكثر تعقيدا، كما أن التحضر معناه تراكم التطور و التعقد النظامين ويشمل ذلك التعقد النظـــامي تاريخيـــا علـــى تطـــور الحكومات المركزية، القوية وتطوير الأسواق المحلية والإقليمية والعالميـــة، وانتشـــار الأشكال المختلفة للتنظيمات الرسمية والغير الرسمية، كالنقابات وإتحادا العمال وروابط أصحاب العمل... الخ، فضلا عن التغييرات التي لحقت ببناء وحدات التنظيم القائمـــة ووظائفها، كالأسرة والمدرسة والمؤسسات الدينية وأنساق المكانة والتـــدرج الطبقـــي، والتكامل المعياري وبناء القوة وطبيعة الضبط الاجتماعي والبيروقراطية. [2]

1- محمد بومخلوف، ، مرجع سبق ذكره، ص 71.

2- السيد عبد العاطي، السيد، ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 331-334.

ويتمثل هذا الاتجاه في نظرية " لويس ويرث" فقد أكد أهمية وجود نظرية تفسر عملية التحضر في مقالته الشهيرة " الحضرية كأسلوب للحياة – Urbanism as away of life" وأكتشف ويرث أشكال العقل الاجتماعي والتنظيم في المدينة، وعزاها إلى الحجم الكبير والكثافة واللاتجانس فكلما نمى حجم المدينة فهذا يؤدي إلى احتمال تعرضها للامتداد إلى خارج حدودها التقليدية مما يستحيل معه اجتماع سكانها في مكان واحد، ويقل احتمال معرفة الفرد لسكان المدينة معرفة شخصية، وهذا يفرض إيجاد وسائل أخرى للاتصال أو بنقل الأخبار والآراء أو بإصدار القرارات عبر تلك الوسائل التي عرفها المجتمع التقليدي الذي يعتمد على الاتصال المباشر، ومعنى هذا أن ويرث يشير إلى الدور الذي تلعبه وسائل الاتصال الحديثة[1]

- **نقد وتقييم:**

ويؤخذ على نظرية " لويس ويرث" انه استهدف إطلاق تعميمات تنطبق على جميع المدن، مع أن استنتاجاته لا تنطبق إلا على المدن الصناعية وحدها، لذلك فإنه وضع نتائجه في ضوء ظروف حياة المدينة في فترة العشرينات والثلاثينيات من القرن الماضي وهي فترة اتسمت بمعدلات إنتاجية منخفضة

ويستبين خطأ نظرية ويرث في أنه اعتبر العلاقات الثانوية قد حلت محل العلاقات الأولية، بينما تبين من نظريات أخرى أن العلاقات الأولية والجيرة والنسب والزواج والعضوية في الكنيسة، والعضوية في جماعات عمرية متقاربة،و في النوادي الاجتماعية وقد أكد "مان" هذا المعنى.[2]

هذا ولم يقتنع علماء النفس بالخصائص التي ذكرها و"يرث" للحياة الحضرية، ففي رأيهم أن الحجم والكثافة واللاتجانس هي خصائص ديمغرافية لا تمت بصلة إلى الجانب السيكولوجي.

1- عبد الإله أبو عياش، أزمة المدينة العمرانية ن وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1980، ص ص 195-197.

2- لوجلي صالح الزوي، المرجع السابق ، ص 62.

وأخيرا يؤخذ على "لويس ويرث" أنه لم يضع تحت الاختبار أكثر من الخصائص التي ذكرها، وهي الحجم والكثافة واللاتجانس، وأغفل ذكر المراحل التي تـــؤثر بهـــا الخصائص الحضرية على الشخصية والاتجاهات[1]

إذا تدارسنا حركة السكان وعلاقاتهم ببيئتهم من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والفيزيقية بلا شك أن تلك العلاقة يمكن اعتبارها من العوامل الرئيسية المساعدة علـــى اتساع البيئة وامتدادها، وعلى التنمية للمنطقة الحضرية بصفة عامة، كما تخضع مواقع العمل للتوسع والانكماش وتنتقل الصناعات من مكان إلى مكان أخر، وينتقل الســـكان كذلك من منطقة إلى أخرى، وهناك مناطق تنمو وأخرى تأفل وينتج عن هذه التغيرات تنظيمات اجتماعية وهي تؤدي إلى تغير شكل المدينة وتعميمها.

3- الاتجاه الإيكولوجي:

الإيكولوجيا هي فرع من فروع النباتات، وكذلك الطب والبيولوجيا، فقد أطلـــق البيولوجيون على الاعتماد المتبادل بين المكونات البيولوجية والفيزيقية نسقا إيكولوجيا Ecosystème وأشار "هيبو قراط" (460-377ق.م) إلى عناصـــر إيكولوجيـــة فـــي جينات الصحة والأمراض، وتناول في كتابه "on airwalers and places" الجوانـــب البيئية واستخدم عالم الأحياء الألماني "إرنست هنكل " هذا المصـــطلح وطـــوره إلـــى الإيكولوجيا الإنسانية، وهي أحد الاتجاهات الهامة في التنمية الحضرية، وعلاقة الناس بالبيئة الطبيعية أو النمط السائد لاستخدام الأرض، سواء كانـــت صـــناعية أو منـــاطق إسكان أو مناطق تجارية، وتلقي الإيكولوجية الإنسانية الضوء على التركيب الســـكاني لكل منطقة من حيث تسكن الطبقة العليا والوسطى مناطق معينة، وتسكن طبقة العمـــال مناطق أخرى، وتدرس كذلك نمط الإسكان (الملكية والتأجير)، أو السكن في المنـــاطق المتخلفة، أو السكن حسب السلالة أو اللون أو القبيلة[2]. وتنطوي الإيكولوجية في رأي " موريس- Morris" على المظاهر الآتية:

1- السيد عبد العاطي، المرجع السابق ، ص ص 331-334.

2- المرجع السابق، ص ص55-63.

التركيز Concentration واللاتركيز التشتت Déconcentration والمركزية Centralisation واللامركزية Décentralisation والغـــزو/الاقتحـــام Invasion والتقهقر Retaeat.

وقد يؤدي قيام صناعة جديدة في المجتمع إلى تغييرات كاملة في السكان دون أن يتغير حجم المجتمع و يتمثل ذلك في مدن ولاية واشنطن، فقد تغير أساسها الاقتصادي الذي كان يقوم على قطع الأخشاب إلى الزراعة، أو من نموذج زراعي إلـــى نمـــوذج أخر وفي بعض الحالات يظل قلة من السكان الأصليين باقيا بعـــد ظهـــور الأســـاس الاقتصادي الجديد.

وعادة ما يستقر المهاجرون في المناطق القريبة من مراكز المدن، وتعتبر هـــذه المناطق مناطق انتقالية، ويبدو أن السكان ينتقلون من تلك المنطقة إلى منطقة أخرى ثم إلى المناطق المحيطة بالمدينة أو ضواحيها.

وينتج عن الغزو السكاني في المجتمعات نوعان من التغير: الأول هو تغير فـــي استخدام الأرض وفي نوع السكان، فقد تتحول منطقة سكنية إلى منطقة عمل أو تتحول منطقة عمل إلى منطقة صناعية، أما التغير الثاني فهي تلك التعديلات التـــي تعتـــري نموذج استخدام المنطقة مثل التغيرات التي تحدث باســـتمرار فـــي التعقـــد الســـلالي والاقتصادي في منطقة كبيرة، أو في نماذج الخدمة في قطاع العمل.

- **نقد وتقييم:**

ويؤخذ على الإيكولوجية البشرية كاتجاه نظري يدرس التنمية الحضـــرية أنـــه أغفل تحديد مواقع الصناعة والتجارة في البيئة الحضرية، وخاصة في المراحل التـــي تتسع فيها المدينة وتنمو لتنقل أنشطة هذين القطاعين بالذات إلى خارجها، كذلك فان هذا الاتجاه لم يدرس مدى تكيف الفرد مع بيئته الحضرية الجديدة، بافتراض أنها وفرت له نمط معيشيا مختلفا، ونسقا اجتماعيا متباينا عما كان يتفاعل معه في بيئته السابقة، كمـــا يحتاج المركب الإيكولوجي بعناصره الأربعة التي ذكرها "دنكان" و"شنور" إلى توضيح

علاقة عناصره بعضها ببعض، ثم في النهاية إلى ربط هذا المركـــب بعمليـــة النمـــو الحضري ككل.[1]

4- الحتمية الثقافية:

وهي اتجاه أحادي يفسر التنمية الحضرية، في ضوء المتغيرات الثقافية ويرجـــع التنظيم الإيكولوجي من خلال القيم الثقافية وقد أكد "بارنس" الكاتب الألماني هذا المعنى حينما قال " إن العمارة هي سجل لعقائد المجتمع" كما ذكر ألبيل سارنيين " إن مشـــاهدة مدينتك تجعلني أدرك الأهداف الثقافية لسكانها".

ومن أنصار هذا الاتجاه "وليم وايت" فقد ذهب إلى أن القيم الثقافية تعتبر إلى حد ما مسئولة عن الحقيقة التي مؤداها أن بعض الناس يفضلون الإقامـــة فـــي المنـــاطق الحضرية الأمريكية بعد أن كانوا يعيشون فترة من الزمن في الضواحي، وهذا بـــدوره يؤثر على حجم المدن وكثافتها.

وقد دعا **ماير** إلى التحول بأن هيكل وسائل الاتصال هو أفضل الأسس لتقييم ثقافة المدينة وتتجلى هذه الثقافة على كل مناشط المدينة، فهي تظهر في مكان العمل، وفـــي سوق المدينة، وفي المؤسسات التعليمية، و في أماكن الترويج، وأعتبر **فيبر** أن التفاعل الاجتماعي في النسق الحضري المنظم ينتج عن عمليتين متـــرابطتين همـــا: التفاعـــل الإنساني في مجتمع مديني معين، وعملية الانتشار التي تتم في أماكن مبعثرة

- **نقد وتقييم:**

ويؤخذ على هذه النظرية أنها لم تفسر كيفية التوصل إلى ما أسمته، بنقطة التقـــاء وسائل الاتصال والتي عليها تحدد كفاءة هذه الوسائل في حد ذاتها من ناحية، وتمارس الضغط من خلال تأثيراتها على النمط الحضري من ناحية أخرى، ولقد نقض "والتـــر كريستالر" دور وسائل المواصلات في التنمية الحضرية وأرجع نمو المدن إلى مراكز وموقع المدينة واعتبره عاملا أساسيا في تفسير موقع المدن وتوزيعها، فالمدن تميل إلى

1- لوجلي صالح الزوي، المرجع نفسه ، ص 62.

الظهور عند مراكز مناطق الإنتاج، ويعتمد حجمها على مقدار الإنتاج، كذلك فهل يمكن الاعتماد على ما وصفه **فيبر** في هذا المجال: أماكن حضرية محدودة المكان.[1]

يرى **كلود فيشي** أن الحياة في المدينة يراها الأفراد وكأنها فسيفساء بما تتوفر عليه من حياة غير تعاقدية أو تقليدية ففهمه عن الحياة الحضرية هو أنه كلما كانت الثقافة الفرعية قوية وظاهرة بمتغيراتها ومؤشراتها كلما كان المجتمع أكثر تحضرا وهذا بفضل تفاعل الأنساق الفرعية وتساندها داخليا وخاصة بين القطاعات المختلفة ودورة الحياة بما في ذلك المصالح المشتركة بين الجماعات، فهذه الترابطات بين الحضر واضحة جدا خاصة على مستوى العامل الاقتصادي والمنظمات والتنظيمات واختلاف الأمكنة وما يتبع ذلك من تقييم العمل والوظائف[2].

5- الحتمية الاقتصادية:

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى التنمية الحضرية، حيث يرتبط التحضر والنمو الحضري كحركة انتقال من حالة تقوم فيها الحياة الاجتماعية على أساس العمل أو الإنتاج الأولى كالصيد والزراعة إلى حالة تقوم فيها الحياة على أساس العمل الصناعي والإداري والتجاري والخدمات.

وأشار **لويس ممفورد** في كتابه " المدينة عبر التاريخ- The city in history " إلى أن ازدهار التجارة أدى إلى ظهور المدينة وإلى النشاطات الحضرية التي ظهرت في القرن الحادي عشر.

1- المرجع السابق، ص ص 62-64.

2- عبد الحميد بوقصاصة،النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري،مخبر التنمية والتحولات الكبرى في المجتمع الجزائري ، ،جامعة باجي مختار،عنابة ، الجزائر، ص ص 141-142.

واعتمادا على هذا الاتجاه يذهب البعض إلى القول بان التغيرات التكنولوجية فـــي الصناعية المصاحبة دائما لتنمية المناطق الحضرية الكبرى، وهي تعتبر في الوقت ذاته معوقا لنمو المناطق الأخرى الصغرى. [1]

فلقد ربط **كارل ماركس** نمو المدن بالتحلل الذي طرأ على المجتمـــع الإقطـــاعي الزراعي، وأشار **هوزلتر** إلى وظيفة المدينة في ضوء نموها الاقتصـــادي، وصـــنف المدن على مدن منتجة Générative ومدن طفيلية Parasitic، والمدن المنتجة هي المـــــدن التي يعود تأثيرها بالفائدة على نموها الاقتصادي للإقليم أو المنطقـــة التـــي توجد فيها المدينة، أما المدن الطفيلية فهي المدن الاستهلاكية ويرى "هوزلتز" أنه يمكن أن تتحول المدينة من نمط إلى أخر.

- **نقد وتقييم:**

ويؤخذ على هذا الاتجاه أن كل منها فسر التنمية الحضرية في ضوء عامل واحد أو أثنين من العوامل وطبيعي أن تختلف تلك العوامل تبعا لتباين الأفكار والاتجاهـــات التي يتبناها كل عالم صاحب النظرية أو الاتجاه وبالتالي لم يأت أي منهمـــا بنظريـــة متكاملة تفسر من خلالها ظواهرها المختلفة.

وفضلا عن ذلك فان هذه النظرية لم تستطع بحكم ضيق نطاقها تفسير التغيـــرات الحضرية الثورية التي تشهدها دول كالصين وكوبا والإتحاد الســـوفيتي، بـــل إنهـــا لا تستطيع أيضا أن تفسر بكفاءة عالية ديناميات التحضـــر والاعتبـــارات الإيديولوجيـــة الكامنة وراء هذه الظاهرة.

وعليه فإن دراسة التنمية الحضرية تحتاج إلى نظرية عامة متكاملة ويتمثل ذلـــك في الاتجاه الوظيفي الذي سلكه الباحث.[2]

1- حسين عبد الحميد، أحمد رشوان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 31-32.

2- المرجع نفسه، ص 71.

6- الاتجاه الوظيفي:

و على عكس الاتجاه التنظيمي للبناء الحضري، ظهر الاتجاه الوظيفي، وهو أقدم في البيولوجيا وعلم النفس والأنثروبولوجيا منه في علم الاجتماع، فالبيولوجيا كعلم تدور حول فكرة مؤداها أن كل عضو من الكائن الحي يقوم بوظيفة أو عدة وظائف تحافظ على بقاء هذا الكائن، وفي علم الاجتماع تقوم الوظيفة حول مسلمة أساسية مؤداها تكافل وتساند الأفراد في كل واحد والاعتماد المتبادل بين العناصر المختلفة للمجتمع، وترتبط الوظيفة بنمط النشاط الذي يقوم به الجزء أو الكل وفي مجال التنمية الحضرية تعني الوظيفية أن المدينة بناء مستمر من تقسيم العمل والتخصص والتنسيق ودرجة الاعتماد المتبادل.

ألقى "لويس ممفورد" الضوء على القوى الاقتصادية والإيديولوجية والاجتماعية التي تلعب دورا هاما في تشكيل المدينة، وفي رأيه أن مدينة المستقبل يجب أن تضع في اعتبارها العلاقات الاجتماعية ووظيفة المدينة.

و قد اتجه الباحث في دراسته اتجاه وظيفيا، أي دراسة النظم الاجتماعية من زاوية اجتماعية صرفة، أي في حدود البناء الاجتماعي وليس من جهة نظر سيكولوجية أو مسلمات فلسفية، ونظر الباحث إلى التجمعات الإنسانية أو الحياة الحضرية أو المدينة باعتبارها " نسقا اجتماعيا – Social System" تتكامل فيه الأجزاء وتتساند في كليات ويعتمد بعضها على بعض، ويدخل كل منها في عدد من العلاقات الضرورية المعقدة ويمكن عن طريق تحديد العلاقات الضرورية بين الأفراد الوصول إلى القوانين التي تنظم الحياة الاجتماعية وبالتالي يصبح التنبؤ العلمي ممكنا. [1]

و يرى الباحث "لويس ممفورد" أن ظهور التجمعات البشرية الأولى (القرية) يعود إلى عدة أسباب منها: البحث عن الأمن الاجتماعي الذي كان يفتقر إليه الإنسان بدرجة كبيرة والاستفادة من مبدأ المجاورة لتبادل الإنتاج الذي وفر إلى حد ما على الإنسان الكثير من الجهد والعناء، والأهم من ذلك أن مبدأ ظهور المدينة وتبلورها قائم أساسا

1- السيد عبد العاطي السيد، المرجع السابق، ص ص 345-347.

على نظرية تجمع الوظائف والخدمات العامة التي كانـــت مبعثـــرة وغيـــر منظمـــة، استطاعت المدينة من جمعها معا داخل نطاق محدد من الأرض.[1]

- **مناقشة وتقييم:**

يأتي سبب اختيارنا هذه الاتجاهات كونهـــا تـــرتبط أساســـا بطبيعـــة مشـــكلة البحث التي تجب لعدد دراستها فســـبب هـــذه الاتجاهـــات تســـاعدنا أكثـــر علـــى فهم وتحليل التنميـــة الحضـــرية تحلـــيلا سوســـولوجيا مـــن خـــلال ربـــط علاقـــة الإنسان بالمكان الحضري وأهم العمليـــات والوظـــائف الحضـــرية التـــي نجـــدها في المدينة ثم بعد ذلك اعتمدنا على أهم الاتجاهـــات التـــي تتناســـب مـــع دراســـتنا الحالية .

وبعد هذا العرض يمكن القول بأنه:

لا يوجد تعارض بين الاتجاهات النظرية، بل أن كل اتجاه يعكس بعدا أساسيا من أبعاد المدينة ، وأن كل بعد من هذه الأبعاد يلقي الضوء على جانب أساسي من جوانب الحياة الحضرية بحيث أنه لا يمكن أن يفهم كل بعد إلا في ضوء الأبعاد الأخرى أي في ضوء التفاعل بين جميع أبعاد المدينة، ومن ثم فهي متداخلة ومتكاملة في تفسير وفهم الظواهر الاجتماعية والحضرية.

كما يوجد تداخل كبير بين هذه الاتجاهات حيث أن الاتجاه الثقافي مثلا يجمع بين الاتجاه الإيكولوجي والاتجاه النفسي الاجتماعي، مما يؤكد تكاملها واعتمادها المتبادل في فهم وتفسير الظواهر الحضرية.

ورغم ميول كل اتجاه إلى التعمـــيم الـــذي هـــو ضـــروري لكـــل نظريـــة علمية، إلا أنه يبق ذو طابع غربي ويعنى بالمدن الصناعية الغربية.

بالنسبة للمدينة العربية فإنها فـــي حاجـــة ماســـة إلـــى دراســـات امبريقيـــة مقارنة يمكن من خلالها بناء نظرية أكثر كفـــاءة لفهـــم واقعنـــا، ســـواء مـــن حيـــث

1- بشير إبراهيم الطيف، محسن عيد علي، (دراسة في الجغرافية التنموية) خدمات المدن، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، الطبعة الأولى، 2009، ص 38.

سياقها الاجتماعي والثقافي أو من حيث محيطهـــا الريفـــي أو نشـــاطها الاقتصـــادي أو من حيث بنائها الإثني، يبقى أن الأفكار التي تضـــمنتها جميـــع هـــذه الاتجاهـــات النظرية تؤدي وظيفة على قدر كبير مـــن الأهميـــة بالنســـبة للتخطـــيط الحضـــري ووضع السياسات الحضرية، من حيث التـــدخل فـــي تحديـــد حجـــم المـــدن أو فـــي تخطيطهـــا الـــداخلي أو فـــي تنظيمهـــا الاجتمـــاعي أو فـــي تطـــوير مؤسســـاتها الاجتماعية والإدارية والسياسية المختلفة، بنـــاءا علـــى فرضـــيات متعلقـــة بطبيعـــة الحياة الاجتماعية الحضرية.

الشكل رقم (09): يبين أهم الاتجاهات النظرية للتنمية الحضرية

المصدر: إعداد الباحث

ثالثا- عوامل التنمية الحضرية:

صنف **جون ديكي**- John Dicky- المتغيرات التي تؤدي إلى التنمية الحضرية إلى أربعة عناصر رئيسية:

- الإنسان و الجماعات.
- البيئة الطبيعية.
- البيئة التي صنعها الإنسان.
- النشاطات.

إضافة إلى ذلك تعود التنمية الحضرية، ونمو المدن إلى تقدم الاختراعات والكفاءة المتزايدة في تكنولوجية النقل والموصلات والمعرفة الكاملة بوسائل الامتـــداد بالميـــاه والهواء بين المناطق الريفية والحضرية، حيث تعتمد المدن اعتمادا كبيرا على التجارة، كما أن النمو السكاني الذي صاحب الثورة الصناعية من العوامل الهامة فـــي عمليـــة التنمية الحضرية فتكنولوجيا الصحة والعلاج أدت إلى انخفاض نسبة الوفيات، وينـــتج عن ذلك النمو السكاني زيادة قوة العمل.

و يمكننا أن نزيد على ذلك متغيرات تضم المهنة السائدة، وتقسيم العمل، إذ تنمو المدن نتيجة أعمال ومهن جديدة تتراكم وفق الأعمال التقليدية، ومع زيادة نمو المـــدن تزداد المشاكل الاجتماعية التي تحتاج إلى مزيد من السلع والخدمات مما يـــؤدي إلـــى زيادة الكفاءة الاقتصادية.[1]

رابعا- سياسات واستراتيجيات التنمية الحضرية:

1- سياسة ضبط النمو والحد من الهيمنة:

و هي من أولى السياسات التي وضعتها الكثير من الدول النامية لتحقيق التنميـــة الحضرية وهي تشمل مجموعة من الإستراتيجيات من شأنها تحقيق أهداف تلك السياسة وهي كبح أو ضبط النمو في كثير من المدن الكبرى. و تشمل هذه السياسة مجموعـــة الإستراتيجيات، تسمى إستراتيجيات الضبط باعتبارها وسائل تنفيذ لهذه للسياسة التنمية الحضرية.

أ. إستراتيجية ضبط الهجرة:

تعد الهجرة باتجاه المدن أحد مصادر امتصاص كـــل الجهـــود التنمويـــة التـــي تستهدف توقيف تنمية المدينة الأمر الذي يخلف معه سلســـلة مـــن المشـــكلات، تلـــك المشكلات تتزايد وتتغير وتواجهها كل المدينة بشكل فردي لذلك سعت كثير من الدول إلى البحث عن وسائل للحد من هذه الظاهرة المتزايدة.

1- المرجع السابق، ص ص 26-27.

وذلك من خلال وضع ضوابط على حركات العمل والإقامة في المدن الكبـــرى، فقد لجأ البعض إلى التأكيد على ضرورة الحصول على بطاقة هوية أو فرض ضرائب مباشرة على الدخل كشرط للإقامة في المدن.[1]

ب. إستراتيجية التنمية الريفية:

أدركت الكثير من الدول أن أي إستراتيجية للتنمية الحضرية لا تستطيع أن تحقق أهدافها ما لم ترتبط بإستراتيجية متماسكة ومتكاملة للتنمية الريفية، يمكن تحقيق توازن إقليمي من ناحية تسهم اقتصاديا في تحقيق تنمية حضرية من ناحية أخرى.

و تأتي أهمية تنمية المجتمع الريفي في تحقيقها هدفين أساســيين، فعــن طريــق الريف وتطويره يمكن أن يتحقق لكثير من ســكان الريــف ســبل تحقيــق آمــالهم وطموحاتهم في بيئتهم الريفية بشكل لا يجعلهم يهاجرون إلى أماكن أخرى لتحقيق هذه الطموحات، ومن ناحية أخرى فإن التنمية الريفية تعد مدخلا شخصيا للنظرة التي يبديها سكان المدينة نحو الريف عندما يطلب منهم الإقامة أو العمل فيها، فتنمية الريف تعــد بديلا للحد من الهجرة واختيارا أمام الأفراد.

إن تحقيق التنمية الحضرية مرتبط أساسا بتحقيق تنمية ريفية، لأنــه مــن شــانه تحقيق تنمية متوازنة بين مناطق المجتمع من ناحية، و من ناحية أخــرى تعــد أقــدر الإستراتيجيات التي تستخدم لضبط النمو الحضري والحد من الهجرات المتزايدة إلــى المدن في الكثير من البلدان.

ج. إستراتيجية ضبط الخصوبة:

لقد أدركت الكثير من البلدان النامية أن استخدام إستراتيجية ضبط الخصوبة مــن شأنها الحد من النمو الحضري وذلك بعد أن أصبحت برامج تنظيم الأسرة من البرامج التي تستخدم وتنفذ داخل تلك البلدان بوجه عام وفي المدن الكبــرى بوجــه خــاص، فبالرغم من أن هذه الإستراتيجية حققت نجاحات متباينة في حفظ النمو الكلي للســكان

1- أحمد علي احمد، المجتمعات الجديدة بين سياسة الانتشار والتنمية المتوازية، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ط1 ، 2009، ، ص ص 96-99.

بوجه عام والنمو الحضري بشكل خاص لكثير من البلدان إلا أن الشيء الذي نود التأكد منه استخدام هذه الاسترتجية يرتبط بمجموعة من الاعتبارات الثقافية،والنظامية،والدينية لكثير من البلدان.[1]

2- سياسة نشر النمو واللامركزية الحضرية:

لقد برزت سياسة نشر النمو من بين السياسات التي تهدف إلـــى تحقيـــق تنميـــة حضرية حقيقية من خلال توزيع العنصر البشري وتوزيع المشـــروعات الاقتصـــادية وتحسين البيئة الحضرية إذا أدركت تلك البلدان أن هذه السياسات أفضـــل مـــن تلـــك السياسات التي تهدف إلى ضبطه وإخماده إذا ما أرادت تلك البلـــدان تحقيـــق تنميـــة حضرية حقيقية من ناحية وتحقيق التنمية المتوازنة من ناحية أخـــرى. وتضـــم هـــذه السياسة مجموعة من الاستراتيجيات أهمها:

أ. إستراتيجية تدعيم المدن الثانوية الصغرى:

تعد إستراتيجية تدعيم المدن الثانوية الصغرى من بين الإستراتيجيات الهامة داخل السياسة المرتبطة بنشر النمو كسياسة التنمية الحضرية وخاصة في الدول الناميـــة، إذ ينظر إليها كمراكز عمرانية جديدة في مناطق بعيدة عن المدن الكبرى، وذلك بهـــدف الحد من الضغط على العواصم والمراكز الحضرية، لتكون مراكز وأقطاب تنمية جديدة في مناطق بعيدة عن المدن الكبرى، وذلك بهدف تخفيف الضغط الشديد على العواصم والمراكز الحضرية لتكون مراكز وأقطاب تنمية جديدة أن هذه الإستراتجية تعد ملائمة لنقل السكان فهي من ناحية تمتص المهاجرين ومن ناحية أخرى تمثـــل مواقـــع بديلـــة لتوطين الأنشطة الاقتصادية و الحضرية ولتكن تلك المـــدن الثانويـــة مراكـــز تنميـــة حضرية وإقليمية تستطيع توجيه وخلق أنشطة صناعية تجذب المهاجرين وتحـــد مـــن

1- المرجع نفسه، ص ص 96-103.

الهجرة لمدن العواصم،بل وتستطيع خلق مناطق حضرية متوسطة الحجم يكون لها دور أساسي في تنمية المناطق المحيطة بها.[1]

ب. إستراتيجية أقطاب النمو:

أصبحت هذه الإستراتيجية موقع اهتمام لدى كثير من الباحثين من الدول النامية وذلك بعد أن أثبتت تلك الإستراتيجية في البلدان الأوروبية، لقد تبنت كثير من البلدان النامية لتلك الإستراتيجية منذ بداية الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين فهذه الإستراتيجية كما يشير **ريتشارد سون** يتم من خلال تضييق الفجوة الهيراركية الحضرية بل وتدعيم النسق الحضري، ومن ثم يسهم في تحقيق تنمية حقيقية وثم أصبح ينظر إليها على أنها أداة من أدوات التغيير الاجتماعي. [2]

وتأتي أهمية هذه الإستراتيجية باعتبارها إستراتيجية للتدخل الحكومي في إدارة وتنمية كل المشاكل التي ارتبطت بالتضخم الحضري من ناحية وتحويل الكثافة السكانية من المناطق المزدحمة بالسكان إلى مراكز نمو جديدة بحيث يؤدي إلى تركز الأنشطة من قطب النمو إلى جذب السكان الذين يهاجرون إليه بحثا عن ظروف حياة أفضل لتوفر فرص عمل أكثر.

فقطب النمو يشير إلى منطقة تتوطن بها مجموعة من الصناعات والأنشطة الصناعية تكون قادرة على توليد وخلق نمو دينامي في الاقتصاد وتشبع الحاجات الأساسية للسكان فيها.أما مركز النمو يشير إلى عملية التركيز الحضري عندما تتوطن الأنشطة.

ويتم في إستراتيجية أقطاب النمو اختيار عدد من المناطق تتمتع بإمكانيات النمو الاقتصادي ويتم تكثيف مجهودات التنمية وبناء الهياكل

1- أحمد علي احمد، المرجع السابق، ص ص 102-104.

2- وجدي شفيق عبد اللطيف، علم الاجتماع الحضري والصناعي، دار ومكتبة الإسراء للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ط1، 2007، ص ص 261-263.

الأساســية كــالطرق ووســائل المواصــلات والاتصــالات والخــدمات التعليميــة والصحية والإسكانية.

ج. إستراتيجية الانتشار بطريقة مركزة:

و تهدف هذه الإســتراتيجية إلــى تأســيس تجمــع وفــورات كبيــرة كافيــة لتركــز النمــو الســريع للشــركات المرتبطــة بالاقتصــاد الإقليمــي فــي مواقــع إستراتيجية مختارة، ومن ثم تؤدي إلى تطــوير قــدرة المنطقــة بصــورة مســتمرة على التنمية.

وتتميز المواقع أو الأقطاب التي يــتم اختيارهــا بظهــور قــوى لهــا تــأثير خاص تعتمد على عنصرين هما:

- **التركز المكاني للمنطقة:** فالأنشطة المتاحة في هذه المنطقة مركزة ولذلك تزيد من درجة تأثيرها.
- **النمو المباشر والغير مباشر للمنطقــة:** بالنسبة للمناطق المجاورة ويحدث هذا النمو نتيجة لوجود الموارد بالمنطقة وحسن استغلالها ووضوح العلاقات بينها وبين المناطق المجاورة.[1]

3- السياسات التوفيقية:

و تعد سياسة حديثة بالمقارنة بالسياسات الأخرى للتنمية الحضرية، لأنها تســهم كما يشير " دستور" في التنمية من الأسفل تلك التي تهتم بالبعد الاجتماعي للتنمية مــن خلال إشباع الحاجات الأساسية للسكان، وتستند التنمية من أسفل إلــى عــدة عناصــر وهي:

- تنفيذ بعض البرامج الاجتماعية والاقتصادية لإشباع الخدمات والمرافــق الحضرية وخاصة المتخلفة.
- خلق أنشطة ذات عائد اقتصادي تقوم على التصنيع لتحقيق النمو. [1]

1- المرجع نفسه، ص ص 261-263.

من ناحية أخرى برز مفهوم " نوعية الحياة " كمفهوم محوري داخل تلك السياسة للتنمية الحضرية ذلك أن نمو وازدهار المكان من شأنه التأشير علـــى نوعيـــة الحيـــاة للأفراد المقيمين فيه، تلك النوعية أو الجودة تتحدد كما يشير " تودارو" في ثلاثـــة قـــيم هي استمرار الحياة أي قدرة الأفراد على توفير الحاجات الأساسية للحيـــاة. والقيمـــة الثانية احترام وتقدير الذات والكرامة الإنسانية وأخيرا الحرية الشخصية.

وتعتمد سياسة التوفيق على إحدى الإستراتيجيات الهامة:

أ. إستراتيجية التجديد والتطوير الحضري:

فهو أسلوب تطبيقي للتعامل مع المناطق القديمة والمتخلفة التـــي توجـــد داخـــل مراكز المدن أو على أطرافها.

إن التجديد كما يشير **جريبلر** هو مشروع تطبيقي يهدف إلى إحداث تغييـــر فـــي البيئة الحضرية وفق مخطط واسع النطاق من أجل تنمية وتحسين المناطق الحضرية ، وذلك وفق رؤية واقعية لحاجات الحاضر ومتطلبات المستقبل وذلـــك بإعـــادة البنـــاء والتأهيل، وهي عبارة عن مجموعة من الإجراءات الاجتماعية والثقافية والعمرانية يتم من خلالها خلق هياكل مقبولة للمدن والمناطق الحضرية ، وذلك بتوفير أفضل للخدمات والسبل المطلوبة للعيش داخل مجتمع المدينة[2]

لقد ظهرت هذه الإستراتيجية كاستجابة حقيقية للحد مـــن المشـــاكل الاجتماعيـــة والعمرانية التي تعاني منها المدن الكبرى، نتيجة للنمو الحضـــري الـــذي خلـــق تلـــك المشاكل.

هذا وتتعدد أساليب التطوير الحضري فهناك:

- **أسلوب المحافظة**: يعد أداة فعالة في التعامل مع المناطق القديمة وقـــد عرفـــه "ستيوارت شاين" بأنه الصيانة التي تفرض على المناطق الحضرية المتخلفـــة والقديمة والتي لها علاقات باستعمال الأرض، وكذلك وبدرجة الكثافة السكانية

1- حمدي علي أحمد، المرجع السابق، ص ص 110-112.

2- حمدي علي أحمد، المرجع السابق، ص ص 110-112.

لتلك المناطق، فهو أسلوب موجه للأبنية التي أصابها التخلف والتي تحتاج إلى تجديد وإعادة تطوير.

- **أسلوب إعادة البناء:** ويسعى إلى إزالة وهدم المناطق القديمة داخـــل المـــدن والتي تقع متاخمة على أطرافها وإعادة بنائها من جديد، فهو أسلوب يسعى إلى استبدال المناطق بعد هدمها بمناطق سكنية جديدة وقد اكتسب هـــذا الأســـلوب مكانة وقيمة اجتماعية واقتصادية وعمرانية والحد منها كحل لجميـــع مشـــاكل السكان القاطنين فيها.
- **أسلوب إعادة التأهيل**: يهدف إلى جعل المباني الغير صالحة سكنيا إلى أبنيـــة صالحة للمأوى بعد تكييفها وفقا للحالة العمرانية للأبنية الســـكنية فـــي بقيـــة المناطق الحضرية التي بالمدينة.[1]

من الضروري توفير مساحات وفضاءات اجتماعية لكـــل الفئـــات الاجتماعيـــة، وحسب فئات العمر ولا يكون إلا بمشاركة هذه الفئات للإضافة الهادفة والدقيقة التـــي تتوافق مع إدراك وإحساس السكان، وتتعلق أساسيا بالتنظيم اليـــومي للحيـــاة الثقافيـــة والاجتماعية بالحي بالمدينة حيث تعتبر التجهيزات العامة والخاصة أماكن التقاء السكان والمكان للتجمع وللمكوث لوقت طويل، ولا تعتبر مساحة للعبـــور الســـري،بل هـــي فضاءات تستقبل جماعة كبيرة من السكان مـــن أجـــل أهـــداف ووظـــائف مرتبطـــة بالخـــدمات العـــامة المشتركة بالتجهيز وتنظيمه.[2]

خامسا- معوقات التنمية الحضرية:

و يمكن حصر هذه المعوقات فيما يلي:

1-المرجع السابق، ص ص 113-114.

2- عبد الحميد دليمي، الواقع والظاهر الحضرية، الواقع والظواهر الحضرية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر ، ص 68.

1- عوامل ديموغرافية:

تؤدي مشكلات التزايد السكان إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التـــي يعاني منها المجتمع، مما يستلزم تدبير الأموال لإنفاق على مواجهة هـــذه المشـــكلات، وكان من الممكن توجيه هذه الأموال لإنفاقها على مجال الاستثمار، الذي يدفع عجلـــة التنمية إلى الأمام.

لأن أي زيادة سكانية مرتفعة تبتلع أولا بأول عوائد الجهود التنمويـــة بحيـــث لا تتحقق التنمية الحضرية المطلوبة.

2- عوامل نفسية:

إن رفض أو قبول التجديدات التي تطرأ على المجتمعات الحضرية يعتمد علـــى العوامل النفسية كما يتوقف إدراك الجديد وكيفية ظهوره وانتشاره على الثقافة السائدة، إذ يختلف أفراد المجتمع في إدراكهم للجديد باختلاف الثقافات.

3- العوامل الاجتماعية:

تتمثل العوامل الاجتماعية في النظم الاجتماعيـــة، والعـــادات والتقاليـــد والقـــيم الموروثة، التي قد تقف عقبة دون تحقيق التنمية الحضرية، فقد يعوق نظـــام الملكيـــة السائد في مجتمع حضري معين برامج ومشرعات التنمية الحضرية، كما يعتبر نظـــام القرابة من النظم الاجتماعية التي تعرقل مجهودات التنمية الحضرية[1]

4- عوامل ثقافية:

تعتبر المعوقات الثقافية في سبيل التنمية الحضرية في المجتمعـــات ، مـــن أهـــم التحديات التي تواجهها المجتمعات بما فيها من متناقضات ثقافية لـــذلك تفشـــل بعـــض المشروعات في بعض البلدان بسبب جهل الباحثين بثقافة المجتمع.

و تتمثل القيم السلبية التي تفوق التنمية الحضرية في الآتي:

1- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية (اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا)، المرجع السابق، ص ص 224-226 .

- الانعزالية والتوكل على الغير.
- عدم الإيمان العمل اليدوي واحترامه.
- عدم الإيمان بالجديد والتخوف من المستجدات. [1]

5- عوامل اقتصادية:

يعد نقص المعلومات وتحديد الأولويات بأساليب عمليـــة وموضـــوعية، وعـــدم المعرفة بأساليب وطرق القياس والتنمية غير المتوازنة بين المناطق والأحياء المتخلفة من عوائق التنمية الحضرية كما يعتبر نقص الموارد الطبيعية عائقا من عوائق التنمية الحضرية

6- عوامل السياسية:

قد يكون النظام السياسي القائم في المجتمع عائقا من معوقات التنمية الحضـــرية، ويحدث هذا بدرجات متفاوتة، فعملية التنمية الحضرية تتطلب السلطة الإدارية لتنفيـــذ برامجها ومشروعاتها، وهذا يعني زيادة سلطة الادارة والهيئات الحكومية إلى ضـــعف السلطة التقليدية المحلية والتي تكون في الغالب ممثلة لرؤساء الجماعة القرابية.

7- العوامل الإدارية:

تتمثل العوامل الإدارية في تعقد الإجراءات وتفشي الروتين والبطء الشديد فـــي إصدار القرارات وتناقض بعضها مع بعض، وعدم الالتزام بتنفيذ الشـــعارات المعلنـــة وانتشار اللامبالاة والسلبية وسيطرة العوامل الشخصية على علاقات العمـــل الرســـمية وإنجازاته، وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وصعوبة التنســـيق بـــين الوحدات الإدارية الجديدة. [2]

1-المرجع السابق، ص ص 226-228.

2-المرجع السابق، ص ص 230-231.

الشكل رقم (10): يبين معوقات التنمية الحضرية

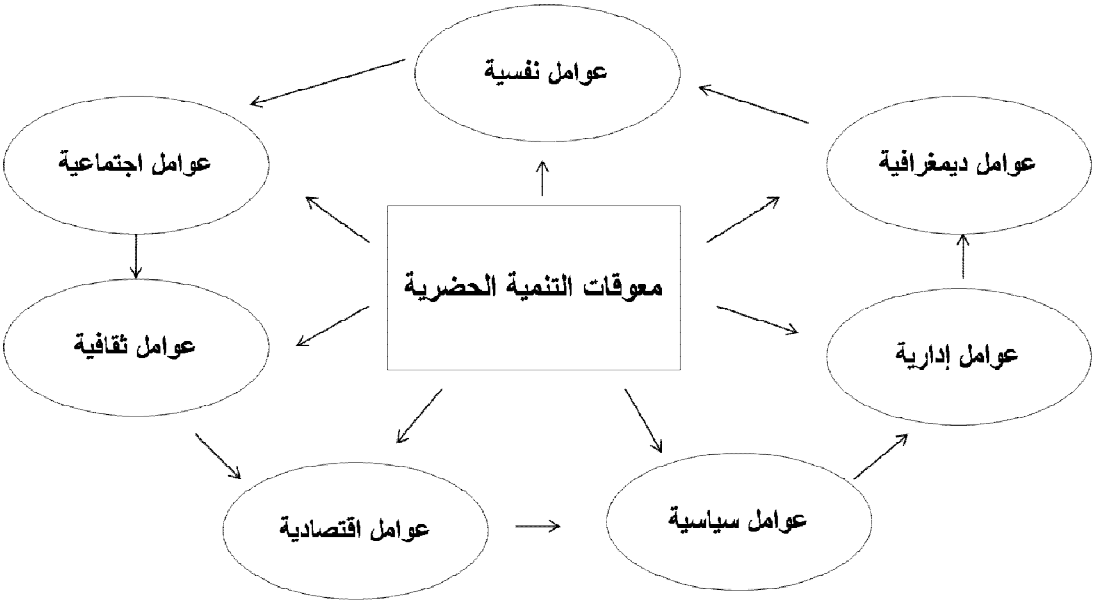

المصدر: إعداد الباحث

سادسا: تطور التنمية الحضرية بالجزائر:

بعد الاستقلال ظل مصطلح المدينة رغم أهميته تتقاذفة الحكومات المتعاقبة فيما بينها، فربط أحيانا بالتخطيط (المخططات التنموية التي عرفتها الجزائر) وأحيانا أخرى بالتعمير أو التجهيز، ومرات عديدة بالتهيئة العمرانية، ولا شك أن ما تعيشه التنمية الحضرية اليوم وما تنتجه من مدن مستساغة وقابلة للعيش هو نابع من تفطن الدولة الجزائرية أن نجاح المشروع الإصلاحي والتحديثي للمدينة الجزائرية العصرية

هو إنتاجا فيزيائيا وثقافيا شارك فيه عدد كبير من الفاعلين، على غرار السياسي والمهندس والمخطط وعالم الاجتماع ومؤسسات المجتمع المدني والسكان.

1- التنمية الحضرية بعد الاستقلال (1962-1988):

1-1- الفترة الأولى (1962-1967):

إن الظاهرة العمرانية البارزة التي صاحبت الاستقلال بعد الاحتلال الأجنبي الفرنسي يتمثل في الهجرة الواسعة من الأرياف نحو المدن، وذلك كنتيجة حتمية للأوضاع والظروف الناشئة عن أكثر من سبع سنوات من الكفاح الشعبي[1]، خاصة وأن الوضع الحضري عامة كان مشجعا على ذلك بسبب الشغور في العقار الكبير الناجم عن مغادرة السكان الأوربيين للبلاد، وقد تمثلت هذه الحركة العمرانية والسكانية في جو من الحماس وبصفة عادية وطبيعية وذلك لعدة عوامل هي المعاناة الطويلة والمضاعفة للسكان، نشوة الاستقلال، شغور المساكن والبنايات المختلفة التي كان يحتلها الأوربيون، فتواصلت الهجرة بشكل مكثف نحو المدن، أيضا مع عودة آلاف اللاجئين من تونس والمغرب واستقرارهم بالمدن، وازداد تدفقهم خاصة بعد مغادرة الفرنسيين للجزائر[2].

فلقد تعرضت المدن الجزائرية إلى تغيرات عدة ، وكانت عمليات التنمية الحضرية التي شرع فيها داخل المدن والتي شملت قطاعات اقتصادية واجتماعية تحتاج في بدايتها إلى مزيد من الأيدي العاملة التي أغلبها كان في الريف، فعدم التوازن بين التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية ساعد على تدهور عمران المدينة ، لأنه لم يقابل ذلك تخطيطا هادفا وشاملا، فكان بعيدا عن الضوابط الواضحة أدى إلى خلق أسباب الاستعمال غير السليم

1- محمد بومخلوف، التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 127-129.

2- عبد العزيز بودون، التحضر في الجزائر (العوامل، المراحل، الخصائص، الانعكاسات)، الباحث الاجتماعي، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد 05، جانفي 2004، ص 166.

لمساحات الأرض في المدن، مما أثر في تغيير العلاقات المكانية خارج حدود النطاق الحضري الذي طالما شكل مصدر قلق دائم لسكان المدن[1].

من جهة أخرى لقد أدى التشجيع على الاستثمار إلى الاهتمام بالتنمية الحضرية على اعتبار أن المدينة عامل جذب لكثير من الاستثمارات، هذا ما دفع في التفكير لخلق الجو المناسب لذلك[2].

رغم هذ لم ترق التنمية الحضرية بعد الاستقلال إلى المستوى المأمول، بفعل موجات الهجرة المتتالية نحو المدن الكبرى وخاصة باتجاه المراكز الحضرية باعتبارها بؤر جذب تحظى بهياكل صحية وحضرية واجتماعية، ما أدى إلى غياب الهياكل الاقتصادية والإدارية الكافية، مما زاد في تعقيد مشكلات المدينة في هذه المرحلة[3].

من جهة أخرى رغم أن الطابع الجغرافي للمدينة الجزائرية زراعي، إلا أن موقعها الإستراتيجي جعلها تستفيد من مشاريع اقتصادية ضخمة كمصنع الجرارات بقسنطينة (الخروب) ومصنع الرافعات (بعين السمارة) مما زاد في تفاقم أزمة الإسكان.

هذا ما دفع إلى التحسين في معيشة الأفراد نحو البحث عن مساكن مشيدة في مناطق تتمتع ببيئة ملائمة ومساكن جديدة أكثر رفاهية، وعندما ندرس خريطة التجهيزات الاجتماعية والجماعية للمدينة الجزائرية نجدها تتركز في التجمعات القديمة وفي المناطق التي شيدت في فترة زمنية بعيدة عن وسط المدينة [4].

1- إسماعيل بن السعدي، معوقات التنمية العمرانية، أطروحة دكتوراه دولة، علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، 2001-2002، ص 96.

2- إبراهيم توهامي، الديناميات والسياسات الحضرية المعاصرة في ظل العولمة، الباحث الاجتماعي، العدد أفريل 2004، قسنطينة، ص ص 61-63.

3-نذير الزريبي، بلقاسم ذيب وفاضل بن الشيخ الحسين، البيئة العمرانية بين التخطيط والواقع (الأبعاد التخطيطية والأبعاد الاجتماعية)، مجلة العلوم الإنسانية، جامع منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد 13، جوان 2000، ص 31.

4- عبد الحميد ديلمي، الواقع والظواهر الحضرية، مرجع سبق ذكره، ص ص 126-127.

1-2- المخطط الثلاثي 1967-1969:

تعتبر سنة 1967 بداية جديدة في تاريخ التنمية الحضرية لأنها سنة البدء في التخطيط، وتمثل مرحلة (1967-1969) تطبيق الاشتراكية التي تعتبر التخطيط محورا رئيسيا أو من ناحية بلورة جهود الدولة الاستثمارية في شكل برامج عمل محددة.

يعتبر المخطط الثلاثي وسيلة للرقي الاجتماعي والثقافي، لأنه أداة عمل مناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادي والاجتماعية، وهو مخطط قصير الأجل، وأقل ما يقال عنه أنه أول محاولة في مجال التخطيط.

ففي سنة 1967 تم إصدار جملة من التشريعات الهادفة إلى مراقبة ومتابعة نمو المدن، ورفع كفاءة أنظمة تخطيطها، منها قانون البلدية الذي أعطى الجماعات المحلية صلاحيات هامة في ميدان تخطيط وتسيير المدن.

لقد ساهمت سياسة التصنيع والتوطين الصناعي التي اتبعتها الجزائر منذ 1967 مساهمة أساسية في نمو المدن الجزائرية، حيث ظهرت عدة مدن صناعية وأصبحت الجزائر تملك على إثرها شبكة كبيرة من هذه المدن عبر التراب الوطني تختلف في أهميتها وقوتها الإنتاجية والعمرانية[1].

1-3- المخطط الرباعي الأول (1970-1973):

إن الاهتمامات الكبيرة لهذا المخطط تأكيده على نقطتين رئيسيتين: الأولى تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي والثانية جعل التصنيع في الدرجة الأولى من بين عوامل التنمية، وهو مخطط متوسط الآجال، وقد اتجه الاهتمام بصفة عامة في النقل البري إلى زيادة قدرة المجتمع في نقل السلع فأعطاه المخطط الأولوية في الاستثمارات عن 80%، في حين خضعت النسبة الباقية إلى نقل المسافرين.

1-محمد بومخلوف، التحضر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع،برج الكيفان، الجزائر،ط1،2001، ص 133.

كما اهتم هذا المخطط بالجانب السياحي وذلك من جانبين: توسيع المؤسسات الفندقية عبر التراب الوطني بإنشاء ما يتراوح بين 1200 و1400 سرير منها ما يتراوح بين 1000 و2000 من إنجاز الدولة والباقي من إنجاز القطاع الخاص، ثم الجانب الآخر هو بناء هياكل سياحية حول الحمامات المعدني من نوع المركبات السياحية الكبيرة مثل زرالدة والأندلس وسيدي فرج وغيرها، ولعل هذا ما جعل وزن السياحة في مجموع التكاليف يقفز إلى المرتبة الأولى قبل النقل.

أما بالنسبة للمواصلات السلكية، فقد تم تمديد شبكاتها الداخلية إلى المناطق الريفية لربط البلديات والولايات ببعضها البعض وإلى مراكز الإنتاج الصناعي[1].

ولقد أوصى هذا المخطط على أن تتم دراسة هذه المدن دراسة شاملة لمختلف جوانب الإقليم بما في ذلك الناحية العمرانية.

1-4- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

لقد ركز هذا المخطط على تنمية الصناعة، حيث اتخذتها الدولة كسياسة للتصنيع، كذلك الاهتمام بالبيئة الاجتماعية وهو بعث الحياة العمرانية في المدن الجديدة والقديمة عن طريق البناءات السكنية وقرب المراكز الصناعية الجديدة. ولاشك أن هذا الاهتمام يستجيب بشكل واضح لأولوية تحسين الإطار الاجتماعي لمعيشة المواطن قصد الحصول على خدمات استهلاكية جماعية بكميات وافرة وبتكاليف منخفضة مثل خدمات الصحة والتعليم والسكن اللائق. واهتمت الدولة في هذا المخطط اهتماما كبيرا بتنمية القطاع الصناعي واعتبرته محرك التنمية الشاملة[2].

1- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر –الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص ص 222-224.

2- محمد بومخلوف،التحضر،مرجع سبق ذكره، ص ص 240-270.

لقد صدرت مجموعة من القرارات المنظمة للتقسيم الولائي الجديد وقانون الاحتياطات العقارية وإثراء النصوص التنظيمية للعمران ونشر النصوص الخاصة بالعمران التطبيقي، وتم استحداث المناطق الحضرية والصناعية للتحكم في النمو العمراني[1].

كما تمت في هذه الفترة ما يسمى بالترقية الإدارية للمراكز الحضرية، فارتفع عدد الولايات من 15 ولاية عام 1966 إلى 31 ولاية عام 1974، ورفع المراكز الحضرية من 66 إلى 211 مركز حضري عام 1977 استفادت كلها من برامج دعم وتجهيز، مما زاد في عملية التحضر داخل المناطق الداخلية.

وإصدار جملة من التشريعات الهادفة إلى مراقبة ومتابعة نمو المدن ورفع كفاءة أنظمة تخطيطها، أما قانون الاحتياطات العقارية فقد صدر عام 1974 الذي بموجبه أصبحت البلدية مالكة لمجمل الأراضي الواقعة داخل المدن وذلك لتمكينها من تطبيق توجهات المخطط وتوسع المدن وتوطين مشاريع الإسكان والمرافق والخدمات الحضرية وترشيد النمو الحضري.

كما رصدت الدولة استثمارات هامة في مخططات التطوير الحضري لتحويل مشاريع البنية وتهيئة أراضي للبناء وتشييد المرافق وتحسين ظروف البيئة الحضرية، وضمان التوافق بين متطلبات المدن والتخطيط الاقتصادي[2].

أهم ما ميز هذه الفترة ظهور النمو الحضري للضواحي، وذلك بعد تشبع مراكز المدن، فانتقل النمو إلى الضواحي، وهي عبارة عن تلك النويات الحضرية التي تحيط بالمدينة والتي كانت عبارة عن مراكز حضرية صغيرة

1- نذير الزريبي، بلقاسم ذيب وفاضل بن الشيخ الحسين، البيئة العمرانية بين التخطيط والواقع (الأبعاد التخطيطية والأبعاد الاجتماعية)، مجلة العلوم الإنسانية، جامع منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد 13، جوان 2000، ص ص31-32.

2- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص ص 24-27

أو شبه قرى زراعية يقـيم فيهـا الأوربيـون المـالكون والفلاحـون الجزائريـون، وتتمتع بعدة مرافق خدماتية من أهمها مقر البلدية، المدرسة والكنيسة[1].

ففي سنة 1978 قدم مركـز البحـوث COMEDORE عناصـر الإسـكان التي يجب أن تتوفر في جميـع أحيـاء الجزائـر، وهـي حقيقـة عامـة فضـاءات حضـرية، حمامـات، مراكـز حمايـة، مستوصـف، دار الحضـانة، متوسـطة، ثانوية، محلات تجارية، مركز ثقـافي، سـينما، مراكـز شـرطة، سـوق الفـلاح، صناعة يدوية، خدمات ومصالح، مطاعم، مقهـى، مركـز للتعلـيم المهنـي، وهـي مطلب التنمية الحضرية لأن هذه التجهيزات الدليل القـاطع لكشـف عمليـة التغيـر في سلوك ونمط حياة الأفـراد والجماعـات، ويتضـح ذلـك فـي قـدرة مشـاركة السكان في تسييرها والتردد عليها[2].

1-5- المخطط الخماسي الأول (1980-1984):

مع بداية الثمانينات تبـرز الصـورة العمرانيـة الثانيـة (التجزئـة) لتفـرض على المجال المديني سيما في الجهة الشمالية للـبلاد، فسـاهمت بـذلك فـي تعميـق الهوة التي نراها في مـدننا علـى شـكل فسيفسـاء تظهـر هنـا وهنـاك دون أي انسجام مع المنطقة الحضرية، ودون مراعـاة لاعتبـارات أخـرى، خاصـة منهـا الممارسات اليومية لسكان المدينـة علـى مسـتوى المجـال الخـارجي، باعتبـاره مكملا للداخلي ومحل نشاط أجزاء كبيرة من المدينة[3].

وذلك بسبب الهيكلة الإدارية في الجزائـر التـي لعبـت دورا هامـا فـي نمو التجمعات الحضـرية وزيـادة عـدد سـكانها، لأن إضـافة مراكـز حضـرية جديدة في التصنيف الإداري وإحـداث ولايـات جديـدة ودوائـر وبلـديات، معنـاه إضافة هياكل ومرافق وخدمات إداريـة واقتصـادية واجتماعيـة وثقافيـة جديـدة، كما أن ترقية التجمعات الحضـرية أو شـبه الحضـرية إلـى مراكـز أو مقـرات

1-محمد بومخلوف، المرجع السابق ، ص 132.

2-عبد الحميد ديلمي، مرجع سبق ذكره، ص ص 63-65.

3-نذير زريبي، بلقاسم ذيب، فاضل بن الشيخ الحسين، مرجع سبق ذكره، ص 34.

إدارية جعلها تصنف ضمن مجموعة التجمعات الحضرية لما لها من وزن بشري ووظائف تقدمها في مختلف المجالات الاقتصادية. وبسبب تركز عملية التصنيع والاستثمارات في المدن انتشرت بعض مظاهر التخلف والبؤس داخل الأحياء القصديرية التي عمت مختلف المدن الجزائرية، وكانت عاملا هاما في تفاقم أزمة السكن الحاد، الأمر الذي أدى إلى دعم العدول في الاستثمار بالنسبة لكل مدينة خاصة في القطاع الصناعي العمومي أو قطاع التجهيزات الحضرية، الشيء الذي حال دون التمكن من تغطية الاحتياجات المتزايدة للسكان نتيجة النمو الحضري المتزايد.

كما أن تزايد عدد المراكز الحضرية في الجزائر يعكس مدى الطاقات الكامنة في عملية التحضر وفي خيارات التنمية والتخطيط من قبل الدولة، ولذلك ارتفعت عدد المدن الصغيرة والمتوسطة لمواجهة التركز الحضري من السكان في المدن الكبرى، وهو ما أدى إلى النمو السريع للمدن الميتروبولوتية أكثر من 100 ألف نسمة.

في ظل هذه المعطيات والخصائص يمكن القول أن سياسات التنمية الحضرية لم تحقق بعد نسقا عمرانيا يقلص التفاوت ويقصر المسافات بين المدن الكبرى من جهة والمدن الصغرى والمراكز الحضرية والمدن المتوسطة من جهة ثانية، ومن ثم يتشكل الهرم الحضري الجزائري[1].

فهذا المخطط ساهمت في إعداده الهياكل الحزبية والمجالس المنتخبة مناقشة وإثراء وعرض مشروعه على المؤتمر الاستثنائي للحزب في جوان 1980 للمصادقة عليه، وكان التوجه البارز هو جعل التهيئة الإقليمية الركيزة الأساسية للتنمية وتوخي إستراتيجية ترقية قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق وتوفير شروط التنمية الحضرية[2].

1- المرجع السابق، ص ص 162-169.

2- محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص ص 14-27

كذلك إعادة النظر في الخريطة الإدارية للبلاد، حيث تم تعديل الخريطة سنة 1984 لاستيعاب الفائض من أحجام المدن والحضر بشكل عام، وتكييفها مع واقع العمران والتغييرات المستجدة، وهكذا ارتفع عدد الولايات من 31 ولاية عام 1974 إلى 48 ولاية عام 1984، ومنه عدد البلديات من 842 إلى 1544 بلدية، وقد ترتب على هذا التعديل ظهور عواصم إدارية جديدة معظمها

في الأقاليم الداخلية مع ظهور واقع حضري جديد، كما ارتفع عدد المراكز الحضرية بالجزائر من 211 مركز عام 1977 إلى 447 مركز حضري عام 1987، والتي دعمت الشبكة الحضرية للبلاد، حيث حققت توازنا خاصة في الأقاليم المختلفة في البلاد[1]

1-6- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):

ويتطلع إلى إعطاء دافع قوي لتطبيق سياسة التنمية الحضرية على غرار المخطط الخماسي الأول الذي اهتم بوضوح بالسياسة التنظيمية للمدينة، وتنمية الهياكل الأساسية في المناطق التي تستهدفها، لذلك فهو تكملة لوظيفة المخطط الخماسي الأول من حيث الاهتمام القوي بالتسيير للمجال الحضري، حيث تم تجديد وتحديث شبكة المياه الموجودة وطرق استغلالها داخل المدن، ثم إنشاء شبكة جديدة للمياه عبر التراب الوطني مثل بناء السدود الذي قررها هذا المخطط الثاني[2].

2- التنمية الحضرية خلال مرحلة التسعينيات:

2-1- بداية التسعينيات (1990-1994):

عاشت المدينة الجزائرية مع بداية 1990 وعلى كل الأصعدة تحولات هامة كان لها بالغ الأثر على حياة السكان، في هذه المرحلة بدأت تظهر على

1- محمد بومخلوف ، المرجع السابق، ص 135.

2-محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني مرجع سبق، ص ص 135-146.

السطح موجات وتيارات الهجرة نحو المدن ما أدى إلى تكدس سكاني رهيب نتيجة لغياب الأمن، إضافة إلى عمليات النهب والتخريب التي طالت الكثير من المؤسسات والمرافق والممتلكات، ما زاد في تفاقم حدة البطالة في المدن وكذلك تفشي الفقر، فالمحصلة النهائية عدم الاستقرار وانتشار أحياء الصفيح[1].

وأهم ما يميز هذه الفترة ظهور نمو حضري على أطراف المدينة عندما تشبعت بنايات ومساكن هذه الضواحي خاصة في المزارع الخاصة وتحولها تدريجيا إلى مراكز حضرية صغيرة متلاحمة مع مدن الضواحي، وهذا خاصة عندما اشتد الطلب على الأرض[2].

وعليه فقد جاء مرسوم 90-29 الذي يهدف إلى تكريس نظرة جديدة لتسيير واستغلال المجال المديني الحضري.

تطرح هذه النظرة أداة هامة لتنظيم المدينة عوضا عن الأدوات التي تنظم المدينة سابقا، وهي

- المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية: الذي يأخذ صبغة أوسع من سابقه وهي تهيئة المجال على مستوى أكبر، ويتخذ المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية أداة أخرى على مستوى أصغر، (العمران التطبيقي) وهو مخطط شغل الأرض الذي ينظم بدوره المجال على مستوى البلدية، كما تهدف إلى تحقيق عمران تشاركي يضمن إلى حد ما اطلاع ساكن المدينة وإشراكه في أخذ القرار بغية الوصول إلى تعامل جماعي مع المجال المديني[3].

1-عبد العزيز بودون، المشكلات الاجتماعية للنمو الحضري، الباحث الاجتماعي، جامعة منتوري قسنطينة، 2001، ص 49.

2-محمد بومخلوف، مرجع سابق ، ص 137.

3-نذير زريبي وآخرون، مرجع سابق، ص ص 35-36.

فقد أسندت الدولة الأدوار الأولى للبلديات في رسم خيارات وتوجيهات التهيئة والتعمير، في إطار تحددها إستراتيجية الدولة وبتحكم مشترك، من خلال أدوات التهيئة والتعمير التي تحدد القواعد العامة الرامية إلى تنظيم إنتاج الأراضي القابلة للتعمير، وتكوين وتحويل المبنى في إطار التسيير الاقتصادي للأراضي

- **مخطط شغل الأرض:** فهذا المخطط جاء من أجل الوصول إلى تكامل حضري من مبدأ كلية حضرية من خلال تقسيم الأرض إلى مجالات شغل الأرض. [1]

لم تحظ هذه الصورة الحضرية للمدينة بالتحقق، وبالتالي عدم توفر المناخ الحضري الملائم داخل المدينة، كما أن هذه الحركية في التعمير، لم تكن متبوعة بفاعلية بالوسائل الأخرى المكملة لمشروع التنمية الحضرية كخلق شبكات التموين الضرورية من ماء وغاز وكهرباء وصرف صحي[2].

3- من 1994 إلى نهاية التسعينيات:

في سنة 1994 برزت ظاهرة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، فقد أصبحت ظاهرة مألوفة في المدن الجزائرية بسبب وقوع أغلب هذه المدن في الشمال في وسط فلاحي ومحاطة بأراضي زراعية خصبة، كما اكتسحت المنشآت العمرانية المتمثلة في إنجاز السكنات والمناطق الصناعية والبناءات الفوضوية أغلب المساحات والأراضي الزراعية، خاصة المتواجدة في القطاع العام والأملاك الدولة، الأمر الذي جعلها عرضة للانتهاكات والتحدي لتحقيق المشاريع خاصة، ولم تستثني هذه التصرفات والتجاوزات

1-نور الدين عنون، واقع العقار الحضري وآفاق التنمية العمرانية، مجلة صناعة المدن، أم البواقي، العدد 02، ديسمبر 2002، ص 79.

2-نذير زريبي، بلقاسم ديب، فاضل بن الشيح الحسين، المرجع السابق، ص 36.

والجيوب الحضرية والمساحات الخضراء التي أصبحت بمثابة القطع المفضلة لإقامة مشاريع سكنية وتجارية فردية[1].

4- التنمية الحضرية مع مطلع الألفية الجديدة:

إن الديناميات الحضرية الحديثة مع مطلع الألفية (2002) تتجه للتوسع الشديد السرعة للمجالات الحضرية التي هي بسبب ونتيجة لعملية تكثيف الحركات الحضرية (حركة سكنية، حركات بين المنزل والعمل، هجرات نهاية الأسبوع والعطل) وامتداد المسافات، كما أن التحولات العميقة مثل حصول العائلات على وسائل نقل حديثة، والتعبير الجديد عن الحاجات الاجتماعية، أساليب جديدة للاستهلاك التي رافقت التطور المعاصر للمجتمعات الحضرية، تتعاون وبخاصة في التجمعات السكنية الكبرى عن انبثاق أقطاب عمرانية جديدة وهي مركزيات حضرية جديدة[2].

إن تحسين برنامج إعادة التأهيل الحضري وامتصاص المناطق الهشة في مجمل المجتمعات الحضرية لهو هدف كل القائمين بالسياسات الحضرية والمدينية، وستكون المدن الجديدة وكافة برامج إنجاز المساكن العمومية والترقية العقارية الخاصة، ملزمة بتوفير مساحات خضراء وهياكل مرافقة إدارية وصحية وأمنية وتجارية وثقافية وترفيهية قصد ضمان حياة اجتماعية متوازنة، معايير ترقى إلى نوعية العيش التي يحق أن يتطلع إليها السكان.

لا زالت أمام الجزائر جهود كبيرة وضخمة للتنمية الحضرية وذلك ليس بالتدخل على مستوى المدن القائمة فحسب، وإنما التدخل على المستوى الخارجي للمدن أيضا، أي على مستوى الأرياف التي تزود المدن بالهجرة

1-إبرهيم توهامي، الديناميات والسياسات الحضرية المعاصرة في ظل العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 68.

2-صادق بن قادة، نصف قرن من توسع المجال المحيط بمدينة وهران، بعض تجارب السياسة العمرانية، لإنسانيات، العدد 13، جانفي 2001، وهران، ص 77.

المستمرة، من خلال رسم سياسة واضحة للتحضر ونمو المدن والاهتمام بالعلاقات الريفية الحضرية[1].

سابعا- علاقة مؤسسات المجتمع المدني بالتنمية الحضرية:

1- المجتمع المدني آلية للتنمية الحضرية:

إن النظرة إلى تحسين نوعية الحياة داخل المدينة والسعي إلى توفير أعلى درجات الرفاهية لسكانها، كل ذلك أدى إلى تطور النظرة إلى دور هذه المؤسسات في عدة مجالات خاصة منها التنمية الحضرية[2].

في إطار تحديد الدلالة للدور التنموي لمؤسسات المجتمع المدني، في إطار نظرة مستقبلية لهذه المؤسسات من خلال مقاربتين أساسيتين في عملية التحليل: المقاربة الوظيفية، المقاربة البنيوية.

1-1- المقاربة الوظيفية:

إن المقاربة المعروفة والمتداولة لدى الغالبية تحيل إلى توظيف المعيار الوظيفي باعتبار مؤسسات المجتمع المدني تؤدي خدمات اجتماعية بمعنى خدمات تقدم لعموم سكان المدينة أو تهتم بالرعاية الاجتماعية لشرائح سكانية معينة، إن المنظور الذي تتبناه أدوار هذه المؤسسات في التنمية الحضرية يتمثل أساسا في مساعدة السكان لكي يكونوا أكثر اعتمادا على أنفسهم وأكثر وعيا وتمكينا مما يوصلهم إلى حالة الاعتماد على الذات

1-2- المقاربة البنيوية:

أما المقاربة البنيوية فهناك دور اجتماعي داخل البنية الاجتماعية من منظور معالجة المشكلات بعد حدوثها؛ أي أن التدخل يتم في الحالات التي

1-محمد بومخلوف، المرجع السابق ، ص ص 139-140.

2-محمد حسن الدخيل، إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط1، 2009، ص ص 159-161.

تعجز فيها الميكانيزمات العادية عن القيام بعملها علـــى الوجـــه المطلـــوب أو تحـــت حالات الطوارئ التي لا تستطيع فيها الدولـــة وحـــدها أن تقـــوم بعملهـــا لمواجهـــة حاجات الفئات المتضررة. [1]

فالمشاركة الفعالة في الشؤون العامـــة والاهتمـــام بالمســـائل والـــولاء للقضـــايا العامة وتحديد الاحتياجات الأوسع، فدور مؤسســـات المجتمـــع المـــدني أكثـــر مـــن مجرد أفراد نشطين وغيورين على المصلحة العامة لأنهـــم لـــديهم آراء قويـــة فـــي القضايا ذات الصلة بالتنمية الحضرية[2].

2- المراحل المجسدة لدور المجتمع المدني في التنمية الحضرية:

2-1- المرحلة التصميمية:

إن دور مؤسسات المجتمع المدني يكمن فـــي رســـم إســـتراتيجيات عامـــة فـــي الأمور ذات الصـــلة بالقضـــايا محـــل الاهتمامـــات العموميـــة، ولا يتـــأتى هـــذا إلا بإجراء نقاش بناء ومفتـــوح حـــول فـــرص تحســـين التشـــاور والتعـــاون وتبـــادل المعلومات بين مؤسســـات المجتمـــع المـــدني الفاعلـــة وبـــين الدولـــة فـــي تـــوفير الخدمات الحضرية، وخلق قنـــوات لتمثيـــل المصـــالح العموميـــة وتمكـــين شـــرائح المجتمع في إدارة الشأن العام للتعبير عن ذاتهـــا بكـــل قـــوة وحســـم عـــن طريـــق المشاركة الفعال في رسم السياسة الحضرية[3].

فمن حق الفرد أن تتأمن له بيئة نظيفة: مياه شـــرب نقيـــة، ومشـــاريع صـــرف صحي، والمحافظة على نظافـــة الطـــرق والشـــواطئ والحـــدائق العامـــة، وتـــأمين

1- أماني قنديل، تقييم منظمات المجتمع المدني العربي، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، مصر، 2007، ص 115.

2- المركز الثقافي للتعريب والترجمة، بحوث في علم السياسة (المجتمع المدني وأثره في نجاح الديمقراطية تجربة أوربية)، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008، ص ص 8-11.

3- أحمد شهاب، المجتمع المدني والدولة المعاصرة –الخليج مثالا، مؤسسة الانتشار العربي، ص ص 54-57.

وصوله إليها، والتمتع بها وإزالة التعديات عليها وذلك بوضع برنامج تثقيفي للساكنة بكيفية الالتزام بالشأن العام لجهة الحقوق والواجبات[1].

معنى ذلك أن مؤسسات المجتمع المدني يستشعرون مشكلات المدينة، ويقومون بتشجيع الساكنة نحو المشاركة والإسهام نحو علاج المشكلات باستثمار أفضل الحلول عن طريق إحساسهم العميق بهذه المشكلات وإزالة الخوف من أن مشاركتهم تستلزم مسؤوليات قد لا يستطيعون الوفاء بها[2].

2-2- المرحلة التخطيطية:

فمؤسسات المجتمع المدني تعد تعبيرا حقيقيا عن إرادة حقيقية بحكم التصاقها ومعانقتها لهموم السكان الحضريين، وبذلك تعمل على إدماج العديد من فئات المجتمع وترقيتهم من خلال مشاركتهم في التنمية الحضرية، كما أن قربها لاحتياجات الساكنة التي لا تستطيع الدولة التعرف عليها وكذلك في تحديدها والتعريف بها لدى الجهات المختصة، لكون مؤسسات المجتمع المدني تتسم بالفاعلية عند الاستعانة بها، وهذا لتوفير قدر مناسب من الرفاهية في المجتمع عن طريق تقديم المرافق والخدمات الحضرية[3].

إن ضرورة التكفل بهموم المجتمع المديني من خلال توفر أو القيام بدراسات متعلقة بالتنمية الحضرية وتطلعات السكان؛ أي أنها تقوم بأدوار تحت الطلب، وبالتالي تعمل على تمثيل حقيقي ذو قوة اقتراحية وضاغطة في الاتجاه الذي يتعلق بتدبير الشأن المحلي.

1- أنطوان مسرة، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 496.

2- عبدو القاعي، على درب المدينة هموم وأحلام، ، منشورات جامعة سيدة اللويزة، لبنان، الطبعة الأولى، 2004، ص ص 237-249.

3- فؤاد عبد الله العمر، إسهام الوقف في العمل الأهلي والتنمية الاجتماعية، مكتبة الكويت الوطنية للنشر والتوزيع، ط1، الكويت، 2000، ص 167.

باعتبارها تدرك الحاجات الحقيقية، فهي تعـد خـزان للمعلومـات تلجـأ إليهـا الدولة لتمدهم بهذه المعلومات والخدمات، فهي نموذجا تعمـل مـن خلالـه السـاكنة من خلالهم لتغيير واقعهم إلى الأفضل وتأكيد اعتمـادهم علـى أنفسـهم، وهـو مـا يعني ترشيد دور الدولة[1].

فهناك أهداف تدل على أهمية دور مؤسسـات المجتمـع المـدني فـي التنميـة الحضرية، فدورها يعتبر وسيلة لتقريـب وجهـات النظـر بـين تطلعـات السـاكنة ومطالبهم من قبل الحكومة أو ممثليهم النيابيين، ومـن واقـع الإمكانيـات الحقيقيـة، حيث نجد المشاركة تجعل مـن هـذه المؤسسـات تلمـس بنفسـها واقـع مجتمـع المدينة وإمكانياته وأولوياته فضلا للتعرف عـن قـرب علـى الأعبـاء والأهـداف والمشكلات الخاصة بالسكان.

كما أن إشراكهم في عمليات التنميـة الحضـرية يحـول دون تـأثير عوامـل الفشل على مشروعات التنميـة الحضـرية الجديـدة فـي ضـوء الاسـتفادة مـن الخبرات السابقة عن طريق بيانات حقيقيـة مـن واقـع المجتمـع والتـي لا تتـوفر للأجهزة البيروقراطية، وتحقيق إقامة نسق علاقـات سـليمة يراعـي قـيم ومعـايير المجتمع[2].

2-3- المرحلة التنفيذية:

تمثل هذه المؤسسـات فـي تنوعهـا واهتماماتهـا ووجودهـا وعـاءا كبيـرا يحتوي الأفراد والمجـاميع البشـرية فـي بوتقـة واحـدة ينصـهر فيهـا النسـيج المناطقي والعرقي والطائفي لصالح الوحـدة الوطنيـة بمـا يعـزز قـيم التعـارف والتواد بين أفراد المجتمع المديني، مما يضعف مـن حالـة الشـعور بالغربـة مـن الآخر كما يعزز من تماسك الوعي الجماعي[3].

1- علي ليلة، المجتمع المدني العربي وقضايا المواطنة وحقوق الإنسان، مكتبة الأنجلو مصرية، عين شمس، مصر، 2007، ص ص 34-36.

2- أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ،2005 ، ص 23.

3- أحمد الشهاب، المجتمع المدني والدولة المعاصرة –الخليج مثالا،مرجع سبق ذكره، ص ص 53-56.

وبذلك فتأكيد الدعم لهذه المؤسسات من طرف الدولة يعد خطوة إيجابية في تحفيز مؤسسات المجتمع المدني للعمل التنموي في سبيل النهوض وترقية المدينة وتحسين صورتها ومظهرها إلى الأحسن، ولا يتأتى هذا إلا عن طريق تعبئة الجهود والطاقات لدى الساكنة الحضرية لتحمل المسؤولية إزاء محيطهم الحضري بوعي وحماس ذاتي[1].

تعتبر مؤسسات المجتمع المدني الأداة الرئيسية التي يعول عليها غالبا في تحقيق المشاركة الفعالة حتى تستحق لفت وسطاء التغيير، على اعتبار أنها تمثل إلى درجة كبيرة المجتمع الذي تتواجد فيه، وهي التي تقوم بإحداث التغيير، وهذه الفكرة تؤكد أن هذا التغيير ينبع من المجتمع، فهي بمثابة العامل المساعد ي علم الكيمياء الذي يساعد على التفاعل الكيميائي ولا يدخل فيه[2].

2-4- المرحلة التقويمية:

إن المبدأ الأساسي في التنمية الحضرية هو مدى قدرة مؤسسات المجتمع المدني في التأثير على عملية صنع القرار والقرارات المتخذ وتوجيهها وصياغتها بما يخدم رغبات وحاجات هذه المجموعات.

فأهم مكاسب التنمية الحضرية هو إشباع الحاجات الأساسية من الخدمات الحضرية لسكان المدينة، لذلك لابد من ضمان مشاركة مؤسسات المجتمع المدني لضمان توفير هذه الحاجات والمطالب، إن مبدأ تقرير الاعتماد على النفس لدى السكان هو عنصر ضروري لتحقيق المشاركة الفاعلة رفقة هذه المؤسسات، فتعميق هذا الشعور بالاعتماد على النفس سيعمل ببعده التنموي على زيادة وعي الأفراد والجماعات بقدرتهم وسيشجعهم على القيام بجميع

1- محمد سيد فهمي، محمد سيد فهمي، المجتمعات الجديدة بين التنمية والعشوائيات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ص ص 133-144.

2- عثمان غنيم، التخطيط أسس ومبادئ عامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2001، ص ص 173-179.

النشاطات التي من شأنها تحقيق مصـــالحهم، وهـــذا بـــدوره يمكـــنهم مـــن التـــأثير بشكل أكبر في عملية صنع القرار الحضري من خلال المبادرة الدائمة[1].

إن توفير أعلى مســـتوى مـــن المـــدخلات والمخرجـــات هـــو ضـــمان لحيـــاة حضرية عادلة لكل السكان فهو الحصيلة والمخـــرج النهـــائي المعبـــر عـــن حـــدود العلاقة بين مسؤولية الدولة وحدود مسؤولية المجتمع المدني.

فوجود علاقة تضامنية بين الطرفين وليس علاقـــة الشـــك والريبـــة والتنـــافس والتناحر وتحديد أطر التعاون الـــداخلي، هـــو مـــن الضـــروريات لتحقيـــق أهـــداف التنمية الحضرية[2].

خلاصة:

إن التنمية الحضرية هي إعادة النظر في علاقة الإنسان بالمكان أي ضرورة إصلاح العلاقة بين ساكن المدينة والمجال المديني (المجال السكني) وذلك بتقديم إنتاج عمراني توافقي ومنسجم مع التطورات الاجتماعية والثقافية للمجتمع وجعل الوسط الحضري (المدينة) وسطا للإبداع والإنتاج الفكري.

والمدينة الجزائرية في سيرورتها التنموية، قد عرفت تحولات جذرية على مختلف الأصعدة تميزت بحركية اجتماعية واسعة كانت فيها الصناعة هي النواة التي استقطبت مختلف الفئات الفاعلة في المجتمع.

من جهة أخرى أصبح مفهوم الدور والمشاركة من أكثر المفاهيم استقرارا وقبولا بين صناع القرار والممارسين، وهذا ما أثبته الواقع العملي، فقد أثبتت التجارب أن فشل العديد من االمشروعات والخطط التنموية يرجع أساسا إلى استبعاد مؤسسات المجتمع المدني والسكان من المشاركة في بلورة وصياغة مشروعات التنمية بصفة عامة، والتنمية الحضرية بصفة خاصة، وعليه فنجاح مختلف برامج التنمية الحضرية

1- عثمان غنيم، التخطيط أسس ومبادئ عامة، مرجع سبق ذكره، ص ص 171-173.

2- صباح يسين، دولة الرفاهية الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2006، ص 522.

مرهون بمشاركة جميع الفاعلين والشركاء الاجتماعيين بما فيهم مؤسسات المجتمع المدني والسكان لأنهم الهدف وراء كل تنمية.

ذلك أن التنمية الحضرية لا تزدهر ولا تستمر إلا في مناخ يحقق الحد الأدنى من المشاركة الفاعلة لمؤسسات المجتمع المدني الذي يدفع لمزيد من العمل في سبيل إنماء متوازن ويساهم في إطلاق المبادرات التنموية.

القسم الميداني

الإطار المنهجي للدراسة

الفصـــــــل الرابع

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

تمهيد

1 - تطور المجتمع المدني بمدينة خنشلة

2- مجالات الدراسة

3- المعالجة الاحصائية لعينة الدراسة

4- منهج الدراسة (الأساليب المنهجية):

5- أدوات جمع البيانات (تقنيات المنهج الوصفي)

6- تقنيات المنهج الإحصائي

7- معوقات الدراسة

خلاصة

تمهيد:

بعد التطرق في الفصول السابقة إلى مختلف الجوانب النظرية المكونة لموضوع الدراسة، وتحديد الأبعاد المختلفة لمشكلة البحث.

ويعدّ هذا الفصل، الانطلاقة الأولى في الدراسة الميدانية، حيث يتم من خلاله توضيح أهم الخطوات المنهجية التي تم اعتمادها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة، والإجابة على تساؤلاتها، وعليه، سوف يتم فيه التطرق إلى مجالات الدراسة بأبعادها الثلاثة (المجال المكاني، والمجال الزمني، والمجال البشري)، وكيفية اختيار العينة، ونوعية الدراسة والمنهج المستخدم، بالإضافة إلى أدوات جمع البيانات والمعلومات من (ملاحظة، واستمارة، واستبيان، ودليل المقابلة)، فضلا عن الوثائق والسجلات ومختلف التقارير والإحصائيات، ثم أهم طرق عرض البيانات والأساليب الإحصائية المعتمدة من قبل الباحث.

1- تطور المجتمع المدني بمدينة خنشلة:

1-1- تطور المجتمع المدني:

جراء التضييق على المجتمع المدني أدى بوزارة الداخلية إلى إصدار تعليمة وزارية بتاريخ 1964، تتعلق بإجراء دقيق حول كل المؤسسات (خاصة الجمعيات) المصرح بها مهما كانت طبيعة نشاطها وبفعل الممارسة الإدارية تحول مضمون هذه التعليمة إلى سلطة تقديرية لمنح ترخيص إنشاء الجمعيات.

لكن سرعان ما صدر أمران أولهما الأمر 71-79 الذي اعتبر أن الجمعية تمثل خطرا محدقا بالتماسك الوطني، كما كرس المرسومين المعدلين للأمر 7-79 مبدأ تخييب الجمعيات واستمر هذا التهميش والإقصاء حتى بعد إصدار قانون 1987 الذي كرس سيطرة وإشراف الإدارة على حرية إنشاء الجمعيات ومراقبة نشاطها وإنهائها.

لكن بعد ظهور بوادر ولبنات النظام الديمقراطي وحقوق الإنسان من خلال التغييرات التي طرأت على النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتخلي الدولة

على نظام التخطيط المركزي والانفرادي ونظام الحزب الواحد لصالح التعددية الحزبية، برزت معالم التغير في تصور وظيفة المجتمع المدني[1]، بعد أحداث 1988 حوت خنشلة حوالي 14015 منظمة واتحاد ورابطة وجمعية بعد أحداث 5 أكتوبر إلى غاية يومنا هذا.[2]

هذا ويعد قانون 31/90 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 الذي يحدد كيفية إنشاء وتسيير الجمعيات خطوة إيجابية ومهمة في مجال الاعتراف وشرعية العمل الجمعوي وما يتضمنه من تسهيلات إدارية وإجرائية، فبالنسبة لهذا القانون بحسب مقابلاتنا لأحد المسؤولين بالولاية.

أنه كان شاملا لم تكن هناك حرية مطلقة في تجسيد الفكرة، فالإدارة كانت موجودة في الجمعية خاصة من ناحية الدعم المالي فحسب قانون (90) تدعم الجمعيات من قبل السلطة، فالأهداف والبرامج مسطرة مسبقا ومدروسة خاصة التقرير المالي والأدبي والمحاسبي يقدم من طرف الإدارة مما أطلق عليها بأنها جمعيات مناسباتية.

أما قانون 2012/01/12، فهذا القانون الجديد نجد فيه السلطة رفعت يدها وابتعدت فأصبحت لا تتدخل في كل نشاط تقوم به الجمعية، فأعطت لها الحرية وسحبت الإدارة فتأسيس هذه الجمعيات يكون بحسب رغبة المؤسسين وهذا لقربها من المواطن، فحاولت أن تمددها للمواطن لكي يشارك في الحياة العامة واليومية كشريك اجتماعي فعال، فالإدارة هنا أصبحت قريبة، وليس هناك نوعا من البيروقراطية، وتحسب ذلك في تقديم التسهيلات لإنشاء هذه الجمعيات سواء على مستوى الولاية أو البلدية أو الوطنية (وزارة الداخلية).

كما أعطى هذا القانون حرية في التسيير المالي وجمع المال بواسطة الاستثمار، لأن الدولة أصبحت كشريك اجتماعي.

1- يحي وناس، المجتمع المدني وحماي البيئة (دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات)، مرجع سبق ذكره ، ص ص (19-20).

2- مقابلة مع السيد: بوشارب ميلود المديرية التفتيش والوسائل العامة، مكتب الجمعيات، خنشلة، مارس 2015.

لكن هذا يبقى غياب التجسيد والفعالية والكفاءة.

هذه التغيرات السياسية ساهمت بصورة فعالة في إرساء أساس دستوري لإشراك المواطن في إدارة شؤونه من خلال دستور 1989 وتعديل 1996 إذ كرست المادة 43 من دستور 1996 صراحة الحق الدستوري في إنشاء الجمعيات إذ نصت على أن "الحق في إنشاء الجمعيات مضمون، تشجع الدولة تطوير الحركة الجمعوية، يحدد القانون شروط إجراءات إنشاء الجمعيات" ونصت المادة 41 منه على أن: حرية التعبير والتجمع والاجتماع مضمونة للمواطن، كما صاحب هذا الاعتراف الدستوري بحق إنشاء الجمعيات والإقرار بدور مؤسسات المجتمع المدني، صدور قانون الجمعيات 1990 الذي أحدث تحولا جذريا في حرية إنشاء الجمعيات وعدم إخضاعها لرحمة الإدارة سواء في إنشائها أو حلها. [1]

1-2- تنظيمات المجتمع المدني بمدينة خنشلة:

أهم تنظيمات المجتمع المدني بمدينة خنشلة:

- جمعية العلوم والتكنولوجيا وعددها (01).
- جمعية التلاميذ والطلبة القدامى وعددها (08).
- جمعية الصحة والطب وعددها (16).
- جمعية الإسعافات الأولية وعددها (01). [2]
- جمعية التضامن والأعمال الخيرية وعددها (34).
- الجمعيات النسوية وعددها (41).
- جمعية كبار السن والمتقاعدين وعددها (03).
- جمعيات السياحة والترفيه وعددها (16).
- الطفولة والشبيبة وعددها (48).

1- يحي وناس، المرجع السابق، ص ص (25-33).

2- مديرية التفتيش والوسائل العامة، إحصائيات الحركات الجمعوية، مرجع سبق ذكره،ص ص1-2.

– جمعية المستهلكين وعددها (01).

– جمعية المعاقين لذوي الاحتياجات الخاصة وعددها (19).

– جمعيات البيئة وعددها (38).

– جمعيات الأحياء وعددها (214).

– جمعية أولياء التلاميذ وعددها (312).

– الجمعيات الثقافية والفنية وعددها (119).

– الجمعيات الرياضية والتربية البدنية وعددها (219).

– الجمعيات الدينية (المساجد) وعددها (235).

– الجمعيات المهنية وعددها (78).

وقد عرفت مؤسسات المجتمع المدني تطورا ملحوظا مقارنة بالسنوات السابقة ففي سنة 2008 كان عددها 1163 جمعية ثم بلغ 1186 سنة 2010 وفي سنة 2012 قفز إلى 1244 ليصل بعد ذلك إلى 1317 في 2013 وفي سنة 2014 أصبح عددها 1415.[1]

2- مجالات الدراسة :

تقوم الدراسات البحثية على ثلاثة أبعاد تمثل كيفية تناول الدراسة، من عدة جهات منها المكانية والزمنية والبشرية، فالعنصر البشري يمثل الركيزة الأساسية ومحور الدراسات السوسيولوجية ، بحيث تجعل منه المادة الخام لدراستها، و يتكون من جملة الأفراد أو الجماعات أو وحدات اجتماعية أو مؤسسات ويتوقف ذلك على المشكلة موضوع الدراسة . وكذلك التواجد المكاني للظاهرة المراد دراستها، ويعني تحديد البيئة التي تحدث فيها الدراسة، فهي ما دامت تصف بالسوسيولوجية فلا بد من مكان اجتماعي تقوم فيه الظاهرة السوسيولوجية ، كما أن لهذه الظاهرة زمان وفترة تتواجد فيه، بحكم

1- مديرية التفتيش والوسائل العامة،المرجع السابق ص 2.

أن الظواهر الاجتماعية متغيرة بتغير الفرد الاجتماعي الذي هو صانعها ومحدثها.

وبالتالي لا بد من كل بحث سوسيولوجي من ذكر زمان حدوث الظاهرة حتى يتسنى وصفها وتحليلها وفق الزمان والمكان الذي توجد فيه وكذا الأفراد الذين يشكلون هذه الظاهرة . [1]

ومن أجل هذا فقد تم توضيح العناصر الثلاثة الأساسية التي ترتكز عليها هذه الدراسة في طريقة تناولنا لمشكلة الدراسة، من خلال تبيان الأبعاد الثلاثة لها كما يلي:

2-1- المجال المكاني:

يتمثل البعد المكاني لأي ظاهرة محل الدراسة بمحل تواجد هذه الظاهرة في الوسط الحضري، ولهذا فإن هذه الدراسة التي تناولت ظاهرة دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الحضرية قد تم أخذها من مدينة خنشلة .

حيث: تقع مدينة خنشلة ضمن عقدة مواصلات هامة تربط بين الشمال والجنوب على مستوى المدينة، إضافة إلى كونها مربوطة بشبكة مواصلات مع الولايات المجاورة، باعتبارها تنتمي إلى إقليم الشرق الجزائري الذي يعد أهم قطب اقتصادي في البلاد، فهي تبعد على الجزائر العاصمة بـ540 كلم وعن قسنطينة بـ148 كلم وعن ولاية تبسة بـ115 كلم، فمساحتها تقدر بـ9715 كلم^2 أما مساحة بلدية خنشلة فتقدر بـ32 كلم^2.

وتقع ولاية خنشلة شرق البلاد، وتحديدا بالجنوب الشرقي القسنطيني بجبال الأوراس، وتبلغ مساحتها 297156 كلم^2، وهي تتألف من 21 بلدية و08 دوائر وتحدها كل من الولايات. [2] **(الملحق رقم 1)**

1- محمد شفيق، البحث العلمي مع تطبيقات في مجال الدراسات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 202.

2 مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، حصيلة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، مديرية البرمجة، 2009، ص ص (1-2).

اقتصرت دراستنا على مدينة خنشلة، حيث تم اختيار بعض مؤسسات المجتمع المدني (أحزاب، نقابات، جمعيات) في العينة القصدية الأولى وعددها 15 مؤسسة، حيث قصدنا هذه المؤسسات كخطوة أولى، وفي حالة عدم وجود المقرات لبعض المؤسسات من حال الجمعيات ذهبنا لأمكنة عملهم أومنازلهم، وذلك بعد أخذ عناوين وأرقام الهواتف.

أما في العينة الثانية (العنقودية) فقد اخترنا أربعة أحياء لإجراء الدراسة الميدانية مختلفة من الناحية الفيزيقية والجمالية، تتوزع بين الأحياء الراقية متمثلة في (حي السعادة)، أحياء متوسطة (حي 80 سكن) وأحياء شعبية عتيقة (حي المقبرة الإسلامية)، وأحياء عشوائية (حي النور)، لكنها متجانسة من الناحية المكانية (الجغرافية) حيث تقع كلها بمدينة خنشلة والديمغرافية كخصائص السكان.

2-2- المجال الزمني :

يمثل البعد الزمني الفترة الزمنية والوقتية لحدوث تلك الظاهرة، وكذا تأثيرها على الوسط الاجتماعي وفترة تناولها بالدراسة من قبل الباحث،بحكم الظاهرة الاجتماعية متغيرة وغير ثابتة فهي تتمتع بالديناميكية،لذا يستوجب علينا ضبط العنصر الزمني لتناول (دور مؤسسات المجتمع) من أجل التحكم أكثر في المادة التحليلية ،ومن أجل هذا فإنه تم تحديد الفترة الزمنية لتناول هذا الموضوع وفق التوزيع الزمني التالي:

- الفترة الممتدة من 1مارس2011 إلى 01 أكتوبر 2012 :كانت فترة التأمل والتفكير حول دور مؤسسات المجتمع المدني بالتنمية الحضرية، وقد تم هذا من خلال إجراء زيارات ميدانية لهذه المؤسسات (أحزاب ، نقابات، جمعيات)المقر بها، وتم على هذا أساس إيجاد مقراتها للقيام بهذه الدراسة .
- الفترة الممتدة من01 أكتوبر 2012 إلى 23 مارس 2012 تم القيام بعدة زيارات استطلاعية لمؤسسات المجتمع المدني (أحزاب،نقابات،جمعيات) والتي من خلالها تم معاينة مقراتها بالإضافة إلى الحصول و التعرف على برامجها ودورها الذي تقوم به في المجال التنموي خاصة التنمية الحضرية والتي أفادنا

في الحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بالبحث، من خلال إجراء لقاءات وحوارات مع قيادي ورؤساء المؤسسات. ومنه دامت الدراسة الاستطلاعية عام، من خلالها إجراء مقابلات مع أفراد العينة رؤساء مؤسسات المجتمع المدني وسكان الأحياء وجمع معلومات على حول الظاهرة المدروسة وملاحظتها في واقع حدوثها.

- فترة أفريل 2013 كانت مرحلة جمع البيانات والإحاطة بموضوع الدراسة المتمثلة في دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الحضرية،من خلال العمل المكتبي وجمع الدراسات السابقة والنظرية التي تناولت مثل هذه الدراسة.
- الفترة الممتدة من01 افريل2013 إلى 01 جوان2014 كانت فترة إجراء الدراسة الميدانية من خلال الزيارات المتعددة والمتكررة لهذه المؤسسات ومحاولة الحصول على برنامج كل واحدة منها، بهدف تشخيص الظاهرة عن قرب وبالتالي الحصول على بيانات واقعية وميدانية للظاهرة وكذا سكان الأحياء المعتمدة في الدراسة.
- الفترة الرابعة الممتدة 01 أفريل 2014 إلى 01 ماي 2014 كانت فترة توزيع الاستمارات التجريبية التي تشكل أداة القياس الرئيسية المتبعة في هذه الدراسة ومحور جمع المعطيات من المبحوثين (الاستمارة التجريبية).
- الفترة الخامسة الممتدة من 01 ماي 2014 إلى 15 أوت 2015 كانت فترة توزيع الاستمارات الحقيقية واستردادها من المبحوثين الذين وزعت عليهم من أجل الحصول على معلومات تكون المادة الخام لدراستنا فيما بعد .
- الفترة السادسة: الممتدة من 20جوان 2015الى غاية 01 سبتمر 2016 كانت فترة تفريع ومعالجة وتحليل البيانات المتحصل عليها من الأدوات المعتمدة في الدراسة (ملاحظة،استمارة استبيان،استمارة دليل

مقابلة،السجلات والوثائق والإحصائيات الرسمية) للحصول على معلومات يمكن استعمالها في التحليل السوسيولوجي لدراستنا.

- الفترة السابعة الممتدة من 01 نوفمبر 2016 إلى سبتمبر 2017 كانت الفترة النهائية لهذه الدراسة والتي من خلالها تم التوصل إلى نتائج الدراسة، مع التعديل و والتحليل لهذه الدراسة و التدقيق في المعلومات التي تم التوصل إليها. تقديم نسخة منها إلى إدارة الجامعة من أجل استكمال إجراءات المناقشة.

2-3- المجال البشري:

من أجل هذا الغرض فقد تم تحديد العنصر البشري الذي هو محل الدراسة بالتناول، ذلك أن رؤساء مؤسسات المجتمع المدني والسكان هم الأفراد المشاركون في تكوين وحدوث ظاهرة التنمية الحضرية، وبالتالي فهم أدرى وأجدى بالحصول على معلومات منهم تتعلق بالدراسة موضوع البحث. فهم يشكلونها ويتشكلون منها لذلك تم التركيز على رؤساء مؤسسات المجتمع المدني و السكان دون غيرهم للحصول على بيانات دقيقة ، ولهذا يمكن توضيح العنصر البشري المعني بالتناول في هذه الدراسة وفقا لما يلي:

- يتكون المجال البشري للعينة القصدية من رؤساء وقيادي مؤسسات المجتمع المدني التي أجريت عليها الدراسة،(أحزاب،نقابات، جمعيات) وعددهم 15رئيسا .

- أما المجال البشري للعينة العنقودية فهو يتكون من سكان الأحياء المختارة للدراسة، وعددهم (90فردا) حيث اخترنا مسكن واحد من كل عشرة مساكن في كل حي ممثلين برب أسرة واحد أو ينوب عنه شخص واحد من أفراد أسرته.

3- عينة الدراسة :

تحاول الدراسة أن تقدم تقييما لتجربة التنمية الحضرية للتعرف عن قرب على مدى إسهام مؤسسات المجتمع المدني فيها من خلال الوظائف التي تقوم بها و إسهام السكان من خلال وعيهم ببرامجها ومشروعاتها.

وفي هذا الصدد تم اختيار مؤسسات المجتمع المدني وأحياء بالمدينة للوقوف على مدى توفر الخدمات الحضرية بهذه الأحياء من جهة، وأهم الإنجازات التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني في هذا الجانب من جهة أخرى.

بما أن مؤسسات المجتمع المدني هي الطرف الأساسي في التنمية الحضرية، إلى جانب السكان بمثابة القاعدة الأساسية والمستهدفة من هذه العملية وانطلاقا من أهداف الدراسة التي تتمحور: **حول معرفة العلاقة بين هذه المؤسسات وعلاقتها بالتنمية الحضرية**، فإن النمط الأقرب إلى تحقيق هذه الأهداف هي:

المؤسسات النشطة والفاعلة والتي لها تأثير على مستوى الدولة (الجماعات المحلية) وعلى مستوى المجتمع والفعل الاجتماعي.

وتركز هذه الدراسة على عينتين تم أخذها من مجتمعين مختلفين:

المجتمع الأول: يمثل رؤساء مؤسسات المجتمع المدني (أحزاب، نقابات، جمعيات) .

المجتمع الثاني: فيمثل السكان ، حتى يتسنى لنا بهذا الشكل دراسة التنمية الحضرية من جهة المؤسسات والسكان معا.

وقد تم في العينة الأولى إتباع أسلوب العينات غير الاحتمالية (الغرضية) باستخدام العينة القصدية بناءا على توفرها:

- شرط التخصص في ميدان التنمية الحضرية.
- شرط الأقدمية والخبرة لمعظم المؤسسات.
- شرط ممارسة أنشطة بالإضافة إلى شرط النشاط والفعالية.
- شرط ثقل المركز (وزن المؤسسة).

ومن هنا كان الاختيار منصبا على مؤسسات المجتمع المدني النشطة والفاعلة و المتخصصة في النشاط التنموي وذلك انطلاقا من مجموعة الأسباب هي:

- أن المؤسسات المختارة هي الفاعلة والنشطة على الساحة العامة وبالتالي هي التي تعطي الملمح العام لها بمدينة خنشلة.
- أن برنامج هذه المؤسسات **(الملحق رقم 2)** وأنشطتها مكنتها من التفاعل مع المجتمع ومع مختلف السلطات المحلية (الولاية، البلدية، مديرية البيئة، مديرية النشاط الاجتماعي) ومع مختلف الأطراف الفاعلة وهو ما مكننا من إثراء الدراسة بمعلومات وبيانات حول الوضع الحقيقي لهذه المؤسسات.
- إلمامها بالقضايا والمشاكل الحضرية داخل المدينة أكثر من غيرها.
- معرفتنا بأماكن تواجدها (مقراتها).

كما تم اختيار هذه العينة بغية اختبار الفرضيتين حول:

- الوظائف التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني في مجال التنمية الحضرية العراقيل والمعوقات التي تحد من نشاطها وتعطيل من عملها.

ونظرا لأن موضوع الدراسة يبحث عن دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الحضرية يستحيل إجراء الدراسة الميدانية على كامل مؤسسات المجتمع المدني في كل الولاية. وبما أن دراستنا تستهدف المؤسسات من أجل معرفة أدوارها في التنمية الحضرية، والسكان من خلال وعيهم ببرامجها ومشروعاتها ومدى إشراكهم فيها، فقد كانت وجهتنا إلى مدينة خنشلة كمجال عام للدراسة، ولقرب المدينة وأحياء الدراسة من مقر إقامة البحث.

و من أجل المعاينة وتحديد الوحدات المكونة لعينة الدراسة تم الاتصال بمديرية التقنين والوسائل العامة،ومديرية البيئة ودار الجمعيات للتضامن التابعة لمديرية النشاط الاجتماعي، ومديرية السياحة والرياضة ومركز الترفيه العلمي والبلدية، والتي قامت

بترشيدنا نحو المؤسسات النشطة والفاعلة وطرق الاتصال بهم من خلال أرقام الهواتف والعناوين وفي النهاية خلصت الدراسة إلى عينة مكونة من 15مؤسسة **(وحدة عينة)**.

أما الأحياء التي اختيرت للدراسة فهي (أربعة أحياء)، وكان سبب هذا الاختيار يعود إلى جملة من الأسباب هي:

- التركيز على الأحياء التي تستهدف أكثر التجمعات السكانية و معروفة.
- وجود علاقات وتسهيلات بالأحياء المختارة، منهم معارف في العمل، ومنهم أقارب، ومنهم وسطاء لبعض الزملاء الذين ساعدوني للوصول إلى بعض أفراد العينة.

ومن خلال هذه لأسباب يكون مجموع الأحياء المختارة هي أربعة أحياء موزعة على مجال المدنية.

3-1- العينة الأولى:

أ. مجتمع الدراسة (إطار العينة):

وهو مجموع المؤسسات التي تتوزع على مجال النشاط التنموي والاجتماعي، وبناءا على ذلك فقد تم اختيار خمس عشرة مؤسسة لتحقيق هدف الدراسة (أحزاب، نقابات وجمعيات).

فنجد أن هذه المؤسسات تعمل:

- في **المجال التنموي ألإلحاقي**: حيث تنشط في مجالات متعددة ومختلفة لم تطرقها الدولة(أنشطة ثانوية)، وهي بذلك تمارس مهامها كقطاع ثالث إلى جانب مهام الدولة، كما أنها تتبع أسلوبا مغايرا.
- **مجال تنموي تغييري**: وهي من أهم المجالات التي تدعم جهود الدولة من أجل **التشريع للتنمية** (المجالس المنتخبة) ويرجع إليها الفضل بتطوير البنى الأساسية والخدمات المختلفة في مجالات مختلفة كالصحة والتربية والإسكان والأشغال العمومية والري...الخ.

هذا الوصف يساعد في فهم النتائج التي سوف تسفر عنها نتائج هذه الدراسة فيما بعد وتحليلها في ضوء تلك الخصائص المميزة للعينة.

ب. وحدة العينة:

وهو مقر هذه المؤسسات إن وجد، حيث يجيب على دليل المقابلة رئيس هذه المؤسسة، وفي حالة تعذر وجوده ينوب عنه نائبه أو أحد الأعضاء البارزين.

ج. حجم العينة:

حددت حجم العينة بحوالي 15 مؤسسة تتوزع على مجال النشاط التنموي والاجتماعي، وبناءا على ذلك فقد تم اعتماد الأسلوب القصدي لتحديد العينة من جملة المؤسسات التي يمكن اختيارها لتحقيق هدف الدراسة.

3-2- العينة الثانية:

أ. مجتمع الدراسة (إطار العينة):

انطلاقا من سجل القوائم المأخوذة من الأحياء والتي يبغ عددها 74 حي على مستوى بلدية خنشلة والمتحصل عليها من المصالح التقنية (مصلحة العمران) للبلدية ذاتها، حيث تم اختيار أربعة أحياء هي: حي السعادة، حي 80 سكن، حي المقبرة الإسلامي وحي النور.

ب. وحدة العينة:

بعد اختيار أحياء الدراسة نقوم باختيار وحدات المعاينة انطلاقا من سجل القوائم الموجودة من المساكن ، ويرجع ذلك إلى توفر معلومات أكثر حول الإطار العيني بفعل المعطيات التي تم توفيرها من المصالح المعنية، ووحدة العينة هي مجموع المساكن الواقعة ضمن الحدود الجغرافية لهذه الأحياء، حيث يجيب على أسئلة الاستمارة فردا واحد ممثل برب الأسرة أو أحد أفرد أسرته.

ج. حجم العينة:

تم اختيار عينة عنقودية من مجموع السكان القاطنين بمدينة خنشلة تجمع الأحياء والتجمعات والمقاطعات التابعة لها، للوقوف على حجم التغيرات التي اعترتها بفعل عمليات التنمية الحضرية، حيث تم اختيار مجموعة من الأحياء (04 أحياء) غير متجانسة ومختلفة من الناحية الفيزيقية والجمالية ومختلفة في درجة تطورها ورقيها، ، وهي:

- أحياء راقية: حي السعادة
- أحياء شبه راقية (حسنة): حي 80 مسكن.
- أحياء شعبية (عتيقة): حي المقبرة الإسلامية.
- أحياء عشوائية: حي النور.

لكنها متجانسة من الناحية الجغرافية (تقع في مدينة واحدة) والديمغرافية (خصائص السكان) من إجمالي المساكن والتي يبلغ عددها حسب إحصاء 2015 بـ25451 مسكن.

لقد تم تقسيم مدينة خنشلة إلى 11 قطاعا عمرانيا (حضريا) وفقا لمعايير متبعة هي:

- تاريخ إنشاء المساكن وشكلها وطبيعة بناياتها.

- أن هذه القطاعات متجانسة مع التقسيم الذي جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الذي قسم المجال فيه إلى 11 قطاعا عمرانيا (حضريا).

وبناءا عليه، فقد جاءت أحياء الدراسة كالآتي:

- **المقاطعة الأولى:** وتضم الأحياء الراقية (المخططة) هي: حي السعادة ويعود تاريخ إنشائه إلى المرحلة ما بين 1977 و1987 يقع جنوب المدينة ويضم 384 مسكنا به 110 شارع عدد الأسر 319، عدد السكان 1059 وينتمي إلى القطاع الحضري الثاني. **(أنظر الملحق رقم 3)**

- **المقاطعة الثانية:** وتضم الأحياء شبه الراقية (حسنة) مخططة: حي 80 مسكن، وهو أيضا من القطاعات القديمة النشأة بالمدينة يقع الشمال الشرقي ويضم 80 مسكنا به 10 شوارع عدد الأسر 80، عدد السكان 300 وينتمي إلى القطاع الحضري الرابع. **(أنظر الملحق رقم 3)**
- **المقاطعة الثالثة:** وتضم الأحياء الشعبية القديمة (المخططة) حي المقبرة الإسلامية ويعود تاريخ إنشائه إلى الفترة ما بين 1954-1966 لتستمر عملي التعمير به في سنة 1977 يقع من الناحية الشرقية ويضم 187 مسكنا به 03 شوارع، عدد الأسر 148، عدد السكان 551 يقع غرب الولاية وينتمي إلى القطاع الحضري الخامس. **(أنظر الملحق رقم 3)**
- **المقاطعة الرابعة:** وتضم الأحياء العشوائية (غير مخططة) حي النور الذي يقع في الشمال الشرقي للولاية يعود تاريخ إنشائه على سنة 1975 يضم 224 مسكنا به 14 شارع عدد الأسر 212، عدد السكان 629 وينتمي إلى القطاع الحضري الحادي عشر . **(أنظر الملحق رقم 3)**

وفيما يلي **طريقة احتساب العينة الثانية**:

- N1 = 384 مسكنا
- N2 = 80 مسكنا.
- N3 = 187 مسكنا.
- N4 = 248 مسكنا.

وقدر المجموع الكلي N1+N2+N3+N4 أي 384+80+187+248 = 89.9 مسكن مشغول كإطار للعينة

وبحساب العينة 10% من مجموع المساكن نجد h=Nx10/100

h=899x10/100 = 8990/100

h = 89,9 = 90

h = 90

إذ تم اختيار في كل حي مسكنا من 10 مساكن في كل شارع من شوارع أحياء الدراسة، حيث اخترنا مسكنا واحدا من كل خمس مساكن على يمين الشارع ومسكن من كل خمس مساكن على يسار الشارع، وتكون العينة موزعة كالتالي:

- n1 = 384x10/100 = 38
- n2 = 80x10/100 = 8
- n3 = 187x10/100 = 19
- n4 = 248x10/100 = 25

ولتحديد مجال الانتقال لمساحة الانتظام (k) نتبع ما يلي:

k = 899/90 = 9,98 = 10

إذن

k1 = 384/38 = 10

k2 = 80/8 = 10

k3 = 187/19 = 9,84 = 10

k4 = 248/25 = 9,92 = 10

وعليه،

k1 = k2 = k3 = k4

10 = 10 = 10 = 10

k = N/n 899/90

= 9,98 = 10

والجداول التالية توضح العينة المقصودة من المساكن والمراد دراستها حيث نعتمد في ذلك على الاختيار العشوائي المنتظم وتستعمل الطريقة الأتية:

10 – 01 = 09

المقاطعة الأولى: وقمنا بتحديد المساكن المشغولة بحسب ترقيمها من 1 إلى 384.

9، 19، 29، 39، 49، 59، 69، 79، 89، 99، 109، 119، 129، 139، 149، 159، 169، 179، 189، 199، 209، 219، 229، 239، 249، 259، 269، 279، 289، 299، 309، 319، 329، 339، 349، 359، 369، 379.

المقاطعة الثانية: وقمنا بتحديد المساكن المشغولة بحسب ترقيمها من 01 إلى 80.

9، 19، 29، 39، 49، 59، 69، 79.

المقاطعة الثالثة: نفس الطريقة من 01 إلى 187.

9، 19، 29، 39، 49، 59، 69، 79، 89، 99، 109، 119، 129، 139، 149، 159، 169، 179، 189.

المقاطعة الرابعة: من 01 إلى 248.

9، 19، 29، 39، 49، 59، 69، 79، 89، 99، 109، 119، 129، 139، 149، 159، 169، 179، 189، 199، 209، 219، 229، 239، 249.

4- منهج الدراسة:

يمكن لأي باحث سوسيولوجي أن يعتمد في دراسته على منهج واحد أو عدة مناهج تكون متكاملة فيما بينها من أجل تحصيل الهدف من هذا البحث والوصول إلى نتائج دقيقة. وفي هذه الدراسة وبحكم اقتضاء الضرورة العلمية

التي استوجبت الاعتماد على منهجين للوصول إلى نتائج أكثر دقة وكذلك الإحاطة بموضوع دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الحضرية قدر المستطاع والتحكم فيها بالشكل الذي يمكننا من جمع المعطيات بشكل أكبر وبعملية دقيقة، لذلك فقد تم الاعتماد على المناهج التالية : المنهج الوصفي و المنهج الإحصائي.

4-1- المنهج الوصفي:

يعرف المنهج الوصفي بأنه ملاحظة ورصد الظواهر كما هي على أرض الواقع، من خلال استخدام تقنيات يستخدمها الباحث غرض جمع المعطيات اللازمة عن الظاهرة المدروسة وفق ما يتطلبه المنهج الوصفي وأدواته [1]

كما يمكننا توضيح كيفية استخدامه وتطبيقه في هذه الدراسة من خلال ملاحظة ورصد ظاهرة التنمية الحضرية بمدينة خنشلة (أحياء الدراسة) وذلك باستخدام تقنية بطاقة الملاحظة التي تم إعدادها من قبل الباحث خصيصا من أجل رصد الظاهرة محل الدراسة وفق مخطط ومؤشرات تم التأشير عليها في بطاقة الملاحظة والتأشير عليها في حالة تأكد وجودها من عدمه.

كما تم استخدام دليل المقابلة مع عدد من المبحوثين من أجل التأكيد والتقصي عن بعض الحقائق والمعلومات التي يصعب الحصول عليها بتقنية الملاحظة أو الاستبيان، وتم كذلك استخدام أداة استمارة الاستبيان التي تم إعدادها وتقنينها وفق الضرورة البحثية وما تتطلبه الدراسة من جمع للبيانات اللازمة للبحث السوسيولوجي.

ويمكن إتباع المراحل التي طبق وفقها المنهج الوصفي في دراستنا:

1. جمع التراث النظري المتعلق بموضوع الدراسة.

[1]- محمد عوض العائدي، إعداد وكتاب البحوث والرسائل الجامعية مع دراسة عن مناهج البحث، شمس المعارف، مصر الجديدة، ط1، 2005، ص ص 69-70.

2. تحديد الإشكالية وصياغة أسئلتها وفرضياتها.
3. تعيين مجتمع الدراسة وتحديد خصائصه ومميزاته ليتم بعدها اختيار العينة المناسبة.
4. اختيار الأدوات المنهجية المناسبة وهي الملاحظة واستمارة الاستبيان ودليل المقابلة.
5. تحليل البيانات وتفسيرها والخروج باستنتاجات وفقا للمدخل النظري والدراسات السابقة.

- فمن خلال هذا المنهج يمكننا تفسير عملية التنمية الحضرية التي تحدث بفعل التفاعل القائم بين مختلف الفاعلين والتركيز على مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها فاعل غير رسمي في سياسة تنظيم وتنمية المدينة. مع تحديد طبيعة الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المؤسسات في هذا الإطار، بالإضافة إلى مساعدتها على أداء وظائفها وتحقيق أهدافها.
- كذلك التعرف على دور الساكنة تجاه هذه المؤسسات لمواجهة المشكلات وتلبية احتياجاتهم للوقوف على حدود مشاريع التنمية الحضرية بالأحياء، وبيان حدود التفاعل بين الجهود الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في عمليات التنمية الحضرية، بالإضافة إلى التعرف على وعي السكان بأهمية تحسين صورة المدينة من خلال المشاريع المقدمة.

4-2- المنهج الإحصائي:

يعتبر المنهج الإحصائي من بين الأساليب الكمية التي تعتمد عليها البيانات الكمية في تحليلاتها والوصول إلى النتائج ، ولذلك كان لا بد من الاعتماد على المنهج الإحصائي حتى تسير الدراسة العلمية بالشكل الصحيح وبوتيرة دقيقة، ومن أجل الحصول على نتائج دقيقة ومكتملة التحليل من الجانب الكيفي

والجانب الكمي[1]، لهذا كان لزاما علينا استخدام المنهج الإحصائي في هذه الدراسة.

وقد تم استخدامه للقيام بالتحليلات الإحصائية في عملية اختيار العينة وطريقة توزيعها وطريقة عرض البيانات التي تمت معالجتها في جداول تكرارية ودوائر هندسية ومدرجات تكرارية ورسومات بيانية، من أجل التمثيل الصحيح والواقعي لتلك البيانات حتى تعطي نظرة تحليلية أكثر دقة لها ويتسنى قراءتها قراءة إحصائية جيدة والأساليب الإحصائية المعتمدة من قبل الباحث هي:

- **النسب المئوية**

اعتمد الباحث على الجداول في عرض البيانات وتنسيبها وهذا من خلال، استخدام النسب المئوية التي تعرف بقسمة عدد مضروب في 100 على العدد الذي يمثل الأصل وهو مستنتج من العلاقة الثلاثية التالية:

أي أن النسب المئوية: هي حاصل قسمة التكرارات على عدد المفردات الإجمالي ضرب 100

1- ماجد محمد الخياط، أساسيات البحوث الكمية والنوعية في العلوم الاجتماعية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010، ص ص 135-136.

وقد تم اعتمادها للتعرف على الخصائص الشخصية والديمغرافية لأفراد العينة وتحديد استجاباتهم تجاه عبارات الاستبيان.

وهي تعتبر وسيلة لتغيير عرض الاستمارة، كما يلجأ إليها الباحث إلى استخراج النسب المئوية لمتغيرات سؤال معين من أجل المقارنة بين أكبر نسبة واصغر نسبة لديه من استجابات المبحوثين.

- **التكرارات (التوزيع التكراري):**

وهو تعداد كل الإجابات المتكررة لأسئلة الاستمارات وتلخيصها في جداول وذلك عند عرض نتائج العينة على استبيان الدراسة.

بمعنى عدد المرات التي تكرر فيها الخيار أو الإجابة بحيث يكون المجموع مساويا لعدد مفردات العين (90) و (15)، وذلك عبر تضمينها وتوزيعها في جداول تكرارية بسيطة ومركبة تقف على استجابات المبحوثين لمتغيرات الدراسة من جهة وتساؤلاتها وأهدافها من أجل التوصل إلى بيانات ونتائج الدراسة من جهة ثانية.

كما اعتمد الباحث على **مقاييس النزعة المركزية:** المتوسط الحسابي، ومقاييس التشتت التباين، الانحراف المعياري.

بعدها تبدأ مرحلة عرض البيانات وتنظيمها وتجهيزها للتحليل واستخلاص النتائج مباشرة بعد الانتهاء من جمع البيانات بالوسائل والأساليب المختلفة، والهدف الأساسي لعرض البيانات وتنظيمها، هو تسهيل استعمالها وتحليلها وأيضا تدقيقها واستكمال ما هو غير مكتمل.

كما اعتمد الباحث على **مقاييس النزعة المركزية:** المتوسط الحسابي، ومقاييس التشتت التباين، الانحراف المعياري.

بعدها تبدأ مرحلة عرض البيانات وتنظيمها وتجهيزها للتحليل واستخلاص النتائج مباشرة بعد الانتهاء من جمع البيانات بالوسائل والأساليب المختلفة، والهدف الأساسي لعرض البيانات وتنظيمها، هو تسهيل استعمالها وتحليلها وأيضا تدقيقها واستكمال ما هو غير مكتمل.

5- أدوات جمع البيانات:

للبحث العلمي تقنيات عديدة يلجأ إليها الباحث عند قيامه بالبحث مستعينا بقدراته ومواهبه واستعداده الفطري لها، ومدى براعته التي اكتسبها خلال دراسته وتدريبه عليها، وهي مهمة للغاية خاصة وأن نجاحه في بحثه يتوقف إلى حد كبير على قدرته على استخدام هذه التقنيات بكفاءة وفقا لما يستدعيه البحث. وتتنوع تقنيات البحث وفق المنهج المتبع في الدراسة، لذا فإن تقنيات المنهج الوصفي تتمثل في بطاقة الملاحظة، ودليل المقابلة، واستمارة الاستبيان، ويمكن توضيح كيفية استخدام كل تقنية وفق ما يلي:

5-1- الملاحظة:

تعد الملاحظة من أهم وسائل جمع البيانات، ومن أهم الأدوات الأساسية في بحث أي ظاهرة، فمن خلالها يستطيع الباحث أن ينظم ويجمع معلوماته وبياناته في ضوء النظريات والمفهومات السوسيولوجية لدراسة حياة الجماعة البشرية بأسلوب أكثر تنظيما وعلمية، فهي تعطي للباحث القدرة على تنظيم نتائجه ويقدمها للقارئ، كما أنها مفيدة في تكوين رؤية عن مجموعة من الأنشطة في دلالتها السوسيولوجية من خلال مظاهر الحياة العادية اليومية، كما أن بعض التفاعلات التي يصعب وصفها وتفسيرها والتي تمنع الأفراد عن التحدث عنها تخضع للغالب للملاحظة، فهي تزود الباحث بالقدرة على تنظيم نتائجه ويقدمها للقارئ من خلال وصف مكتوب كتابة جيدة وبذلك نلقي الضوء على الإطار العام للحياة البشرية[1].

[1]- محمد الجوهري، طرق البحث الاجتماعي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ط1، 2008، ص ص 129-131.

فقد اعتمد الباحث على:

- **الملاحظة الأولية** لمجتمع البحث، متصلا في زيارته الميدانية بمجال الدراسة وتحديد جوانبها العامة كالمواقع والحدود الجغرافية وأهم المرافق الموجودة وكل ما هو مرتبط بعملية التنمية الحضرية على مستوى الأحياء، وإلقاء الضوء على الإطار العام لحياة السكان والوقوف على حجم مشاريع التنمية الحضرية بهذه الأحياء واكتشاف كيف تجري الحياة داخلها.
- أما **الملاحظة الموجهة** فقد تم اعتمادها باعتبارها أداة تقدم صورة واضحة وواقعية عن الظاهرة المدروسة ذلك أن التنمية الحضرية تتطلب ملاحظة كل العمليات المرتبطة بمجتمع البحث بغرض كشف الحقيقة، والعلاقة التي تربط بين المتغير التابع والمستقل (بين **التنمية الحضرية ومؤسسات المجتمع المدني**) حيث تم ملاحظة جميع المرافق والخدمات العامة وكل ما هو مرتبط بالتنمية الحضرية في الأحياء المعنية بالدراسة.

فهذه الأداة لها قيمة حيوية وذلك عن طريق معايشتنا لفترة طويلة لمدينة خنشلة، لأنها تلقي الضوء على الإطار العام لحياة الساكنة.

- **بطاقة الملاحظة:**

جدول رقم (1) : يبين عناصر بطاقة الملاحظة:

عناصر الملاحظة	درجة ملاحظته			
	كبيرة	متوسطة	صغيرة	منعدمة
معرفة أدوارها مؤسسات المجتمع المدني ومجالات تدخلها في أحياء الدراسة و الخدمات التي قدمتها.	X			
التعرف على مقرات هذه المؤسسات و الأجهزة التي تتوفر عليها أهم المرافق والخدمات الحضرية المتوفرة في هذه الأحياء	X			
التعرف على الإطار العام للحياة اليومية لسكان أحياء الدراسة.	X			
تحديد الجوانب العامة للموقع والحدود لهذه الأحياء	X			
معرفة مشاكل هذه الأحياء من خلال احتياجات السكان لبعض المواقف		X		
رضا السكان عن المشاريع التنموية التي عرفتها أحيائهم		X		
التعرف على البيانات المتعلقة لمؤسسات المجتمع المدني و أهم البرامج التنموية التي تحتويها.	X			
التعرف على سكان الأحياء ومعرفة أرائهم حول مشروعات التنمية الحضرية.	X			

من خلال بطاقة الملاحظة المستخدمة في هذه الدراسة فإنه تمكننا الخروج بالنتائج التالية:

- **أمكننا التعرف على مقرات مؤسسات المجتمع المدني (أحزاب، نقابات، جمعيات) فمنهم من يمتلك مقر خاص ودائم كالأحزاب و النقابات، ومنهم من إتخذ مقر العمل مقرا لمؤسسته من حال الجمعيات.**

- **أمكننا الحصول على بيانات و معلومات تتعلق بهذه المؤسسات و الاطلاع على أهم البرامج التنموية التي تقوم بها خاصة في مجال التنمية الحضرية.**
- **التعرف على أهم و أنواع المشاريع التنموية التي طرحتها هذه المؤسسات،وقدمتها للأحياء المعنية بالدراسة.**
- **التعرف على أهم المرافق والخدمات الموجودة في هذه الأحياء.**
- **التعرف على الحياة اليومية للسكان.**
- **كما تم تحديد الجوانب العامة للموقع والحدود لهذه الأحياء من خلال حصولنا على الخرائط و البيانات المتعلقة بعدد المساكن والسكان.**
- **أمكننا التعرف على مشاكل كل حي على حدى.**
- **أمكننا التعرف على رضا السكان حول هذه المشاريع التنموية الموجودة في أحيائهم.**

5-2- المقابلة:

تستخدم المقابلة عندما يرى الباحث أن الطريقة الوحيدة للحصول على البيانات من عقل المبحوث هي طريقة السؤال، خاصة عندما يعرف طريقة التفاصيل عن عمليات التفاعل الاجتماعي والاتجاهات المترابطة، فهي مرنة ووسيلة لتطوير الفروض أثناء إجرائه البحث[1].

تعتبر المقابلة محادثة شفوية بين شخص وشخص آخر أو مجموعة أشخاص الغرض منها هو: الكشف عن بعض المعلومات والمعطيات عن طريق طرح أسئلة على المبحوث، ومن ثم الحصول على إجابات تشكل المحتوى المقصود من المقابلة، ويتم استخدام دليل المقابلة مع عدد محدود من الأشخاص وذلك عندما يتعذر علينا إجراء مقابلة مع جميع أفراد العينة، أو أراد الباحث التحقق من بعض المعلومات والحقائق عن قرب وتفحص عميقين ، فالمقابلة تتيح للباحث رصد تحركات وسلوكات المبحوث بعكس الاستبيان الذي لا يتيح مثل هذه الميزة الإيجابية.

[1]- محمد الجوهري، طرق البحث الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص ص 148-149.

- **بناء دليل المقابلة:**

فقد تم جمع المادة الميدانية عن طريق دليل المقابلة مع رؤساء مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الحضرية، حيث اشتمل هذا الدليل على عدد من المحاور الأساسية التي يغطي عدد منها القضايا والتساؤلات المرتبطة بأهداف البحث وتساؤلاته، منها بيانات خاصة بقادة مؤسسات المجتمع المدني من حيث السن والحالة التعليمية ومكان الإقامة، وبيانات تتعلق بالدور الذي تلعبه هذه المؤسسات بمدينة خنشلة، وبيانات تتعلق بالمشاكل المجتمعية والتنظيمية والإدارية، ويصل عدد الحالات التي تمت مقابلتها واعتمدت عليها الدراسة بصورة كاملة إلى خمسة عشر (15) حالة حيث تم التعرف على آراءهم.

وقد تمت صياغة أسئلة المقابلة وتصنيفها **(أنظر الملحق رقم 4)** انطلاقا من مشكلة الدراسة والأسئلة التي أثارتها والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها، بالإضافة إلى الفرضيات، وهذه المحاور هي:

- **المحور الأول: علاقة مؤسسات المجتمع المدني بالتنمية الحضرية.**
- **المحورالثاني: علاقة مؤسسات المجتمع المدني بالسكان فيما يخص التنمية الحضرية.**
- **المحور الثالث: علاقة الجماعات المحلية بمؤسسات المجتمع المدني.**

جدول رقم (2) : يبين الأشخاص المقابلين:

رقم المقابلة	الشخص المقابل	المؤسسة	تاريخ المقابلة
المقابلة 1	السيد: قابوش عبد المالك	جبهة التحرير الوطني	2015/05/14
المقابلة 2	السيد: قليل الطاهر	التجمع الوطني الديمقراطي	2015/06/17
المقابلة 3	السيد: جلول ميلود	حركة مجتمع السلم	2015/06/24
المقابلة 4	السيد: انسيغاوي عبد الله	حزب المستقبل	2015/05/23
المقابلة 5	السيد: عيساوي فارس	حزب تجمع أمل الجزائر	2015/06/24
المقابلة 6	السيد: ملاح نصر الدين	الإتحاد العام للعمال الجزائريين	2015/06/24
المقابلة 7	السيد: بن زعيم عبد الحميد	الاتحاد العام للمقاولين الجزائريين	2015/05/24
المقابلة 8	السيد: مرداسي إسماعيل	النقابة الوطنية لمستخدمي الإدارة العمومية	2015/06/12
المقابلة 9	السيد: وافي نبيل	نقابة ترقية العمران	2015/05/17
المقابلة 10	السيد: نجمة هشام	النقابة الوطنية للمهندسين المعماريين	2015/06/12
المقابلة 11	السيد: بن عبيد الصادق	جمعية حماية البيئة وتجميل المحيط	2015/05/23
المقابلة 12	السيد: كوشار خالد	جمعية حي لحسن مرير	2015/05/24
المقابلة 13	السيدة: بوساحة يسمينة	الجمعية الولائية للسياحة والتراث	2015/05/16
المقابلة 14	السيد: كزيز نصر الدين	الجمعية الولائية لنشاطات الهواء الطلق	2015/05/18
المقابلة 15	السيدة: صغيري شهرزاد	جمعية شباب التنمية	2015/05/25

		والنهضة	

5-3- استمارة البحث (الاستبيان)

حيث نرى أهمية استخدامها وتطبيقها على عينة البحث بصورة تتلاءم مع طريقة وأهداف والإستراتيجيات العامة للبحث، ونوعية الوقت المتاح لتطبيقها والحصول على البيانات من المبحوثين، وتشمل الاستمارة محاور أساسية تضم أسئلة متعلقة ومتنوعة بحسب فروض وأسئلة الدراسة لا تخرج عنها.

5-3-1- بناء الاستمارة:

لقد تم صياغة استمارة بحث أعدت خصيصا لهذا الغرض تضمنت (39) سؤالا قسمت على عدة محاور:

- **المحور الأول:** تناول مجموعة البيانات الأساسية والشخصية للمبحوث والحالة الاجتماعية.
- **المحور الثاني:** تضمن التعرف والتركيز على وعي المواطنين (السكان) ومشاركتهم في مشاريع التنمية الحضرية من خلال:

- اتجاهات سكان الأحياء تجاه حيهم، وعلاقتهم بالجيران والتعاون المتبادل بينهم.
- الخدمات والمرافق الحضرية الموجودة بأماكن إقامتهم وأهم المشاكل العالقة ومدى احتياجاتهم للخدمات.
- الأنشطة التطوعية بين سكان هذه الأحياء.
- علاقة السكان بمؤسسات المجتمع المدني والتفاعل الحاصل بينهم فيما يخص مشاريع التنمية الحضرية.
- علاقة السكان بالجماعات المحلية ومدى مساهمتهم في برامج التنمية الحضرية.

- **المحور الثالث:** تضمن الكشف عن المعوقات المختلفة حول مشاركة السكان في تنمية أحيائهم.

- **المحور الرابع:** تطرق إلى أهم مشاكل المدينة من خلال نظرة الساكنة.

5-3-2- المعالجة الإحصائية لأداة الاستمارة: (حساب معامل صدق الاستبيان)

لقد تم معالجة أداة الاستمارة حتى تكون جاهزة وصالحة لما تم إعدادها لها، حتى يتسنى لنا جمع معطيات صحيحة ودقيقة عن الظاهرة المدروسة وعدم الخروج أو الابتعاد عما هو مقصود أو مراد دراسته من خلال دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الحضرية، ويمكن توضيح كيفية معالجة أداة الاستمارة من خلال:

- **معالجة صدق المحكمين.**
- **معالجة الصدق الظاهري.**
- **معالجة ثبات الاستمارة.**
- **معالجة معدل الردود على أداة الاستمارة.**

يتم حساب معامل صدق أداة الدراسة من أجل التأكد من أن هذه الأداة (استمارة استبيان) و (دليل المقابلة) أنها صالحة، ودقيقة في قياسها لدور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الحضرية، ويعتمد في أسلوب قياس صدق الأداة على المعايير التالية:

أ. صدق المحكمين:

يعتمد صدق المحكمين على عرض أداة الدراسة على لجنة مختصة في المجال السوسيولوجي، وكل ما له صلة بالظاهرة المدروسة، وقد تم اختيار لجنة تحكيم **(أنظر الملحق رقم5)** لكي تقوم بتحكيم محاور وأسئلة الاستمارة، من أجل الموافقة عليها أو عدم الموافقة وكذا إدراج أهم التعديلات الممكنة، لأجل هذا الغرض تم الاعتماد على اللجنة المذكورة في ملاحق الدراسة والمتكونة من (07) أعضاء لهم تجارب وخبرات علمية، ولأجل هذا فقد تم وضع معادلة خاصة بقياس الصدق الظاهري لأداة الدراسة.

وقد مرت الاستمارة للوصول إلى شكلها النهائي بعدة مراحل ،إذ تم في البداية وضع تصور لمتغيرات الاستمارة وأسئلتها ثم عرضها على سبعة محكمين في اختصاصات مختلفة للحكم على الصدق الظاهري والموضوعي للأداة والتأكد من صياغة الأسئلة من حيث تحقيقها للهدف من جمع المعلومات والبيانات المطلوبة ، ووضوح أو غموض العبارات ثم إعادة صياغتها مرة أخرى وبنفس الطريقة للمرة الثانية.

وفي ضوء الافتراضات المقدمة من قبل المحكمين تم إجراء التعديلات اللازمة، حيث أصبحت الاستمارة مهيأة للتطبيق، وبعد التأكد من وضوح أسئلة الاستمارة للمبحوثين ومعرفة الغامض منها، واستبعاد الصياغات غير الواضحة أو التي تؤدي إلى لإجابات مختلفة، تم حذف وإضافة بعض الأسئلة حسب محاور الاستمارة.

ب. معادلة نسبة الاتفاق:

وتم حسابها من أجل معرفة مدى الاتفاق الحاصل بين لجنة المحكمين حول محاور وأسئلة أداة الدراسة، وعلى هذا الأساس يقوم الباحث بتبني الأسئلة التي تساوي قيمتها أو أكثر من نسبة 50% فما فوق، أما الأسئلة التي نسبتها أقل من 50%، فيتوجب على الباحث تعديله أو تغييره وإعادة صياغته بشكل آخر، والهدف من حساب نسبة الاتفاق فقط دون نسبة الاختلاف لأن الأمر الذي يهم الباحث هو مدى اتفاق آراء لجنة المحكمين حول أسئلة أداة الدراسة التي صممها الباحث، وبالتالي تعطي النتيجة المتحصل عليها درجة الصدق الظاهري لأداة الدراسة.

- **نسبة الاتفاق:**

عدد الأفراد المتفقين/ العدد الكلي للجنة المحكمين/ 100 فإذا كانت نسبة الاتفاق تساوي أو أكثر من 50 %، فهذا يدل على أن هناك اتفاق بين لجنة المحكمين حول أسئلة الأداة. أما إذا كانت نسبة الاتفاق أقل من 50 %، فهذا يدل على أن هناك اختلاف بين

لجنة المحكمين حول هذه الأسئلة ويتوجب على الباحث تعديله وإعادة صياغته من جديد.

جدول رقم (3) يبين درجات الاتفاق والاختلاف بين لجنة التحكيم حول أسئلة الاستمارة.

محاور أداة الاستبيان ودليل المقابلة	الاتفـــاق	الاختلاف	لجنة المحكمين	نسبة الاتفاق %
• بيانات عامة.	07	00	07	100
• محور البرامج التنموية التي تحتويها المؤسسة.	06	01	07	85.71
• محور المشاركة في برامج التنمية الحضرية للمؤسسات.	05	02	07	71.42
• محور إشراك السكان في المشروعات التنموية من قبل المؤسسات.	06	01	07	85.71
• محور العراقيل التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني.	05	02	07	71.42
• محور علاقة مؤسسات المجتمع المدني بالأجهزة الحكومية.	05	02	07	71.42
• محور مشاركة السكان لمشاريع تنمية الأحياء.	06	01	07	85.71
• محور الصعوبات التي تحد من مساهمة السكان في برامج التنمية الحضرية.	06	01	07	85.71
• محور المشاكل التي تعاني منها المدنية والحلول المقترحة.	05	01	07	71.42
نسبة الاتفاق			**80.94**	

بين الجدول أن نسبة الاتفاق في العام حول محاور وأسئلة أداة الدراسة (استمارة استبيان) دليل المقابلة الموجهة لسكان أحياء الدراسة ورؤساء مؤسسات

المجتمع المدني وهي نسبة مرتفعة،مما يدل على أن هناك وجهة نظر متقاربة بين المحكمين، وبالتالي تتقارب آراؤهم في طريقة تناول هذا الدراسة الاستمارة رفقة الباحث.

تجدر الإشارة إلى أن المحكمين ابدوا آراءهم وملاحظاتهم التي تم الاعتماد عليها في إجراء التعديلات المناسبة على عبارات الاستبيان، حيث احتوى في صورته النهائية على (39 سؤالا) للاستمارة الموجهة لسكان أحياء الدراسة و (28 سؤالا) الموجهة لدليل المقابلة الموجهة لرؤساء المجتمع المدني (أحزاب، نقابات، جمعيات)، موزعة على 9 محاور معًا.

ج. الصدق الظاهري:

- **طريقة الثبات:** حيث قمنا بتجريب الاستمارة واختبارها للتأكد من ثباتها، وذلك عن طريق توزيعها على عشرة مبحوثين من أفراد مجتمع الدراسة، ويقصد باختبار الثبات أن يعطي الاختبار نفس النتائج تقريبا إذا ما أعيد تطبيقه على نفس المجموعة من الأفراد، وبالفعل فقد تم إعادة توزيعها وأعطت نفس النتائج (الإجابات).

وتم تجربتها وتطبيقها على عينة تمثل مناطق البحث (الأحياء المعنية) وبلغ عدد الاستمارات التجريبية (عشرة استمارات). وذلك للتعرف على مدى فهم واستيعاب المبحوثين لأسئلة الاستمارة واستجاباتهم.

ثم المرحلة الثالثة التي تم فيها إعادة توزيعها على نفس العينة للتعرف على مدى الثبات في إجابة المبحوثين ثم التأكد مرة أخرى على صلاحية الاستمارة من ناحية الثبات والصدق.

وفي إطار ذلك تم تثبيت صياغة الاستمارة فأخذت شكلها وصورتها النهائية على النحو الذي يتم به جمع البيانات والمعلومات.

بعد تحكيم استمارة الاستبيان ودليل المقابلة، وبعد تعديل العبارات الصعبة والغامضة وغير الواضحة أصبحت الأداة في صورتها النهائية، تغطي أهداف الدراسة وتساؤلاتها حيث تضمنت 09 محاور وجاءت بعد ذلك مرحلة تطبيق الاستمارة بالنسبة للباحث وتوزيعها على المبحوثين (أفراد العينة)، وذلك بعد طباعتها، ثم قام الباحث باسترجاعها كلها، وبعد عملية الفرز استقر العدد على (90) استمارة بالنسبة للاستمارة

الموجهة لسكان الأحياء و (15) استمارة بالنسبة لدليل المقابلة الموجه لرؤساء مؤسسات المجتمع المدني (أحزاب، نقابات، جمعيات)، ثم تقويم معطياتها في صورة كمية.

بعدما تمت معالجة أداة الاستبيان حتى تكون جاهزة وصالحة لما تم إعداده لها وحتى يتسنى لنا جمع بيانات ومعلومات ومعطيات صحيحة ودقيقة عن الظاهرة المدروسة، يمكن توضيح كيفية معالجة أداة الاستبيان بعد سحبها من المبحوثين من خلال:

د. معالجة الردود على الاستبيان

- **حساب معدل الردود:** ويتم حساب هذا المعدل من اجل معرفة نسبة الردود على الاستبيان الذي وزعه الباحث على مجتمع الدراسة (سكان أحياء الدراسة، رؤساء المجتمع المدني)، وهذا لمعرفة مدى استجابة أفراد العينتين للبحثن ومدى تعاونهم مع الباحث، وبالتالي الوصول إلى أكبر قدر من المعلومات التي تساعد الباحث في بحثه، ويتم حساب معدل الردود وفق المعادلة التالية:

- **بالنسبة للعينة الأولى:** الموجهة لرؤساء المجتمع المدني (أحزاب، نقابات، جمعيات) على اعتبار أنها عينة قصدية، لذلك تم توزيع (15) استمارة (دليل مقابلة)، وتم استرجاعها كلها، ليتم حساب معدل الردود كالآتي:

$$15 / 15 \times 100 = 100$$

أما **العينة الثانية:** فقد تم توزيع 90 استمارة على أفراد العينة الأولى الموجهة لسكان أحياء الدراسة وتم استرجاعها كلها ليتم الحصول على معدل الردود كما يلي:

معدل الردود: $90 / 90 \times 100 = 100$ % وهي نسبة الردود على استمارة الاستبيان الثاني، مما يدل على أنه تم استرجاعها كلها والتي تم توزيعها على جميع أفراد العينة وقد أشرف الباحث بنفسه على هذه العملية، ولم يتم استبعاد أية استبيان أو

إنقاص لإحداها مما يستوفي العدد الإجمالي للاستبيانات الموزعة وهي 90 استمارة استبيان.

هذا، وقد راعينا التسلسل والمنطقية في طرح الأسئلة بناءا على المعلومات النظرية والعلمية التي استطعنا أن نعرفها ونتحصل عليها، وقد تم تقسيم الاستمارة إلى ثلاثة أقسام:

- القسم الأول ويتضمن بيانات حول البحث والجهة التي قامت بالإشراف عليه.
- القسم الثاني احتوى على بيانات عامة وشخصية حول المبحوث من ناحية العمر، الجنس، السن، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية والاقتصادية...
- القسم الثالث دار حول جوهر المشكلة، حيث كانت الأسئلة متعلقة بموضوع الدراسة فكانت في حدود المعقول بعد التعديل من قبل الخبراء للمرة الثانية.

بالإضافة إلى البساطة والوضوح في الأسلوب وهذا بعد تقديم الملاحظات والتعديلات من قبل المختصين مراعين في ذلك المستوى الثقافي والتعليمي للمبحوثين، كذلك تم إبعاد بعض الأسئلة التي ليس لها علاقة بموضوع الدراسة. فقد كان عدد الأسئلة بالنسبة لدليل المقابلة هو: 37 سؤالا. و55 سؤالا بالنسبة لاستمارة الاستبيان.

أما من ناحية الأسئلة فقد تم استخدام أسئلة مغلقة، حيث حددنا فيها الإجابات المحتملة والتي كانت مدونة بجانب السؤال وما على المبحوث إلا اختيار الإجابة وهذا بغية تسهيل الإجابة وتحليلها بسهولة، كأن يسأل المبحوث مثلا عن الحالة التعليمية أمي□ يقرا ويكتب□ ابتدائي□ متوسط□ ثانوي□ جامعي□.

واعتمدنا على أسئلة مفتوحة، حيث تركنا للمبحوثين الحرية في اختيار الإجابات المناسبة وهذا لمعرفة الباحث لآرائهم حول مشكلة الدراسة، وكذلك تم استعمال أسئلة الاهتمام والتفضيل وخصائص السلوك.

ولقد تم توزيع استمارات البحث من قبل الباحث نفسه على العينة العنقودية المتعلقة بسكان الأحياء ولمدة عشرة أيام، أما دليل المقابلة الموزع على رؤساء مؤسسات المجتمع المدني فقد تم الاستعانة ببعض الأصدقاء الباحثين ولمدة قاربت الشهرين، وقد أشرف الباحث على عملية توزيع الاستمارات على المبحوثين وهذا لتوفير الوقت.

5-4- الوثائق والسجلات الرسمية:

وهي أداة معززة للمعلومات البحثية التي تهم الباحث من خلال إطلاعه على بعض القوانين والأساليب التنظيمية المنظمة لسير عمل مؤسسات المجتمع المدني، وقد مكنت الباحث من بناء فكرة حول المؤسسات قيد الدراسة، و تم الاستفادة من بعض الوثائق والمستندات الإدارية على الرغم من تحفظ بعض المسؤولين، فقد استفدنا من القانون الداخلي والبرنامج السنوي لكل مؤسسة (أحزاب، نقابات، جمعيات)، بالإضافة إلى الهيكل التنظيمي ومختلف الوثائق الأخرى، المتعلقة بأهداف كل مؤسسة وقيمها.

وتم استغلال مجموعة من الوثائق الرسمية، ويتعلق الأمر بالجرائد الرسمية وبعض قوائم الجمعيات والوثائق المقدمة من طرف بعض الجمعيات، وذلك لتوضيح وضعيتها ونشاطها ومختلف تعاملاتها مع السلطات. وتمت الاستعانة بها في هذه الدراسة بغرض الحصول على المادة العلمية من قبل بعض المصالح والهيئات والمؤسسات العمومية.

إبراز مخططات التنمية الحضرية ومعظم البرامج التي مرت بها ولاية (مدينة خنشلة) منذ كانت ولاية منتدبة إلى غاية يومنا هذا.

5-5- التقارير والإحصائيات الرسمية:

وهي عبارة عن جمع ووصف وتفسير البيانات وتبويبها، ثم الاستفادة منها بشكل كبير بتوظيف مختلف الإحصائيات المتحصل عليها من الدراسة الميدانية بشكل

رئيسي، وتم الحصول عليها من خلال الزيارات المتكررة لمختلف المديريات والمصالح، بدءًا من مقر البلدية (مصلحة العمران)، ومديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، ودار الجمعيات، مديرية الشبيبة والرياضة، مديرية التقنين والشؤون العامة.

- حيث تم تزويدنا بمختلف الإحصائيات الخاصة بمدينة خنشلة، وكذا مختلف مؤسسات المجتمع المدني خاصة المؤسسات الفاعلة والنشطة في مجال التنمية المدنية (ذات الطابع الحضري).
- حيث تم تزويدنا بالحولية الخاصة لولاية خنشلة تحت عنوان "عشرية من التنمية".
- إحصائيات متعلقة بمدينة خنشلة وكل المرافق التي تتوفر عليها من خلال تقارير وسجلات تم الحصول عليها من "مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية " الكائن مقرها "بحي سوناطيبا"، وبلدية خنشلة (مصلحة العمران).
- إحصائيات متعلقة بعدد السكان تم الحصول عليها من "مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية " كذلك.
- إحصائيات متعلقة بعدد الأحياء على مستوى بلدية خنشلة، تم الحصول عليها من بلدية خنشلة (مصلحة العمران).
- إحصائيات بعدد مؤسسات المجتمع المدني بمدينة خنشلة، تم الحصول عليها من ولاية خنشلة بمديرية التقنين والوسائل العامة، وكذلك من دار الجمعيات، ومديرية الشبيبة والرياضة.

وعلى العموم فإن كل هذه الأدوات (الملاحظة، استمارة استبيان، دليل المقابلة، الوثائق والسجلات، التقارير والإحصائيات)، تم اعتمادها في الدراسة النظرية والميدانية بشكل أساسي، وذلك من خلال دمجها مع بعضها البعض لاستخلاص بعض الحقائق والنتائج والوصول إلى مختلف المعلومات التي تخدم الدراسة وتثبت مدى صحة وصدق الفرضيات، ومدى تطابقها مع الواقع.

معوقات الدراسة:

وعلى العموم فإن كل هذه الأدوات (الملاحظة، استمارة استبيان، دليل المقابلة، الوثائق والسجلات، التقارير والإحصائيات)، تم اعتمادها في الدراسة النظرية والميدانية بشكل

أساسي، وذلك من خلال دمجها مع بعضها البعض لاستخلاص بعض الحقائق والنتائج والوصول إلى مختلف المعلومات التي تخدم الدراسة وتثبت مدى صحة وصدق الفرضيات، ومدى تطابقها مع الواقع.

إلا أن هناك بعض المعوقات الميدانية سوف نذكرها خاصة تلك المتعلقة بـــ:

- عدم الالتزام من قبل رؤساء مؤسسات المجتمع المدني بالمواعيد المتفق عليها مسبقا معنا،
- عدم الالتزام برد دليل المقابلة في فترة قصيرة إلا بعد الإلحاح عليهم مرات ومرات عديدة، وفي هذا السياق قمنا بتوزيع خمس عشرة استمارة وتم إعادتها كلها، لكن بجهد كبير، وهذا يشير إلى اللامبالاة من جهة، والخوف والحذر من أي دراسة يمكن أن تتناول أوضاعهم وأنشطتهم وعدم البوح والتردد في الإجابات، إضافة إلى المماطلة في المواعيد المحددة مسبقا.
- أما استمارة الاستبيان الموجهة إلى السكان فلم نجد أية صعوبة تذكر إلا حالة واحدة في حي السعادة حيث تم تجاهلنا.

خلاصة:

هدف هذا الفصل من الدراسة الميدانية إلى محاولة ترجمة الحقائق النظرية إلى معطيات ملموسة في الواقع، وذلك بإتباع خطوات منهجية وإستراتيجية متكاملة يتم من خلالها تحويل المعطيات النظرية إلى حقائق واقعية على ضوء المعلومات والبيانات التي تم الحصول عليها من الميدان.

، لذلك كان من الضروري إجراء دراسة ميدانية تعتمد على جمع المعلومات و المعطيات من الواقع، عن طريق النزول إلى مجتمع البحث من أجل رصد أراء ومواقف كل من مؤسسات المجتمع المدني و سكان الأحياء المعبرة عن واقعهم الاجتماعي

وعلى العموم فإن كل هذه الأدوات (الملاحظة، استمارة استبيان، دليل المقابلة، الوثائق والسجلات، التقارير والإحصائيات)، تم اعتمادها في الدراسة النظرية والميدانية بشكل أساسي، وذلك من خلال دمجها مع بعضها البعض لاستخلاص بعض الحقائق والنتائج والوصول إلى مختلف المعلومات التي تخدم الدراسة وتثبت مدى صحة وصدق الفرضيات، ومدى تطابقها مع الواقع.

الفصل الخامس

جدولة البيانات وتبويبها وتكميمها ومعالجتها

تمهيد

1- عرض وتحليل البيانات المتعلقة بخصائص عينتي الدراسة

1-1- دراسة خصائص عينة رؤساء المجتمع المدني (العينة الأولى)

1-2-دراسة خصائص عينة سكان الأحياء (العينة الثانية)

2- عرض وتحليل بيانات الفرضية الأولى

3- عرض وتحليل بيانات الفرضية الثانية

4- عرض وتحليل بيانات الفرضية الثالثة

5- عرض وتحليل بيانات الفرضية الرابعة

خلاصة

تمهيد

بعد نزول الباحث للميدان وقيامه بتشخيص الظاهرة المدروسة وجمع البيانات اللازمة حول تلك الظاهرة من خلال استخدام تقنيات وأساليب منهجية من شأنها أن تساعد الباحث في قيامه بعملية البحث. يتوجب عليه أن ينظم تلك البيانات المتحصل عليها وتصنيفيها وتبويبها في جداول إحصائية حتى يسهل تحليليها ومعالجتها كميا وكيفيا بشكل يتوافق مع أهداف الدراسة وفرضياتها المطروحة، مما يتطلب الاستعانة بأساليب إحصائية تساعد الباحث في تحليل المعطيات بشكل كمي، والخروج بنتائج الدراسة في النهاية، إن هذه الدراسة قد اعتمدت على الأسلوب الكمي و الكيفي في تحليل المعطيات المتحصل عليها من واقع الظاهرة المدروسة من أجل الوصول إلى نتائج دقيقة حول: **دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الحضرية.**

1- عرض وتحليل البيانات المتعلقة بخصائص عينتي الدراسة:

1-1- دراسة خصائص عينة رؤساء المجتمع المدني (العينة الأولى):

جدول رقم (04): يبين جنس وسن أفراد العينة الأولى

(ت: التكرار، %: النسبة المئوية)

الجنس / السن	ذكر		أنثى		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
39-30	05	%33	01	%07	06	%40
49-40	03	%20	01	%07	04	%27
59-50	03	%20	00	%00	03	%20
69-60	02	%13	00	%00	02	%13
70 فما فوق	00	%00	00	%00	00	%00
المجموع	13	%86	02	%14	15	%100

المصدر: دليل المقابلة، السؤال رقم: (1، 2)

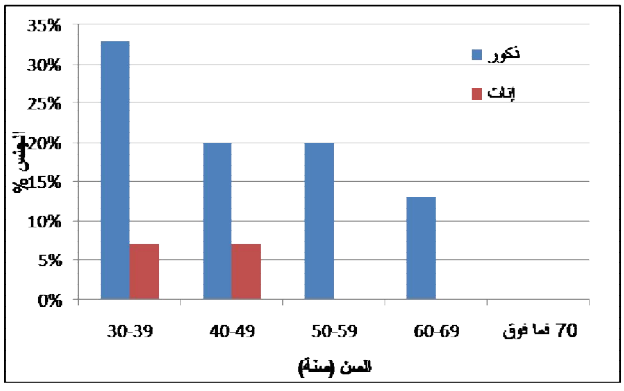

مخطط بياني رقم 1: يبين المدرج التكراري لأفراد العينة الأولى، وفق متغير الجنس والعمر

يعتبر متغير الجنس والعمر أساسي في الدراسات السوسيولوجية لأنه يشير إلى التمثيل الواقعي لمجتمع البحث ككل، وبالنظر إلى النسب المئوية للفئات العمرية لعينة الدراسة نجد أن 40% تقع أعمارهم ما بين 30-39 سنة (05 ذكور وأنثى) و27% تقع أعمارهم ما بين 40-49 سنة منهم 03 ذكور وأنثى و20% تقع أعمارهم ما بين 50-59 سنة كلهم ذكور و13% تقع أعمارهم ما بين 60-69 كلهم ذكور.

هذا يعني أن النسبة 67% تعتبر من الفئة النشطة من قيادات ورؤساء مؤسسات المجتمع المدني التي يمكن أن يكون لها دور في عملية التنمية الحضرية بالمدينة بأشكال وصور مختلفة منها المشاركة سواء بالرأي والاقتراحات أو بالتخطيط والتنفيذ أو حتى بالتمويل وتمثلها الفئة العمرية ما بين 30-49 سنة.

جدول رقم (05): يمثل الحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي

الحالة الاجتماعية / المستوى التعليمي	متوسطة		حسنة		جيدة		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
أمي	00	00	00	00	00	00	00	00
يقرا ويكتب	00	00	00	00	00	00	00	00
ابتدائي	00	00	00	00	00	00	00	00
متوسط	00	00	00	00	00	00	00	00
ثانوي	01	%13	03	%20	00	00	05	%33
جامعي	01	%07	04	%27	05	%33	10	%67
المجموع	03	%20	07	%47	05	%33	15	%100

المصدر: دليل المقابلة، السؤال رقم: (3، 4)

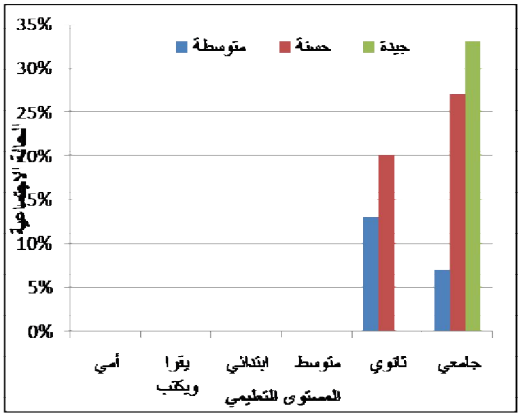

مخطط بياني رقم 2 يبين المدرج التكراري لأفراد العينة الأولى، وفق متغير المستوى التعليمي والحالة الاجتماعية

تظهر بيانات الدراسة ارتفاع المستوى التعليمي لدى عينة الدراسة حسب المشاهدات البيانية، حيث نجد نسبة 67% حاملون لشهادة جامعية و33% يتمتعون بحالة اجتماعية واقتصادية جيدة و27% حسنة و07% متوسطة. أما

نسبة 33% وتمثل باقي أفراد العينة فهم ذوي مستوى الثانوي 20% منهم يتمتعون بمستوى اجتماعي واقتصادي حسن و13% يتمتعون بمستوى اجتماعي واقتصادي متوسط.

وتعكس هذه النسب ارتفاع مستويات التعليم ، وهذا سيكون عاملا مهما يساعد في إمكانية فهم مجتمع البحث لأغراض وأهداف دراستنا، والإحاطة بكل أبعادها وتقديم اقتراحات وحلول وتصورات لواقع وأبعاد التنمية الحضري بمدينة خنشلة.

جدول رقم (06): يمثل الخبرة في الميدان

الخبرة في الميدان	ت	%	المتوسط الحسابي
أقل من 05 سنوات	03	%20	20
10-05	03	%20	
20-15	02	%13	
30-20	03	%20	
40-30	02	%13	
50-40	02	%13	
أكثر من 50 سنة	00	%00	
المجموع	15	%100	

المصدر: دليل المقابلة، السؤال رقم: (5)

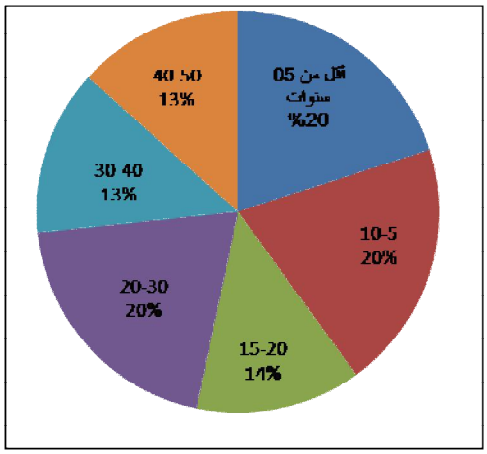

مخطط بياني رقم 3: يبين الحجم النسبي لأفراد العينة الأولى، وفق متغير الخبرة في الميدان

تفسر بيانات الدراسة الميدانية أن غالبية مؤسسات المجتمع المدني حديثة النشأة بنسبة 53%، حيث نجد 20% من المؤسسات لديها ثلاث سنوات منذ نشأتها ممثلة في حزب المستقبل وجمعيات مثل: وجمعية التنمية والنهضة، و20% ما بين 05 إلى 10 سنوات ممثلة في جمعية حي لحسن مرير وجمعية ترقية العمران، الكاهنة للتراث والسياحة، و13% ما بين 15 إلى 20 سنة مثل النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية وجمعية حماية البيئة وتجميل المحيط، و20% ما بين 20 إلى 30 سنة كحركة مجتمع السلم والرابطة الولائية لنشاطات الهواء الطلق، و13% ما بين 30 إلى 40 سنة

نقابة الاتحاد العام للمقاولين الجزائريين والتجمع الوطني الديمقراطي، و13% ما بين 40 إلى 50 سنة حزب جبهة التحرير الوطني والاتحاد العام للعمال الجزائريين.

لذلك نجد أن أغلب هذه المؤسسات تأسست حديثا (الألفية الجديدة) وهذا يكشف عن قلة الخبرة لدى هذه المؤسسات في مجال التطوع والعمل الجمعوي بصفة عامة، والذي حتما سيكون له انعكاس على نتائج دراستنا فيما بعد.

جدول رقم (07): يبين جنس و سن أفراد العينة الثانية

الجنس / السن	ذكر		أنثى		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
29-20	14	%16	00	%00	14	%16
39-30	43	%48	01	%01	44	%49
49-40	11	%12	02	%02	13	%14
59-50	12	%13	00	%00	12	%13
59-60	05	%06	00	%00	05	%06
أكبر من 70	02	%02	00	%00	02	%02
المجموع	87	%97	03	%03	90	%100

المصدر: استمارة استبيان، السؤال رقم: (1، 2)

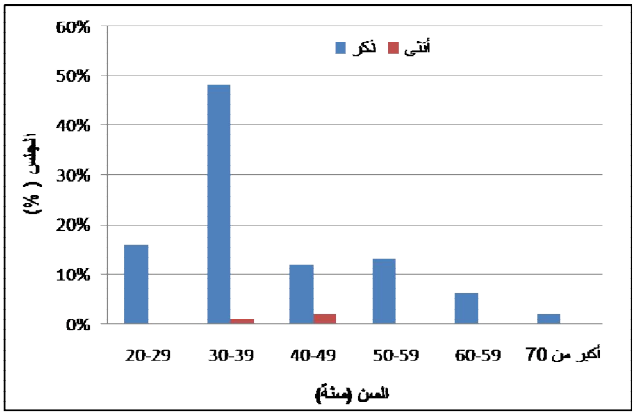

مخطط بياني رقم 4: يبين المدرج التكراري لأفراد العينة الثانية، وفق متغير الجنس والعمر

1-2-دراسة خصائص عينة سكان الأحياء (العينة الثانية):

يعتبر متغير العمر والجنس في الدراسات السوسيولوجية تغيرا أساسيا لعلاقته بمتغيرات الدراسة، ودراستنا هذه يمثل متغير العمر فيها والجنس أهمية كبيرة لأنه يشير إلى التمثيل الواقعي لمجتمع البحث ككل، وبالنظر إلى النسب المئوية للفئات العمرية لعينة الدراسة نجد أن 49% تقع أعمارهم ما بين 30-39 سنة ويمثلها العدد 44 حالة واحدة من الإناث والباقي ذكور تليها الفئة العمرية 20-29 سنة بنسبة 16% كلهم من جنس ذكر ويمثلها العدد 14، وهي

فئ عمرية تجعل عينة البحث تعبر تعبيرا واقعيا عن المجتمع الأصلي للبحث، ثم الفئة العمرية 40-49 سنة بنسبة 14% أغلبهم من الذكور (11) واثنين من الإناث ويمثلها العدد 13 تليها الفئة العمرية 50-59 سنة بنسبة 13% ويمثلها العدد 12 كلهم من الذكور، وأخيرا الفئتين العمريتين 60-69 سنة وأكبر من 70 سنة وتمثلان نسبة 08% من جنس ذكر ويمثلهم العدد 07.

هذا يعني أن ما نسبته 77% تعتبر من الفئة النشطة من سكان أحياء الدراسة والتي يمكن أن تلعب دورا في تنمية هذه الأحياء.

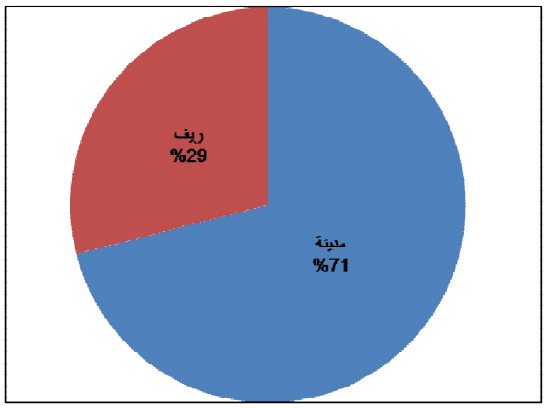

مخطط بياني رقم 5: يبين الحجم النسبي لأفراد العينة الثانية، وفق متغير مكان الميلاد

جدول رقم (08): يبين مكان ميلاد أفراد العينة الثانية

مكان الميلاد	ت	%
مدينة	64	%71
ريف	26	%29
المجموع	90	%100

المصدر: استمارة استبيان، السؤال رقم: (3)

من خلال النظر لبيانات الجدول ومن حيث الأصول المدينية والريفية (مكان الميلاد) فتظهر البيانات الأولية أن أغلب المبحوثين قد ولدوا في المدينة بنسبة 71% من مجتمع البحث وتمثلها العدد 64 حالة و26 حالة هم من أصول ريفية نزحوا لعدة اعتبارات وذلك بنسبة تقدر بـ29%.

وهذا يعني أن أفراد العينة يغلب عليهم النمط الاجتماعي المديني ذوي الثقافة الحضرية والتي يكون لها تأثير على دراستنا فيما بعد.

جدول رقم (09): يمثل الحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي

الحالة العائلية / المستوى التعليمي	أعزب		متزوج		مطلق		أرمل		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
أمي	02	%02	07	%08					09	%10
يقرأ ويكتب	03	%03	02	%02					05	%05
ابتدائي	06	%07	01	%01					07	%08
متوسط	05	%06	12	%13					17	%19
ثانوي	11	%12	14	%16					25	%28
جامعي	19	%21	08	%09					27	%30
المجموع	46	%51	44	%49					90	%100

المصدر: استمارة استبيان، السؤال رقم: (4، 5)

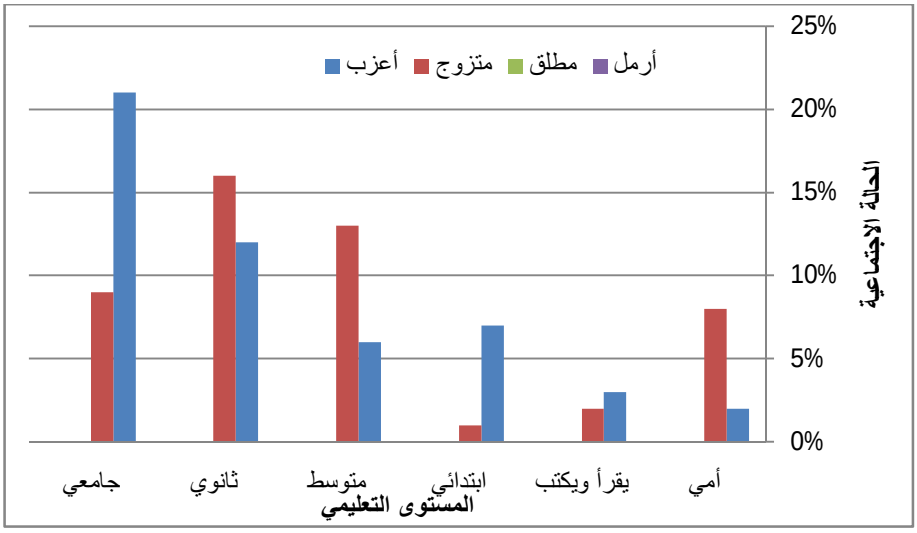

مخطط بياني رقم 6: : يبين المدرج التكراري لأفراد العينة الثانية، وفق متغير الحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي

تظهر بيانات الدراسة ارتفاع المستوى التعليمي وانخفاض معدل الأمية حسب بعض المشاهدات البيانية، بحيث نجد نسبة 21% وعددهم 19 و09%

من المتزوجين وعددهم 08، أما نسبة 28% فهي تمثل المبحوثين الحاصلين على مستوى ثانوي وعددهم 25، منهم 14 متزوجون بنسبة 16% و11 عزاب بنسبة 12%. وبلغت نسبة الحاصلين على مستوى متوسط 19% من لإجمالي المبحوثين (17) منهم 05 عزاب بنسبة 05% و12 منهم متزوجون بنسب تقدر بـ13%. وأما نسبة 10% من المبحوثين فهم أميون أغلبهم من المتزوجين (07) بنسبة 08% والعزاب بنسبة 02%. ونسبة المستوى الابتدائي بلغت 08% منهم 06 عزاب بنسبة 07% وواحد متزوج بنسبة 01%. وأخيرا بلغت نسبة من يقرأ ويكتب 08% ثلاثة منهم عزاب قدرت نسبتهم بـ03% ومتزوجين اثنين بنسبة 02%.

ربما تعكس هذه النسب تمايزا في مستويات التعليم، وهذا سيكون عاملا مهما يساعد في إمكانية فهم المبحوث لأغراض دراستنا وتقديم اقتراحات وحلول وتصورات لواقع التنمية الحضرية بمدينة خنشلة.

2-عرض وتحليل بيانات الفرضية الأولى:

يتناول هذا الجزء عرض وتحليل مؤشرات الفرضية الأولى من خلال الجداول الآتية:

جدول رقم (10): يبين الخبرة في الميدان

الخبرة في الميدان	ت	%
أقل من 05 سنوات	03	20
10-05	03	%20
20-15	02	%13.3
30-20	03	%20
40-30	02	%13.3
50-40	02	%13.3
أكثر من 50 سنة	00	%00
المجموع	15	%100

المصدر: دليل المقابلة، السؤال رقم: (4)

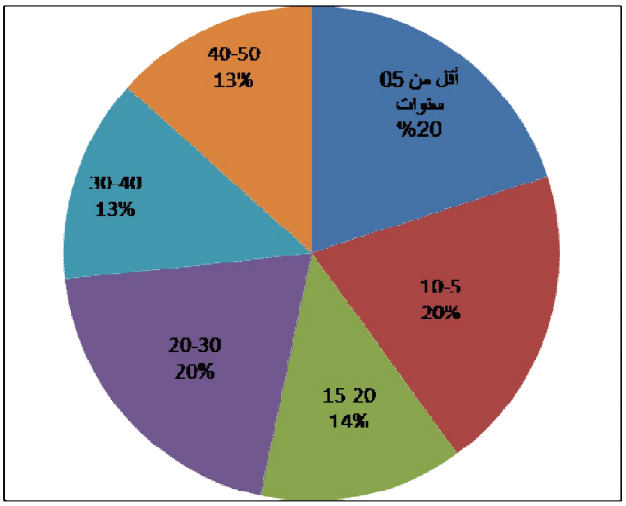

مخطط بياني رقم 7: يبين الحجم النسبي لأفراد العينة الأولى، وفق متغير الخبرة في الميدان

تفسر بيانات الدراسة الميدانية أن غالبية مؤسسات المجتمع المدني حديثة النشأة بنسبة 53%، حيث نجد 20% من المؤسسات لديها ثلاث سنوات منذ نشأتها ممثلة في حزب المستقبل وجمعيات مثل جمعية نشاط الفرصة العلمي وجمعية التنمية والنهضة، و20% ما بين 05 إلى 10 سنوات ممثلة في جمعية حي لحسن مرير وجمعية ترقية العمران، الكاهنة للتراث والسياحة، و13% ما بين 15 إلى 20 سنة مثل النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية وجمعية حماية البيئة وتجميل المحيط، و20% ما بين 20 إلى 30 سنة كحركة مجتمع السلم والرابطة الولائية لنشاطات الهواء الطلق، و13% ما بين 30 إلى 40 سنة نقابة الاتحاد العام للمقاولين الجزائريين والتجمع الوطني الديمقراطي، و13% ما بين 40 إلى 50 سنة حزب جبهة التحرير الوطني والاتحاد العام للعمال الجزائريين.

لذلك نجد أن أغلب هذه المؤسسات تأسست حديثا (الألفية الجديدة) وهذا يكشف عن قلة الخبرة لدى هذه المؤسسات في مجال التطوع والعمل الجمعوي بصفة عامة، والذي حتما سيكون له انعكاس على نتائج دراستنا فيما بعد.

جدول رقم (11): يبين وجود مقر المؤسسة

وجود مقر المؤسسة	ت	%
نعم	06	%40
لا	09	%60
المجموع	15	%100

المصدر: دليل المقابلة، السؤال رقم: (6)

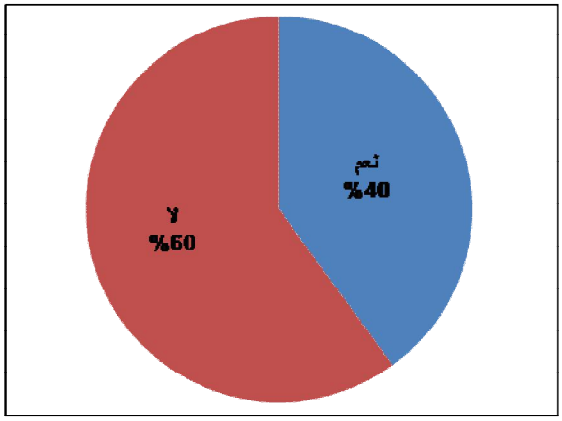

مخطط بياني رقم 8: يبين الحجم النسبي لأفراد العينة الأولى، وفق متغير وجود مقر المؤسسة

بحسب بيانات الدراسة الميدانية تبين أن 40% من مؤسسات المجتمع المدني ليس لديهم مقر دائم بسبب انعدام العقار، ونظرا لحداثة نشأة هذه المؤسسات وعدم قربها من الدولة.

وأن نسبة 60% لديهم مقر دائم وينطبق هذا على الأحزاب السياسية ونقابتي الاتحاد العام للعمال الجزائريين والاتحاد العام للمقاولين الجزائريين، نظرا لقربهم من السلطة وقوة نفوذهم وكذا قدم النشأة.

أما عن السؤال المتعلق بـ**البرامج التنموية التي تحتويها مؤسسات المجتمع المدني** فهي متعددة ومتنوعة بحسب إجابات قادة هذه المؤسسات وهي:

1. التنمية في جميع المجالات والقطاعات البشرية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، الإدارية، السياسية... الخ.
2. الدفاع عن حقوق العمال والموظفين واستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة.
3. التطوع والعمل الجواري في مختلف جوانب الحياة (نظافة الأحياء، التشجير، إنشاء النوادي الخضراء...).

4. التوعية والحملات التحسيسية في جميع التخصصات.
5. تنمي الوعي والثقافة السياحية.
6. تحسين وتطوير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبنية التحتية (الشغل، الصحة، التعليم...الخ).
7. تنمية المدينة وإصلاح المجتمع.

جدول رقم (12): يبين معرفة الرأي العام بطبيعة عمل مؤسسات المجتمع المدني

معرفة الرأي العام بطبيعة مؤسسات المجتمع المدني	ت	%
نعم	15	%100
لا	00	%00
المجموع	15	%100

المصدر: دليل المقابلة، السؤال رقم: (8)

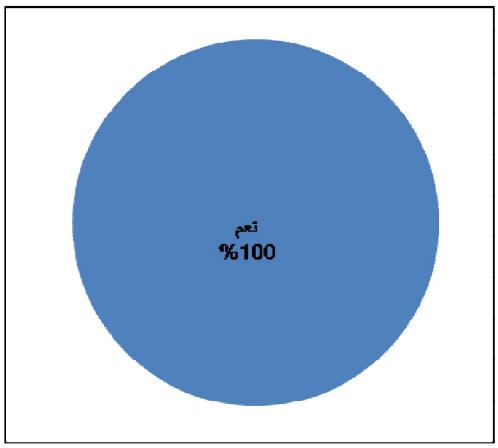

مخطط بياني رقم 9: يبين الحجم النسبي لأفراد العينة الأولى، وفق متغير معرفة الرأي العام بطبيعة عمل مؤسسات المجتمع المدني

كما تكشف بيانات الدراسة أن معظم مؤسسات المجتمع المدني تقر بمعرفة الرأي العام بطبيعة عمل ونشاط وبرنامج مؤسسات المجتمع المدني، وهذا دليل على حرص قادة هذه المؤسسات على جذب شريحة من المنخرطين إليها، وحشد أكبر عدد من السكان سواء بنشر مطبوعات أو مجلات أو كتب أو مطويات على الشبكة العنكبوتية وهذا بنسبة 100%.

وهو ما يكشف عن وجود شفافية لمعرفة الرأي العام في المجتمع بطبيعة نشاط هذه المؤسسات ومعرفته بطبيعة مصادر التمويل عن طريق اشتراكات المنخرطين أو المناضلين كل شهر، كل ذلك يترتب عليه الثقة والتطوع والطوعية في هذه المؤسسات فيما بعد.

وعن سؤالنا حول **أنواع الخدمات الحضرية التي تطرحها مؤسسات المجتمع المدني** نجد:

1. دعم الجانب السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي.
2. حملات التطوع لنظافة الأحياء، المقابر والتشجير.
3. نظافة المحيط المديني وتزيينه ومحاربة الآفات الاجتماعية للشباب.
4. التنمية الشاملة وكل انشغالات ساكن المدينة.
5. التوعية والتحسين حول المحافظة على الممتلكات والثروات العامة وعلى أماكن الترفيه خاصة في أوساط الشباب.
6. تنمية الثقافة البيئية والسياحية والتشجيع عليها.
7. التخطيط للمشاريع مستقبلا والمحافظة على المحيط.
8. أعمال وانشغالات السكان.

وحول مدى الوعي بأهمية العمل التطوعي في مجال تنمية المدينة جاءت إجابات عينة البحث كما يلي:

أن التطوع عمل إيجابي ونابع من الوطنية، وهو مطلب ضروري بالنسبة للفرد والأسرة والمجتمع، وله أهمية كبيرة في الحياة العامة للسكان، ودليل قوي على وعي الفرد لانشغالات وظروف الحياة اليومية التي تتطلب مثل هذا العمل، وهو من أهم دعائم التنمية في أي مجتمع لأنه يساعد على بناء المواطن الصالح القادر على حل المشاكل التي يواجهها يوميا دون تدخل الدولة، ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق التنشئة الاجتماعية السليمة من كل المؤسسات المجتمعية (أسرة، مجتمع، مدرسة، مسجد، حزب، نقابة، جمعيات...)، وكذلك تشجيع الدولة ودعمها إلى مثل هذا العمل، واهتمامها واعتنائها بالفرد وتحسيسه بأنه هو الأساس في أي عملية تنموية.

وأخيرا فالعمل التطوعي هو مفتاح مساعدة الشباب وتهيئتهم لما يخدم المدينة.

جدول رقم (13): يبين مشاركة مؤسسات المجتمع المدني وصور هذه المشاركة

مشاركة مؤسسات المجتمع المدني / صور هذه المشاركة	نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
تمويل	00	00				
إدارة	02	%13				
ورشات عمل	05	%33				
تسويق	01	%07				
المجموع	08	%53	07	%47	15	%100

المصدر: دليل المقابلة، السؤال رقم: (11)

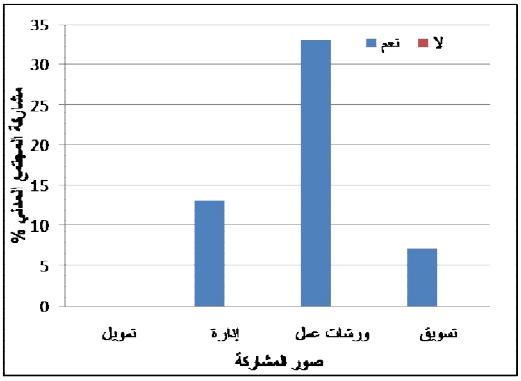

مخطط بياني رقم 10: يبين المدرج التكراري لأفراد العينة الأولى، وفق متغير مشاركة مؤسسات المجتمع المدني وصور هذه المشاركة

فيما يتصل بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني في برامج التنمية الحضرية أظهرت نتائج الدراسة الميدانية المؤشرات التي تعتمدها هذه المؤسسات في تحديد الاحتياجات والخدمات التي يمكن تقديمها للفئات المستهدفة وهي تعبر عن اهتمامات ملموسة ولو بشكل محدود من قبل مؤسسات المجتمع المدني تجاه الأفراد والجماعات التي تتعامل معها.

حيث تلاحظ وتراقب هذه المؤسسات ما يطرأ على الساحة المحلية من تغيرات لتعمل على إدماجها ضمن أجندتها وبرامجها وكيفية تحقيقها ومدى مساهمة المستفيدين (المجتمع) في إدارة وتوزيع ما يقدم لهم من خدمات لا تزال جميعها في الإطار القيمي وما زالت لم تسلم على أرض الواقع.

وفيما يخص **صور هذه المشاركة** فنجدها تتمثل في:

- 13% مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في برامج التنمية الحضرية عن طريق الإدارة وملاحظة ومتابعة للمشروعات.
- 33% مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في برامج التنمية الحضرية عن طريق ورشات عمل تطوعي (نظام، تشجير...).

- 07% عن طريق التسويق
- 47% يقرون بعدم وجود مشاركة لعدة أسباب منها: طبيعة العمل النقابي، الانفراد بالقرار من طرف الأجهزة الحكومية، نقص الوعي لدى قياديي الجماعات المحلية حول التعاون والشراكة، البيروقراطية الإدارية وأخيرا حداثة مؤسسات المجتمع المدني خاصة الجمعيات.

وفيما يتعلق بـ**احتياجات مؤسسات المجتمع المدني لتحسين مستوى الأداء في مجال التنمية الحضرية** جاءت إجاباتهم كالتالي:

- اهتمام السكان نظرا لغياب الوعي والرفض واللامبالاة.
- توفير الإمكانيات المادية والمعنوية (التحويل المالي، المقر، الدعم المعوي والتشجيع).
- استقرار المؤسسة من القاعدة إلى القمة.
- اهتمام الجماعات المحلية والهيئات بآراء مؤسستنا وإشراكنا في برامج ومشروعات التنمية الحضرية.
- توفير مقرات دائمة للمؤسسات.
- الحوار والمشاركة في القرارات التنموية مع أجهزة التنمية (الحكومة) والتنسيق والتشاور معها من أجل خدمة السكان والمدينة.
- أهم الخدمات الحضرية التي يجب توفرها من ناحية التحسين والتنوع والانتشار
- الاهتمام ببيئة المدينة وذلك بتحسين وجه المدينة من خلال تحديد أماكن رمي القمامة والمراحيض العمومية.
- الاهتمام التام بالمساحات الخضراء وتزيين المحيط المديني وفضاءات الترفيه.
- توفير المرافق والخدمات الحضرية العامة كتعبيد الطرق، المراكز الصحية ومراكز الشباب والسكن الاجتماعي لتسهيل معيشة السكان.

جدول رقم (14): يبين أنواع النشاطات التي ينبغي على السكان المساهمة فيها.

أنواع النشاطات التي ينبغي على السكان المساهمة فيها	ت	%
تأمين النظافة العامة	40	%44
إعادة ترتيب مناطق المدينة التي ينتشر فيها الفقر وفوضى العمران	00	%00
تحسين الأرصفة والشوارع وتجميلها	06	%07
تجميل الأبنية وخاصة الواجهات	39	%43
تنظيم النقل العام	00	%00
تنظيم المرافق والخدمات العامة	00	%00
تنظيم السير والمرافق العامة	00	%00
تنظيم الحدائق العامة	05	%06
المجموع	90	%100

المصدر: استمارة استبيان، السؤال رقم: (13)

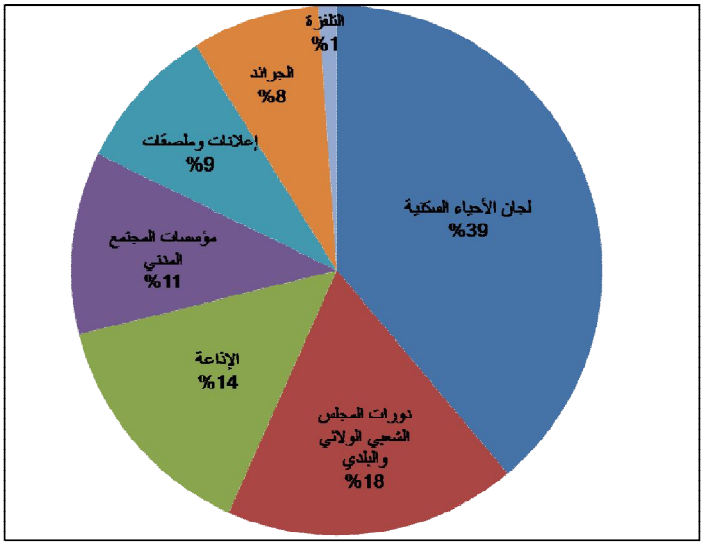

مخطط بياني رقم 11: يبين الحجم النسبي لأفراد العينة الثانية، وفق متغير سبب أنواع النشاطات التي ينبغي على السكان المساهمة فيها

من خلال السعي لتدعيم مؤسسات المجتمع المدني وتقوية صفوفهم بالمنخرطين خاصة فئة الشباب، تستعمل هذه المؤسسات عدة تقنيات وآليات لجذب شرائح المجتمع منها الإعلام والتحسيس والتكوين والتوجيه والتدريب في إطار اقتصادي وسياسي واجتماعي وثقافي وديني.

لذلك فقد جاءت إجابات المبحوثين كلها تعمل على تشجيع الشباب للانخراط والمشارك في مؤسسات المجتمع المدني بنسبة تقدر بـــ100%.

وعن كيفية إشراك السكان بالمشروعات التنموية التي تقترحها مؤسسات المجتمع المدني، جاءت الإجابات على النحو التالي:

- الاستشارة، التوعية، برامج التكوين، تبادل الخبرات والتحارب، الحوار البناء والتكفل.
- الدخول بنسب مئوية في المشاريع التنموية.
- التحفيزات المالي والمعنوية.

- دورات تكوينية في الأحياء والمؤسسات المجتمعي التربوية (المدرسة والجامعة ومراكز التكوين والتمهين).
- الإعلام والتحسين بواسطة وسائل الإعلام الحديثة (الإذاعة، الصحافة، الملتقيات، التظاهرات، الجامعات، الإعلانات على الشبكة العنكبوتية).

جدول رقم (15): يبين مجال تعامل مؤسسات المجتمع المدني مع الحكومة

مجال تعامل مؤسسات المجتمع المدني مع الحكومة	ت	%
نعم	10	%67
لا	05	%33
المجموع	15	%100

المصدر: دليل المقابلة، السؤال رقم: (25)

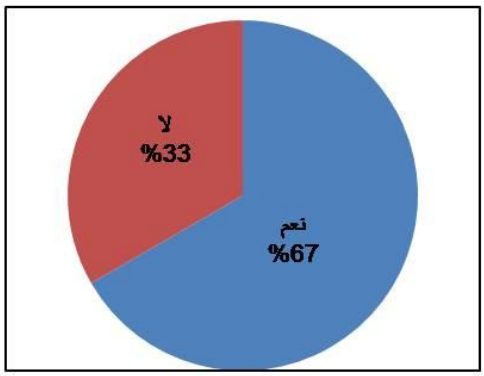

مخطط بياني رقم 12: يبين الحجم النسبي لأفراد العينة الأولى، وفق متغير مجال تعامل مؤسسات المجتمع المدني مع الحكومة

أما عن سؤالنا حول **مجال تعامل مؤسسات المجتمع المدني مع الحكومة** ، فقد أجاب 67% على أن هناك تعامل واسع من خلال المشاركة الفعالة من أجل تنفيذ البرامج التنموية من خلال اقتراح مشاريع يحتاجها السكان والاستشارة في بعض المسائل الخاصة بالأحياء (النواقص)، وكذلك تلطيف الأجواء بين السكان والجماعات المحلية في حالات الاحتجاجات، وأخيرا ملاحظة وتقييم بعض المشاريع.

أما الباقي 33% فيقرون بمحدودية العلاقة وذلك في إطار ما يسمح به القانون عن طريق الإدارة (حقوق وواجبات كل طرف)، أي شراكة غير منتظمة.

كما يعكس واقع العمل المدني نمط من الشراكة يأخذ صورا لا تتجاوز النشاط التقليدي كالأعمال الخيرية والاجتماعية.

إلا أن الشراكة لا تزال محدودة وتعترضها معوقات عديد ترتبط بعضها بطبيعة الإدارة غير الرشيدة للمؤسسات الحكومية، وأن نسبة 53 من المبحوثين تقر بوجود شراكة وتنسيق مع الحكومة بشكل عام، وأن نسبة 47% لا توجد شراكة بينها بشكل غير منتظم.

وعن سؤالنا حول **أهمية الوسائل المعتمدة من طرف مؤسسات المجتمع المدني لتحفيز المتطوعين**، جاءت إجابات عينة البحث كالآتي:

- الترغيب والتحسيس والتجنيد بتقديم الجوائز والعمل التنافسي.
- النجاح الفعلي في إنجاح المشاريع.
- وسائل مادية، ترفيهية والدعم المعنوي.
- الإشراك بكل صدق وإعطاء الفرصة للعمل من أجل التنمية المحلية.
- تنظيم دورات رياضية بكل أنواعها (كرة القدم، سباق الدراجات، سباق الماراتون، المسابقات الفكرية، رحلات سياحية).
- التصريح بفوائد التنمية الحضرية.

أما سؤالنا عن **أهم المشاريع التنموية المناسبة لتحسين صورة المدينة مستقبلا** نجدها تتمثل في:

- إعادة البنية التحتية للمدينة كخطوة أولى تليها مشاريع التنمية المستديمة.
- تحسين المرافق والخدمات الحضرية العمومية من ناحية النوعية والكفاءة والجودة.
- محاربة التجارة الموازية والقضاء على نشاط القطاع الحضري غير الرسمي.
- ضرورة توفير المساحات الخضراء وإقامة منشآت وفضاءات للعائلات وساحات لعب الأطفال.
- النظافة العامة وتحسين الإطار المعيشي لساكن المدينة.

- توفير وسائل النقل العصرية كالسكك الحديدية والمطارات والترامواي.
- التهيئة الحضرية.
- القضاء على البطالة وتوفير مناصب شغل.

2-1-التحليل الكيفي:

عن سؤالنا حول الخبرة في الميدان تشير البيانات أن غالبية مؤسسات المجتمع المدني حديثة النشأة بنسبة تقدر بـ53%، حيث نجد 20% تأسست منذ ثلاث سنوات و20% بين 05 و10 سنوات، و13% مدتها بين 15-20 سنة، أما 47% تأسست بين 20 و50 سنة، مع ملاحظة أن مدة التأسيس تقابلها الخبرة في الميدان مما ينعكس على الأداء المتميز لهذه المؤسسات في مجال العمل التنموي والتطوعي.

وفيما يخص المقر كشفت بيانات الدراسة أن 60% لديهم مقر دائم وهذا ينطبق على الأحزاب السياسية والنقابات نظرا لقربهم من السلطة وثقل نفوذهم داخل المجتمع وقدم نشأتهم، أما 40% الباقية فهي نسبة المؤسسات التي تفتقر إلى مقر نظرا لانعدام الفضاء وحداثة النشأة، وبعيدة كل البعد عن اهتمامات وحسابات الدولة، مع العلم أن المقر له أهمية خاصة في استقرار المؤسسة وتفعيلها من حيث الدور والنشاط.

وحول سؤالنا عن أهم البرامج التنموية التي تحتويها مؤسسات المجتمع المدني تبين أنها تنشط في مجالات متعددة، وهي بذلك تمارس مهامها كقطاع ثالث إلى جوار مهام ونشاطات الدولة، ويمكن حصر نشاطها في:

- مجال رعائي خدمي: ويستهدف القطاعات الفقيرة، وهو نشاط تقليدي باعتباره يتوافق مع محدودية الإمكانات المالية والمادية والخبرات والمهارات لهذه المؤسسات لأنها حديث النشأة.

- خدمي ثقافي: تنمية الجانب الثقافي من خلال تدعيم ثقافة الحوار والثقافة التشاركية والثقافة السياحية.
- سياسي وتوعوي تحسيسي ورعائي: بمعنى تقدم الرعاية الاجتماعية في شكل إعانات مادية خيرية والمساعدات الاجتماعية، بالإضافة غلى تقديم خدمات أساسية في مجال التعليم والثقافة والصحة من خلال الندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتحسيسية حول مسألة تهم المجتمع.
- عمل تنموي: من خلال تقديم اقتراحات لبرامج يحتاجها السكان بشكل أساسي وتقوية العمل التطوعي لدى السكان.

وتقر كل مؤسسات المجتمع المدني بمعرفة طبيعة نشاطها لدى الرأي العام، وهو ما يكشف عن وجود شفافية، ويدل عن وجود حرص كبير من طرف قادة هذه المؤسسات على جذب شريحة واسعة من المناضلين والمنخرطين من مختلف شرائح المجتمع، أما عن الوسائل المعتمدة لمعرفة أفراد المجتمع لنشاط هذه المؤسسات فهي متعددة ومتنوعة عن طريق المطبوعات والمطويات والمجلات والكتب وخاص عبر وسائل الإعلام الحديثة (الشبكة العنكبوتية).

أما فيما يخص **أنواع الخدمات التي تطرحها مؤسسات المجتمع المدني** نجدها متنوعة بحسب اختصاص كل مؤسسة، وهي دعم الجانب السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي، نظافة المحيط المديني وتزيينه ومحارب الآفات الحضرية الاجتماعية للشباب، القيام بحملات تطوعية (نظافة الأحياء والمقابر والتشجير...) والتوعية والتحسيس حول المحافظة على الممتلكات والمنافع العامة بين شرائح المجتمع، التنمية الشاملة والاهتمام بمختلف

انشغالات سكان المدينة، تنمية الثقافة البيئية والسياحية والتشجيع عليها، وأخيرا التخطيط للمشاريع المستقبلية (التنمية المستديمة) والمحافظة على المحيط.

وعن **مدى الوعي بأهمية العمل التطوعي في مجال تنمية المدينة،** جاءت إجابات رؤساء المجتمع المدني بأن العمل التطوعي عمل إيجابي ونابع من الوطنية، وهو مطلب ضروري بالنسبة للفرد والأسرة والمجتمع وله أهمية كبيرة في الحياة العامة للسكان، ودليل قوي على وعي الفرد بانشغالات وظروف الحياة اليومية التي تتطلب وجود مثل هذا العمل التطوعي وفي جميع المجالات، كما يعتبر العمل التطوعي من أهم الركائز ودعائم التنمية بمختلف أنواعها في أي مجتمع، لأنه يساعد على بناء الفرد الصالح القادر على حل المشاكل التي يواجهها يوميا خلال عيشه في المدينة، ومن دون تدخل الدولة، ولا يتأتى ذلك إلا بواسطة التنشئة الاجتماعية السليمة عن طريق مختلف مؤسساتها (الأسرة، المدرسة، المسجد، المجتمع، مؤسسات المجتمع المدني) وكذلك تشجيع الدولة ودعمها لمثل هذا العمل التطوعي واهتمامها واعتنائها بالفرد وتحسيسه بأنه هو الأساس والغاية وراء كل عمل تنموي، وأخيرا فالعمل التطوعي هو مفتاح مساعدة الشباب وكل أفراد المجتمع وتهيئتهم لما يخدم الوسط الاجتماعي والحضري داخل المدينة.

وحول سؤالنا عن **مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في برامج التنمية الحضرية،** أظهرت نتائج الدراسة الميدانية المهام التي تعتمدها هذه المؤسسات في تحديد الاحتياجات والخدمات التي يمكن تقديمها لأفراد المجتمع، حيث تلاحظ وتراقب ما يطرأ على الساحة المحلية من تطورات لتعمل ضمن إدراجها ضمن أولويات أجندتها وبرامجها وتدرس كيفية تحقيقها ومدى مساهمة أفراد المجتمع واستفادتهم من الخدمات.

ونجد 53% أقروا بالمشاركة في مشروعات التنمية الحضرية، 33% عن طريق ورشات عمل تطوعي (نظافة، تشجير) و13% عن طريق إدارة وتخطيط المشاريع و07% عن طريق التسويق و47% أقروا بعدم المشاركة لعدة أسباب منها، طبيعة العمل النقابي والانفراد بالقرار من طرف الأجهزة الحكومية ونقص الوعي لى قيادات الجماعات المحلي وأجهزة التنمية حول التعاون، وأخير البيروقراطية الإدارية وحداثة مؤسسات المجتمع المدني وقلة خبرتها في المجال التنموي خاصة فيما يتعلق بالجمعيات.

ومن ناحية **الخدمات الحضرية التي يجب توفرها من ناحية التحسين والتنوع والانتشار** هي: الاهتمام ببيئة المدينة وذلك بتحسين وجه المدينة من خلال تحديد أماكن رمي القمامة بدل من الرمي العشوائي، وتوفير المراحيض العمومية في الأماكن العمومية، بالإضافة إلى توفير الفضاءات كالمساحات الخضراء والحدائق العامة وساحات لعب الأطفال وتزيين المحيط المديني وتوفير الخدمات والمرافق الحضرية العامة، وتحسين نوعيتها كتعبيد الطرق والمراكز الصحية ودور الشباب والإنارة العمومية والسكن الاجتماعي للرقي بالرفاه المادي والمعنوي لساكن المدينة.

وهناك رغبة تامة من قبل **مؤسسات المجتمع المدني لتشجيع الشباب للانخراط والمشاركة فيها**، وذلك بنسبة 100% وذلك نتيجة لتدعيم هذه المؤسسات صفوفها بأعضاء جدد خاصة من فئة الشباب، لذلك تعتمد على آليات لجذب شرائح واسعة من أفراد المجتمع منها الإعلام والتحفيز والتحسيس والتكوين والتوجيه والتدريس في قالب سياسي واجتماعي وثقافي واقتصادي وديني.

وعن **كيفية إشراك السكان بالمشروعات التنموية التي تقترحها مؤسسات المجتمع المدني**، حيث تعتبر هذه الأخيرة فاعل أساسي لتأطير السكان وضمان مشاركتهم ومساهمتهم الفعالة في طرح مشاكل المدين وأحيائها واقتراح الحلول الممكنة للسكان، لأنهم المعنيون والهدف من كل تنمية مما يزيد من رفع وإعلاء قيمة العمل التطوعي لدى السكان، وهذا يجذبهم للمشاركة الجادة في عمليات التنمية الحضرية، التي تعتبر مفتاح النجاح، مما يرفع الوعي لدى سكان المدينة، لأنها تعكس رغبتهم من أجل تحقيق أهداف مشتركة تصبو كلها إلى تحقيق الصالح العام لتلبية احتياجاتهم.

ونسبة 67% من إجابات عينة الدراسة فقد تم التأكد بأنه **هناك عراقيل في تنفيذ برامج ومشروعات التنمية الحضرية** من قبل السكان خاصة فئة الأميين وذوي المستوى التعليمي المنخفض، خاصة إذا تعارضت أهداف التنمية الحضرية بمصالحهم، بالإضافة إلى اللامبالاة وعدم تحملهم المسؤولية تجاه مدينتهم والإتكالية على الجماعات المحلية خاصة البلدية حتى في أبسط الأمور التي لا تتطلب أي تدخل، وأخيرا ضعف التطوع في بعض المرافق التي تتطلب التعاون كالنظافة العامة في بعض الأحياء أو التشجير أو الأيام التحسيسية الأخرى كالوقاية من حوادث المرور والمحافظة على البيئة (الغابات).

أما 33% فقد أجابوا بعدم وجود أية عراقيل من قبل السكان نظرا لاحتوائهم لمشاكل السكان ولتفاهمهم معهم.

وعن سؤال حول **الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والحكومة**، وبحسب ما أظهرته بيانات الدراسة الميدانية أن 53% من أفراد مجتمع البحث تقر بوجود شراكة وتنسيق مع الأجهزة الحكومية (الجماعات المحلية خاصة

وبشكل واسع، وأن نسبة 47% لا توجد شراكة تماما إلا في إطار القوانين المعمول بها، فهو مجال ضيق جدا، فالشراكة هنا محدودة وتعترضها معوقات عديدة ترتبط بعضها بطبيعة الإدارة غير الرشيدة للمؤسسات الحكومية.

أما المؤسسات التي تتعاون مع الحكومة أغلبها تأخذ صورا لا تتجاوز النشاط التقليدي كالأعمال الخيرية والثقافي والاجتماعي.

وعن **الوسائل التي تعتمدها مؤسسات المجتمع المدني لتحفيز المتطوعين** فهي متعددة ومتنوعة بحسب أسلوب كل مؤسسة وإستراتيجيتها في التعامل مع السكان، وهي الترغيب والتحسيس والتجنيد والعمل التنافسي والتصريح بأهمية وفوائد التنمية الحضرية، كتقديم جوائز مادية ومعنوية، بالإضافة الإشراك بكل صدق وإعطاء فرصة للعمل من أجل التنمية المحلية، وأخيرا تنظيم دورات رياضية بكل أنواعها (كرة القدم، سباق الدراجات، سباق الماراتون، المسابقات الفكرية، الرحلات السياحية...).

وأخيرا وبالنسبة **لأهم المشاريع التنموية المناسبة لتحسين صورة المدينة مستقبلا** نجدها تتمثل في إعادة البنية التحتية كخطوة أولى تليها مشاريع التنمية المستديمة وتحسين المرافق والخدمات الحضرية العمومية من ناحية النوعية والكفاءة والجودة، ومحاربة التجارة الموازية والقضاء أو على الأقل تنظيم نشاط القطاع الحضري غير الرسمي، ضرورة توفير المساحات الخضراء وإقامة منشآت وفضاءات للأسر وساحات لعب الأطفال والنظافة العامة وتحسين الإطار المعيشي لساكن المدينة، توفير وسائل المواصلات والنقل العصرية كالسكك الحديدية وإقامة المطارات والترامواي والتهيئة الحضرية إن لزم الأمر، وأخيرا القضاء على البطالة بتوفير مناصب شغل للسكان.

3-عرض وتحليل بيانات الفرضية الثانية:

جدول رقم (16): يبين مصادر تمويل ونشاط تساعد مؤسسات المجتمع المدني

مصادر تمويل ونشاط تساعد مؤسسات المجتمع المدني على تحقيق أهدافها	ت	%
نعم	05	%33
لا	10	%67
المجموع	15	%100

المصدر: دليل المقابلة، السؤال رقم: **(14)**

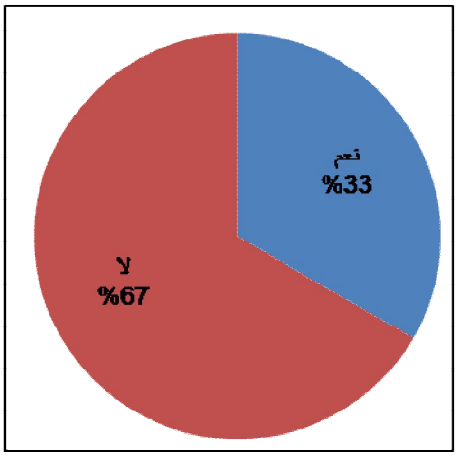

مخطط بياني رقم 13 :يبين الحجم النسبي لأفراد العينة الأولى، وفق متغير مصادر تمويل ونشاط تساعد مؤسسات المجتمع المدني

أما عن سؤالنا حول **مصادر تمويل التي تساعد مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق أهدافها**، فقد أجاب 33% على أنه هناك تمويل من طرف الدولة لكنه غير كاف على تغطية كافة نشاطات فهو محدود جدا.

أما الباقي فيقرون بعدم وجود تمويل أصلا، وإن وجد فهو نابع من اشتراكات الأعضاء والمناضلين بالإضافة إلى الهبات من عدة جهات غير الدولة وذلك بنسبة تقدر بـ67%، وهذا يعتبر عائق كبير ينعكس على دور مؤسسات المجتمع المدني في مختلف برامج التنمية الحضرية والبرامج الأخرى.

جدول رقم(17): يبين المشاكل التي تعاني منها مؤسسات المجتمع المدني

المشاكل التي تعاني منها مؤسسات المجتمع المدني	ت	%
مالية	08	%53
إداري	01	%07
نقص الكوادر	02	%13
عدم مبالاة السكان	04	%27
المجموع	15	%100

المصدر: دليل المقابلة، السؤال رقم: (17)

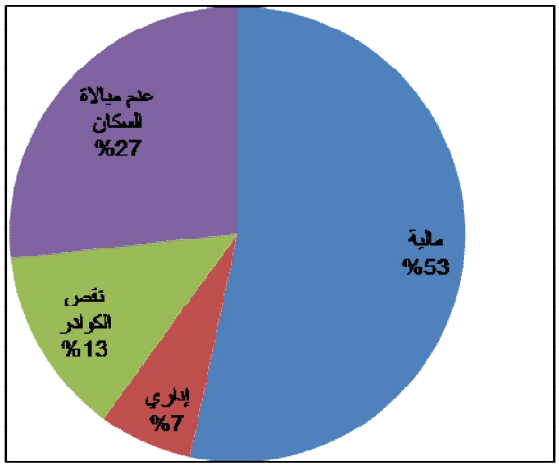

مخطط بياني رقم 14 :يبين الحجم النسبي لأفراد العينة الأولى، وفق متغير المشاكل التي تعاني منها مؤسسات المجتمع المدني

وعن سؤالنا حول **طبيعة المشاكل التي تعاني مؤسسات المجتمع المدني** منها جاءت إجابات المبحوثين كالآتي:

- مشاكل مالية بنسبة تقدر بـــ53%.
- مشاكل إدارية بنسبة تقدر بـــ07%.
- نقص الكوادر بنسبة تقدر بـــ13%.
- عدم مبالاة السكان بنسبة تقدر بـــ27%.

وهذا ينقص من فاعلية الأداء المؤسسي ويعيق عمل وأهداف هذه المؤسسات ويجمد كل المبادرات التي تسعى إلى تحقيقها، خاصة تعطيل البرامج التنموية التي أنشئت لأجلها.

جدول رقم (18): يبين عراقيل السكان في تنفيذ برامج التنمية الحضرية

عراقيل السكان في تنفيذ برامج التنمية الحضرية	ت	%
نعم	10	%67
لا	05	%33
المجموع	15	%100

المصدر: دليل المقابلة، السؤال رقم: (23)

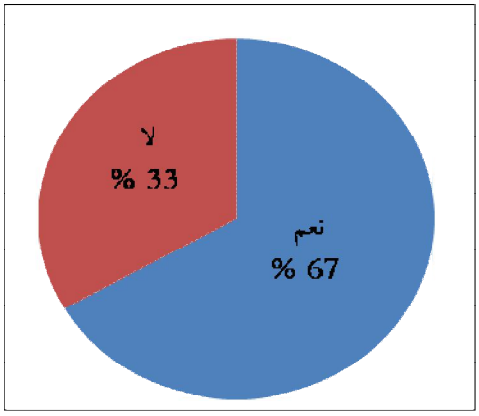

مخطط بياني رقم 15 :يبين الحجم النسبي لأفراد العينة الأولى: وفق متغير عراقيل السكان في تنفيذ برامج التنمية الحضرية

أما عن **العراقيل في تنفيذ برامج التنمية الحضرية من قبل السكان**، فقد أجاب 67% بأنه هناك:

- عراقيل خاصة من طرف أفراد أميين عن طريق رفض مشاريع تمس مصالحهم بأحيائهم.
- اللامبالاة وعدم تحمل السكان المسؤولية تجاه أحيائهم.
- الاتكالية على الجماعات المحلية خاصة البلدية حتى في أبسط الأمور.
- ضعف التطوع في بعض الحالات التي تتطلب التعاون كالنظافة العامة أو التشجير أو الأيام التحسيسية الأخرى كالوقاية من حوادث المرور والمحافظة على الغابات...

و33% أجابوا بعدم وجود عراقيل.

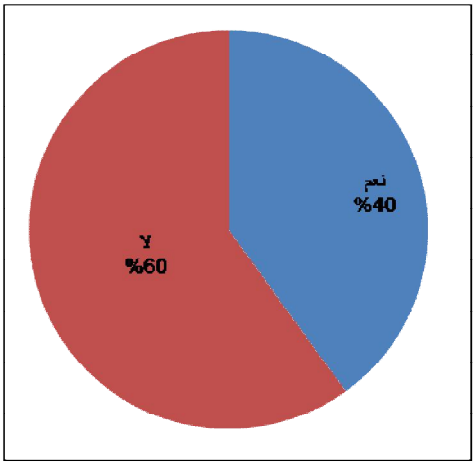

مخطط بياني رقم 16: يبين الحجم النسبي لأفراد العينة الأولى: وفق متغير وجود مقر المؤسسة

جدول رقم (19): يمثل وجود مقر المؤسسة

وجود مقر المؤسسة	التكرار	%
نعم	06	%40
لا	09	%60
المجموع	15	%100

المصدر: دليل المقابلة، السؤال رقم: (06)

بحسب بيانات الدراسة الميدانية تبين أن 40% من مؤسسات المجتمع المدني ليس لديهم مقر دائم بسبب انعدام العقار، ونظرا لحداثة نشأة هذه المؤسسات وعدم قربها من الدولة.

وأن نسبة 60% لديهم مقر دائم وينطبق هذا على الأحزاب السياسية ونقابتي الاتحاد العام للعمال الجزائريين والاتحاد العام للمقاولين الجزائريين، نظرا لقربهم من السلطة وقوة نفوذهم وكذا قدم النشأة.

3-1-التحليل الكيفي:

وفيما يخص مصادر التمويل لنشاط مؤسسات المجتمع المدني والذي يساعد على تحقيق أهدافها، كشفت نتائج الدراسة الميدانية على أن 67% أنه لا يوجد تمويل، أما 33% فأقروا بوجود تمويل من طرف الدولة لكنه غير كاف لتغطية كافة الأنشطة الموجودة في برامج هذه المؤسسات، بالإضافة إلى وجود تمويل آخر عن طريق اشتراكات الأعضاء والمناضلين، بالإضافة إلى الهبات المقدمة من طرف جهات أخرى تؤمن بفكرة العمل الجمعوي والتطوعي بشكل عام.

إن الدعم المالي لمؤسسات المجتمع المدني غير موجود وإن وجد فهو محدود وضيق جدا مما يعيق السير الحسن لهذه المؤسسات.

ومن ناحية الفاعلية والتأثير في أخذ القرارات على مستوى البرمجة والتخطيط وتقييم مشروعات التنمية الحضرية، فمعظم هذه المؤسسات أقرت بوجود تعاون وتشاور مع أجهزة التنمية، إلا أن الفاعلية تبقى مجرد حبر على ورق وخالية من أي تطبيق، فالدور يحتاج إلى مزيد من الاهتمام.

ومعظم مؤسسات المجتمع المدني تعاني من مشاكل إدارية ومالي، وذلك ما تكشف عنه بيانات الدراسة الميدانية وذلك بنسبة 60% بالإضافة إلى نقص الكوادر بنسبة 13%، أما عدم مبالاة السكان فنقدر نسبتها بـ27%.

فتعقد الإجراء والروتين والبطء الشديد في صرف مستحقات التمويل لهذه المؤسسات وانتشار اللامبالاة والسلبية وتجاهل دور مؤسسات المجتمع المدني كشريك فاعل ومؤثر في برامج التنمية الحضرية في جميع مراحلها وعدم مبالاة السكان يعتبر من أهم المشاكل والمعوقات التي تجمد كل المبادرات التي تقوم بها هذه المؤسسات.

أما عن احتياجات هذه المؤسسات لتحسين مستوى أدائها في مجال التنمية الحضرية جاءت إجابات المبحوثين بتوفير الإمكانيات المادية والمعنوية كتوفير المقر والاعتمادات المالية، بالإضافة إلى الدعم المعوي والتشجيع، واهتمام السكان واستقرار المؤسسة من القمة نحو القاعدة، واهتمامات أجهزة التنمية كالجماعات المحلية وإشراكهم في إعداد البرامج التنموية عن طريق تقديم الاقتراحات والآراء.

ونسبة 67% من إجابات عينة الدراسة فقد تم التأكد بأنه هناك عراقيل في تنفيذ برامج ومشروعات التنمية الحضرية من قبل السكان خاصة فئة

الأميين وذوي المستوى التعليمي المنخفض، خاصة إذا تعارضت أهداف التنمية الحضرية بمصالحهم، بالإضافة إلى اللامبالاة وعدم تحملهم المسؤولية تجاه مدينتهم والاتكالية على الجماعات المحلية خاصة البلدية حتى في أبسط الأمور التي لا تتطلب أي تدخل، وأخيرا ضعف التطوع في بعض المرافق التي تتطلب التعاون كالنظافة العامة في بعض الأحياء أو التشجير أو الأيام التحسيسية الأخرى كالوقاية من حوادث المرور والمحافظة على البيئة (الغابات).

أما 33% فقد أجابوا بعدم وجود أية عراقيل من قبل السكان نظرا لاحتوائهم لمشاكل السكان ولتفاهمهم معهم.

4-عرض وتحليل بيانات الفرضية الثالثة:

جدول رقم (20): المشاركة في تنمية الحي وسببها

المشاركة في تنمية الحي		نعم		لا		مجموع	
		ت	%	ت	%	ت	%
المجموع		90	%100	00	%00	90	%100
سبب المشاركة	حسن الجيرة	65	%72	00	%00	65	%72
	العيش في وشط نظيف	25	%28	00	%00	25	%28
	توفر المال	00	%00	00	%00	00	%00
	المركز القيادي	00	00	00	%00	00	%00
المجموع		90	%100	00	%00	90	%100

المصدر: استمارة استبيان، السؤال رقم: (11، 12)

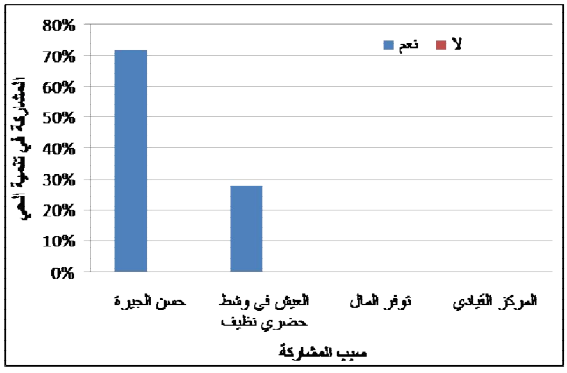

مخطط بياني رقم 17: يبين المدرج التكراري لأفراد العينة الثانية، وفق متغير المشاركة في تنمية الحي وسببها

وعن **مدى مشاركة السكان في تنظيم أحيائهم** والتي تتجلى في السؤالين (10 و11) تثبت أن معظم أفراد العينة وعددهم 90 يشاركون في تنمية حيهم وذلك بنسبة 100%، وفيما يخص الأسباب الذاتية إلى هذه المشكلة

نجد أن الأسباب الاجتماعية المتمثلة في حسن الجيرة هي التي تدفع إلى ذلك وذلك بنسبة تقدر بـــ72% متمثلة في العدد 65 من أفراد العينة.

أما الأسباب الثقافية والمتمثلة في الميل للعيش في وسط حضري نضيف وكانت النسبة 28% وعددهم 25.

جدول رقم (21): يبين أنواع النشاطات التي ينبغي على السكان المساهمة فيها.

أنواع النشاطات التي ينبغي على السكان المساهمة فيها	ت	%
تأمين النظافة العامة	40	%44
إعادة ترتيب مناطق المدينة التي ينتشر فيها الفقر وفوضى العمران	00	%00
تحسين الأرصفة والشوارع وتجميلها	06	%07
تجميل الأبنية وخاصة الواجهات	39	%43
تنظيم النقل العام	00	%00
تنظيم المرافق والخدمات العامة	00	%00
تنظيم السير والمرافق العامة	00	%00
تنظيم الحدائق العامة	05	%06
المجموع	90	%100

المصدر: استمارة استبيان، السؤال رقم: (13)

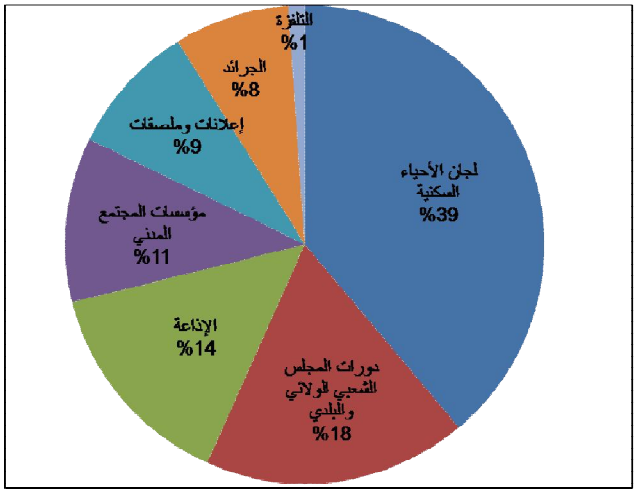

مخطط بياني رقم 18: يبين الحجم النسبي لأفراد العينة الثانية، وفق متغير سبب أنواع النشاطات التي ينبغي على السكان المساهمة فيها

سئل السكان أن يحددوا من بين عدد النشاطات في مجال تنظيم وتنمية المدينة أن يساهموا فيها وفقا للنشاط المقترح، فجاءت أجوبة المبحوثين على الشكل الآتي:

- 40 من أفراد العينة يعتبرون أنه عليهم ن يساهموا في تأمين النظافة العامة من خلال المشاركة في تنفيذ النشاطات الموضوعة لذلك بنسبة تقدر بـــ44%.
- 06 من أفراد العينة يعتبرون أن عليهم أن يساهموا في تحسين الشوارع وتنظيفها وتجميلها بنسبة تقدر بـــ07%.
- 39 من أفراد العينة يعتبرون أن عليهم أن يساهموا في تجميل الأبنية وخاصة الواجهات وتقابلها نسبة تقدر بـــ43%.

- 05 من أفراد العينة يعتبرون أن عليهم أن يساهموا في تنظيم الحدائق العامة بنسبة تقدر بـــ06%.

أما باقي الأنشطة (إعادة ترتيب مناطق المدينة التي ينتشر فيها الفقر وفوضى العمران، تنظيم النقل العام والمواقف والخدمات العامة والسير فلا نكاد نسجل أي مستطلع من أفراد العينة، وسبب ذلك أنها من اختصاص ومسؤولية جهات مختصة ومسؤولة كالجماعات المحلية (البلدية ومديرية النقل...).

وبذلك نجد أن سكان أحياء يركزون بشكل عام على ضرورة مشاركتهم في تنمية النشاطات الحضرية بنسبة تقدر ب،100%.

وعن سؤالنا حول أهمية الخدمات والمرافق الحضرية دورا في الحياة العامة للسكان، جاءت إجابات المبحوثين كالآتي:

- بحث الراحة والهدوء والارتياح وسهولة الحياة لساكن المدينة.
- ترقية السكان وبناء وسط حضري نظيف وسليم من الأمراض الاجتماعية.
- يزيد من درجة الانتماء والولاء وتنمية الوعي والاندماج الحضري للفرد.
- تنمية المدينة والعيش في محيط حضري نظيف.
- الحد من الضغوط النفسية التي يعيشها السكان يوميا.
- التوعية وبناء مواطن صالح مع رفع المعنيات وتنمية الحس التضامني.
- التكيف والتضامن مع السكان فيما بينهم.

جدول رقم (22): يبين احتياجات الحي ونوعية المشاريع

احتياجات الحي لمشاريع التنمية / نوعية المشاريع	نعم		لا		ت	%
	ت	%	ت	%		
المجموع	90	%100	00	%00	90	%100
مرافق اجتماعية وثقافية	21	%23	00	%00	90	%100
مساحة خضراء وحدائق	23	%27	00	%00	21	%23
شبكات المياه والغاز	00	%00	00	%00	23	%27
الصرف الصحي	00	%00	00	%00	00	%00
تعبيد الطرق وصيانتها	23	%26	00	%00	00	%00
الإنارة العمومية	22	%24	00	%00	23	%26
المجموع	90	%100	00	%00	22	%24
					90	%100

المصدر: استمارة استبيان، السؤال رقم: (14)

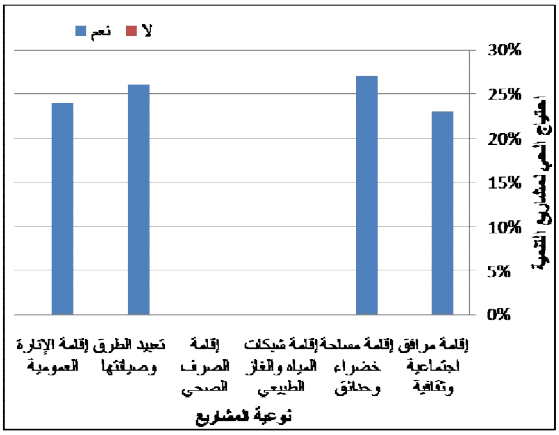

مخطط بياني رقم 19: يبين المدرج التكراري لأفراد العينة الثانية، وفق متغير احتياجات الحي ونوعية المشاريع

تؤكد بيانات الدراسة أن هذه الأحياء متوفرة على خدمات عامة ومشتركة، كذلك الخاصة بتوفير البنية التحتية في أي مجتمع حضري حيث يستفيد منها السكان على اختلافهم، ومن هذه الخدمات نجد شبكات الصرف الصحي والمياه والغاز الطبيعي والكهرباء، إلا أن هناك بعض التفاوتات في مدى وفرة هذه الخدمات ومستوى توفرها باختلاف الأحياء، غير أن إجابات المبحوثين أكدت على أن هناك احتياجات أحيائهم إلى مشاريع تنموية وذلك بنسبة تقدر بـ100%، فهذه الأحياء بحاجة إلى توفير بعض الخدمات والمنشآت، أما عن نوعية المشاريع التي تحتاجها أحياء الدراسة بحسب إجابات أفراد العينة فجاءت كالتالي:

- إقامة مرافق اجتماعية وثقافية وذلك بنسبة 23% كإنشاء ملاعب جوارية ودور الشباب وساحات لعب الأطفال وأسواق منتظمة وإنشاء مختلف التجهيزات الاجتماعية التي تعتبر فضاءات التلاقي وتبادل وجهات النظر وتنمية الوعي الاجتماعي لسكان هذه الأحياء وتسمح بقيام أنشطة رياضية ودينية وثقافية واجتماعية.

- إقامة مساحات خضراء وحدائق وذلك بنسبة 27%، فقد أصبحت المساحات الخضراء مطلب أساسي وضروري للسكان، فتكاد تنعدم في كل الأحياء، فوجودها أصبح أكثر من ضروري لأنها تعتبر مكان لقضاء أوقات الفراغ والترفيه ومتنفس للعائلات ومكان للاستجمام والبعد عن ضغوطات الحياة اليومية التي يعيشها السكان.
- تعبيد الطرق وذلك بنسبة 26% ذلك أن معظم طرق هذه الأحياء خاصة المقبرة الإسلامية وحي 80 سكن مهترئة وتحتاج إلى تجديد بسبب إقامة الأشغال بها (تجديد قنوات الصرف الصحي)، لذلك أصبح تهيئة هذه الطرق مطلب ضروري لسكان هذه الأحياء.
- إقامة الإنارة العمومية وذلك بنسبة 24%، فإجابات المبحوثين تؤكد على وجود أعمدة كهربائية، إلا أنها لا تعمل وغير مستغلة بسبب الأعطاب المتكررة. .

جدول رقم (23): يبين سبب الصعوبات الروتينية مع الهيئات الإدارية

الصعوبات مع الجهات الإدارية	ت	%
نعم	28	%31
لا	62	%69
المجموع	90	%100

المصدر: استمارة استبيان، السؤال رقم: (15)

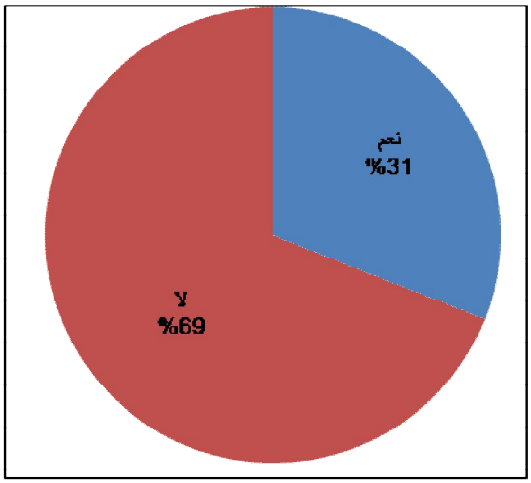

مخطط بياني رقم 20: يبين الحجم النسبي لأفراد العينة الثانية، وفق متغير سبب الصعوبات الروتينية مع الهيئات الإدارية

في سؤالنا عن **الصعوبات التي تعترض السكان مع الهيئات والأجهزة** وجاءت نتائج الدراسة الميدانية لتؤكد ما يلي:

- 62 من أفراد مجتمع البحث لا يجدون أي صعوبة تذكر في التعامل مع الجهات الإدارية بنسبة تقدر بـــ69% و28 منهم أجابوا بنعم بنسبة تقدر

بـــ31% حيث أنهم يعانون من صعوبات مع الجهات الإدارية، وعن طبيعة هذه الصعوبات ذكر المبحوثين ما يلي:

- عدم التقيد بأوقات العمل وسياسة الهروب (التحجج).
- التهميش وعدم الاستقبال الجيد للمواطن.
- التماطل في أداء الخدمة فليس هناك سرعة في الإنجاز.
- قلة الكفاءة في أداء الخدمة مع عدم السماع لانشغالات السكان وعدم الوفاء بالوعود.
- كثرة الوثائق.
- عدم الاهتمام واللامبالاة وطول الانتظار.

وحول **طبيعة الصعوبات التي تعترض مشروعات التنمية الحضرية**، و بحسب وجهة رأي مجتمع البحث أنه توجد مجموعات من الصعوبات والعقبات التي تعترض مشروعات التنمية الحضرية بمدينة خنشلة يمكن ذكرها في بعض النقاط:

- سوء التسيير من قبل الإدارة المحلية (السرقة، الرشوة، تعطل الأشغال، عدم متابعة المشاريع التنموية، الاختلاس).
- عدم إقامة مشاريع تنموية تتناسب وتتلاءم مع الحاجات الحقيقية وميولات السكان وغياب الجودة.
- عدم وجود كوادر متخصصة حقيقة وإن وجدت فهي غير فاعلة.
- عدم وعي السكان وتعاونهم مع غياب التنسيق معهم من قبل الإدارة المحلية.
- التفرد بالرأي من قبل الفاعلين على مشروعات التنمية الحضرية وعدم الأخذ بآراء السكان.
- إقامة مشاريع في أراضي زراعية.

- قلة اليد العاملة وغيابها بسبب القروض البنكية.
- تقديم المنفعة الخاصة على المنفعة العامة.

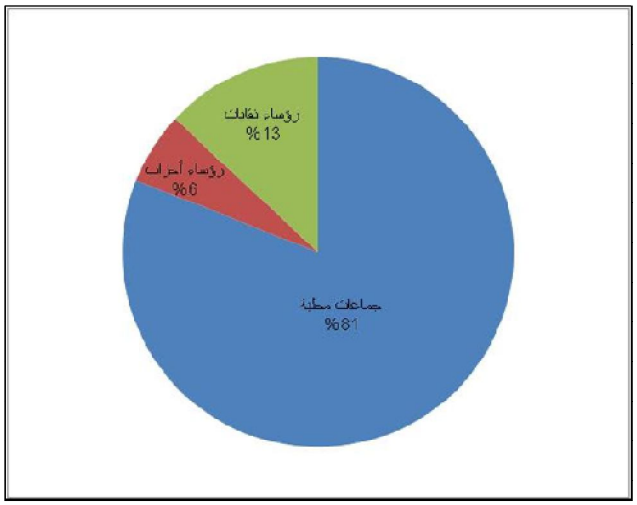

مخطط بياني رقم 21: يبين الحجم النسبي لأفراد العينة الأولى، وفق متغير التوجه في حل مشاكل الحي

جدول رقم (24):التوجه في حل مشاكل الحي

التوجه في حل مشاكل الحي	ت	%
جماعات محلية	73	81%
رؤساء أحزاب	5	6%
رؤساء نقابات	12	13%
رؤساء جمعيات	0	0%
المجموع	90	100%

المصدر: استمارة استبيان السؤال رقم 16

وعن سؤالنا في التوجه لحل المشاكل المتعلقة بالحي جاءت إجابات المبحوثين كما يلي:

- 81% يفضلون التوجه إلى الجماعات المحلية (الولاية والبلدية) على اعتبار أنها الجهة المختصة في ذلك، وأنها الجهة التي لها صلاحيات واسعة وعددهم 73 من مجتمع البحث.
- 05 من أفراد العينة يفضلون التوجه إلى رؤساء الأحزاب السياسية على اعتبار أن لهم وزن كبير ولهم صدى واسع بتوصيل هذه الانشغالات إلى المسؤولين وذلك بنسبة تقدر بـــ06%.
- أما 12 من أفراد العينة ونسبتهم 13% يفضلون التوجه لرؤساء النقابات في حل مشكل الحي.

وهذا يدل على الثقة الكبيرة لدى أفراد العينة في الجماعات المحلية أكثر منه عن الأحزاب السياسية والنقابات، أما الجمعيات فلا يكاد يسجل أي شيء.

جدول رقم (25): يبين أهم الطرق لإيصال الانشغالات

التوجه في حل مشكل الحي	ت	%
الإعلانات المكتوبة	13	%14
الإذاعة	07	%08
الجرائد	17	%19
الاتصال الشفهي المباشر	53	%59
المجموع	90	%100

المصدر: استمارة استبيان، السؤال رقم: (17)

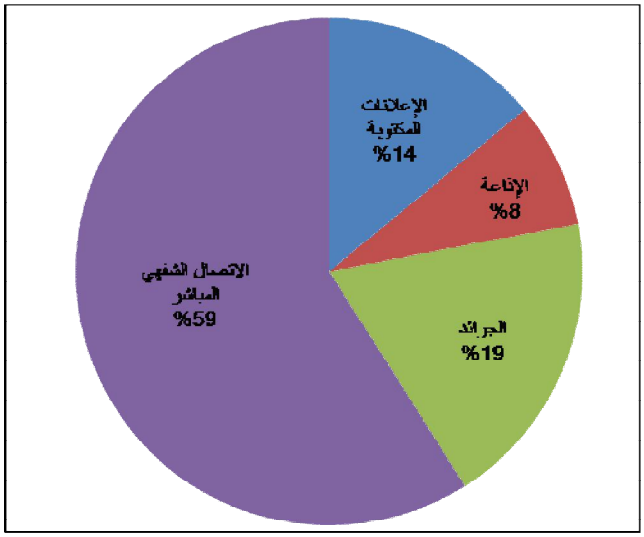

مخطط بياني رقم 22: يبين الحجم النسبي لأفراد العينة الثانية، وفق متغير طرق إيصال الانشغالات

وفيما يخص سؤالنا عن أفضل طريقة لإيصال الانشغالات المتعلقة بالأحياء إلى السلطات والأجهزة الحكومية فجاءت إجابات المبحوثين كما يلي:

- 13% من أفراد العينة يفضلون إيصال انشغالاتهم عن طريق الإعلانات المكتوبة وعددهم 04.
- 07 أفراد العينة يفضلون إيصال انشغالاتهم عن طريق الإذاعة ممثلين بنسبة تقدر بـــ08%.
- 17 فردا من العينة يفضلون إيصال انشغالاتهم عن طريق الجرائد ممثلين بنسبة تقدر بـــ19%.

يعني هذا أن 37 فردا من عينة البحث يفضلون وسائل الاتصال الحديثة، الجرائد، الإذاعة، الإعلانات المكتوبة لإيصال مشاكل أحيائهم إلى الأجهزة المختصة.

و53 فردا يفضلون الطريقة التقليدية لإيصال انشغالاتهم وهو الاتصال الشفهي المباشر بنسبة 89% وهم الأغلبية.

جدول رقم (26): يبين الانخراط في مؤسسات المجتمع المدني

الانخراط في مؤسسات المجتمع المدني	ت	%
حزب سياسي	00	%00
اتحاد نقابي	12	%13
جمعية خيرية	07	%08
جمعية ثقافية	03	%03
جمعية دينية	08	%09
جمعية الحي	14	%16
غير منخرط	46	%51
المجموع	90	%100

المصدر: استمارة استبيان، السؤال رقم: (18)

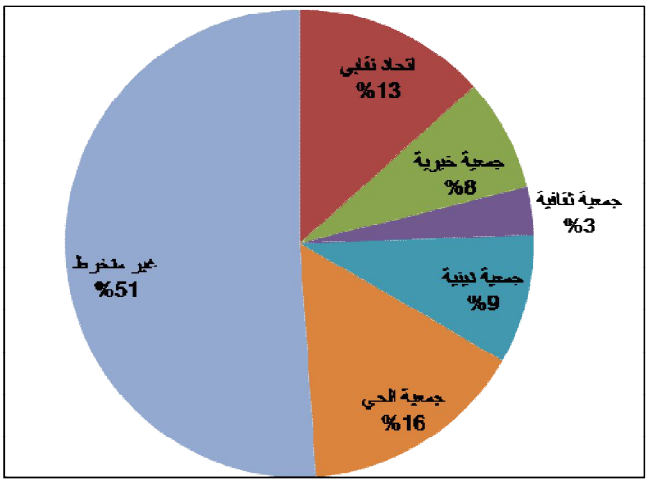

مخطط بياني رقم 23: يبين الحجم النسبي لأفراد العينة الثانية، وفق متغير الانخراط في مختلف مؤسسات المجتمع المدني

وعن سؤالنا فيما **يخص انخراط مجتمع البحث في مؤسسات المجتمع المدني (أحزاب، نقابات وجمعيات)** تظهر بيانات الدراسة الميدانية ما يلي:

- 12 من أفراد العينة منخرطين في اتحاد نقابي وهذا بحكم طبيعة عملهم وانتمائهم المهني بنسبة تقدر بـــ13%.
- 07 من أفراد العينة منخرطين في جمعية خيرية، وهذا بحكم تكافلهم الاجتماعي وحبهم لفعل الخير والمساعدة بنسبة تقدر بـــ08%.
- 03 من أفراد العينة منخرطين في جمعية ثقافية كالنوادي الثقافية ومراكز الشباب بنسبة 03%.
- 08 من الأفراد منخرطين في جمعية دينية (جمعية المسجد) نظرا للدور الذي يمكن أن يلعبه المسجد في الحياة اليومية للسكان بنسبة 09%.
- 14 من أفراد العينة منخرطين في جمعية الحي نظرا لاهتمامهم بمسائل الحي والبت في حل مشكلات وانشغالات السكان بنسبة 16%.

هذا يعني أن 44 من أفراد العينة منخرطين في مختلف مؤسسات المجتمع المدني خاصة النقابات والجمعيات).وأن 46 من أفراد العينة غير

منخرطين بنسبة تقدر بـــ51% لعدة أسباب نـــذكر منهـــا عـــدم الاهتمـــام والانتمـــاء وغياب الوعي السياسي لأفـــراد مجتمـــع البحـــث، هـــذا العـــزوف عـــن الانتمـــاء لمؤسسات المجتمع المدني من قبل السكان يفســـر عجـــز هـــذه المؤسســـات وعـــدم قدرتها لأداء مهامها وعلى جذب شرائح واسعة مـــن الســـكان إليهـــا وغيـــاب لـــذلك الدور الذي أسست لأجله (الحشد).

جدول رقم (27): يبين المشاركة في الانتخابات السياسية

المشاركة في الانتخابات	ت	%
نعم	78	%87
لا	12	%13
المجموع	90	%100

المصدر: استمارة استبيان، السؤال رقم: (19)

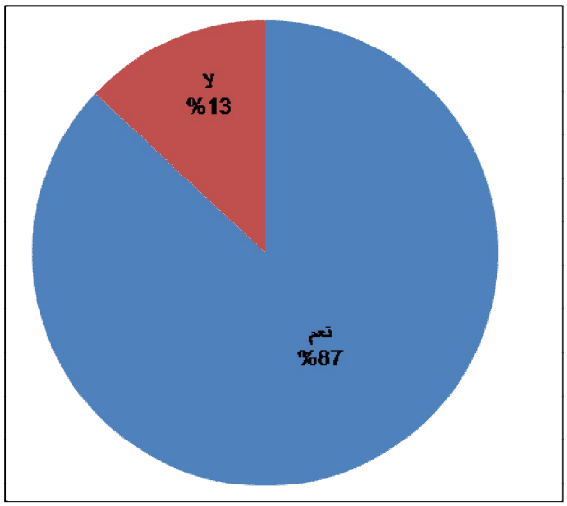

مخطط بياني رقم 24: يبين الحجم النسبي لأفراد العينة الثانية، وفق متغير المشاركة في الانتخابات

يتضح من البيانات الموضـــحة أن غالبيـــة الحـــالات المدروســـة مـــن أفـــراد العينة (78) لديهم بطاقات انتخابيـــة ويشـــاركون فـــي التصـــويت فـــي الانتخابـــات العامة والمحلية، فهم يمارسون دورا أكبر في الحيـــاة السياســـية، وهـــذا يـــدل علـــى وعي السكان بما يدور حولهم ونسبتهم 87%.

أما باقي أفراد العينة (12) لا يشاركون في الانتخابـــات وذلـــك بنســـبة تقـــدر بـــ13%، وعن أسباب عزوف بعضهم عن ممارسة حقهـــم فـــي الانتخـــاب يرجـــع ذلك إلى:

- ضغوط الحياة اليومية التي يعيشها هؤلاء السكان.
- غياب النزاهة في العملية الانتخابية وعدم وجود ثقة في المنتخبين.

- غياب الرجل المناسب في المكان المناسب.
- السرقة إضافة إلى اللامبالاة.

جدول رقم (28): يبين المشاركة في تنمية الحي مع الجماعات المحلية وصور هذه المشاركة

المتغير		ت	%
المشاركة في تنمية الحي من طرف الجماعات المحلية	نعم	36	%40
	لا	54	%60
المجموع		90	100 %
صور المشاركة	مساهمة مالية	00	%00
	المشاركة في تصميم المشاريع وتطبيقها	00	%00
	المساهمة في تقييم المشاريع	06	%07
	المساهمة في تنفيذ المشاريع	00	%00
	المساهمة في ورشات العمل	19	%21
	المساهمة بفكرة	11	%12
المجموع		36	%40

المصدر: استمارة استبيان، السؤال رقم: (20)

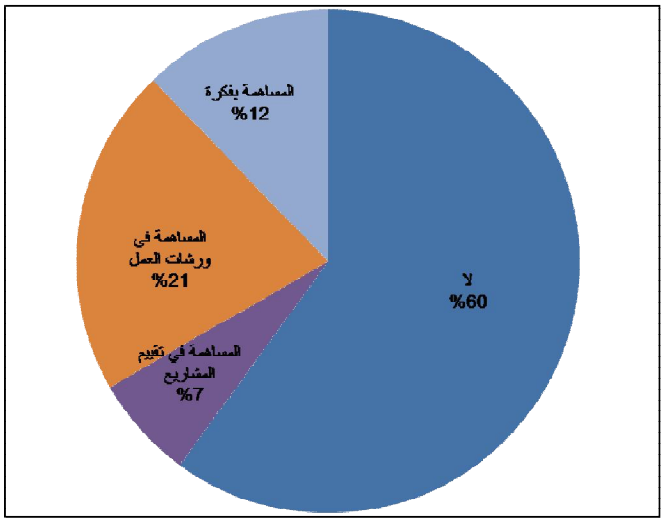

مخطط بياني رقم 25: يبين الحجم النسبي لأفراد العينة الثانية، وفق متغير المشاركة في تنمية الحي مع الجماعات المحلية وصور هذه المشاركة

من خلال بيانات الدراسة تبين أن 54 من أفراد البحث لا يركزون بشكل عام على ضرورة مشاركتهم في أخذ القرارات المتعلقة بمشاريع التنمية للأحياء التي يقطنون بها بنسبة تقدر بـ60% وذلك لعدة أسباب منها:

- أن عملية تنمية الأحياء من اختصاص الجماعات المحلية خاصة البلدية.
- أن البلدية لا تهتم برأيهم ولا باستشارتهم.
- ليست هناك مشاريع تنموية بهذه الأحياء أصلا.
- التخطيط منعدم.
- الخدمات والمرافق التي تقدم لا تحظى باهتمام ملموس لدى السكان ولذلك فهم يرفضون تنمية أحيائهم مع البلدية.

وأن 36 من أفراد العينة يؤكدون بشكل عام على ضرورة مشاركتهم في تنمية الحي مع الجماعات المحلية بنسبة 40% من خلال ما يلي:

- المساهمة والانخراط في ورشات عمل وعددهم (19) ساكن ممثلين بنسبة 21% من خلال عمل تطوعي كالمشاركة في حملات تنظيف الحي.
- أما المساهمة بفكرة قد بلغ عددهم 11 فردا بنسبة تقدر بـــ12% من خلال إبراز نقائص واحتياجات الحي ومختلف انشغالات السكان واحتياجاتهم للخدمات والمرافق الضرورية والمستعجلة.
- و06 من أفراد العينة يساهمون في تقييم المشاريع من خلال مراقبتها وتحديد أولوياتها وذلك بنسبة 07% وهذا ما يضعف العمل التطوعي لدى السكان في تنمية أحيائهم بسبب تواكلهم واعتمادهم على الجماعات المحلية.

أما عن **الأسباب التي دفعت بعدم تعاون الســكان مــع الجماعــات المحليــة في مجال التنمية** هي:

- عدم استشارتهم ودعوتهم إلى المشاركة في أمور أحيائهم، بمعنى وجود هوة بين السكان والجماعات المحلية (جهاز التنمية).
- ضيق الوقت لدى هؤلاء السكان نتيجة تعارض عملهم الشخصي مع وقت مساهمتهم التطوعية (ضغوط الحياة).
- سيادة مجموعة من القيم السلبية لدى هؤلاء مثل التواكل والخوف والانعزالية.
- عدم الاعتراف بدور السكان مما ينتج عنه تعطيل القدرات والإمكانيات التي لديهم وعدم الاستفادة منها في الأخير.
- تعقد الإجراءات والروتين (البيروقراطية) مما يولد فشل لدى السكان.
- المعاناة والضعف للسكان، خاصة في الأحياء الشعبية والعشوائي سبب لهم إحساسا باللامبالاة والسلبية وأن العمل التطوعي ليس لديه أي قيمة وأي فائدة وأن هذه النغمة الجديدة تقدمها السلطات المعنية لتصرفهم عن أمور وقضايا سياسية.

جدول رقم (29): يبين أساليب تشجيع أجهزة الحكومة لإنجاز مشاريع التنمية الحضرية

أساليب تشجيع الحكومة لإنجاح برامج التنمية الحضرية	ت	%
تقديم مساعدات مادية	05	%06
التثقيف العام	11	%12
برامج تدريب	02	%02
استشارة السكان	59	%66
توفير فرص التعلم	13	%14
المجموع	90	%100

المصدر: استمارة استبيان، السؤال رقم: (21)

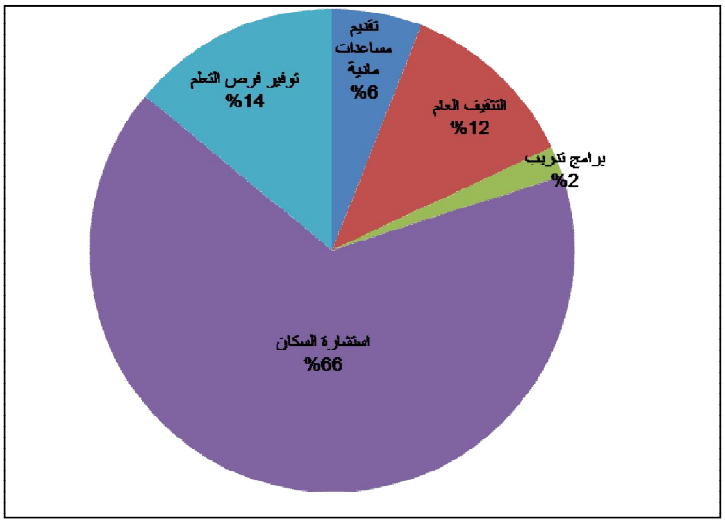

مخطط بياني رقم 26: يبين الحجم النسبي لأفراد العينة الثانية، وفق متغير أساليب تشجيع أجهزة الحكومة لإنجاز مشاريع التنمية الحضرية

كشفت بيانات الدراسة الميدانية عن الأساليب والطرق التي تستخدمها في تشجيع مشاركة السكان للقيام والمساهمة في إنجاح مشاريع التنمية الحضرية وذلك من خلال:

- استشارة السكان بنسبة تقدر بـ66% كما جاء ذلك في إجابة المبحوثين.
- توفير فرص التعليم بنسبة تقدر بـ16%.
- التثقيف العام بنسبة تقدر بـ12%.
- تقديم المساعدات المادية بنسبة 06%.
- برامج التدريب بنسبة 02%.

وهذا يؤكد حرص الأجهزة الحكومية لإنجاح التنمية الحضرية من خلال صور المشاركة السالفة الذكر، وذلك لتأهيل السكان والمشاركة البناءة التي تقوم باعتماد على الذات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فتزايد الأعباء على هذه الأجهزة لبرامج التنمية الحضرية وقناعة المسؤولين وإدراكهم بأهمية إشراك السكان وتوسيع نطاق هذه المشاركة بصورة مستمرة وكما جاء ذلك في بيانات الدراسة تشير إلى أن 100% يؤكدون على أهمي تشجيع الحكومة

للسكان في المساهمة لإنجاح برامج التنمية الحضرية وتوسيع الفرصة لتوسيع نطاق هذه المشاركة.

كما أكد السكان على أساليب أخرى مثل التوعية لفائدة مشاريع التنمية الحضرية إضافة إلى أساليب المراقبة والمتابعة والتشغيل أو بث روح المبادرة والتشجيع مع عقد لقاءات مستمرة.

جدول رقم (30): يبين القائمون على مشروعات التنمية الحضرية

القائمون على مشروعات التنمية الحضرية	ت	%
البلدية	40	%44
الولاية	38	%42
مؤسسات المجتمع المدني	06	%07
السكان	00	%00
القطاع الخاص	06	%07
المجموع	90	%100

المصدر: استمارة استبيان، السؤال رقم: (22)

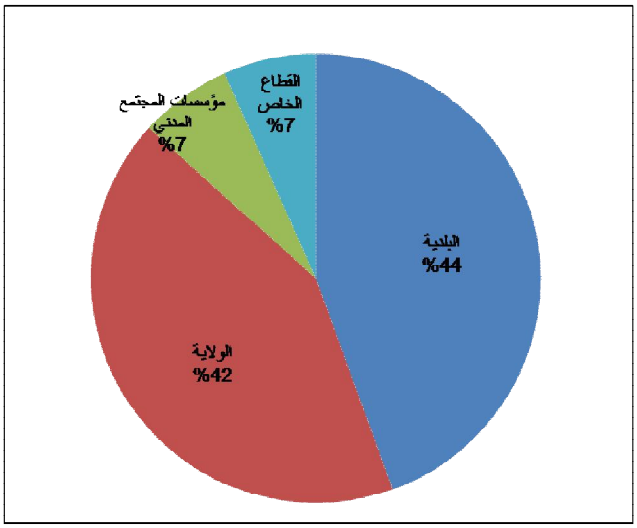

مخطط بياني رقم 27: يبين الحجم النسبي لأفراد العينة الثانية، وفق متغير القائمون على مشروعات التنمية الحضرية

تبين الدراسة الميدانية رؤية المبحوثين للفاعلين على مستويات التنمية الحضرية بمدينة خنشلة، حيث نجد أن:

- الجانب الأكبر من المبحوثين قد عبروا أن الجماعات المحلية (البلدية والولاية) هي المسؤولة عن توفير برامج التنمية الحضرية وإدارة مشروعاتها وذلك بنسبة تقدر بـــ86% من إجمالي مفردات العينة وعددهم 78.
- في حين عبر 14% من المبحوثين أن مسؤولية برامج التنمية الحضرية وإدارة مشروعاتها تقع على عاتق مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص أيضا يعني رفض شبه كلي لدورهم في تأطير وتبني مشروعات وبرامج التنمية الحضرية.

- وهناك رفض كامل لدور السكان في مشروعات التنمية الحضرية، ويشير ذلك إلى أن الرؤية الأساسية للمبحوثين توضح أن الحكومة هي المسؤولة عن توفير خدمات التنمية الحضرية وبرامجها وقيامها بإدارة ومتابعة وتقييم هذه المشروعات، أما القطاعات الأخرى فما تزال محدودة.

جدول رقم (31): سبب تدخلات مؤسسات المجتمع المدني في الأحياء والعراقيل التي تواجهها

تدخلات قادة مؤسسات المجتمع المدني في الأحياء / العراقيل	نعم		لا		ت	%
	ت	%	ت	%		
	10	%11	80	%89	90	%100
			ت	%	ت	النسبة
عدم توفر الإمكانيات المادية			00	%00	00	%00
عدم الوعي بأهمية العمل التطوعي			08	%09	08	%09
عدم ثقة السكان في مؤسسات المجتمع المدني			20	%22	20	%22
التوجهات السياسية			00	%00	00	%00
قلة الخبرة لدى مؤسسات المجتمع المدني			02	%02	02	%02
الانشغال بالأعمال الخاصة			50	%56	50	%56
المجموع			80	%89	80	%89

المصدر: استمارة استبيان، السؤال رقم: (23،24)

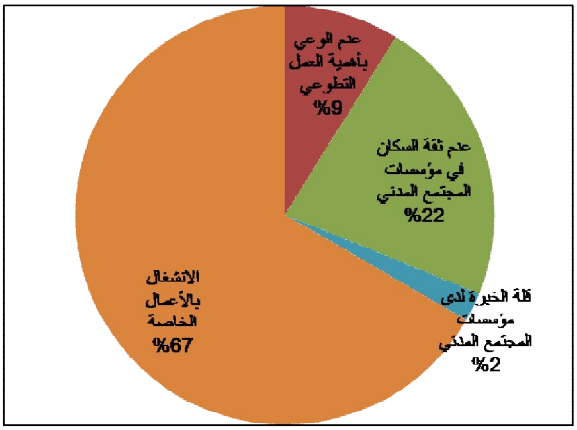

مخطط بياني رقم 28: يبين الحجم النسبي لأفراد العينة الثانية، وفق متغير العراقيل التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني في الأحياء

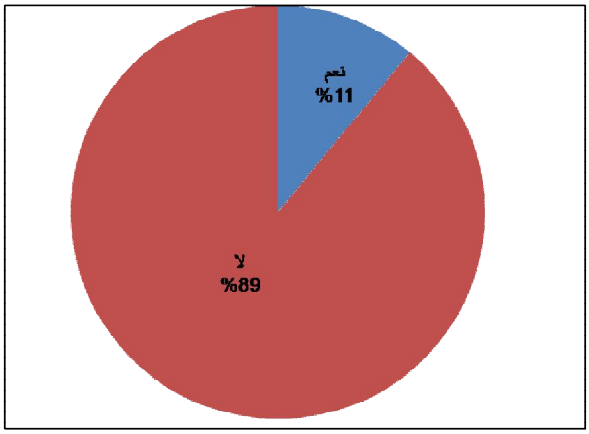

مخطط بياني رقم 29: يبين الحجم النسبي لأفراد العينة الثانية، وفق متغير تدخلات قادة مؤسسات المجتمع المدني في الأحياء

أما عن سؤالنا حول تدخلات قادة مؤسسات المجتمع المدني على المساعدة وتزويد الأحياء بالخدمات، أجاب 11% من مجتمع البحث على أنه هناك تدخل وعددهم عشرة أفراد.

وفيما يخص تطبيقها فقد سجلنا 04% من مفردات العينة يتم تطبيق هذا التدخل فعلا من خلال الإصغاء والاستماع لمشاكل وانشغالات السكان و07% يقرون بأن هناك تدخلات من طرف قادة مؤسسات المجتمع المدني إلا أنها بحاجة إلى تفعيل وما تزال حبر على ورق.

أما الأغلبية منهم (08) أجابوا بأنه لا يوجد أي تدخل من قبل مؤسسات المجتمع المدني وذلك بنسبة تقدر بـــ89%.

وفيما يخص العراقيل التي تعيق عمل هذه المؤسسات حسب رأي الأغلبية من المبحوثين فهي:

- عدم الوعي بأهمية العمل التطوعي 09% وتدخل في لامبالاة هذه المؤسسات.
- عدم ثقة السكان بمؤسسات المجتمع المدني 22% من خلال تقديم وعود كاذبة.
- قلة الخبرة لدى هذه المؤسسات 02% نظرا لحداثة نشأة معظم المؤسسات.
- الانشغال بالأعمال الخاصة 67% من خلال اهتمام القادة بأمورهم الخاصة، لأن قيادات هذه المؤسسات لا تهتم كثيرا بإشراك السكان دوما إلا في المناسبات الرسمية (الانتخابات) انتخاب رؤساء الأحياء، النقابات وتجديدها، ولذلك يعترضون عن التطوعية والتطوع تجاه هذه المؤسسات وهذا لعدم ثقة السكان بقياد هذه المؤسسات من حيث سلوكهم وأخلاقهم وتاريخهم، إلا أننا لمسنا بعض جوانب التطوع خاصة من فئة المؤسسات من حيث سلوكهم وأخلاقهم وتاريخهم، إلا أننا لمسنا بعض جوانب التطوع خاصة من فئة الشباب

كتنظيف الأحياء والقيام بالأعمال الخيرية عن طريق إشراك متطوعين عن المجتمع المحلي.

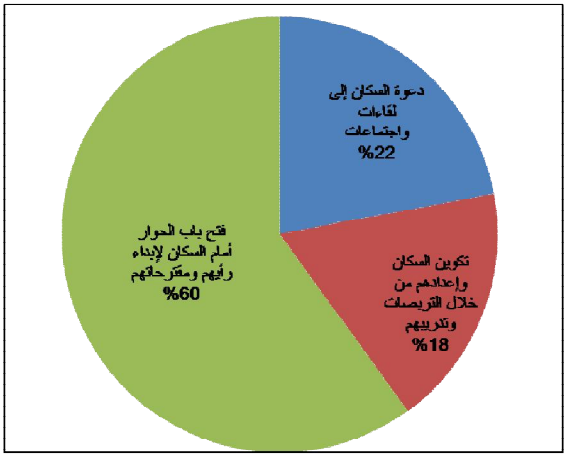

مخطط بياني رقم 30: يبين الحجم النسبي لأفراد العينة الثانية، وفق متغير طرق تشجيع السكان لبرامج التنمية الحضرية

جدول رقم (32): يبين طرق تشجيع السكان لبرامج التنمية الحضرية

طرق تشجيع السكان لبرامج التنمية الحضرية	ت	%
دعوة السكان إلى لقاءات واجتماعات	20	%22
تكوين السكان وإعدادهم من خلال التربصات وتدريبهم	16	%18
فتح باب الحوار أمام السكان لإبداء رأيهم ومقترحاتهم	54	%60
المجموع	90	%100

المصدر: استمارة استبيان، السؤال رقم: (25)

أما عن **طرق تشجيع الساكن في برامج التنمية الحضرية** تبين أن:

- 20% من أفراد عينة البحث يفضلون دعوة السكان إلى لقاءات واجتماعات.
- 18% من أفراد العينة يفضلون تكوين السكان وإعدادهم من خلال تربصات وتدريبهم.
- 54% من عينة البحث يفضلون فتح باب الحوار أمام السكان إبداء آرائهم ومقترحاتهم.

وفي جميع الأحوال نجد أن الساكن شريك وفاعل اجتماعي بأهداف وبرامج التنمية الحضرية لأن غاية التسمية بشكل عام هي ترجمة الاحتياجات للسكان ومطالبهم وانشغالاتهم في نهاية الأمر، من جهة أخرى نجد هذه الطرق في برامج تشجيع السكان يزيد ويرفع من وعيهم أمام برامج وسياسات التنمية الحضرية.

جدول رقم (33): يبين المشاكل التي تعاني منها المدينة

المشاكل التي تعاني منها المدينة	ت	%
عدم رصف الشوارع وعدم نظافتها	13	%14
وجود الحفر والبرك	04	%04
وجود المجاري	07	%08
انقطاع الكهرباء	23	%26
انقطاع المياه	09	%10
عدم وجود وسائل النقل	09	%10
عدم توفر أماكن الترفيه	20	%22
عدم وجود مراكز صحية	05	%06
المجموع	90	%100

المصدر: استمارة استبيان، السؤال رقم: (26)

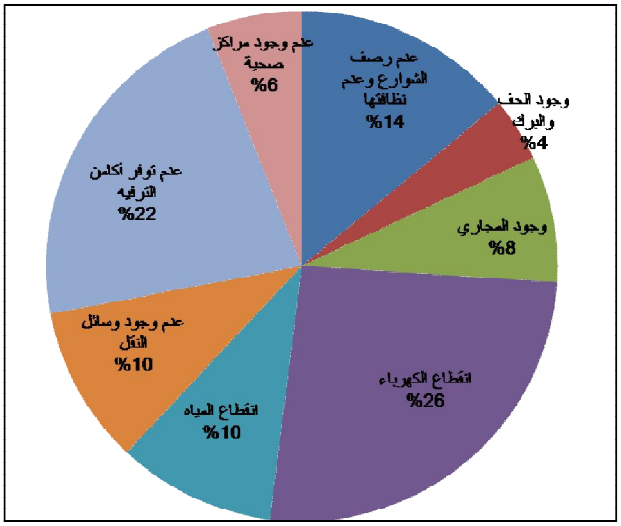

مخطط بياني رقم 31: يبين الحجم النسبي لأفراد العينة الثانية، وفق متغير المشاكل التي تعاني منها المدينة

سئل السكان عن **أهم المشاكل التي تعاني منها المدينة** فكانت إجاباتهم كالتالي:

- 14% يقرون بعدم رصف الشوارع وعدم نظافتها وعددهم 13 فردا من عينة الدراسة.
- 04% يقرون بوجود الحفر والبرك خاصة في الشتاء وعددهم 04 أفراد من عينة الدراسة.
- 08% يقرون بوجود المجاري خاصة في موسم الأمطار وعددهم 07 أفراد من عينة الدراسة.
- 26% يقرون بانقطاع التيار الكهربائي خاصة في فصل الصيف وعددهم 23 فردا من عينة الدراسة.
- 10% يقرون بانقطاع المياه خاصة في فصل الصيف وعددهم 09 أفراد من عينة الدراسة.
- 10% يقرون بنقص وسائل النقل وعددهم 09 أفراد من عينة الدراسة.
- 22% يقرون بعدم توفر أماكن الترفيه وعددهم 20 فردا من عينة الدراسة.

- 06% يقرون بعدم كفاية ووجود مراكز صحية في أحياء الدراسة وعددهم 05 أفراد من عينة الدراسة.

فمعظم أفراد العينة (90) يؤكدون على غياب المرافق والخدمات الحضرية وعدم كفايتها وتوسيعها وتطويرها، كما أن التغطية لهذه الخدمات تختلف من حي لآخر وفقا لنوعية الخدمات الحضرية ومدى تركزها يبدو ذلك واضحا في إجابات المبحوثين.

جدول رقم (34): يبين الرضا على نوعية الخدمات الحضرية

الرضا على نوعية الخدمات الحضرية	ت	%
نعم	05	%06
لا	85	%94
المجموع	90	%100

المصدر: استمارة استبيان، السؤال رقم: (27)

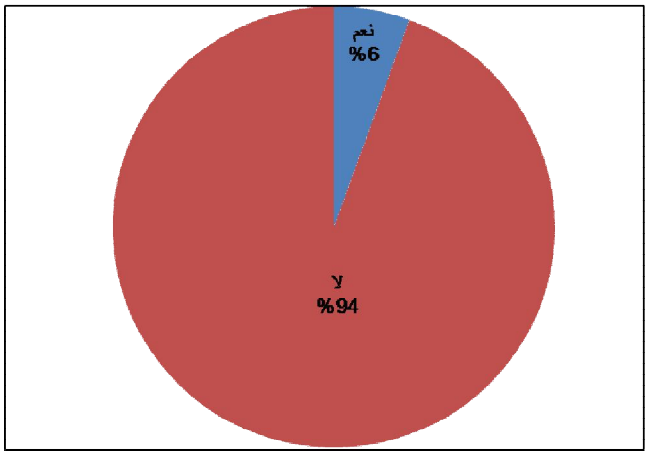

مخطط بياني رقم 32: يبين الحجم النسبي لأفراد العينة الثانية، وفق متغير الرضا على نوعية الخدمات الحضرية

أما عن **مدى رضا المبحوثين على نوعية الخدمات والمرافق الحضرية الموجودة بالمدينة**، فالغالبية منهم 94% عبروا بأنهم غير راضين عنها وذلك لعدة اعتبارات هي:

- الخدمات الموجودة بالمدينة لا ترقى إلى مستوى تطلعات السكان.
- نوعية المشاريع التنموية رديئة وغير دائمة وغير كافية.
- لا يوجد تنظيم للخدمات والمرافق الحضرية.
- الخدمات لا تتماشى وتطلعات السكان ولا تعبر عن احتياجاتهم الفعلية.
- سوء التنظيم والعشوائية في إنجاز هذه الخدمات.
- غير مصممة وغير مدروسة وغير مخططة تخطيطا محكما ومنظما.

أما البقية من أفراد العينة فقد عبروا عن رضاهم على الخدمات الموجودة بالمدينة وذلك بنسبة 06%، وذلك بالرغم من النقائص إلا أن هناك إنجازات معتبرة وقفزة نوعية وكبيرة من ناحية مشاريع التنمية الحضرية وما تتضمنه من توفير خدمات البنية التحتية ومختلف الهياكل الحضرية.

جدول رقم (35): أهم قنوات الاتصال من أجل إشراك السكان في التنمية الحضرية

أهم قنوات الاتصال من أجل إشراك السكان في التنمية الحضرية	ت	%
الإذاعة	13	%14
الجرائد	07	%08
إعلانات وملصقات	08	%09
التلفزة	01	%01
دورات المجلس الشعبي الولائي والبلدي	16	%18
مؤسسات المجتمع المدني	10	%11
لجان الأحياء السكنية	35	%39
المجموع	90	%100

المصدر: استمارة استبيان، السؤال رقم: (28)

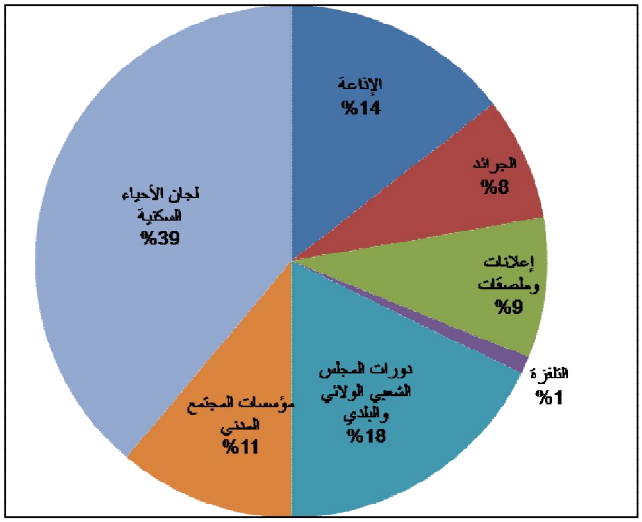

مخطط بياني رقم 33: يبين الحجم النسبي لأفراد العينة الثانية، وفق متغير أهم قنوات الاتصال من أجل إشراك السكان في التنمية الحضرية

يتضح من البيانات الموضحة أن غالبية الحالات المدروسة يفضلون لجان الأحياء السكنية وعددهم 35 حالة بنسبة تقدر بـــ39% كأداة فعالة لإشراكهم في تنمية المدينة، ثم دورات المجلس الشعبي الولائي والبلدي بنسبة تقدر بـــ18% وعددهم 16 فردا من أفراد العينة، ثم قنوات الاتصال المرئية والمقروءة والمسموعة (الإذاعة، الجرائد والإعلانات، التلفزة) بنسبة تقدر بـــ32% وعددهم 29 من مجتمع الدراسة، وأخيرا مؤسسات المجتمع المدني بنسبة تقدر بـــ11% وعدد 10 أفراد.

وإن دل هذا فإنما يدل على اهتمام ووعي أفراد العينة جميعهم بالحياة اليومية ومدى تفاعلهم من أجل تنمية مدينتهم باعتبارها الفضاء الذي يشكل

حياتهم على جميع الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وذلك بتوفير وإشباعهم لمختلف الحاجات الأساسية، وبذلك يتم دفع عجلة التنمية الحضرية والمشاركة فيها إلى الأمام، بالإضافة إلى وسائل أخرى كالاتصال المباشر.

كما عبر آخرون بإعادة الدور الحيوي للمسجد في الحياة العامة للسكان، وهذا يعتبر من آليات عمل تقوم بها الأجهزة الحكومية تجاه السكان، معنى ذلك لابد من خلق علاقات ثقة مع المجتمع وتضييق الفجوة معه من أجل تمكين الأفراد والجماعات من التفاعل الإيجابي مع أجهزة التنمية تحقيقا لأهدافها التي تعود بالنفع في نهاية الأمر للمجتمع، وهذا يقوي عملية المساهمة والتطوع ويزيد من وعي السكان للوصول إلى مختلف الحلول.

4-1-التحليل الكيفي:

وعن مدى مشاركة السكان في تنمية أحيائهم تبين أن مجموع 100% من أفراد عينة البحث يؤكدون على المشاركة في تنمية أحيائهم وذلك نتيجة لسببين:

أولهما: أسباب اجتماعية وتتمثل في حسن الجيرة بنسبة تقدر بـ72%.

ثانيهما: أسباب ثقافية تتمثل في الميل للعيش في وسط حضري نظيف بنسبة تقدر بـ28%

وبالنسبة لأنواع النشاطات التي ينبغي على السكان المساهمة فيها تبين أن سكان أحياء الدراسة يركزون بشكل عام على ضرورة مشاركتهم في تنمية النشاطات الحضرية بنسب 100%.

- فمنهم من يساهم في تأمين النظافة العامة بنسبة 44%.
- ومنهم من يساهم في تحسين الشوارع وتجميلها وتنظيفها بنسبة 07%.

- ومنهم من يساهم في تجميل الأبنية وبخاصة الواجهات بنسبة 43%.
- ومنهم من يساهم في تنظيم الحدائق العامة بنسبة 06%.

وعن أهمية الخدمات والمرافق العامة في الحياة العامة للسكان بسبب إجابات المبحوثين أنها لها أهمية في حياتهم لأنها تبعث على الراحة والهدوء وسهولة الحياة، وبناء وسط حضري سليم وخالي من الأمراض الاجتماعية، وتزيد من درجة الانتماء والاندماج الحضري، وتحد من الضغوط النفسية التي يعيشها السكان يوميا، وتنمي الوعي وترفع من الحس التنموي والتضامني وتبعث على التكيف والتضامن مع السكان.

ويؤكد مجتمع الدراسة أن عليهم أن يحافظوا على أن توفير الخدمات الحضرية يزيد من إمكانية الحفاظ عليها من قبل السكان وذلك بنسبة 100% وهذا يدل على حرصهم على هذه الخدمات وتنميتها لأنهم بحاجة ماسة إليها، بالإضافة أنها تكون عامل جذب لتنمية المدينة وتنظيمها مستقبلا، وعامل جذب للمساهمة في تطويرها والاعتناء بها وإن كانت الدولة تقوم بدورها في إنجاز خطط وبرامج التنمية الحضرية وبناء البنية التحتية فإن دور السكان ومؤسسات المجتمع المدني لا تتمثل في الحفاظ على هذه البيئة والخدمات، بل أن دور هذه المؤسسات من خلال توعية الأفراد بأهمية هذه الخدمات في حياتهم اليومية.

إن الانتفاع بأهمية التنمية الحضرية حتما سيشجع السكان للمساهمة فيها، وهو ما تكشف عنه إجابات أفراد العينة بنسبة 100% وهذا يدل على وعيهم وتفهمهم لتحقيق مطالبهم وأهدافهم ومدى تفاعلهم مع مختلف برامج التنمية الحضرية التي تصب في نهاية الأمر لخدمة مجتمع المدينة.

أما الآليات المتبعة في ذلك فتكون عن طريق اقتراح المشاريع واحتياجاتهم من الخدمات التي تكون المدية بحاجة إليها، والتعاون مع الجهات المختصة حين يتطلب الأمر ذلك، فالمحافظة على المحيط والممتلكات العامة والمساهمة في العمل التطوعي الذي يتجسد في الحملات التطوعية، بالإضافة إلى الإعانات المادية والاجتماعية وعدم الاعتراض على المشاريع التنموية، وأخيرا معالج المسائل المتعلقة بأحيائهم عن طريق إبداء الرأي مما يدفع بالتنمية الحضرية نحو الأمام.

أما السؤال الخاص باحتياجات الحي إلى مشاريع تنموية، أجاب كل المبحوثين عن حاجة أحيائهم إلى مشاريع تنموية وذلك بنسبة تقدر بـ100%، بحسب المشاهدة الواقعية لهذه الأحياء فهي متوفرة على خدمات عامة ومشتركة، كذلك الخاصة بتوفير خدمات البنية التحتية في أي مجتمع حضري، حيث يستفيد منها السكان على اختلافهم، ومن هذه الخدمات شبكات الصرف الصحي والمياه والكهرباء والغاز الطبيعي، إلا أن هناك بعض التفاوتات في مدى وفرة هذه الخدمات ومستوى توفرها باختلاف الأحياء.

وعن مدى رؤية المبحوثين للمشروعات التنموية التي تحتاجها أحياءهم فنبين معطيات الدراسة إلى ا، الأحياء بحاجة ماسة إلى توفير مرافق اجتماعية وثقافية، حيث يعبر ذلك بنسبة 23% وإقامة مساحات خضراء وحدائق بنسبة 27% وبنفس النسبة للمطالب الخاصة بتعبيد الطرق وصيانتها مع إقامة الإنارة العمومية، فكانت النسب تقدر بـ24%.،بالإضافة إلى توفير الخدمات الصحية.

والملفت للنظر أن المطالبة بتوفير هذه الخدمات الناقصة قد تركزت في أحياء المبحوثين تعكس طبيعة احتياجات السكان في هذه الأحياء مدى الوعي

الذي وصل إليه مجتمع الدراسة من خلال رؤيتهم لمثل هذه المشاريع في ظل توافر جميع الخدمات الأخرى، وذلك يرجع لأهميتها في حياتهم والحاجة إليها.

كما يجب أن تتنوع هذه الخدمات لإعطاء السكان الحرية في الاختيار.

هذا وأجاب 56% من أفراد مجتمع البحث أن أحيائهم تعاني من مشكلتي التلوث وعدم النظافة وأن هذه الأحياء ممثلة في حي المقبرة الإسلامية وحي النور، على اعتبار أن الحي الأول حي شعبي والثاني عشوائي.

أما نسبة 44% لا تعاني أحياؤهم من هذه المشكلة، وتمثل الأحياء الراقية كحي السعادة والمتوسطة كحي 80 مسكن.

وعن مسألة القائمين على تنظيف الحي، أكد 20% أنهم يقومون بتنظيف الحي بأنفسهم ويتجسد ذلك في صورة حملات نظافة خاصة في نهاية الأسبوع (حملات تطوعية)، والباقي يقرون بن عمال البلدية هم الذين يقومون بتنظيف الأحياء وذلك بنسبة 76% وهذا بحكم طبيعة عملهم ونطاق تخصصهم والمهام الموكلة لهم، و04% يقرون بدور جمعيات الأحياء لإنجاز هذه المهمة، وهذا ما يفسر ضعفها وعجزها عن إحداث تغيير جوهري في طرق التفكير السائد وأسلوب العمل القائم في هذه الأحياء.

صحيح أن البلدي هو الشخص المسؤول الأول عن تنظيف الأحياء السكنية، إلا أن هذا لا يمنع السكان من التعاون والمساهمة أيضا، هذا يعني أن هناك تفاعل بين الجهود الحكومية والسكان مؤسسات المجتمع المدني (جمعيات الأحياء) في مواجهة مشكلتي التلوث وعدم النظافة.

ومن حيث الصعوبات التي تعترض السكان مع الجهات الإدارية، أجاب 31% من أفراد العينة أنهم يعانون من مشاكل وأن 69% أقروا بعدم وجود

أية عراقيل تذكر مع أي جهة إدارية، وبحسب إجابات المبحوثين عن طبيعة هذه العراقيل تم ذكر ما يلي:

انتشار اللامبالاة والسلبية وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وعدم التقيد بأوقات العمل والتماطل في أداء الخدمة مع قلة الكفاءة وطول الانتظار والمحسوبية في أداء الخدمة وغيرها...

أما عن الصعوبات التي تعترض مشاريع التنمية الحضرية فهي كبير ومتنوعة بحسب إجابات مجتمع البحث منها ما يتعلق بالأجهزة الإدارية ومنها ما يتعلق بالسكان.

فتعقد الإجراءات والإغراق في الروتين والبطء الشديد في إصدار القرارات وعدم الالتزام بإصدار الشعارات المعلقة وانتشار اللامبالاة والسلبية وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وسيطرة العوامل الشخصية على علاقات العمل الرسمية وإنجازاته، وتجاهل دور مؤسسات المجتمع المدني والسكان في برامج التنمية الحضرية سواء في مرحلة التخطيط أو التنفيذ والسرقة والرشوة، وعدم متابعة المشاريع بموضوعية والتفرد بالرأي وعدم أخذ رأي السكان وتقديم المنفعة الخاصة على المنفعة العامة، كل هذا نابع من البيروقراطي وتداعياتها. أما المعوقات الخاصة بالسكان هي غياب اليد العاملة بكل بساطة.

هذا ويفضل السكان التوجه إلى الجماعات المحلية (الولاية والبلدية) لحل الانشغالات المتعلقة بأحيائهم وذلك بنسبة تقدر بـ81% ثم رؤساء النقابات بنسبة 13% وأخير رؤساء الأحزاب بـ06%، ذلك أن الجماعات المحلية وبخاصة البلدية تعتبر شريك أساسي في حل المشاكل والمسائل المتعلقة بالأحياء وبالمدينة بحكم علاقتها مع السكان وارتباطهم بها، وهي

ملزمة بالتكفل ببعض الأمور الأساسية بالسكان وبحكم الصلاحيات التي أعطيت لها من قبل الدولة فيما يخص الحركة التنموية (قانون رقم 90-29 المؤرخ في 31 ديسمبر 1990) وهذا يدل على الثقة الكبير لدى السكان في الجماعات المحلية.

أما الاعتماد على النقابات والأحزاب، فهذا بحكم مراكزهم القيادي ووزنهم السياسي ومدى تأثيرهم على صانعي القرار بالمدينة.

أما عن الطريقة المثلى لذلك، فنجد أن الطريقة التقليدية هي الأفضل لإيصال انشغالاتهم وتتمثل في الاتصال الشفهي المباشر وذلك بنسبة 59% ثم تأتي وسائل الإعلام والاتصال الحديثة كالإعلانات المكتوبة بنسبة 14% والإذاعة بنسبة 08% وأخيرا الجرائد بنسبة 08%.

وفيما يخص الانخراط في مؤسسات المجتمع المدني تبين من بيانات الدراسة أن أفراد العينة منخرطين في جمعيات خيرية، ثقافية، دينية، جمعيات الأحياء) وذلك بنسبة 36% كل حسب ميولاته وانتماءاته، و13% منخرطين في اتحادات نقابية بحكم انتمائهم المهني وطبيعة عملهم، أما باقي أفراد العينة فهم غير منخرطين وذلك بنسبة 51% وهذا يفسر غياب الوعي السياسي لديهم وعدم الاهتمام، هذا العزوف عن الانتماء يرجع إلى عجز هذه المؤسسات وعدم قدرتها لأداء مهامها وعلى جذب شرائح واسعة من السكان لجيها.

أما المشاركة في الانتخابات السياسية فـ87% من أفراد العينة لديهم بطاقات انتخابية ويشاركون في التصويت في الانتخابات العامة والمحلية، وهذا يدل على ازدياد الوعي بما يدور حولهم حول القضايا السياسية، و13% لا يمارسون حقهم الانتخابي وذلك نتيجة لضغوط الحياة اليومية واللامبالاة وغياب النزاهة في العملية الانتخابية، وعدم وجود ثقة في المنتخبين، كما أكد

لنا البعض عجز الحكومة وقصورها عن إشباع الحاجات الأساسية لهم مما يؤثر سلبا على اتجاهات واستعدادات هؤلاء الأفراد نحو المشارك في الحياة السياسي، وبالتالي يضعف من عملي المشاركة في برامج التنمية الحضرية.

كما أكد الأفراد انخراطهم في مؤسسات المجتمع المدني في حالة معالجة هذه الأخيرة لمشاكل حيهم وذلك بنسبة 100% وذلك برفع انشغالات وتطلعات السكان غلى الهيئات المعنية، فضرورة التكفل باحتياجات السكان يحفزهم في المساهمة في تنمية أحيائهم مما يخلق ثقة بينهما، ويزيد من وعيهم تجاه عملهم التطوعي.

وعن اهتمامات الجماعات المحلي باهتمامات وانشغالات السكان، أكد لنا 33% من أفراد العينة أنه توجد عد مشاريع تنموية قامت بتوفرها الجماعات المحلية منها توفير خدمات التعليم والبنية الأساسية كمد شبكة الطرق والمواصلات وتزويد الأحياء بالمياه والكهرباء والغاز الطبيعي وتعبيد الطرق والصرف الصحي والإنارة العمومية، فهم يعبرون عن مدى استفادتهم من الخدمات الحكومية التي تتوفر في أحيائهم.

كما تكشف بيانات الدراسة أن الغالبية العظمى من عينة البحث 67% لم تعبر عن عدم الاستفادة من اهتمامات الجماعات المحلية، ويترجم ذلك القصور في توفير الخدمات الحضرية لأحيائهم.

وعن المشاركة في تنمية أحياء الدراسة من طرف الجماعات المحلية، أوضحت بيانات الدراسة أن مشاركة السكان قد اقتصرت على 40% من إجمالي مفردات العينة، وأن 60% من لإجمالي العينة لا تشارك، ويكشف ذلك عن الواقع الفعلي لدى مشاركة السكان في برامج التنمية الحضرية وخدماتها في أحياء الدراسة، أما عن نوعية هذه المشاركة فتبين الدراسة الميدانية أن:

- 06% يشاركون في تنمية أحيائهم من خلال تقييم المشاريع.
- 19% يشاركون في تنمية أحيائهم من خلال الجهد التطوعي.
- 11% يشاركون في تنمية أحيائهم من خلال تقديم آراء واقتراحات وأفكار.

وهذا يكشف عن محدودية العمل التطوعي بسبب غياب الفاعلية من الجماعات المحلية في إشراك السكان، وعدم تدعيم الجماعات المحلية وتشجيعهم للسكان، وبالتالي لا توجد بيئة ثقافية تساعد على ترسيخ فكرة مشاركة السكان في أخذ القرارات المتعلقة بمشاكل أحيائهم.

ونتيجة تزايد الأعباء على الحكومة وقناعة المسؤولين وإدراكهم بأهمية إشراك السكان وتوسيع نطاق هذه المشاركة بصورة مستمرة وكما جاء ذلك في بيانات الدراسة إلى أن 10% يؤكدون على أهمية تشجيع الحكومة للسكان، لكن بأساليب مختلفة منها تقديم المساعدة المادية لهم وذلك بنسبة 06% والتثقيف العام بنسبة 12% وبرامج التدريب 02% وتوفير فرص التعليم 13%، أما استشارة السكان فبلغت 66% وهذا بحسب استطلاعات السكان أنفسهم، كما أكدوا لنا على وجود أساليب أخرى كالتوعية لفائدة مشاريع التنمية الحضرية، بالإضافة إلى المراقبة والمتابعة وبث روح المبادرة مع عقد لقاءات مستمرة.

أما القائمون على مشروعات التنمية الحضرية فنجد أن الجماعات المحلية (البلدية والولاية) هي المسؤولة عن توفير برامج ومشروعات التنمية الحضرية وإدارتها بنسبة 86% فالجماعات المحلية أصبحت من لوزميات التنمية الحضرية، بل هي المحك الرئيسي لنجاحها والقاعدة الأساسية من أجل

الوصول إلى حلول وآفاق تهدف إلى التخفيف من هذه المشاكل المتزايدة، ثم يأتي دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني بنسبة 14% .

وعن تدخلات قادة مؤسسات المجتمع المدني في أحياء الدراسة تبين أن 89% من إجابات المبحوثين تنكر أي خطوة تدخل لهؤلاء القادة.

أما عن العراقيل التي تحد من تدخلهم فهي متعددة ومختلفة منها عدم الوعي بأهمية العمل التطوعي لهذه المؤسسات وعدم ثقة السكان بهم وقلة الخبرة لديهم وذلك بنسبة 30% أما 60% من إجابات المبحوثين فتؤكد على انشغال قادة مؤسسات المجتمع المدني بالأعمال الخاصة.

فغياب الثقة مع المجتمع وعدم تجسير الفجوة بين السكان ومؤسسات المجتمع المدني تبقى عملية التطوع تتطلب آليات عملية منها تغلغل قادة هذه المؤسسات في أوساط المجتمع، و11% تقر بتدخلات هؤلاء القادة لكن في المناسبات الانتخابية لا غير.

وفيما يخص الصعوبات التي تعيق التنمية الحضرية من وجهة نظر المبحوثين بعدم وعي أفراد المجتمع وغياب دور الثقافة الحضرية التي تعتبر كطريقة في الحياة العامة للسكان وعدم اللامبالاة والعجز في طرق التفكير وغيرها... وإن كان هذا يعبر عنه بنسبة 08%، بالإضافة إلى هجرة سكان الأرياف نحو المدن وكذا تبعثر التجمعات السكانية وتباعدها حيث يجعل من الصعوبة توفير خدمات البنية التحتية وتغطية كل المرافق العامة التي يحتاجها سكان هذه الأحياء وذلك بنسبة 29%، وجاءت معظم إجابات المبحوثين لتلقي اللوم على سوء التسيير من قبل الجماعات المحلية في إدارة برامج ومشروعات التنمية الحضرية بنسبة تقدر بـ51%، أما جمود العادات والتقاليد

للسكان فقد سجلنا 03% مما يعكس وعي وحاجة السكان لمثل هذه الخدمات وعدم إعاقتهم لمشاريع التنمية الحضرية.

وعن الوسائل التي تدفع للتعاون بين السكان ومؤسسات المجتمع المدني، كشفت نتائج الدراسة أن على قادة هذه المؤسسات أن يهتموا بانشغالاتهم ومشاكلهم المتعلقة بأحيائهم التي يقيمون فيها، لأنه مع مرور الوقت يتشكل لديهم وعي وقناعة للولاء نحو مؤسسات المجتمع المدني وقيادتها ويزيد من إمكاني الانخراط فيها من جهة، ومن جهة ثانية يساعد هذا على الانخراط في أي عمل تطوعي يساعد في تنمية أحيائهم وهذا ما يدفع بعجلة التنمية الحضرية إلى الأمام، وهو ما نلحظه في إجابات المبحوثين، فزيارة أو مقابلة واستماع وقدرة قاد ورؤساء المجتمع المدني على إيجاد الحلول للمشاكل اليومية التي يعيشها سكان الأحياء من شأنه أن يثمن ويجسر العلاقة بينهما مع مرور الوقت.

ومن ناحية طرق تشجيع السكان للمشاركة في برامج ومشروعات التنمية الحضرية، فنجد أن فتحة باب الحوار أمامهم لإبداء آرائهم ومقترحاتهم ودعوتهم إلى لقاءات دورية واجتماعات وكذا تكوينهم وإعدادهم من خلال دورات وتربصات تزيد حتما بالشعور بالمسؤولية تجاه المدينة وأعطابها، وتزيد من إمكانية إعطاء الحلول للمشاكل العالقة، لأن السكان هم الغاية من وراء كل تنمية وهم الأولى في إشراكهم لأنها ترجمة لاحتياجاتهم ومطالبهم، فالسكان معادلة أساسية في هذه العملية، بل ومن الفاعلين المهمين في أي برنامج تنموي. ويفضل سكان أحياء الدراسة الطريقة التقليدية للمساهمة في حل المسائل المتعلقة بأحيائهم وهي الاستمرار في الشكوى لدى المسؤولين بنسبة تقدر بـ74%، فهم لا يعترفون بمؤسسات المجتمع المدني، وإن كان

فهو اعتراف شكلي، فالسكان لا يثقون في هذه المؤسسات وقادتهم لأنهم يحبذون ويقدمون المصالح الخاصة على المنفعة العامة، وهذا ما تعكسه النسبة المئوية والمقدرة بـ26%.

وفيما يخص المشاكل التي تعاني منها المدينة فهي متعددة ومتنوعة، فكل أفراد عينة الدراسة يقرون بوجود خدمات ومرافق عامة وبنية تحتية لكنها غير كافية وغير دائمة، فهي مؤقتة وتفتقد كلها للمعايير وهذا واضح من إجابات المبحوثين المتباينة من غياب تام لأماكن الترفيه والتسلية، وعدم كفاية المراكز الصحية وعدم توفر وسائل النقل ورداءتها وانقطاع المياه خاصة في فصل الصيف، وانقطاع التيار الكهربائي من حين لآخر، ووجود المطبات والحفر، وعدم تعبيد الطرق وتخريبها وضيق الطرقات والازدحام والاختناق المروري وضيق الأرصفة واستغلالها من طرف الباعة المتجولين وأصحاب المحلات والمقاهي، وهي ظواهر لا يلحظها الساكن إلا في مدينته هذه.

وبناءا عليه لا يوجد رضا عن الخدمات الحضرية للأسباب السالفة الذكر لأنها لا ترقى إلى مستوى تطلعات السكان، ولا تعبر عن احتياجاتهم الفعلية وتتميز بسوء التنظيم والتسيير والعشوائية في الإنجاز وغير مخططة بدليل أنها لا تعمر ولا تدوم كثيرا، لأنها سرعان ما تتلف، وخير دليل تلك الطرقات المهترئة والتشوه العمراني وغياب لافتات المرور ونقص المواصلات ونقص صيانة الطرق...الخ.

وأخيرا يفضل سكان أحياء الدراسة الميدانية لجان الأحياء السكنية كقناة هامة ورئيسية لإشراكهم في تنمية مدينتهم ثم دورات المجلس الشعبي الولائي والبلدي ثم قنوات الاتصال المرئية والمقروءة والمسموعة (التلفزة، الجرائد، الإعلانات والإذاعة) ثم مؤسسات المجتمع المدني (أحزاب، نقابات وجمعيات)،

وهذا يدل على وعي الأفراد واهتمامهم بشؤون مدينتهم ومدى تفاعلهم معها يوميا باعتبارها الفضاء الحيوي الذي يطبع حياتهم على جميع المستويات وهذا من شأنه أن يقوي عملية المساهمة والتطوع ويزيد من وعيهم للوصول إلى مختلف الحلول لمشاكل المدينة.

5-عرض وتحليل بيانات الفرضية الرابعة:

جدول رقم (36): يبين العلاقة مع الجيران ومدى تبادل الزيارات

العلاقة مع الجيران / تبادل الزيارة	نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	90	%100	00	%00	90	%100
لا	00	%00	00	%00	00	%00
المجموع	90	%100	00	%00	90	%100

المصدر: استمارة استبيان، السؤال رقم: (8، 9)

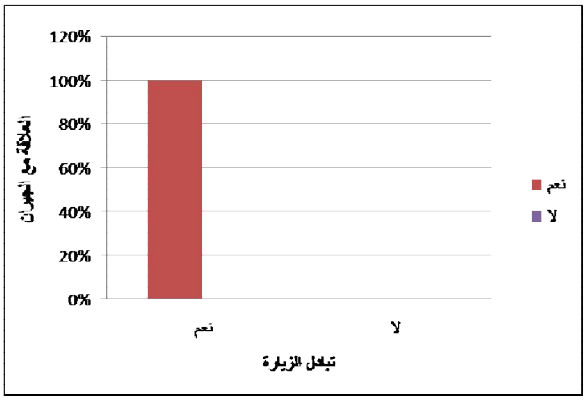

مخطط بياني رقم 34: يبين المدرج التكراري لأفراد العينة الثانية، وفق متغير العلاقة مع الجيران ومدى تبادل الزيارات

وبتوجيه السؤالين للمبحوثين تبين أن جميع أفراد عينة البحث وعددهم 90 لهم علاقة بجيرانهم وذلك بنسبة تقدر بـــ100% وجميعهم كذلك أكدوا على تبادل الزيارة فيما بينهم وذلك بنسبة تقدر أيضا بـــ100% وهذا يعبر عن مدى رضا السكان على بعضهم مهما كانت أصولهم الاجتماعية التي ينحدرون منها من خلال عدة صور منها التعاون في المناسبات (الأفراح، الأعياد...) وهذا نتيجة وجود علاقات اجتماعية مختلفة كالقرابة وحسن الجيرة والعمل وغيرها...

وتتمثل هذه الزيارات في المساعدات المتبادلة ومدى تشاورهم بينهم، بالإضافة إلى علاقات الجيرة والقرابة، فالمبحوثين أكدوا زيارة بعضهم وكثرة

المشاركة في تسيير شؤونهم وأكثر تقديما للمساعدات خاصة في المناسبات، فقد أجاب (90) من أفراد العينة بأنهم يزورون أقاربهم وجيرانهم وذلك بنسبة 100% خاصة في المناسبات السارة وغير السارة والمناسبات الاجتماعية الأخرى.

جدول رقم (37): يبين تلوث الحي وعدم نظافته و القائمين على تنظيفه

تلوث الحي وعدم نظافته / القائمين على تنظيف الحي	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	ت	%
المجموع	50	%56	40	%44	90	%100
السكان	18		%20		18	%20
عمال البلدية	68		%76		68	%76
الجمعيات	04		%04		04	%04
المجموع	90		%100		90	%100

المصدر: استمارة استبيان، السؤال رقم: (17، 18)

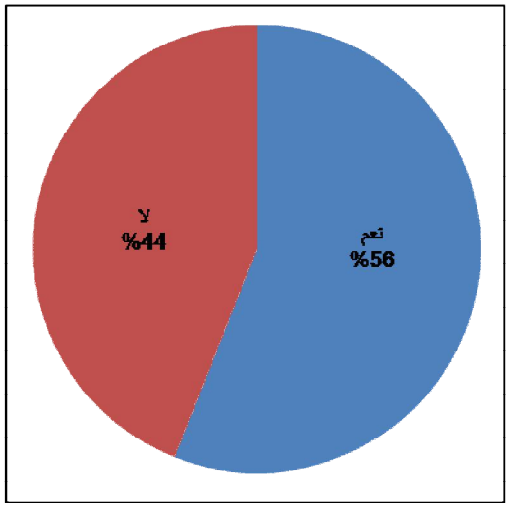

مخطط بياني رقم 35: يبين الحجم النسبي لأفراد العينة الثانية، وفق متغير تلوث الحي وعدم نظافته

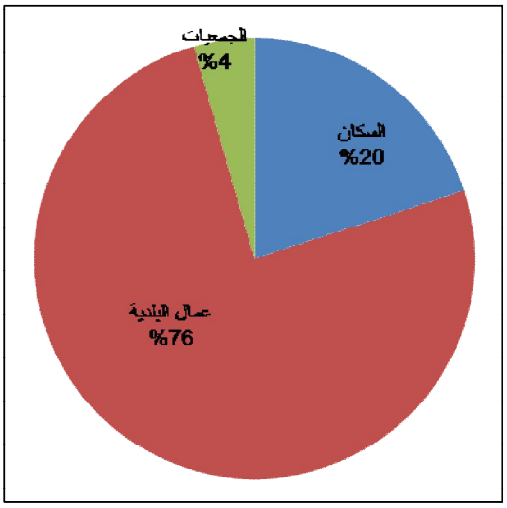

مخطط بياني رقم 36: يبين الحجم النسبي لأفراد العينة الثانية، وفق متغير القائمين على تنظيف الحي من مشكلتي التلوث وعدم النظافة

تشير بيانات الدراسة الميدانية أن 50 من أفراد العينة أجابوا على أن أحياءهم تعاني من مشكلتي التلوث وعدم النظافة ممثلين بنسبة تقدر بـ56%، وأن ما نسبته 44% والمقدر بـ40 لا تعاني أحياؤهم من هذه المشكلة، وهذا

يفسر بأن الفئة الأولى تقطن بحي النور وحي المقبرة الإسلامية، وعلى اعتبار الأول حي عشوائي والثاني حي شعبي.

والفئة الثانية تمثل الأحياء الراقية (حي السعادة) والمتوسطة متمثلة في حي 80 مسكن، أما عن القائمين بتنظيف الحي، فالأحياء التي تعاني من مشكلتي التلوث وعدم النظافة فجاءت الإجابات كالآتي:

- 18 من أفراد العينة من سكان هذه الأحياء هم الذين يقومون بتنظيف الحي بنسبة تقدر بـ20% ويتجسد ذلك في صورة حملات نظافة خاصة في نهاية الأسبوع (حملات تطوعية)،
- و68 من أفراد العينة من عمال البلدية هم الذين يقومون بتنظيف الأحياء بنسبة تقدر بـ76% وهذا يدخل في طبيعة عملهم ونطاق تخصصهم والمهام الموكلة لهم،
- و04 من أفراد العينة أقروا أن جمعيات الأحياء هم الذين يقومون بتنظيف هذه الأحياء بنسبة تقدر بـ04% وهذا ما يفسر ضعف هذه الجمعيات وعجزها عن إحداث تغيير جوهري في طرق التفكير السائدة وأسلوب العمل القائم في هذه الأحياء

جدول رقم 38 : يبين معالجة مشاكل الحي من طرف مؤسسات المجتمع المدني وإمكانية الانخراط

المشاركة في معالجة مشاكل الحي من مؤسسات المجتمع المدني وإمكانية الانخراط	ت	%
نعم	90	%100
لا	00	%00
المجموع	90	%100

المصدر: استمارة استبيان، السؤال رقم: (25)

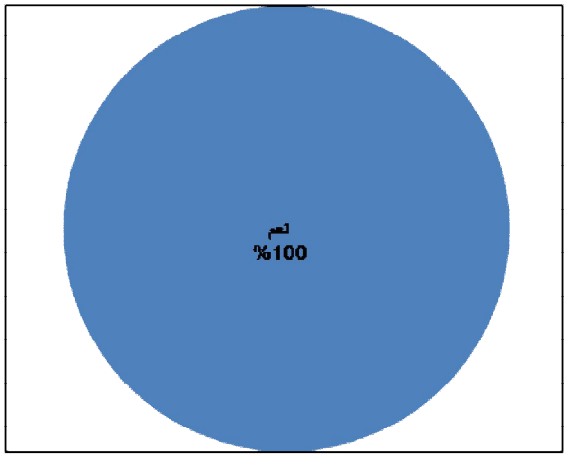

مخطط بياني رقم 37: يبين الحجم النسبي لأفراد العينة الثانية، وفق متغير المشاركة في معالجة مشاكل الحي

تشير البيانات الأولية أن جميع أفراد العينة يؤكدون الانخراط في مؤسسات المجتمع المدني في حالة معالجة هذه الأخيرة لمشاكل المدينة، فكلهم أجابوا بنعم بنسبة تقدر بـــ100% وهذا يؤكد مسألة الثقة بين السكان ومؤسسات المجتمع المدني والوعي لديهم.

جدول رقم (39): يبين مدى اهتمام الجماعات المحلية بانشغالات السكان

اهتمام الجماعات المحلية باهتمامات وانشغالات السكان	ت	%
نعم	30	%33
لا	60	%67
المجموع	90	%100

المصدر: استمارة استبيان، السؤال رقم: (26)

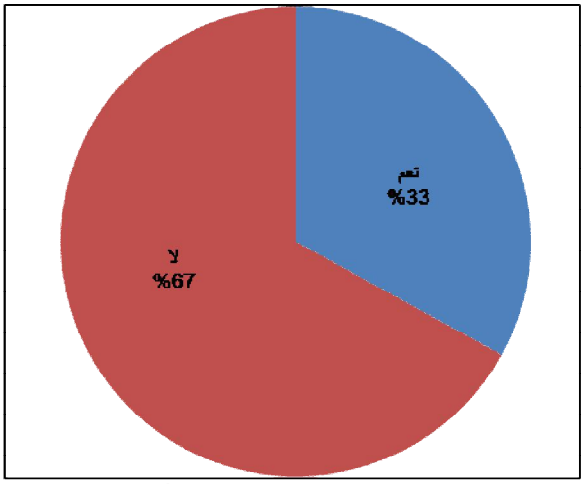

مخطط بياني رقم 38: يبين الحجم النسبي لأفراد العينة الثانية، وفق متغير مدى اهتمام الجماعات المحلية بانشغالات السكان

من خلال البيانات المدونة على الجدول:

- أكد 30 من أفراد عينة البحث أن الجماعات المحلية مهتمة بقضايا وانشغالات السكان والمقدر نسبتهم بـــ33%.
- أما عن التدخلات وطبيعة هذه الاهتمامات فهي تتمثل بحسب رأي المبحوثين في تقديم الخدمات والمرافق الضرورية وإعادة تهيئتها (خدمات البنية التحتية) التي يحتاجها سكان الحي كالصرف الصحي وتعبيد الطرق وشبكات المياه والإنارة العمومية.
- أما 60 من أفراد مجتمع البحث فيؤكدون عدم مبالاة الجماعات المحلية بانشغالاتهم وبنسبة تقدر بـــ67%، فهم يؤكدون على عجزها وقصورها في إشباع الحاجات الأساسية لهم في أدنى صورها.

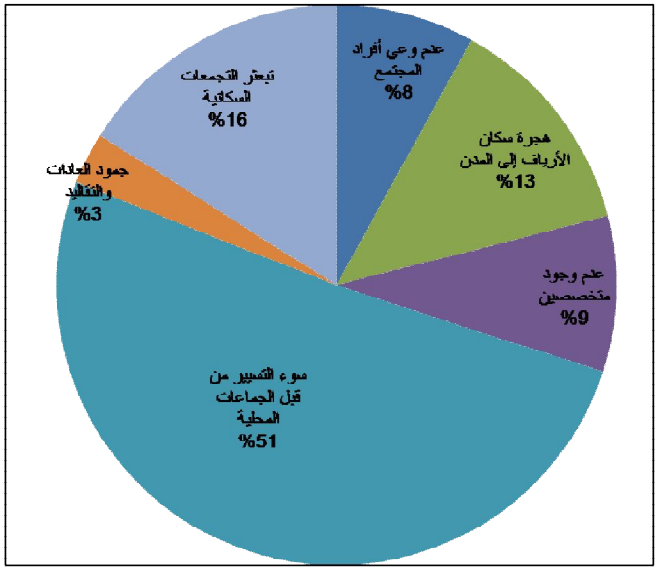

مخطط بياني رقم 39 : يبين الحجم النسبي لأفراد العينة الثانية، وفق متغير الصعوبات التي تعيق التنمية الحضرية

جدول رقم (40): يبين الصعوبات التي تعيق التنمية الحضرية

الصعوبات التي تعيق التنمية الحضرية	ت	%
عدم وعي أفراد المجتمع	07	%08
قلة الموارد المالية	00	%00
هجرة سكان الأرياف إلى المدن	12	%13
عدم وجود متخصصين	08	%09
سوء التسيير من قبل الجماعات المحلية	46	%51
جمود العادات والتقاليد	03	%03
تبعثر التجمعات السكانية	14	%16
المجموع	90	%100

المصدر: استمارة استبيان، السؤال رقم: (31)

تعتبر الصعوبات التي تواجه مشروعات التنمية الحضرية عن طبيعة المجتمع التي تمارس فيه هذه العملية، فقد تبين من بيانات البحث الميداني أهم الصعوبات حسب رأي المبحوثين فجاءت موزعة كالتالي:

- عدم وعي الأفراد 08% وهو غياب الثقافة الحضري وعدم اللامبالاة لديهم والعجز في طرق التفكير.
- هجرة سكان الأرياف إلى المدن 13% عن طريق استيلائهم على أراضي الدولة وبناء سكنات فوضوية مما يتطلب المزيد من الخدمات.
- عدم وجود متخصصين 09% بالرغم من وجود الكوادر إلا أنها غير مؤهلة وغير فاعلة وغير كفؤة.
- سوء التسيير من قبل الإدارة المحلية 51% وتتمثل في البيروقراطية، التماطل في أداء المهام وقل الخبرة، طبيعة ونوعي المشاريع.
- جمود العادات والتقاليد 03% غياب الدور التوعوي والحسي والتثقيفي لدى المبحوثين.

- تبعثر التجمعات السكانية 16% مما يجعل من الصعوبة تنفيذ برامج التنمية الحضرية وتغطية الخدمات والاحتياجات لكافة أحياء المدينة بالخدمات الضرورية.

جدول رقم (41): يبين الوسائل التي تدفع للتعاون بين السكان ومؤسسات المجتمع المدني

الوسائل التي تدفع للتعاون بين السكان ومؤسسات المجتمع المدني	ت	%
زيارة قيادات هذه المؤسسات إلى الأحياء السكنية	34	%38
مقابلة أعضاء هذه المؤسسات للسكان بصورة منتظمة	22	%24
استماع قادة م.م.م للسكان على إيجاد الحلول والانشغالات	18	%20
قدرة هذه المؤسسات على إيجاد الحلول لهم	16	%18
رضا السكان على أداء هذه المؤسسات	00	%00
المجموع	90	%100

المصدر: استمارة استبيان، السؤال رقم: (32)

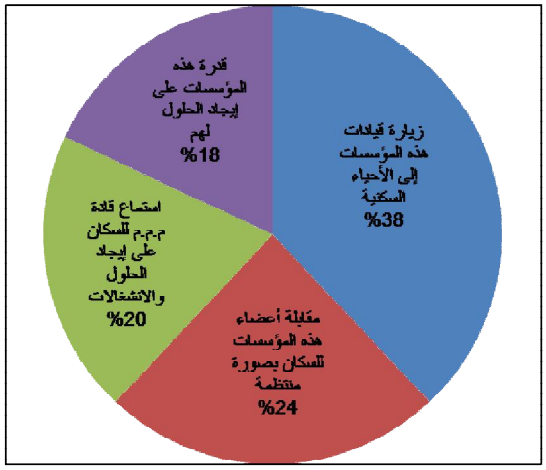

مخطط بياني رقم 40: يبين الحجم النسبي لأفراد العينة الثانية، وفق متغير الوسائل التي تدفع للتعاون بين السكان ومؤسسات المجتمع المدني

وعن **الوسائل التي تدفع للتعاون بين السكان ومؤسسات المجتمع المدني** كشفت بيانات الدراسة على أن:

- 38% يفضلون زيارة قيادات هذه المؤسسات إلى الأحياء السكنية.
- 24% يفضلون مقابلة أعضاء هذه المؤسسات للسكان بصورة منتظمة.
- 20% يفضلون استماع قادة مؤسسات المجتمع المدني لانشغالات السكان.
- 16% يفضلون قدرة هذه المؤسسات على إيجاد الحلول لهم.

وهذا يزيد من ثقة السكان حين يدركون أن مؤسسات المجتمع المدني وقياداتهم منشغلين ومهتمين بمشاكلهم وانشغالاتهم، وبذلك يتشكل لدى السكان الولاء لهذه المؤسسات ويزيد من إمكانية الانخراط فيها، وهذا يساعد على الانخراط في أي عمل تطوعي يساعد في تنمية الأحياء.

جدول رقم (42): يبين الطريقة المناسبة للمساهمة في حل المسائل المتعلقة بالحي

الطريقة المناسبة للمساهمة في حل المسائل المتعلقة بالحي	ت	%
الانخراط في مؤسسات المجتمع المدني	07	%08
الانخراط في جمعيات لجان الأحياء	16	%18
الاستمرار في الشكوى لدى المسؤولين	67	%74
المجموع	90	%100

المصدر: استمارة استبيان، السؤال رقم: (34)

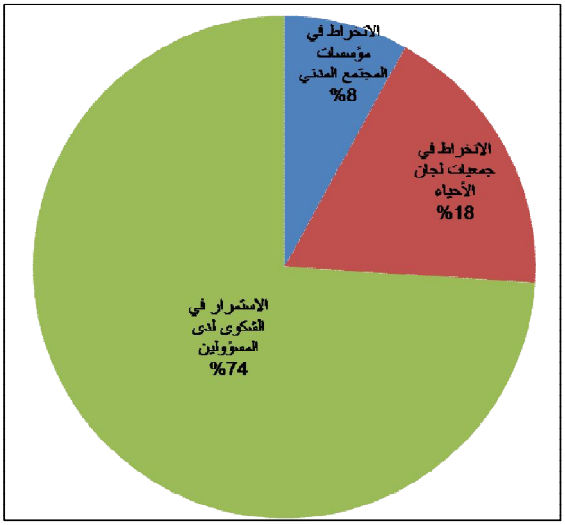

مخطط بياني رقم 41: يبين الطريقة المناسبة للمساهمة في حل المسائل المتعلقة بالحي

فيما يخص سؤالنا عن الطريقة المثلى للمساهمة في حل المشاكل المتعلقة بأحياء الدراسة، فجاءت بيانات الدراسة لتبين ما يلي:

- 08% يفضلون الانخراط في مؤسسات المجتمع المدني.
- 18% يفضلون الانخراط في جمعيات لجان الأحياء.
- 74% يفضلون الاستمرار في الشكوى لدى المسؤولين.

وهذا يدل على أن الأغلبية منهم يفضلون الطريقة التقليدية وعدم الأخذ بالطرق الحديثة والتشاور والتحاور حول مسائل الأحياء ومشاكلهم عبر الانخراط في مؤسسات المجتمع المدني، كما أنهم لا يثقون في الجمعيات، لأن الأجهزة المعنية بالتنمية الحضرية لا تعترف بهذه المؤسسات، فالاعتراف شكلي فقط.

جدول رقم (43): يبين المشاكل التي تعاني منها المدينة

المشاكل التي تعاني منها المدينة	ت	%
عدم رصف الشوارع وعدم نظافتها	13	%14
وجود الحفر والبرك	04	%04
وجود المجاري	07	%08
انقطاع الكهرباء	23	%26
انقطاع المياه	09	%10
عدم وجود وسائل النقل	09	%10
عدم توفر أماكن الترفيه	20	%22
عدم وجود مراكز صحية	05	%06
المجموع	90	%100

المصدر: استمارة استبيان، السؤال رقم: (37)

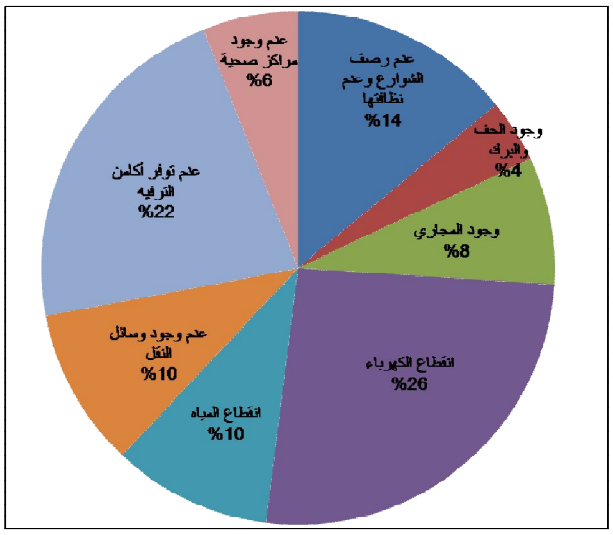

مخطط بياني رقم 42: يبين الحجم النسبي لأفراد العينة الفانية، وفق متغير المشاكل التي تعاني منها المدينة

سئل السكان عن أهم المشاكل التي تعاني منها المدينة فكانت إجاباتهم كالتالي:

- 14% يقرون بعدم رصف الشوارع وعدم نظافتها وعددهم 13 فردا من عينة الدراسة.
- 04% يقرون بوجود الحفر والبرك خاصة في الشتاء وعددهم 04 أفراد من عينة الدراسة.
- 08% يقرون بوجود المجاري خاصة في موسم الأمطار وعددهم 07 أفراد من عينة الدراسة.
- 26% يقرون بانقطاع التيار الكهربائي خاصة في فصل الصيف وعددهم 23 فردا من عينة الدراسة.
- 10% يقرون بانقطاع المياه خاصة في فصل الصيف وعددهم 09 أفراد من عينة الدراسة.
- 10% يقرون بنقص وسائل النقل وعددهم 09 أفراد من عينة الدراسة.
- 22% يقرون بعدم توفر أماكن الترفيه وعددهم 20 فردا من عينة الدراسة.

- 06% يقرون بعدم كفاية ووجود مراكز صحية في أحياء الدراسة وعددهم 05 أفراد من عينة الدراسة.

فمعظم أفراد العينة (90) يؤكدون على غياب المرافق والخدمات الحضرية وعدم كفايتها وتوسيعها وتطويرها، كما أن التغطية لهذه الخدمات تختلف من حي لآخر وفقا لنوعية الخدمات الحضرية ومدى تركزها يبدو ذلك واضحا في إجابات المبحوثين.

5-1-التحليل الكيفي :

كما تظهر نتائج الدراسة الميدانية أن جميع أفراد العينة لهم علاقة جيدة بجيرانهم ويتبادلون معهم الزيارة وذلك بنسبة 100% وهذا يعبر عن مدى رضا السكان عن بعضهم، وتتمثل هذه الزيارات في المساعدات المتبادلة ومدى تشاورهم فيما بينهم، بالإضافة إلى علاقات الجيرة والقرابة، فقد أكدوا لنا زيارة بعضهم وكثرة المشاركة في تسيير شؤونهم وأكثر تقديما للمساعدات خاصة في المناسبات السارة والغير السارة والمناسبات الاجتماعية الأخرى.

هذا وأجاب 56% من أفراد مجتمع البحث أن أحيائهم تعاني من مشكلتي التلوث وعدم النظافة وأن هذه الأحياء ممثلة في حي المقبرة الإسلامية وحي النور، على اعتبار أن الحي الأول حي شعبي والثاني عشوائي.

أما نسبة 44% لا تعاني أحياؤهم من هذه المشكلة، وتمثل الأحياء الراقية كحي السعادة والمتوسطة كحي 80 مسكن.

كما أكد الأفراد انخراطهم في مؤسسات المجتمع المدني في حالة معالجة هذه الأخيرة لمشاكل حيهم وذلك بنسبة 100% وذلك برفع انشغالات وتطلعات السكان غلى الهيئات المعنية، فضرورة التكفل باحتياجات السكان

يحفزهم في المساهمة في تنمية أحيائهم مما يخلق ثقة بينهما، ويزيد من وعيهم تجاه عملهم التطوعي.

هذا ويفضل السكان التوجه إلى الجماعات المحلية (الولاية والبلدية) لحل الانشغالات المتعلقة بأحيائهم وذلك بنسبة تقدر بـ81% ثم رؤساء النقابات بنسبة 13% وأخير رؤساء الأحزاب بـ06%، ذلك أن الجماعات المحلية وبخاصة البلدية تعتبر شريك أساسي في حل المشاكل والمسائل المتعلقة بالأحياء وبالمدينة بحكم علاقتها مع السكان وارتباطهم بها، وهي ملزمة بالتكفل ببعض الأمور الأساسية بالسكان وبحكم الصلاحيات التي أعطيت لها من قبل الدولة فيما يخص الحركة التنموية (قانون رقم 90-29 المؤرخ في 31 ديسمبر 1990) وهذا يدل على الثقة الكبير لدى السكان في الجماعات المحلية.

أما الاعتماد على النقابات والأحزاب، فهذا بحكم مراكزهم القيادي ووزنهم السياسي ومدى تأثيرهم على صانعي القرار بالمدينة.

وفيما يخص الصعوبات التي تعيق التنمية الحضرية من وجهة نظر المبحوثين بعدم وعي أفراد المجتمع وغياب دور الثقافة الحضرية التي تعتبر كطريقة في الحياة العامة للسكان وعدم اللامبالاة والعجز في طرق التفكير وغيرها... وإن كان هذا يعبر عنه بنسبة 08%، بالإضافة إلى هجرة سكان الأرياف نحو المدن وكذا تبعثر التجمعات السكانية وتباعدها حيث يجعل من الصعوبة توفير خدمات البنية التحتية وتغطية كل المرافق العامة التي يحتاجها سكان هذه الأحياء وذلك بنسبة 29%، وجاءت معظم إجابات المبحوثين لتلقي اللوم على سوء التسيير من قبل الجماعات المحلية في إدارة برامج ومشروعات التنمية الحضرية بنسبة تقدر بـ51%، أما جمود العادات والتقاليد

للسكان فقد سجلنا 03% مما يعكس وعي وحاجة السكان لمثل هذه الخدمات وعدم إعاقتهم لمشاريع التنمية الحضرية.

وعن الوسائل التي تدفع للتعاون بين السكان ومؤسسات المجتمع المدني، كشفت نتائج الدراسة أن على قادة هذه المؤسسات أن يهتموا بانشغالاتهم ومشاكلهم المتعلقة بأحيائهم التي يقيمون فيها، لأنه مع مرور الوقت يتشكل لديهم وعي وقناعة للولاء نحو مؤسسات المجتمع المدني وقيادتها ويزيد من إمكاني الانخراط فيها من جهة، ومن جهة ثانية يساعد هذا على الانخراط في أي عمل تطوعي يساعد في تنمية أحيائهم وهذا ما يدفع بعجلة التنمية الحضرية إلى الأمام، وهو ما نلحظه في إجابات المبحوثين، فزيارة أو مقابلة واستماع وقدرة قاد ورؤساء المجتمع المدني على إيجاد الحلول للمشاكل اليومية التي يعيشها سكان الأحياء من شأنه أن يثمن ويجسر العلاقة بينهما مع مرور الوقت.

ويفضل سكان أحياء الدراسة الطريقة التقليدية للمساهمة في حل المسائل المتعلقة بأحيائهم وهي الاستمرار في الشكوى لدى المسؤولين بنسبة تقدر بـ74%، فهم لا يعترفون بمؤسسات المجتمع المدني، وإن كان فهو اعتراف شكلي، فالسكان لا يثقون في هذه المؤسسات وقادتهم لأنهم يحبذون ويقدمون المصالح الخاصة على المنفعة العامة، وهذا ما تعكسه النسبة المئوية والمقدرة بـ26%.

خلاصة:

إن البحوث العلمية لا تستوفي أهميتها إلا بعد التأكد من نتائجها ميدانيا وهذا من خلال جمع البيانات الحاضر بموضوع البحث من الوسط الاجتماعي بواسطة الأدوات المنهجية المناسبة للظاهرة المدروسة حيث تمكن الربط من

خلالها بين الإطار النظري و الميداني وفي هذا الفعل حاولنا التعرف على نتائج أهم الأدوات العلمية المعتمدة والتي يمكن الباحث من الوصول إلى النتائج العامة للاجابة عن تساؤلات الدراسة، دون أن ننسى الدعم النظري الكبير الذي قدمته الدراسات السابقة لهذا الموضوع من معلومات و أفكار سواء معلومات عامة حول الظاهرة او إجراءات منهجية لنستعرض اهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وكذا التوصيات و الاقتراحات.قة بالبيانات الخاصة بالفرضية الاولى ذكرها.

الفصل السادس

النتائج العامة للدراسة

تمهيد

أولا- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الإطار النظري: (المقاربة النظرية)

ثانيا- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة

ثالثا- نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات

خلاصة

تمهيد:

إن البحوث العلمية لا تستوفي أهميتها إلا بعد التأكد من نتائجها، وهذا من خلال جمع البيانات الخاصة بموضوع البحث من الوسط الاجتماعي بواسطة الأدوات المنهجية المناسبة للظاهرة المدروسة. حيث يمكن الربط من خلالها بين الإطار النظري و الميداني، وفي هذا الفصل سنحاول التعرف على نتائج أهم الأدوات العلمية المعتمدة والتي تمكن الباحث من خلالها الوصول إلى النتائج العامة للإجابة عن تساؤلات الدراسة، دون أن ننسى الدعم النظري الكبير الذي قدمته الدراسات السابقة لهذا الموضوع من معلومات و أفكار سواء معلومات عامة حول الظاهرة أو إجراءات منهجية لنستعرض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ومناقشتها في ضوء المقاربة النظرية، والدراسات السابقة، فرضيات الدراسة وصولا إلى الخاتمة، وأخيرا التوصيات و الاقتراحات، وأفاق البحث .

أولا- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الإطار النظري: (المقاربة النظرية)

من خلال عينة الدراسة المحددة من رؤساء المجتمع المدني وبعض سكان الأحياء، وفي إطار مناقشة ما يتضمنه الإطار النظري للدراسة من توجهات نظرية واستنتاجات بحثية تتعلق بأهمية أنشطة مؤسسات المجتمع المدني ودورها الحيوي في القيام بوظائف أساسية في المناطق الحضرية، باعتبارها أداة للتحول نحو تأسيس إستراتيجية دراستنا والتي تتركز حول المحاور التالية:

1. **الدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الحضرية ومدى مساهمتهم فيها.**

2. **أهم المعوقات والعراقيل التي تحد من نشاط مؤسسات المجتمع المدني.**
3. **وعي السكان ببرامج وسياسات التنمية الحضرية (مشروعاتها) ومدى مساهمتهم فيها.**
4. **عمل الأنساق التقليدية وجمود العادات والتقاليد على إعاقة مشاريع التنمية الحضرية.**

⇐ يعد **دور مؤسسات المجتمع المدني** خيارا استراتيجيا لا مفر منه في الوقت المعاصر، وضرورة ملحة ومطلبا في ظل التحديات المعاصرة، لأنها تعمل على استعادة التوازن ومواجهة المشكلات والتفاعلات المتبادلة.

تحت هذا العنوان سوف نناقش قضية الممارسة من حيث أهمية وجود مؤسسات مدنية أو تطوعية ومدى الحاجة إليها وضرورة وجودها خاصة بعد أن تطور دور الدولة المعاصرة، وحاجتها لوجود مؤسسات تطوعية تعمل بجانب المؤسسات الحكومية.

في محاولة إلقاء الضوء على طبيعة الدور الحيوي الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني بأنشطتها المتعددة. وحتى يمكن التوصل إلى استخلاصات واقعية حول تلك الأنشطة بما يفيد ويطور أنشطتها وزيادة فاعليتها في التنمية الحضرية.

ومن خلال النتائج التي أسفرت عنها المقابلات المعمقة تؤكد رؤيتنا النظرية **للمداخل المفسرة لدور مؤسسات المجتمع المدني** باعتبارها اتساقا اجتماعيا تقوم بوظيفة فعالة وأساسية في إشباع الحاجات الضرورية للسكان الحضريين وتساعد على تسهيل وإيصال الخدمات الحضرية والحياتية للساكنة وتيسرها لهم، وهذه إحدى أهداف التنمية الحضرية.

وبالرغم من محدودية الخبرات والمعارف لدى قيادات ومناضلي مؤسسات المجتمع المدني في مجال التنمية الحضرية (خاصة الجمعيات) إضافة إلى ذلك فواقع

مجتمع مدينة خنشلة يعكس ذلك بمحدودية ثقافتهم التطوعية. لكن وبالرغم من ذلك تستطيع هذه المؤسسات أن:

- تبدي رأيها وأن تنبه السلطات المحلية إلى وجود حاجات تحتاج إلى إشباع أو وجود إختلالات تحتاج إلى معالجة، فتسهم في التحديد الأفضل للاحتياجات والمطالب وزيادة الكفاءة في التنفيذ وتعزيز الاستخدام والانسجام الاجتماعي، كما تعزز التواثق المثمر والحلول الابتكارية.

- فهناك احتياجات ونواقص لا يمكن للسلطات المحلية ملاحظتها وتغطيتها للسكان، فهم لا يدركون ذلك دون وجود اتصال بينهم وبين مؤسسات المجتمع المدني، حيث تقدم هذه الأخيرة كل الدعم والجهد المادي والمعنوي وما تطرحه من مبادرات وحلول وما تقوم به من تسهيلات للتفاعل بين مختلف الفاعلين والمحركين للتنمية الحضرية.

- تعتبر مؤسسات المجتمع المدني الشكل الأكثر إتاحة لمشاركة سكان المدينة في إدارة شؤون حياتهم المجتمعية، وشكل من أشكال التنظيم الأساسي للمدينة وذلك بتوفير مساحة للمساهمة من خلال نشر ثقافة مدنية مع خلق روح المبادرة لدى السكان وهو ما يدفع بعجلة التنمية الحضرية نحو الأمام، فهي وعاء متسع وعميق لاستيعاب الأفراد النشطين الذي يشاركون في الحياة الحضرية من خلال متابعة ما يجري حولهم.

وبذلك يمكن أن نقول وجود مؤسسات اجتماعية تطوعية (مؤسسات المجتمع المدني) ضرورة تفرضها ظروف كافة المجتمعات ، **فنظرية "الأعمدة المتوازنة"** تقر بالدور التكميلي والإلحاقي لهذه المؤسسات ، ذلك أن الدولة تصبح مسؤولة عن المجالات ذات الأهمية وفي ضوء إمكاناتها، والتي يمكن

أن تتركها للقطاع التطوعي لكي يطرقها أو يبتعد عنها مثل: التعليم والصحة والضمان الاجتماعي والتأمينات بينما يأتي دور القطاع الثالث ليعمل في المجالات الأخرى التي لم تطرقها الدولة.

وبحسب **نظرية "امتداد السلم"** يأتي دور القطاع غير الربحي ليبدأ من حيث ينتهي دور الدولة، كما يهدف هذا الدور إلى رفع مستوى الأداء أي أن العلاقة بين القطاع الحكومي والمدني علاقة رأسية تراكمية، دور الدولة في البداية يستكمل بدور مؤسسات المجتمع المدني .

تعتبر الدواء الفعّال الذي يستخدمه المخططون لعلاج جميع أمراض ومشاكل المدنية، باعتبارها تدريبا على التعاون القائم على أساس الاعتماد المتبادل، فأصبحت بذلك هذه المؤسسات فاعلا أساسيا في النهوض بالأعمال الاجتماعية المختلفة، ووسيلة لتصريف المساعدات الاجتماعية، أضف إلى ذلك احتكاكهم بالواقع الأمر الذي يؤهلها أكثر للقيام بأدوار تنموية.

وأتضح من الدراسة الميدانية أن مؤسسات المجتمع المدني كان لها إمكانية المساهمة في حل بعض مشاكل أحياء الدراسة، وذلك بالتنسيق والتعاون مع مختلف الأجهزة المحلية (الولاية،البلدية،الدائرة) وبعض المديريات على مستوى الولاية (مديرية النشاط الاجتماعي،مديرية البيئة،مديرية الشبيبة و الرياضه.....) وقد سجلت الدراسة الميدانية أن هذه المؤسسات تمكنت من حل عدة مشاكل متنوعة وهامة بالنسبة لحياة السكان اليومية يصعب حلها على المستوى الفردي.

وأهم هذه الإنجازات تمثلت في: التهيئة الحضرية، ترميم الطرقات وصيانتها، ترميم السكنات، صيانة القنوات وانجاز شبكات التطهير، تزفيت الطرق و تعبيدها، صيانة وتهيئة وتدعيم الإنارة العمومية.

كذلك على سبيل المثال:

- مشكل انقطاع التيار الكهربائي خاصة بحي المقبرة الإسلامية وحي النور.
- تجديد قنوات الصرف الصحي وإعادة تهيئة شبكة المياه الصالحة للشرب.. بحي المقبرة الإسلامية
- انجاز قنوات الصرف الصحي لسكان حي النور (على أطراف الحي) بجانب المتوسطة الجديدة "الدراجي علي".
- ترميم وتعبيد كل الطرقات بحي النور.
- إنشاء سوق مغطى "بحي النور" في طريق الانجاز (80%نسبة التقدم في الأشغال).
- إنجاز شبكة الغاز والمياه الصالحة للشرب "بحي النور"
- تهديم حي القصبة بحي المقبرة الإسلامية وترحيل سكانه إلى سكنات جديدة.
- ترميم السكنات الهشة بحي المقبرة الإسلامية و حي النور الذي عرف تقدما كبيرا حول هذه العملية (السكنات القديمة تحصلوا على الترميم،وحصة الأسد كانت من نصيب سكان حي النور). .
- فتح متجر تجاري بحي السعادة، وتم ترميم الطرقات جميعها وتعبيدها.
- تجديد قناة المياه الصالحة للشرب بحي (80 سكن)سيتم استكمال تهيئة الطرقات بالحي.
- التهيئة الخارجية لأغلبية مساكن حي (80 مسكن).

- تهيئة الأرضية بجميع الأحياء ووضع البلاط.
- تدعيم الإنارة العمومية لكل الأحياء وصيانتها وتوسيعها.
- بناء مدرسة ابتدائية جديدة ،ومتوسطة بحي النور (حربة الطاهر، علي الدراجي).
- استفاد سكان الأحياء الأربعة من سكنات اجتماعية
- مشروع نظافة الأحياء وجمع القمامة وذلك من خلال تنفيذ حملات تنظيف تطوعية أيام العطل ،وذلك بعد تعبيئة جميع السكان خاصة الشباب، وقد أظهرت نتائج سريعة كسبت ثقة سكان الأحياء مما جعلهم يقبلون على المشاركة المنتظمة في حملات التطوع خاصة (حي النور)، (حي السعادة).

كل هذه المشاريع كانت ورائها شكاوي واحتجاجات من قبل السكان، بالإضافة إلى الدعم الذي قدمته مؤسسات المجتمع المدني (أحزاب، نقابات، جمعيات) أثناء زيارات قادة هؤلاء المؤسسات، واستقبال شكاوي السكان مع أخذها بنظر الاعتبار.

وهذا ما تطرقنا إليه بالنسبة لأهمية ووظائف مؤسسات المجتمع المدني

⇐ بالرغم من الاعتراف بأهمية الجهود والعمل التطوعي في المجتمع، وما يمكن أن يحققه من إيجابيات تعود على المجتمع والمتطوعين أنفسهم، إلا أننا كثيرا ما نجد بعض **العقبات التي تقف أمام الجهود التطوعية لمؤسسات المجتمع المدني** أهمها:

- التعقيد التنظيمي تجاه إجراءات السماح لممارسة هذه المؤسسات لأنشطتهم وتعدد وجهات الإشراف: عادة ما تخلق الأجهزة الإدارية القائمة التي تتسم

بالتعقيدات الروتينية والبطء الشديد وانتشار اللامبالاة والسلبية عدة مشاكل ومعوقات تقف في وجه عملها

- عدم وجود أجهزة متخصصة للتشجيع على التطوع أو تنظيمه في المجتمع.
- عدم النضج المهني لدي قيادي مؤسسات المجتمع المدني وعدم استيعاب البعض منهم للعمل التطوعي مما يقتل في المجتمع الجهود التطوعية.
- افتقاد الثقة من قبل السكان في قدرات وإمكانيات الجهود التطوعية لمؤسسات المجتمع المدني خاصة في ظل التعامل والعمل مع الأحياء السكنية الشعبية والمتخلفة.
- الأسلوب التهكمي والساخر من قبل بعض السكان وتتمثل في الشك بأقوال وأفعال رؤساء المجتمع المدني.
- عدم الإحساس بالمسؤولية وانعدام الانضباط لدى بعض المتطوعين مما يؤدي إلى عرقلة جهود هذه المؤسسات في أداء مهامها.
- غياب الوعي الجمعوي حيث أن هذه المؤسسات تمنح لها المساعدات والإعانات المالية سرعان ما تُحل مع نفاذ هذه الاعتمادات المالية الممنوحة لها، بالإضافة إلى مشكلات تتعلق بالتجانس في المهام والوظائف والبرامج كما هو مبين في الجانب النظري **(برامج مؤسسات المجتمع المدني)** وهذا نتيجة غياب التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني.
- تعتبر المقرات من أهم المشاكل الكبرى التي تعاني منها مؤسسات المجتمع المدني وخاصة الجمعيات، ويرجع هذا إلى أزمة العقار، مما يجعل الدولة تتحكم في نشاط هذه الجمعيات حيث تمنح المقرات إلى المؤسسات المقربة منها

والتي لا تضر بمصالحها ولها وزن ثقيل من حال الأحزاب السياسية. فالافتقار إلى المقر يؤدي إلى عرقلة النشاطات وعدم الاستقرار ويجعلها تظهر في تظاهرات مناسباتي.

- تفتقد مؤسسات المجتمع المدني بشكل عام إلى خطط تنموية شاملة وبرامج عمل محددة ضمن جداول زمنية تدرس مدى النشاط والأهداف التي يمكن تحقيقها أو تحقيق تطوير نوعي في نشاطها، كما أن معظم نشاطها يتمركز حول العمل الخيري.

وهذا ما بيناه في **الإطار النظري فيما يخص المشاكل والمعوقات التي تعترض عمل مؤسسات المجتمع المدني**، وعليه فجودة الإطار المعيشي داخل المدينة لا يتأتى إلا عن طريق تنمية حضرية فعالة، ووضع حد لسلوكيات البيروقراطية التي تجمد كل المبادرات التي تلحق الضرر بالبيئة الحضرية.

⇐ إن **إحساس السكان وشعورهم بأن لهم الحق في رسم السياسات التنموية واتخاذ القرارات التي تتعلق بأحيائهم**، يجعل مشاركتهم في مشروعات التنمية الحضرية وتنمية أحيائهم أكثر إمتاعا وذلك بالسماح لهم في المشاركة فيها، مما يزيد في تنشيط حراك السكان باعتبار التنمية الحضرية أهم قنوات المشاركة .

كما أن نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية بين السكان والتأكيد على إرادتهم والمساهمة الفعالة من خلال ما تقدمه من دعم وجهد مادي ومعنوي، ومن خلال الفعل المشترك وتقديم خدمات النفع العام، علاوة على تنظيم وتفعيل ثقافة المبادرات الذاتية وثقافة التأكيد على بناء إرادة الأفراد يجذبهم إلى ساحة الحياة التشاركية.

إن وعي السكان بأهمية التنمية الحضرية عن طريق العمل التطوعي ومشاركتهم فيها، من شأنه أن يحدث التغيير المقصود وفي إطار من الرسمية والمؤسسية ولكن في صورة جهود تطوعية التي بدونها يصعب إن لم نقل من المستحيل تحقيق تنمية حضرية فعالة.

فوعي السكان له دور مؤثر في دفع عملية التنمية الحضرية وله دور الصدارة في قيادة وتوجيه التغيير وهذا ما أكدناه في تعريفنا للتنمية الحضرية "**بأنها تغيير اجتماعي مقصود**" من منطلق أن **وعي السكان هو الذي تقوم على أكتافه عملية الإنتاج المادي واللامادي في أي مجتمع**، بالإضافة إلى أن السكان هم المعنيون والمستهدفون من برامج التنمية الحضرية لأن أهدافها في النهاية هو تحقيق الحياة المادية والاجتماعية (الألفة) لسكان الأحياء.

أي أن التنمية الحضرية تقوم على اكتشاف الأفراد داخل المجتمع وتستهدفهم في نفس الوقت، من جهة أخرى تتحقق مشاركة السكان في هذه العملية من خلال **حقهم في اختيار ممثليهم** ومساهمتهم الفعلية في تدبير الشأن المحلي، ومدى كون القرارات المتخذة ناتجة عن طلبات وحاجيات الساكنة المحلية، من خلالها يتم حل مختلف المشاكل الحضرية المتعلقة بهم داخل أحيائهم من خلال اكتشافها والعمل مع مؤسسات المجتمع المدني والأجهزة الحكومية على حلها.

وبذلك تتحقق التنمية الحضرية بواسطة مجتمع يكون فيه المواطنون مشاركين لا متفرجين أو مهرجين، مما يدل على وعي الساكنة الحضرية، وما المستوى الثقافي لهم إلاّ دليل على وعيهم لقضايا مجتمعهم الصغير (الحي) ومجتمعهم الكبير (المدينة).

كما يؤدي وعي السكان إلى النمو النفسي والاجتماعي والثقافي والسياسي وذلك بزيادة روح الانتمائية، إن ضرورة الاهتمام بالظروف العامة والمشكلات التي يعاني منها سكان هذه الأحياء والنظر إليها من الداخل، يعني التعرف على مختلف العلاقات الاجتماعية القائمة بين أفراد المجتمع وجماعاته بمختلف مكوناتهم الثقافية، هذا من شأنه أن يضمن عدم التناقض بين أهداف التنمية الحضرية والعلاقات والمكونات الثقافية للمجتمع المعني. وهذا ما بيناه في **الإطار النظري فيما يخص خصائص ووظائف مؤسسات المجتمع المدني.**

حيث أن الخدمات والمرافق العامة في الحياة العامة لسكان الأحياء لها أهمية في حياتهم لأنها تبعث على الراحة والهدوء وسهولة الحياة، وبناء وسط حضري سليم وخالي من الأمراض الاجتماعية، وهذا يزيد من درجة الانتماء والاندماج الحضري، وتحد من الضغوط النفسية التي يعيشها السكان يوميا، وتنمي الوعي وترفع من الحس التنموي والتضامني وتبعث على التكيف والتضامن مع السكان.

⇐ إن **ضرورة الاهتمام بالظروف العامة والمشكلات التي يعاني منها سكان الأحياء الدراسة والنظر إليها من الداخل**، والتعرف على مختلف العلاقات الاجتماعية القائمة بين السكان ومختلف الجماعات بمختلف مكوناتهم الثقافية، هذا من شأنه أن يضمن عدم التناقض بين أهداف التنمية الحضرية والعلاقات والمكونات الثقافية للمجتمع المعني، وهذا ما أظهرته نتائج الدراسة الميدانية حيث أن جميع السكان لهم علاقة جيدة بجيرانهم ويتبادلون معهم الزيارة، وهذا يعبر عن مدى رضا السكان عن بعضهم، وتتمثل هذه الزيارات في المساعدات المتبادلة ومدى تشاورهم فيما بينهم، بالإضافة إلى علاقات الجيرة والقرابة، مع بعضهم وكثرة المشاركة في تسيير شؤونهم وأكثر تقديما

للمساعدات خاصة في المناسبات السارة والغير السارة والمناسبات الاجتماعية الأخرى.

إن إشراك سكان هذه الأحياء في مشروعات التنمية الحضرية وحسب نتائج الدراسة أدت إلى:

- عدم مقاومتهم ومعارضتهم للتجديدات، بل إنهم أكدوا أن هذه الخدمات المقدمة لهم مناسبة لبيئاتهم لذلك فإن مشاركتهم زادت من نجاح برامج ومشروعات التنمية الحضرية.

- و من خلال السكان تم حل مختلف المشاكل الحضرية المتعلقة بهم داخل أحيائهم من خلال اكتشافها والعمل مع مؤسسات المجتمع المدني والأجهزة الحكومية على حلها.

- كما أن المشاركة زادت من الوعي الاجتماعي لهم. لاضطرار القائمين عليها **الجماعات المحلية** إلى شرح الخدمات والمشروعات باستمرار مما يقلل ويمنع في بعض الأحيان من وقوع أخطاء من القائمين والمسؤولين على تنفيذ برامج التنمية الحضرية.

معنى ذلك أن السكان بإمكانهم تدعيم برامج التنمية الحضرية أو يمكنهم أن يحولوا دون تنفيذ أهداف هذه الخطة لأنهم يملكون الأمر في النهاية لتقبل معطيات التغير أو التمسك بنمط الحياة التقليدية والقديمة، **وهذا ما يؤكد أهمية العنصر البشري (الفرد) في عملية التنمية الحضرية**، فتقديم مختلف الخدمات والمرافق الحضرية وكل مستلزمات الحياة في المدينة ليس عملية أساسية للتنمية الحضرية وإنما ضمن الأهداف الأولى لها.وهذا ما تطرقنا إليه من

خلال **تعريفنا للتنمية الحضرية، وكذلك عند تطرقنا إلى عوامل التنمية الحضرية .**

من جهة أخرى، نجد أن إشباع الاحتياجات الأساسية للمجتمع والحفاظ على ما تم انجازه دليل على تفهم سكان هذه الأحياء لمتطلبات حركة هذه التنمية، هذا ما لمسناه من خلال إجابات كل المبحوثين حيث يفضلون التعاون سواء مع الجماعات المحلية (البلدية، الولاية) أو مؤسسات المجتمع المدني أو فيما بينهم فيما يتعلق بالمسائل التي تخص أحيائهم من أجل العيش في وسط حضري سليم ونظيف وحيوي.

ثانيا- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة :

يبدو أنه هناك تشابه وترابط بين نتائج دراستنا الحالية ونتائج الدراسات السابقة، وذلك في عدة جوانب.

1- نتائج الدراسة في ضوء الدراسات العربية:

بالنسبة لدراسة الدكتور "حسين عبد الحميد أحمد رشوان" المعنونة بدور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية، كشفت نتائج الدراسة عن وجود تشابه كبير قياسا بالنتائج المتوصل إليها من خلال دراستنا، حيث كلاهما يهدف إلى إلقاء الضوء على ظاهرة التنمية الحضرية ونمو الحياة وتطورها داخل المدن وتحولها.

كلاهما توصل إلى أن تغير علاقات القرابة والجيرة أسهم بشكل كبير وفعال في تعديل النسق الاجتماعي مما أدى إلى نجاح التنمية الحضرية، كذلك نجد أن التحرر من الروابط الجغرافية والتغيرات الأسرية وتغير المهنة

واختيار العمل في الصناعة بدل الزراعة كلها عوامل دفعت إلى إحداث تغيرات في المجتمع الحضري.

أيضا كلا الدراستين كشفتا أن تحرر الفرد من الانتمائية واعتماده على الجماعة الثانوية وتوفير المرافق والمنشآت العامة (تعليمية، اجتماعية، صحية، اقتصادية، إدارية) كلها دلائل تؤثر على النمو الحضري وتدفع بعجلة التنمية الحضرية نحو الأمام، ذلك أن هدف التنمية الحضرية هو إحداث تغيير اجتماعي واقتصادي وثقافي وحضاري شامل خصوصا في الأحياء التي طالها التخلف والذي يغلب عليها طابع الثبات والاستقرار لتغيير الأوضاع المتأصلة فيها والمعوقة للتنمية الحضرية.

وفي الدراسة التي تناولت التنمية الحضرية الخليجية، فقد اتفقت نتائجها إلى حد كبير مع نتائج دراستنا الحالية خاصة وأنها تؤكد على توجه خاص على كيفية صياغة نموذج ملائم للتنمية، مركزين على وعي الإنسان وتنمية وبنائه بناءا صحيحا في إطار تخطيط المشروعات وتوزيعها في المجتمع أي إعادة تأهيل وإعداد الموارد الأساسية للتنمية الحضرية كالتخطيط البيئي والمكاني والدعم الذاتي لها، وتحرره من العادات والتقاليد.

كذلك من نتائج هذه الدراسة توافر جانب المشاركة الفاعلة تجاه تخطيط الأنشطة يمكن التطابق مع نتائج دراستنا من خلال وعي السكان ومدى ملائمة سياسات التنمية الحضرية وانسجامها لمطالبهم واحتياجاتهم.

بالرغم من أنه لا توجد بيئة ثقافية تساعد على ترسيخ فكرة مشاركة كل السكان في أخذ القرارات المتعلقة باحتياجات أحياء الدراسة، إلا أن فكرة "الثقافة التشاركية" التي لامسناها من خلال إجابات المبحوثين تعمل على تجسير الفجوة بينهم وبين الفاعلين في عملية التنمية الحضرية (أجهزة التنمية)،

معنى ذلك خلق علاقات ثقة مما يزيد من وعي السكان، على اعتبار أنهم المصدر الوحيد الذي تستقي منه المقترحات والاحتياجات المتعلقة بمشاريع التنمية الحضرية.

كذلك من نتائج الدراسة التي اعتمدنا عليها الاعتراف بدور مراكز التنمية باعتبارها أقرب المؤسسات التي تحقق التنمية الحضرية، إلا أن هناك مجموعة من العقبات التي تحد من أدائها وفعاليتها، منها التمسك بالتقاليد السائدة في المجتمع.

وهذا ما يتفق مع نتائج دراستنا من حيث إدراك عمل مؤسسات المجتمع المدني على تأييد برامج ومشروعات التنمية الحضرية، والمساهمة على الأقل بعدة أنشطة اجتماعية واقتصادية وثقافية وإيكولوجية عن طريق رسم خطط وبرامج إصلاحية وتقديم اقتراحات وعرضها على الأجهزة المختصة بتنفيذ مشروعات التنمية الحضرية إلا أنه نجد جملة من العراقيل التي تحد من المساهمة الفعالة لمؤسسات المجتمع المدني.

وحول نقطة أخرى بالنسبة لنتائج الدراسة حيث توصل صاحبها إلى الاعتراف بأن الثورة الخليجية جاءت نتيجة قطع الصلة بالماضي خاصة في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية عن طريق إعداد الموارد البشرية وتأهيلها.

فمعظم مبادرات سكان الأحياء بحسب نتائج دراستنا كانت وراءها تجمعات سكانية تلقائية بهدف إشباع الحاجات الأساسية لهم، فلا نكاد نسجل أي اصطدام مع أهداف وبرامج التنمية الحضرية مع مصالح الأفراد وجماعات البحث، ولا أي مقامة من قبلهم، لذلك فهم مقتنعين بهذه الإصلاحات، مما يشجع على كل المبادرات وبشتى الطرق من أجل القضاء على إرهاق وأمراض الحياة الحضرية.

2- الدراسات الجزائرية

في دراسة حول: **"دور الجماعات المحلية في التنمية الحضرية، دراسة ميدانية بلدية المسيلة للباحث " جلود رشيد"**، هناك أيضا تطابق وتشابه من حيث نتائج الدراسة فنجد حسب نتائجه المتحصل عليها أن: البلدية هي التي تقوم بعملية الاستشراف على توزيع المهام فيما يخص تنظيم المجال الحضري.

كما أن المراقبة موجودة من طرف الجهات المركزية ولجان الأحياء باعتبارها من أهم المؤسسات المدنية، وأن البلدية هي التي تساهم في تحقيق التنمية الحضرية من خلال المشاريع التي يقوم بها.

ومن حيث المشاكل التي تعاني منها المدينة فنجد، عدم صيانة الطرقات، نقص المواصلات واللافتات المرورية، التشوه العمراني وقلة الإمكانيات، وانعدام التنسيق بين البلديات والمصالح الأخرى، نقص الوعي لدى السكان بقيمة وطبيعة الخدمات الحضرية المقدمة فضلا عن وجود مشاكل إدارية واجتماعية مما يعيق عمليات التنمية الحضرية. من ذلك البطء في القرارات المتعلقة بانجاز مشاريع وبرامج التنمية الحضرية.

هناك تشابه إلى حد كبير مع النتائج المتحصل عليها من خلال دراستنا كالمشاكل الإدارية والأمراض التي تعاني منها المدينة فضلا عن تأخر بعض المشاريع وتماطل الأداء لدى الجماعات المحلية للبلدية خاصة فيما يخص أعطاب المدينة. كصيانة الطرق، والتسربات المائية، وانقطاع الكهرباء من حين لآخر وعدم وجود الإنارة في بعض الأحياء وعدم استغلالها في معظم الأحياء.

أما من حيث مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الحضرية فقد لمسناه في مراقبة لجان الأحياء في هذه العملية من حيث توفير الخدمات والمرافق الحضرية للساكنة.

بالنسبة **لدراسة أخرى للباحثة: شاوش إخوان جهيدة تحت عنوان : "واقع المجتمع المدني في الجزائر، دراسة ميدانية لجمعيات مدنية بسكرة أنموذجا"**

أن هناك اتفاق كبير بين النتائج المتحصل عليها ونتائج دراستنا الحالية من ذلك أن :

- النخبة الممثلة للمجتمع المدني تحمل ملامح الطبقة الوسطى من حيث ارتفاع مستوى التعليم والدخل وطبيعة المهن أما رؤساء المجتمع المدني بالنسبة لدراستنا الحالية ، فلقد بينت المشاهدات البيانية
- أن ما نسبته 67 % حاملون لشهادات جامعية و 33 % يتمتعون بحالة اجتماعية و اقتصادية جيدة و 27 % حسنة كذلك نجد أن 33 % لديهم مستوى ثانوي هذه النسبة تعكس ارتفاع مستويات التعليم لدى قادة هذه المؤسسات وهو ما يتفق مع نتائج دراسة الباحثة
- بالنسبة لنشاط هذه المؤسسات كلا الدراستين توصلنا أن عمل هذه المؤسسات ظرفي متقطع، ومناسباتي ، تحركه مصالح أعضائها ، ولا تملك برنامجا محددا وواضح تلتزم العمل به طيلة العام .
- كذلك غالبية تمويل مؤسسات المجتمع المدني يعتمد على الهبات واشتراكات الأعضاء أما تمويل الدولة فهو ضعيف ولا يكفي لتمويل أنشطتها.
- كما أن أنشطة هذه المؤسسات تتمركز في مجالات محدودة (التوعية، التطوع، تقديم المساعدات الخيرية)، ما يجعل إسهامها في مجالات التنمية بشكل عام

والتنمية الحضرية بشكل خاص يحتاج لمزيد من التدخل والمشاركة أكثر، وهذا ما أبانت عليه نتائج الدراسات معا.

من خلال العرض السابق لتحليل النتائج في ضوء ما تم توظيفه من دراسات سابقة عربية، أو جزائرية أن هذه الدراسات خدمت دراستنا الحالية في العديد من الجوانب.

أما جوانب الاستفادة منها فقد أسهمت الدراسات السابقة في توضيح الرؤية النظرية حول موضوع البحث والمساعدة في تحديد الإشكالية، وتحديد المفاهيم و الفرضيات وفي مختلف مراحل بحثنا الراهن وكذلك حول كيفية اختيار العينة، وأدوات جمع البيانات وصولا إلى النتائج.

وبذلك تكون دراستنا قد نهلت و أخذت الكثير منها خاصة على المستوى المنهجي والنظري ومع هذا كانت دراستنا متميزة ومختلفة عن الدراسات السابقة في نقاط كثيرة

ثالثا- نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات:

من خلال تناولنا للتراث النظري لدور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الحضرية و في ضوء التساؤل الرئيسي: **تلعب مؤسسات المجتمع المدني دورا كبيرا في عملية التنمية الحضرية.**

و قد تمت الإجابة عنه من خلال أربعة فرضيات جزئية (فرعية) ولكل فرضية مجموعة من المؤشرات محاولين من خلال العمل الميداني اختبار صحة هذه الفرضيات (صدقها) أو خطئها(نفيها).

وفي إطار ماتم عرضه وتحليليه من معطيات ميدانية لمختلف الجداول وفي ضوء الإطار النظري سوف تستعرض النتائج المتعلقة بالبيانات الخاصة بالفرضية الاولى:

1- الفرضية الجزئية الأولى: تقوم مؤسسات المجتمع المدني بعدة وظائف لتدعيم برامج التنمية الحضرية.

وفيما يلي المتوسطات الحسابية لمجموعة الأسئلة التي تبين أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الحضرية.

جدول رقم (44): يبين الفرضية الجزئية الأولى: تقوم مؤسسات المجتمع المدني بعدة وظائف لتدعيم برامج التنمية الحضرية

المؤشرات				النسب الموجبة	النسب السالبة	المجموع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في برامج التنمية الحضرية	نعم	إدارة	%13	%53		100%	7.5	0.5
		ورشات	%33					
		تسويق	%7					
	لا				47%			
معرفة الرأي العام بطبيعة نشاط مؤسسات المجتمع المدني	نعم			100%		100%	7.5	5.39
	لا							
الخبرة في الميدان	أقل من 5 سنوات		%20			%100	20	17.1
	10-5		%20					
	20-15		%13.3					
	30-20		%20					
	40-30		%13.3					
	50-40		%13.3					
وجود مقر للمؤسسة	نعم			%40		%100	7.5	1.4
	لا				%60			
مصادر تمويل ونشاط مؤسسات المجتمع المدني	نعم			%33		%100	7.5	2.5
	لا				%67			
تشجيع الشباب للمشاركة والانضمام	نعم			%100		%100	7.5	5.31
	لا							
مجال تعاون مؤسسات المجتمع المدني مع الحكومة	نعم			%67		%100	7.5	2.5
	لا				%33			

المصدر: دليل المقابلة الأسئلة من 4-9 و13-21-25

وفي ما يلي المتوسطات الحسابية لمجموعة الأسئلة بحسب تصريح قادة مؤسسات المجتمع المدني التي تبين أهم العوامل التي تساعد هذه المؤسسات على تدعيم برامج ومشروعات التنمية الحضرية وهي:

1- وجود مقر للمؤسسة من عدمه وذلك بمتوسط حسابي مقدر بـــ : 7.5 وانحراف معياري 1.4 الأمر الذي أكدته النسبة الموزونة 44 % لتبين أن اتجاه العينة نحو هذا السؤال كانت بدرجة متوسط

2- الخبرة في الميدان : وذالك بمتوسط حسابي يقدر بـــ : 20 والانحراف معيار 54.1246 الأمر الذي أكدته النسبة الموزونة 33 % تبين أن اتجاه العينة نحو هذا السؤال كانت بدرجة دون المتوسط

3- معرفة الرأي العام بطبيعة عمل ونشاط مؤسسات المجتمع المدني، وذلك بمتوسط حسابي مقدر بـــ: 7.5 وانحراف معياري 5.39 الأمر الذي أكدته النسبة الموزونة 100% ليتبين أن اتجاه العينة نحو هذا السؤال كانت بدرجة جيدة.

4- مدى الوعي بأهمية العمل التطوعي في مجال التنمية الحضرية ، وذلك لمتوسط حسابي مقدر بـــ : 7.5 و انحراف معياري 5.39 الأمر الذي أكدته النسبة الموزونة 100% ليتبين أن اتجاه العينة نحو هذا السؤال كانت بدرجة جيدة

5- مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في برامج التنمية الحضرية، وذلك بمتوسط حسابي مقدر بـــ : 7.5 و انحراف معياري 0.5، الأمر الذي أكدته النسبة الموزونة 53% ليتبين أن اتجاه العينة نحو هذا السؤال كانت بدرجة حسنة.

6- وعن صور هذه المشاركة تمثل المتوسط الحسابي بـــ: 04 انحراف معياري 2.15 الأمر الذي أكدته النسبة الموزونة 53% ليتبين أن اتجاه العينة نحو هذا السؤال كانت بدرجة حسنة

7- تشجيع الشباب للانسجام والمشاركة في مؤسسات المجتمع المدني ، وذلك لمتوسط حسابي مقدر بـــ : 28.25 و انحراف الأمر الذي أكدته النسبة الموزونة 100% ليتبين أن اتجاه العينة نحو هذا السؤال كانت بدرجة جيد جدا

8- مجال تعامل مؤسسات المجتمع المدني مع الحكومة، وذلك بمتوسط حسابي مقدر بـــ : 7.5و انحراف معياري 2.5 الأمر الذي أكدته النسبة الموزونة 67% ليتبين أن اتجاه العينة نحو هذا السؤال كانت بدرجة جيدة

على العموم، يبدو أن هناك تقارب هذه العناصر من حيث أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الحضرية، وأن غياب عنصر من هذه العناصر، حتما سيحدث خلل في إحدى هذه العناصر. وهذا هو هدف البنائية الوظيفية، فتساند هذه العناصر مع بعضها البعض يدل على قوة وفاعلية أداء مؤسسات المجتمع المدني وهو ما أكدته النسب الموزونة والعكس صحيح . وهو ما أكدته هذه المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

في ضوء ما سبق تبين لنا **تنوع الأنشطة والخدمات التي يتم تقديمها للمجتمع وأفراده من خلال عمل مؤسسات المجتمع المدني**، والذي يتجسد في:

- تقديم المشورة والدعم، وتقديم الدعم والمساعدات لتيسير إنشاء مشروعات التنمية الحضرية، التي يمكن أن تساعد في رفع مستوى معيشة السكان، بالإضافة إلى الدور التنويري من خلال إثراء الوعي لدى أفراد المجتمع بالمشكلات والأمراض الاجتماعية ولدى المسؤولين لأنها تعكس رغبتهم من أجل تحقيق أهداف مشتركة.
- إن مؤسسات المجتمع المدني تدرك الحاجات الحقيقية والفعلية للسكان، وتعمل أو على الأقل تحاول بالمشاركة معهم على تحقيقها، وتراهن على الكثير من الأعمال التطوعية (النظافة العامة، التشجير...)، حيث تعتبر

كخزانات للمعلومات التي تلجأ إليها أجهزة التنمية (الجماعات المحلية، الفاعلين الاجتماعيين) والخدمات الإرشادية لمعرفة كل ما يحتاجه سكان المدينة.

- فحراك المعلومات والمعطيات المتاحة لهذه المؤسسات حول مشاكل المدينة تساعد الأجهزة المختصة في التنمية الحضرية وتشجيع السكان بالمطالبة ورفع انشغالاتهم واهتماماتهم ومساعدتهم على تسيير شؤونهم.
- توعية الأفراد بأهمية هذه المشروعات الحضرية ونشر الوعي بينهم، بالإضافة إلى تنمية وتطوير الثقافة المدينية وتحسيس وتوعية السكان بكيفية العيش في مدينة نظيفة خالية من الأمراض الاجتماعية.كما تستطيع مؤسسات المجتمع المدني أن تسري رأيها وأن تنبه السلطات إلى وجود حاجات تحتاج إلى إشباع أو وجود اختلالات تحتاج إلى معالجة وإدراجها ضمن برامج
- التنمية الحضرية علاوة على تنظيم وتفعيل ثقافة المبادرات الذاتي وثقافة التأكيد على بناء إرادة الإفراد وجذبهم إلى ساحة الحياة التشاركية، وترسيخ ثقافة عمرانية وقيم التحضر التي تبلور روح المدينة وتصيغ هويتها.

وعليه، فقد تم التحقق من صدق الفرض الذي افترضناه في البداية حول: قيام مؤسسات المجتمع المدني بعدة وظائف لتدعيم برامج التنمية الحضرية.

2- الفرضية الجزئيـــة الثانيـــة: المـــوارد الماليـــة والبيروقراطيـــة تقـــف عائقا أمام نشاط مؤسسات المجتمع المدني.

جدول رقم (45): يبين الفرضية الجزئية الثانية: الموارد المالية والبيروقراطية تقف عائقا أمام نشاط مؤسسات المجتمع المدني

المؤشرات			النسب الموجبة	النسب السالبة	المجموع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المشاكل التي تعاني منها مؤسسات المجتمع المدني	مالية	53%	%100		100%	7.5	3.88
	ادارية	07%					
	نقص الكوادر	13%					
	عدم مبالاة السكان	27%					
عراقيل السكان في تنظيم برامج التنمية الحضرية	نعم		67%		100%	7.5	2.5
	لا			33%			
وجود مقر	نعم		67%		100%	7.5	1.4
	لا			40%			
وجود مصادر تمويل	نعم		33%		100%	7.5	2.5
	لا			67%			
مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في البرامج التنمية الحضرية	نعم		53%		%100	7.5	0.5
	لا			47%			

المصدر: دليل المقابلة الأسئلة من 5 و13 و17 و18 و23

وفي ما يلي المتوسطات الحسابية لمجموعة الأسئلة التي تبين مدى صد ق وصحة الفرضية الثانية:

1- المشاكل التي تعاني منها مؤسسات المجتمع المدني ، وذلك بمتوسط حسابي 7.5 و انحراف معياري 3.88 الأمر الذي أكدته النسبة الموزونة 53 % لتبين أن اتجاه هذا السؤال كانت بدرجة حسنة

2- عراقيل السكان في تنفيذ برامج التنمية الحضرية ، وذلك المتوسط حسابي مقدر بـــ : 7.5 و انحراف معياري 2.5 ليتبين أن اتجاه هذه العينة نحو هذا السؤال كانت بدرجة جيدة .

3- وجود مقر للمؤسسة من عدمه وذلك بمتوسط حسابي مقدر بـــ : 7.5 وانحراف معياري 1.4 الأمر الذي أكدته النسبة الموزونة 44 % لتبين أن اتجاه العينة نحو هذا السؤال كانت بدرجة متوسط

4- مصادر تمويل مساعدة مؤسسات المجتمع المدني على تحقيق وظائفها، وذلك لمتوسط حسابي 7.5 وانحراف معياري متوسط 2.5 الأمر الذي أحدثته النسبة الموزونة 33 % تبين أن اتجاه هذه العينة نحو هذا السؤال كانت بدرجة متوسط

5- الفاعلية والتأثير في القرارات على مستوى البرمجة والتخطيط وتقييم المشروعات وذلك بمتوسط حسابي مقدر بـــ7.35 وانحراف معياري مقدر بـــ2.3 الأمر الذي أكدته النسبة الموزونة 100 % مقدر البينة أن اتجاه العين هذا السؤال كانت بدرجة جيدة جدا.

بناءا على هذه المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية فإن هذه العوامل والظروف التي تعمل في ضوئها مؤسسات المجتمع المدني تشكل في غيابها عائقا مؤثرا على نشاط هذه المؤسسات و هي أحد الركائز المعرقلة لها.

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن غالبية التمويل لمؤسسات المجتمع المدني (أحزاب، نقابات، جمعيات) تقدم من اشتراكات الأعضاء والمناضلين

والهبات، وهذا يدل على قلة الموارد المالية والمادية، إذ يلاحظ أن معظمها لا تتمتع بإمكانيات مالية، وبذلك يعتبر شح الموارد المالية من أبرز وأعقد التحديات التي تواجه عمل هذه المؤسسات، وهذا ينعكس على استقلاليتها عند مزاولتها لنشاطها وهذا نتيجة ضعف الميزانية والتمويل الذي تقدمه لها الدولة.

- كما نجد أن غالبية هذه المؤسسات تفتقر إلى المقرات خاصة الجمعيات وإن وجدت فهي مغلقة في أغلب الأحيان ما عدا في المناسبات الانتخابية، كما نجد مؤسسات لديها مقرات كالأحزاب والنقابات.
- وبحسب تصريح بعض قياديي مؤسسات المجتمع المدني أن هناك في بعض الأحيان اصطدام بأفراد المجتمع وسلوكهم الذي يعيق بعض مشاريع التنمية الحضرية وملاحظة بعض من ملامح اللامبالاة والتواكل والانعزالية لأفراد المجتمع خاصة في المسائل التي لا تستلزم تدخل الجماعات المحلية.
- وأن هذه المؤسسات خاصة الجمعيات لا يوجد لها برنامج عمل واضح، فهي تتسم بالعشوائية وكثرة البرامج وتنوعها، بالإضافة إلى عدم وجود سياسة واضحة من طرف الأجهزة الحكومية بإشراك كل المؤسسات في تدبير شؤون السكان والمدينة، وبالتالي تكبيل قدرات هذه المؤسسات على أداء أدوارها في التنمية الحضرية ومحاولة تذليل كل الصعوبات والمشاكل التي يعاني منها سكان المدينة.
- وفيما يخص تعقد الإجراءات الرسمية للأجهزة البيروقراطية، فكل هذه المؤسسات لا تعاني من أية عراقيل من قبل الإدارة المحلية أو أية مشاكل تذكر.

وعليه، فمعوقات عمل مؤسسات المجتمع المدني تتلخص في:

- الصعوبات المالية.
- عدم وجود برنامج عمل.
- غياب المقرات.

وعليه، فقد تم التحقق من صدق الفرض الذي افترضناه في البداية حول: الموارد المالية والبيرقراطية تقف عائقا أمام نشاط مؤسسات المجتمع المدني.

3- الفرضية الجزئية الثالثة : سياسات التنمية الحضرية تتلاءم ووعي السكان وانسجامها مع مطالبهم واحتياجاتهم.

جدول رقم (46): يبين الفرضية الجزئية الثالثة: سياسات التنمية الحضرية تتلاءم ووعي السكان وانسجامها لمطالبهم واحتياجاتهم

المؤشرات			النسب الموجبة	النسب السالبة	المجموع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المشاركة في تنمية الحي	نعم		100%		100%	32.5	17.40
	لا						
سبب المشاركة	حسن الجيرة	72%					
	العيش في وسط حضري نضيف	28%					
أنواع النشاطات التي ينبغي على السكان المساهمة فيها	تأمين النظافة العامة	44%		100%		22.5	17
	تحسين الأزقة والشوارع و تجميلها	07%					
	تجميل الأبنية وخاصة الواجهات	03%					
	تنظيف الحدائق العامة	06%					
احتياجات الحي لمشاريع	نعم		100%		100%	22.5	1

تنموية	لا						
نوعية المشاريع	إقامة مرافق	33%					
	مساحات خضراء	27%					
	تعبيد الطرقات وصيانتها	26%					
	إنارة عمومية	24%					
أهم الطرق لإيصال الانشغالات	الإعلانات المكتوبة	14%	100%		100%	22	17.97
	الإذاعة	08%					
	الجرائد	19%					
	الاتصال الشفوي	59%					
الانخراط في:	اتحاد نقابي	13%	%49		100%	15	14.28
	جمعية خيرية	08%					
	جمعية ثقافية	03%					
	جمعية الحي	16%					
	جمعية دينية	09%					
	غير منخرط	51%		51%			
المشاركة في الانتخابات	نعم		87%		100%	45	33
	لا			13%			
التوجه في حل مشاكل الحي	جماعات محلية	81%	100%		100%	30	14
	رؤساء الأحزاب	06%					
	رؤساء النقابات	13%					
الرضا على نوعية الخدمات	نعم		%06		100%		
	لا			%94			
أهم قنوات إشراك	الإذاعة	%13	100%		100%		

السكان في مشروعات التنمية الحضرية	الجرائد	%07					
	إعلانات وملصقات	%08					
	التلفزة	%01					
	دورات المجلس الشعبي البلدي ألولائي	%16					
	مؤسسات المجتمع المدني	%10					
	لجان الأحياء	%35					
أساليب تشجيع الحكومة لإنجاح برامج التنمية الحضرية	تقديم مساعدات مادية	%06	100%		100%	18	20.88
	التثقيف العام	%12					
	برامج تدريب	%02					
	استشارة السكان	%66					
	توفير فرص التعلم	%14					
القائمون على مشروعات التنمية الحضرية	البلدية	%44	%100		%100	22	13.56
	الولاية	%42					
	مؤسسات المجتمع المدني	%07					
	السكان	%00					
	القطاع الخاص	%07					

المصدر: استمارة استبيان الأسئلة من 10-12 و16 ومن21 إلى 24 و29 و38-39

وفي ما يلي المتوسطات الحسابية لمجموعة الأسئلة التي تبين مدى وعي السكان وانسجام برامج التنمية الحضرية لمطالبهم واحتياجاتهم:

1- المشاركة في تنمية الحي وذلك بمتوسط حسابي مقدر بـ: 32.5 وانحراف كبير معياري 17.40 الأمر الذي أكدته النسبة الموزونة 40 % ليتبين أن اتجاه هذا السؤال كانت بدرجة متوسط

2- أنواع النشاطات التي ينبغي على السكان المساهمة فيها وذلك بمتوسط حسابي مقدر بـ: 22.5 وانحراف معياري كبير17، الأمر الذي أكدته النسبة الموزونة 100 % ليتبين أن اتجاه هذا السؤال كانت بدرجة جيدة جدا

3- احتياجات الحي لمشاريع التنمية الحضرية ونوعية المشاريع ، وذلك بمتوسط حسابي مقدر بـ: 22.5 وانحراف معياري، الأمر الذي أكدته النسبة الموزونة 100 % ليتبين أن اتجاه هذا السؤال كانت بدرجة جيدة جدا

4- الطريقة المناسبة في حل المسألة المختلفة بالحي، وذلك متوسط حسابي 22 وانحراف معياري كبير17.97 الأمر الذي أكدته النسبة الموزونة67% لتبين الاتجاه هذا السؤال كانت بدرجة جيدة

5- الانخراط في مؤسسات المجتمع المدني (أحزاب، نقابات، جمعيات) وذلك بمتوسط حسابي مقدر بـ : 15 وانحراف معياري كبير 14.28 الأمر الذي أكدته النسبة الموزونة 49 % ليتبين أن اتجاه بدرجة متوسط

6- المشاركة في الانتخابات السياسية، وذلك و ذلك بمتوسط حسابي مقدر بـ 45 وانحراف معياري كبير جدا 33 ، الأمر الذي أكدته النسبة الموزونة 87 % ليتبين أن اتجاه بدرجة جيدة جدا

7- التوجه في حل مشاكل الحي وأهم الطرق لإصال هذه الانشغالات، وذلك بمتوسط حسابي مقدر بـ: 3 وانحراف معياري كبير 14، الأمر الذي أكدته النسبة الموزونة 77 % ليتبين أن اتجاه هذا السؤال كانت بدرجة جيدة .

8- وأن الطرق جاءت متعددة، وذلك بمتوسط حسابي مقدر بـ22 وانحراف معياري كبير17.97، الأمر الذي أكدته النسبة الموزونة 59 % ليتبين أن اتجاه بدرجة جيدة.

9- المشاركة في تنمية الحي مع الجماعات المحلية وهو هذه المشاركة وذلك لمتوسط حسابي يقدر بـ45 وانحراف معياري 09 الأمر الذي أكدته النسبة الموزونة 40 % ليتبين اتجاه هذا السؤال كانت بدرجة متوسطة، أما عن صور هذه المشاركة فكانت المتوسط الحسابي مقدر بـ12 وانحراف معياري 5,29 أن الأمر الذي أكدته النسبة الموزونة 31% لتبين أن اتجاه هذا السؤال كان بدرجة متوسطة

10- أساليب تشجيع أجهزة الحكومة لإنجاح مشاريع التنمية الحضرية وذلك متوسط حسابي مقدر بـ18 وانحرف معياري كبير 20.88 الأمر الذي أكدته النسبة الموزونة 59% لتبين أن اتجاه هذا السؤال بدرجة حسنة

11- القائمون على مشروعات التنمية الحضرية ، وذلك متوسط حسابي بـ22 وانحراف معياري كبير 13.56 الأمر الذي أكدته النسبة الموزونة 86 % لتبين أن الاتجاه هذا السؤال كانت بدرجة جيدة جدا.

بناءا على هذه المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية نلاحظ أن سياسات التنمية الحضرية تتلاءم ووعي السكان وانسجامها لمطالبهم واحتياجاتهم.

بالرغم من أنه لا توجد بيئة ثقافية تساعد على ترسيخ فكرة مشاركة السكان في أخذ القرارات المتعلق باحتياجات أحياء الدراسة، إلا أن العقلية الحضرية لأفراد مجتمع البحث تعتبر ضمانة لتحديد وتشخيص المشاكل المتعلقة بهذه الأحياء، وهذا لمعايشتهم للواقع الفعلي لأحيائهم، مما يسهم في تحسين فعالية مشروعات وبرامج التنمية الحضرية، ويجسد بذلك فكرة الثقافة التشاركية التي لمسناها في إجابات المبحوثين وفي معظم أسئلة الاستمارة الموجهة إليهم، وهو ما لاحظناه في حملات النظافة والتشجير، هذه الآليات تتمثل في التوعية والتحسيس من خلال وسائل الإعلام المختلفة في أوساط السكان، مما زاد من الوعي لدى السكان بسياسات وأبعاد التنمية الحضرية.

فالمزيد من الإصغاء والحضور على نحو أفضل للسكان بحيث يصبحون حقا وصدقا المصدر الرئيسي الذي تسعى المقترحات المتعلقة بمشاريع التنمية الحضرية والتشاور بينهم وبين الجهاز الإداري، وهو ما تكشف عنه إجابات المبحوثين.

إن المشاركة في تنمية الحياء من قبل السكان نتيجة حسن الجيرة والميل للعيش في وسط حضري نظيف، وأنواع مختلف النشاطات التي ينبغي على أفراد مجتمع البحث أن يساهموا فيها، وإمكانية المحافظة على المرافق العامة من خلال حرص السكان على حمايتها، وتشجيعهم على المشاركة في برامج التنمية الحضرية وتشخيص المشاريع التنموية التي يحتاجها الأحياء وغير ذلك من أنواع التطوع والمشاركة في الحياة العامة بمختلف أشكالها (الحياة

السياسية والاجتماعية)، كل هذا يدل على وعي السكان بسياسات التنمية الحضرية وملاءمتها لمطالبهم واحتياجاتهم.

وهذا يبين صدق الفرض الذي افترضناه في البداية حول: سياسات التنمية الحضرية وملائمتها لوعي السكان وانسجامها مع مطالبهم واحتياجاتهم.

4- الفرضية الجزئية الرابعة: تعمل الأنساق التقليدية على إعاقة مشروعات التنمية الحضرية

جدول رقم (47): يبين الفرضية الجزئية الرابعة: تعمل الأنساق التقليدية على إعاقة مشروعات التنمية الحضرية

المؤشرات			النسب الموجب	النسب السالب	المجموع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
العلاقة مع الجيران	نعم		100 %		100 %	15	5.74
	لا						
تبادل الزيارة	نعم		100 %		100 %	15	5.74
	لا						
التوجه في حل مشاكل الحي	جماعات محلية	81 %	100 %		100 %	30	14
	مؤسسات الأحزاب	06 %					
	رؤساء النقابات	13 %					
اهتمامات الجماعات المحلية بانشغالات السكان	نعم		100 %		100 %	45	15
	لا						

الصعوبات التي تعيق برامج التنمية الحضرية	عدم وعي الأفراد	08 %	100 %		100 %	15	14.28
	هجرة سكان الأرياف	13 %					
	بتعثر التجمعات السكانية	16 %					
	جمود العادات	03 %					
	سوء التسيير	03%					
الوسائل التي تدفع السكان للتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني	زيارة أبناء الأقارب للأحياء	38 %	100 %		100 %	22	14
	استماع رؤساء المؤسسات لانتقادات السكان	20 %					
	مقابلة رؤساء المؤسسات بصورة متتبعة	24 %					
	قدرة المؤسسات على إيجاد الحلول	18 %					
الطريقة المناسبة للمساهمة في حل مشاكل	الانخراط في مؤسسات المجتمع المدني	08 %	100 %		100 %	22	17.97

الحي	الانخراط في جمعيات الأحياء	18 %					
	الاستمرار في الشكوى لدى المسؤولين	74 %					
طرق تشجيع مشاركة السكان في برامج التنمية الحضرية	الدعوة إلى لقاءات واجتماعات	%22	100 %		100 %	30	17.42
	تربصات وتدريب	%18					
	فتح باب الحوار	%60					

المصدر: استمارة استبيان الأسئلة من 8-9 و21 ومن28 ومن31 -34

وفي ما يلي المتوسطات الحسابية لمجموعة الأسئلة التي تبين عمل الأنساق التقليدية على إعاقة مشروعات التنمية الحضرية:

1- العلاقة مع الجيران وذلك بمتوسط حسابي مقدر بـ15 وانحراف معياري 5.74، الأمر الذي أكدته النسبة الموزونة 100%، ليتبين أن اتجاه العينة نحو هذا السؤال كانت بدرجة جيدة.

2- تبادل الزيارة وذلك بمتوسط حسابي مقدر بـ15 وانحراف معياري 5.74، الأمر الذي أكدته النسبة الموزونة 100%، ليتبين أن اتجاه العينة نحو هذا السؤال كانت بدرجة جيدة.

3- التوجه في حل مشاكل الحي وأهم الطرق لإصال هذه الانشغالات، وذلك بمتوسط حسابي مقدر بـ 3 وانحراف معياري كبير 14 ، الأمر الذي أكدته النسبة الموزونة 77 % ليتبين أن اتجاه هذا السؤال كانت بدرجة جيدة.

4- اهتمامات الجماعات المحلية بانشغالات السكان ، وذلك بمتوسط حسابي مقدر بـ: 45% وانحراف معياري كبير 15 ، الأمر الذي أكدته النسبة الموزونة 33 % ليتبين أن اتجاه هذا السؤال كانت بدرجة متوسط

5- الصعوبات التي تعترض برامج التنمية الحضرية، وذلك متوسط حسابي مقدر بـ 15 وانحراف معياري كبير 14, 28، الأمر الذي أكدته النسبة الموزونة 59% لتبين أن الاتجاه هذا السؤال كانت بدرجة حسنة.

6- الوسائل التي تدفع للتعاون بين مؤسسات المجتمع المدني والسكان وذلك متوسط حسابي مقدر بـ22 وانحراف معياري كبير14، الأمر الذي أكدته النسبة الموزونة 100% لتبين أن الاتجاه هذا السؤال كانت بدرجة جيدة جدا.

7- الطريقة المناسبة في حل المسألة المختلفة بالحي، وذلك متوسط حسابي 22 وانحراف معياري كبير 17.97 الأمر الذي أكدته النسبة الموزونة 67 % لتبين الاتجاه هذا السؤال كانت بدرجة جيدة

8- طرق تشجيع السكان لبرامج التنمية الحضرية وذلك متوسط حسابي مقدر بـ30 وانحراف معياري كبير14, 02، الأمر الذي أكدته النسبة الموزونة 100% لتبين أن الاتجاه هذا السؤال كانت بدرجة جيدة جدا.

بناءا على هذه المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية نلاحظ أن الأنساق التقليدية لمجتمع البحث لا تشكل عائقا على مشروعات التنمية الحضرية بل تقف دعما ومساندة لها.

إن طبيعة وخصوصية مجتمع الدراسة لم تعد مشكلة لنشاط مؤسسات المجتمع المدني والجماعات المحلية، إلا أن ضعف تراث المؤسسية وعدم خبرة قيادة مؤسسات المجتمع من جهة، وتفرد الجماعات المحلية بالقرارات الحضرية، فقد رسخت قناعة لدى الساكنة أن مسؤولية الارتقاء وتنمية المدينة على عاتق البلدية والولاية، هذا ما يغذي النزعة الفردية والاتكالية للسكان.

فمعظم مبادرات سكان الأحياء حسب نتائج الدراسة كانت وراءها تجمعات تلقائية بهدف الحاجة الماسة إلى هذه الخدمات والمرافق الحضرية، فعندما تكون التنمية الحضرية مسؤولية الدولة فقط مع سيادة روح اللامبالاة وتهميش ساكن المدينة في العمل العام وإدارة شؤونه تتراجع روح المبادرة والتطوع لديه.

فلا نكاد نسجل أي اصطدام مع أهداف وبرامج التنمية الحضرية من قبل سكان أحياء الدراسة وسلوكهم ، فالقيم السلبية كالانعزالية وعدم التعاون والتواكل وعدم الإيمان بالعمل التطوعي لم نجدها في إجابات المبحوثين، كذلك المعوقات الثقافية التي نجدها في التقاليد البالية لا توجد بين أوساط سكان هذه الأحياء.

أيضا لم نجد أي تعارض بين أهداف ومشروعات وبرامج التنمية الحضرية مع مصالح أفراد وجماعات البحث ولا أية مقاومة من قبلهم حول المشاريع التنموية بإيقاف تنفيذ هذه المشاريع، لأنها انعكاس لاحتياجاتهم ومطالبهم، لذلك فهم مقتنعين بضرورة التنمية الحضرية.

بالإضافة إلى أن كل المبحوثين لديهم مستويات تعليمية تمكنهم من تجاوز التخلف والجمود في العادات والتقاليد التي تنكسر أهداف كل تنمية مهما كان نوعها عليها، كما أن حب التعاون فيما بين سكان هذه الأحياء تفند الفرضية الرابعة التي مؤداها حب التعاون والمشاركة في تنمية أحياء الدراسة من قبل السكان لا يشير إلى تخلف أو أي شيء من هذا القبيل، بل يشجع كثيرا كل المبادرات وبشتى الطرق من أجل حي نظيف.

وهكذا لم يتحقق من صدق الفرض الذي جاء في بداية الفصل وورد فيه أن الأنساق التقليدية تعمل على إعاقة مشروعات التنمية الحضرية.

كنتيجة نهائية لنتائج البحث في ضوء فرضياته نستنتج أنه:

ظهر هناك توافق في الآراء على الأهمية الأساسية لدور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الحضرية، وأن استدامة المدينة مرهون بنجاح استدامة دور ومشاركة القطاع الثالث والسكان، وذلك بإنشاء حوار بناء وتناسق بين هذه المؤسسات والساكنة والأجهزة الحكومية (الولاية، البلدية) بدلا من تغييبهم وإقصائهم أو تهميشهم.

فمؤسسات المجتمع المدني تعتبر المنتج الجديد المبني على القدرات الجديدة التي تم بناؤها، الشبكات الجديدة التي تم رسمها وتحريكها، القيم الناشطة التي تم دفعها، أشكال المشاركة والتعاون التي تمت مأسستها ومشرعتها.

إن تحسين إطار الحياة واختيار المشاريع على أساس الطلبات التي يعبر عنها الساكنة والعمل على ضمانه بواسطة التنمية الحضرية ، بإشراك كل الفاعلين الاجتماعيين يعتبر غاية وهدف كل من يعيش داخل المدينة إذ يؤسس

لنقلة نوعية للتكفل بتحسين الإطار المعيشي فترفع بذلك من مستوى اهتمام الأفراد بمجتمعهم ومحيطهم المديني.

خلاصة:

من خلال استقراء جميع النتائج الكمية الواردة في الجداول السابقة والتي تقيس جملة المؤشرات الخاصة بالفرضيات الأربعة نبين بأن الفرضية الأولى المتعلقة بالوظائف التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني.

في التنمية الحضرية تحققت بدليل إنهاء كل إجابات الأسئلة المتعلقة بها (مؤشرات) جاءت قراءتها موجبة، وكذلك بالنسبة للفرضية الثانية و أيضا الفرضية الثالثة أما الفرضية الرابعة فلم تتحقق وتم نفيها.

و هذا ما تطرقنا إليه بالتفصيل في الفصل الأخير والمتعلق بمناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات

من خلال العرض السابق لتحليل النتائج في ضوء ما تم توظيفه من دراسات سابقة حيث ساعدتنا هذه الدراسات، وخدمت دراستنا الحالية في العديد من الجوانب.

فجوانب الاستفادة منها مست مختلف مراحل بحثنا الراهن بدا بالإشكالية الفرضية، لعيينة وصولا إلى النتائج.

خـــــــــاتمة:

إن الشرط الأساسي لتحقيق تنمية حضرية مرهون بتأهيل وتعميق الانتماء بين الفرد ومدينته، ذلك أن الهدف النهائي من التنمية الحضرية هو إحداث تغيير اجتماعي واقتصادي وثقافي وحضاري شامل، خصوصا في تلك الأحياء التي طالها التخلف والتي يغلب عليها طابع الثبات والاستقرار لتغيير الأوضاع المتأصلة فيها والمعوقة للتنمية الحضرية.

إن موضوع التنمية الحضرية يهتم بتنظيم وتسيير المدينة بشكل أوسع، وهو ما يعني التنظيم العقلاني لاستعمال السطح داخل الأحياء الحضرية، وهذه العملية لا يمكن أن تتم إلا بتظافر جهود مجموعة من الفاعلين الاجتماعيين " كالجماعات المحلية (الولاية، البلدية) ومؤسسات المجتمع المدني (أحزاب، نقابات، جمعيات) والسكان، فتصبح عملية التنمية الحضرية أكثر إمتاعا بالمشاركة فيها من قبل هؤلاء الشركاء، كما أن ظهور مؤسسات المجتمع المدني والاهتمام بها والدعوة لها يعكس تزايد وعي السكان والرغبة للمشاركة في الحياة العامة. ويبرهن أن ساكن المدينة ليس دائما سجين أنانيته، فالتفكير اليوم يقوم على مشاركة دائمة لكل أفراد المجتمع في كل شؤون حياتهم الخاصة والعامة، فهذه المؤسسات تعد بمثابة رأسمال اجتماعي وشريك أساسي للمساهمة في تنمية المجال المديني، حيث أنها لم تعد مسؤولية الحكومة وحدها، وبذلك أصبحت القطاع ثالث شريكا وفاعلا أساسيا للقطاع الحكومي.

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، يهتم المختصون بتنمية المدينة بتنشيط الجهود الذاتية للساكنة وتوفير سبل التعاون ما يسهم بمشاركتهم اختياريا والاهتمام بتأكيد روح الانتماء لمجتمعهم ببذل الجهود المطلوبة لإيجاد خدمات حقيقية يحتاجونها.

وعلى هذا الأساس فإن تكتيك مؤسسات المجتمع المدني ودورها في التنمية الحضرية يتضمن تحفيز الجماهير للسكان بتولي زمام المبادرة والسيطرة على شؤون مجتمعهم المديني والتخطيط لتغييره، فهذه المشاركة تعد بمثابة الدواء الفعال الذي يستخدمه المخططون وأجهزة التنمية (الحكومة) لعلاج جميع أمراض وأعطاب الحياة

الحضرية داخل الوسط الحضري، باعتبارها تدريبا على التعاون القائم على أساس الاعتماد المتبادل.

فالتغير الاجتماعي ومواجهة احتياجات المجتمع و احتواء مشكلاته لا يمكن تحقيقه إلا في مناخ اجتماعي وثقافي وسياسي شامل يدعم الفاعلية داخل المدينة، لحظة تقويم أنماط السلوك العام بترسيخ ثقافة جودة الحياة لدى سكان الحضر وتشبثهم للمساهمة و المحافظة على نوعية الإطار المعيشي. هذا يعني أن استشارة مؤسسات المجتمع المدني والسكان ومشاركتهم في التنمية الحضرية تشكل عنصرا جوهريا في نجاح المشاريع التنموية أو فشلها لذلك فان القاعدة الأساسية في كل عمل إنمائي يقوم على أساس المشاركة وتشجيع مختلف الفاعلين على إبداء أرائهم و اقتراحاتهم في المشروعات الإنمائية ومعرفة العوامل التي تثير اهتمامهم الحقيقي في الأعمال المتوقع إجرائها.

وكنتيجة نهائية :

إن التنمية الحضرية تبدأ بتنظيمات اجتماعية مدنية ، باعتبارها وحدات محلية تعمل في إطار خصائص المجتمع الحضري ، تلك التي تبدو فيها علاقات الوجه للوجه و الاعتماد المتبادل

بين الأفراد فيها، لذلك كان لزاما على القادة المحليين أن يعوا هذه الحقيقة، ولكي تتكامل وتتواصل هذه الأدوار لابد أن يسير السلوك الفردي والجماعي لمؤسسات المجتمع المدني والساكنة الحضرية في سياق متتابع مع كافة أحداث وأطوار التنمية الحضرية.

وقد بينت الشواهد الكمية المستقاة من الجانب الميدانية بعد اختبار فرضيات الدراسة النتائج الآتية:

أولا: يتبين لنا تنوع الأنشطة والخدمات التي يتم تقديمها للمجتمع وأفراده من خلال عمل مؤسسات المجتمع المدني، والذي يتجسد في:

- تقديم المشورة والدعم، بالإضافة إلى تقديم المساعدات لتيسير إنشاء مشروعات التنمية الحضرية، التي يمكن أن تساعد في رفع مستوى معيشة السكان، بالإضافة إلى الدور التنويري من خلال إثراء الوعي لدى أفراد المجتمع بالمشكلات والأمراض الاجتماعية.
- تراهن على الكثير من الأعمال التطوعية (النظافة العامة، التشجير...).
- تعتبر كخزانات للمعلومات التي تلجأ إليها أجهزة التنمية (الجماعات المحلية، الفاعلين الاجتماعيين) والخدمات الإرشادية لمعرفة كل ما يحتاجه سكان المدينة.
- تنمية وتطوير الثقافة المدينية وتحسيس وتوعية السكان بكيفية العيش في مدينة نظيفة خالية من الأمراض الاجتماعية.
- تنظيم وتفعيل ثقافة المبادرات الذاتي وثقافة التأكيد على بناء إرادة الإفراد وجذبهم إلى ساحة الحياة التشاركية، وترسيخ ثقافة عمرانية وقيم التحضر التي تبلور روح المدينة وتصبغ هويتها.

ثانيا: قلة الموارد المالية والمادية، إذ يلاحظ أن معظمها لا تتمتع بإمكانيات مالية، وبذلك يعتبر شح الموارد المالية من أبرز وأعقد التحديات التي تواجه عمل هذه المؤسسات، وهذا ينعكس على استقلاليتها عند مزاولتها لنشاطها وأن غالبية التمويل لمؤسسات المجتمع المدني (أفراد، نقابات، جمعيات) تقدم من اشتراكات الأعضاء والمناضلين والهبات .

- غالبية هذه المؤسسات تفتقر إلى المقرات خاصة الجمعيات، وإن وجدت فهي مغلقة في أغلب الأحيان ما عدا في المناسبات الانتخابية، كما نجد مؤسسات لديها مقرات كالأحزاب والنقابات.
- عدم وجود برنامج عمل واضح لهذه المؤسسات خاصة الجمعيات، فهي تتسم بالعشوائية، بالإضافة إلى عدم وجود سياسة واضحة من طرف

الأجهزة الحكومية بإشراك كل المؤسسات في تدبير شؤون السكان والمدينة.

وعليه، فمعوقات عمل مؤسسات المجتمع المدني تتلخص في:

- الصعوبات المالية.
- عدم وجود برنامج عمل.
- غياب المقرات.

ثالثا: بالرغم من أنه لا توجد بيئة ثقافية تساعد على ترسيخ فكرة مشاركة السكان في أخذ القرارات المتعلقة باحتياجات أحياء الدراسة، إلا أن العقلية الحضرية لهم تتجسد في فكرة الثقافة التشاركية التي لمسناها في إجابات المبحوثين وفي معظم أسئلة الاستمارة الموجهة إليهم، وهو ما لاحظناه في حملات النظافة والتشجير.

إن المشاركة في تنمية الأحياء من قبل السكان نتيجة الميل للعيش في وسط حضري نظيف، وأنواع مختلف النشاطات التي ينبغي على أفراد مجتمع البحث أن يساهموا فيها، وإمكانية المحافظة على المرافق العامة من خلال حرص السكان على حمايتها، وتشجيعهم على المشاركة في برامج التنمية الحضرية وتشخيص المشاريع التنموية التي يحتاجها الأحياء وغير ذلك من أنواع التطوع والمشاركة في الحياة العامة بمختلف أشكالها (الحياة السياسية والاجتماعية)، كل هذا يدل على وعي السكان بسياسات التنمية الحضرية وملاءمتها لمطالبهم واحتياجاتهم.

رابعا: أن طبيعة وخصوصية مجتمع الدراسة لم تعد مشكلة لنشاط مؤسسات المجتمع المدني والجماعات المحلية، إلا أن ضعف تراث المؤسسة وعدم خبرة قيادة مؤسسات المجتمع من جهة، وتفرد الجماعات المحلية بالقرارات الحضرية، فقد رسخت قناعة لدى الساكن وضع مسؤولية الارتقاء وتنمية المدينة على عاتق البلدية والولاية، هذا ما يغذي النزعة الفردية والاتكالية للسكان.

- معظم مبادرات سكان الأحياء الدراسة كانت وراءها تجمعات تلقائية بهدف الحاجة الماسة إلى هذه الخدمات والمرافق الحضرية، حيث لم نجد أي تعارض بين أهداف ومشروعات وبرامج التنمية الحضرية مع مصالح أفراد وجماعات البحث ولا أية مقاومة من قبلهم حول المشاريع التنموية بإيقاف تنفيذ هذه المشاريع على سبيل المثال.
- لا نكاد نسجل أي اصطدام مع أهداف وبرامج التنمية الحضرية من قبل سكان أحياء الدراسة وسلوكهم، فالقيم السلبية كالانعزالية وعدم التعاون والتواكل وعدم الإيمان بالعمل التطوعي لم نجدها في إجابات المبحوثين.
- بالإضافة إلى أن كل المبحوثين لديهم مستويات تعليمية تمكنهم من تجاوز التخلف والجمود في العادات والتقاليد التي تتكسر أهداف كل تنمية مهما كان نوعها عليها.

الاقتراحات والتوصيات:

❖ بالنسبة للدولة تجاه مؤسسات المجتمع المدني:

- على الدولة أن نستوعب أهمية مؤسسات المجتمع المدني وحجم مشاركتهم في مشروعات التنمية الحضرية، حتى يمكن بناء شراكة فعالة، ولنجاح ذلك يتطلب من الدولة إعداد رؤية إستراتيجية لمجمل المجالات التي تستطيع مؤسسات المجتمع المدني المساهمة فيها وكيفية ذلك وأساليبها وآلياتها.

- تهيئة بيئية قانونية مشجعة لتأسيس وتطوير عمل وأنشطة مؤسسات المجتمع المدني من خلال تسهيل إجراءات التأسيس والمراجعة وعدم تقييد حريتها.
- العمل على اعتبار مؤسسات المجتمع المدني شاركا فعالا في عملية التنمية الحضرية وشريكا للدولة في تنفيذ بعض أنشطتها، وتكوين علاقة تكاملية وتبادلية وغير تصادمية معها، مبنية على أسس المشاركة الفعالة والحوار الإيجابي والتعاون والتنسيق والتشاور.
- تخصيص ميزانية ثابتة ودائمة لمؤسسات المجتمع المدني تمكنها من تنفيذ أنشطتها وبرامجها التنموية.
- تشجيع مؤسسات المجتمع المدني على التمويل الذاتي وتقديم التسهيلات لها.
- توفير مقرات لمؤسسات المجتمع المدني بما يضمن استقرارها في مجال عملها خاص بالجمعيات.

❖ **بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني:**

- العمل على تشجيع الحوار الإيجابي وتعزيز الثقة المتبادلة بين مؤسسات المجتمع المدني لتصبح أكثر فعالية واستشارية للأجهزة المحلية لمختلف مشروعات التنمية الحضرية.
- بناء قاعدة بيانات ومعلومات لمؤسسات المجتمع المدني حول قضايا التنمية حتى تستعين بها الحكومة في الأوقات المناسبة وللضرورة الملحة.
- وضع اهتمامات وانشغالات الساكنة الحضرية على جدول أعمال وبرنامج السلطات المحلية، وإثارة الوعي بالمشاكل والقضايا ذات الأهمية في تنمية المجتمع الحضري وتنمية المدنية.

وختاما، أسئل الله العون والتوفيق والسداد إنه خير من يسأل

المراجع

أولا: المراجع العربية

الكتب العربية

1. أبو بلال عبد الله الحامد، ثلاثية المجتمع المدني: عن سر نجاح الغرب وإخفاقنا، الدار العربية للعلوم، الرياض، 2009.

2. أحمد رشدي، التنمية المحلية، دار الجامعة العربية للطباعة والنشر القاهرة، مصر، 1996.

3. أحمد شكري الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

4. أحمد شهاب، المجتمع المدني والدولة المعاصرة –الخليج مثالا، مؤسسة الانتشار العربي.

5. أحمد علي احمد، المجتمعات الجديدة بين سياسة الانتشار والتنمية المتوازية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط1، 2000

6. أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005.

7. أماني قنديل، المجتمع المدني في مصر مطلع الألفية الجديدة، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2000.

8. أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، الهيئة العربية العامة للكتاب، القاهرة، 2008.

9. أماني قنديل، تقييم منظمات المجتمع المدني العربي، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، مصر، 2007.

10. أنطوان مسرة، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

11. بشير إبراهيم الطيف، محسن عيد علي، (دراسة في الجغرافية التنموية) خدمات المدن، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، الطبعة الأولى، 2009.

12. جاد عبد الكريم الجباعي، المجتمع المدني هوية الاختلاف، النايا للدراسات والنشر والتوزيع، سوريا، دمشق، الطبعة الأولى، 2011.

13. جمال الخطيب، إعداد الرسائل الجامعية وكتابتها، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

14. الحبيب الجنحاني، سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، المجتمع المدني وأبعاده الفكرية، دار الفكر آفاق معرفة متجددة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2003.

15. حسين توفيق إبراهيم، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط1، 2006.

16. حسين عبد الحميد، أحمد رشوان وآخرون، دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004.

17. خلف الله بوجمعة، العمران والمدينة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر 2005.

18. رجب بودبوز، محنة المجتمع المدني، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر،طرابلس، ليبيا، 2008.

19. زكي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، أساليب البحث العلمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2008.

20. السيد عبد العاطي، السيد، علم الاجتماع الحضري، الجزء 1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004.

21. شاهر أحمد نصر، الدولة والمجتمع المدني، دار الرأي للنشر، دمشق، الطبعة الأولى، 2005.

22. صباح يسين، دولة الرفاهية الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2006.

23. طلعت مصطفى السروجي، التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة، المكتب الجامعي الحديث، حلوان،مصر،1999.

24. عاطف أبو سيف، المجتمع المدني والدولة، قراءة تفصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2005.

25. عبد الإله أبو عياش، أزمة المدينة العمرانية ن وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1980.

26. عبد الحسين شعبان، المجتمع المدني نوافذ (وألغام المجتمع المدني) الوجه الآخر للسياسة.

27. عبد الحميد إسماعيل الأنصاري، مفهوم غربي إسلامي للمجتمع المدني، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2002.

28. عبد الحميد بوقصاصة، النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري، مخبر التنمية والتحولات الكبرى في المجتمع الجزائري، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.

29. عبد الحميد دليمي، الواقع والظاهر الحضرية، الواقع والظواهر الحضرية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

30. عبد الخالق عبد الله، طه حسين حسن، راشد محمد راشد، المجتمع المدني في الإمارات العربية المتحدة، جمعية الاجتماعيين،ط1، 2005.

31. عبد الله محمد عبد الرحمان، علم الاجتماع السياسي (النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة المعاصرة) ،دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2001.

32. عبد الوهاب الكيالي، النقابة موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 3، ج6، بيروت لبنان 1990.

33. عبدو القاعي، على درب المدينة هموم وأحلام، عبدو القاعي، على درب المدنية هموم وأحلام، منشورات جامعة سيدة اللويزة، لبنان، الطبعة الأولى، 2004.

34. عثمان غنيم، التخطيط أسس ومبادئ عامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2001.

35. عزمي بشارة، المجتمع المدني، (دراسة نقدية(، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2000، بيروت، لبنان، ص 87.

36. علي ليلة، المجتمع المدني العربي (قضايا المواطنة وحقوق الإنسان)، مكتبة الأنجلو مصرية، عين شمس، مصر، 2007.

37. غسان منير حمزة سنو، علي أحمد الطراح، العولمة والدولة، الوطن والمجتمع العالمي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2002.

38. فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني –التحول الديمقراطي في العراق، دار الأمين للنشر والتوزيع، 1995.

39. فريال حسن خليفة، المجتمع المدني عند توماس هوبز، وجون لوك، مكتبة مدبولي، ط1،مصر، 2005.

40. فضيل دليو وآخرون، أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 1999.

41. فؤاد عبد الله العمر، إسهام الوقف في العمل الأهلي والتنمية الاجتماعية، مكتبة الكويت الوطنية للنشر والتوزيع، ط1، الكويت، 2000.

42. قباري محمد إسماعيل، علم الاجتماع الحضري، منشأة الناشر للمعارف، الإسكندرية، مصر، 1998.

43. كلود مايز عطية، المجتمع المدني والمجتمع الأهلي مؤسسات مدنية بعقلية أهلية، منشورات زين الحقوقية، لبنان، ط1، 2012.

44. متروك الفالح، المجتمع والديموقراطية والدولة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2002.

45. محمد إبراهيم خيري الوكيل، دور القضاء الإداري والدستوري في إرساء مؤسسات المجتمع المدني، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، ط1.

46. محمد الصالح القادري، الدولة والمجتمع المدني، بين عالمية المقاربة وخصوصية التجربة التونسية، جريدة الحرية، ط1، تونس، 2009.

47. محمد الغيلاني، محنة المجتمع المدني – مفارقات الوظيفة ورهانات الاستقلالية –، دفاتر وجهة نظر، الرباط، المغرب، 2005.

48. محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر –الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

49. محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

50. محمد بو مخلوف،، التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة، دار الأمة للنشر والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر، ط1، 2001.

51. محمد بومخلوف، التحضر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر، ط1، 2001.

52. محمد حسن الدخيل، إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط1، 2009.

53. محمد سيد فهمي، محمد سيد فهمي، المجتمعات الجديدة بين التنمية والعشوائيات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.

54. محمد ياسر الخواجة، علم الاجتماع الحضري، دار ومكتبة الإسراء للطبع والنشر والتوزيع، طنطا، مصر، ط1، 2009.

55. مدحت محمد أبو النصر، إدارة منظمات المجتمع المدني، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر الجديدة، الطبعة الأولى، 2007.

56. المركز الثقافي للتعريب والترجمة، بحوث في علم السياسة (المجتمع المدني وأثره في نجاح الديمقراطية تجربة أوربية)، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008.

57. المصطفى بن خليفة عربوش، مقومات التنمية بالمغرب، مطبعة النجاح الحديثة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2007.

58. نوري منير، تسير الموارد البشرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2010.

59. وجدي شفيق عبد اللطيف، علم الاجتماع الحضري والصناعي، دار ومكتبة الإسراء للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ط1، 2007.

60. وناس يحي، المجتمع المدني وحماية البيئة (دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات)، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2004.

الكتب المترجمة

61. فرانك أدولف، المجتمع المدني النظرية والتطبيق السياسي، ترجمة: عبد السلام حيدر، المحروسة مصر، 2009.

62. ديفيد سباس.ثورسن، كيف تتحول المدن والقرية المدنية وحياة المدن، ترجمة أحمد رمو، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ط1، 2009.

63. أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصباغ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2005.

المجلات والدوريات

64. إبراهيم توهامي، الديناميات والسياسات الحضرية المعاصرة في ظل العولمة، الباحث الاجتماعي، العدد أفريل ، قسنطينة، 2004.

65. رونيه غالسيو، الحركة الجمعوية والحركة الاجتماعية علاقة الدولة والمجتمع في تاريخ المغرب، ترجمة: محمد داود ومحمد غانم، إنسانيات، مجلد III، عدد 08، ماي-أوت 1999.

66. صادق بن قادة، نصف قرن من توسع المجال المحيط بمدينة وهران، بعض تجارب السياسة العمرانية، لإنسانيات، وهران، العدد 13 جانفي 2001.

67. صالح زياني، موقع مؤسسات المجتمع المدني، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، باتنة، العدد 16 جوان 2002.

68. صالح فيلالي، المجتمع المدني والممارسة الديمقراطية في الجزائر، الشهاب الجديد، جامعة منتوري، قسنطينة، المجلد الثامن، العدد 8، 17 أفريل 2009.

69. عبد العزيز بودون، التحضر في الجزائر (العوامل، المراحل، الخصائص، الانعكاسات)، الباحث الاجتماعي، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد 05، جانفي 2004.

70. عبد العزيز بودون، المشكلات الاجتماعية للنمو الحضري، الباحث الاجتماعي، جامعة منتوري قسنطينة، 2001.

71. عواطف عطيل لموالدي، مقاربة سوسيولوجية حول مفهوم المجتمع المدني وعوامل تكوينه، مجلة الشهاب الجديد، قسنطينة، عدد 08، أفريل 2009.

72. العياشي عنصر، ما هو مفهوم المجتمع المدني –الجزائر نوذجا،إنسانيات، وهرا ن، العدد31، جانفي،2001.

73. منيرة صوالحية، المجتمع المدني والقوى السياسية في الجزائر: البنية والأهداف، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، باتنة، العدد 19، ديسمبر 2008.

74. نذير الزريبي، بلقاسم ذيب وفاضل بن الشيخ الحسين، البيئة العمرانية بين التخطيط والواقع (الأبعاد التخطيطية والأبعاد الاجتماعية)، مجلة العلوم الإنسانية، جامع منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد 13، جوان 2000.

75. نور الدين عنون، واقع العقار الحضري وآفاق التنمية العمرانية، مجلة صناعة المدن، أم البواقي، العدد 02، ديسمبر 2002.

المعاجم والقواميس

76. ابن المنظور، لسان العرب، المجلد الثاني، دار صادر، ، بيروت، لبنان، 1997.

77. أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، المجلد الأول، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، الطبعة الأول، 2008.

78. بيار بونت، ميشال إيزار، معجم الأثنولوجيا والأثروبولوجيا ، ترجمة مصباح عبد الصمد، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2006.

79. ر.بودون ف - بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، معهد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 2007.

80. صبحي حموي، المدخل في اللغة العربية المعاصرة، دار المشرق، بيروت، الطبعة الأولى، 2000.

81. معن خليل العمر، معجم علم الاجتماع المعاصر، الطبعة الأولى، 2000، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.

الرسائل الجامعية

82. إسماعيل بن السعدي، معوقات التنمية العمرانية، أطروحة دكتوراه دولة، علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، 2001-2002.

83. جلود رشيد، دور الجماعات المحلية في التنمية الحضرية، دراسة حالة بلدية المسيلة، جامعة الإخوة منتوري بقسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،(غير منشورة)، 2006

84. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية، بجامعة الإسكندرية بمدينة كفر الدوار، بجمهورية مصر العربية، 2004.

85. سالم محمد خميس الخضوري، التنمية الحضرية في المجتمعات الخليجية، الرؤية الواقعية والمستهدفة، جامعة عمان، 2004.

86. شاوش إخوان جهيدة، واقع المجتمع المدني في الجزائر: دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

المراسيم و القوانين و القرارات الرسمية

87. الاتحاد العام للعمال الجزائريين، الانجازات الاجتماعية، 2000-2014، الأمانة العامة، فيفري، 2015.

88. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،التجمع الوطني الديمقراطي، القانون الأساسي والنظام الداخلي، الأمانة العامة، سبتمبر 2008.

89. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،حزب جبهة التحرير الوطني، برنامج الانتخابات التشريعية، ماي 2012.

90. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،مديرية الاتصال، "برنامج المترشح السيد عبد العزيز بوتفليقة" الجزائر، مارس، 2014.

91. جمعية حماية البيئة والمحيط، البرنامج السنوي، بلدية قايس، 2015.

92. جمعية حي لحسن مرير، البرنامج السنوي، بلدية خنشلة، 2015.

93. حزب تجمع أمل الجزائر – تاج، القانون الأساسي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2016.

94. الرابطة الولائية لنشاطات الهواء الطلق، التسلية وتبادل الشباب، القانون الأساسي، المادة 40، (أهداف الجمعية)..

95. النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية، المحاور الكبرى لبرنامج العمل، الجزائر.

المواقع الالكترونية:

96. .A.≠www.fja.dz.sitev.com . تاريخ الإطلاع،2014/12/12 ، على الساعة 16:30.

ثانيا: المراجع الأجنبية

97. Ahmed S'aifan ,dictonary of political; constitutional and international Liban publishers, 2004,.

98. Bernard Clandlot, dictionnaire de la langue française, édition de la connaissance. France 1999.

99. Larousse memo, mediterranne, publishers, Tunis, 2006.

الملحق رقم 1

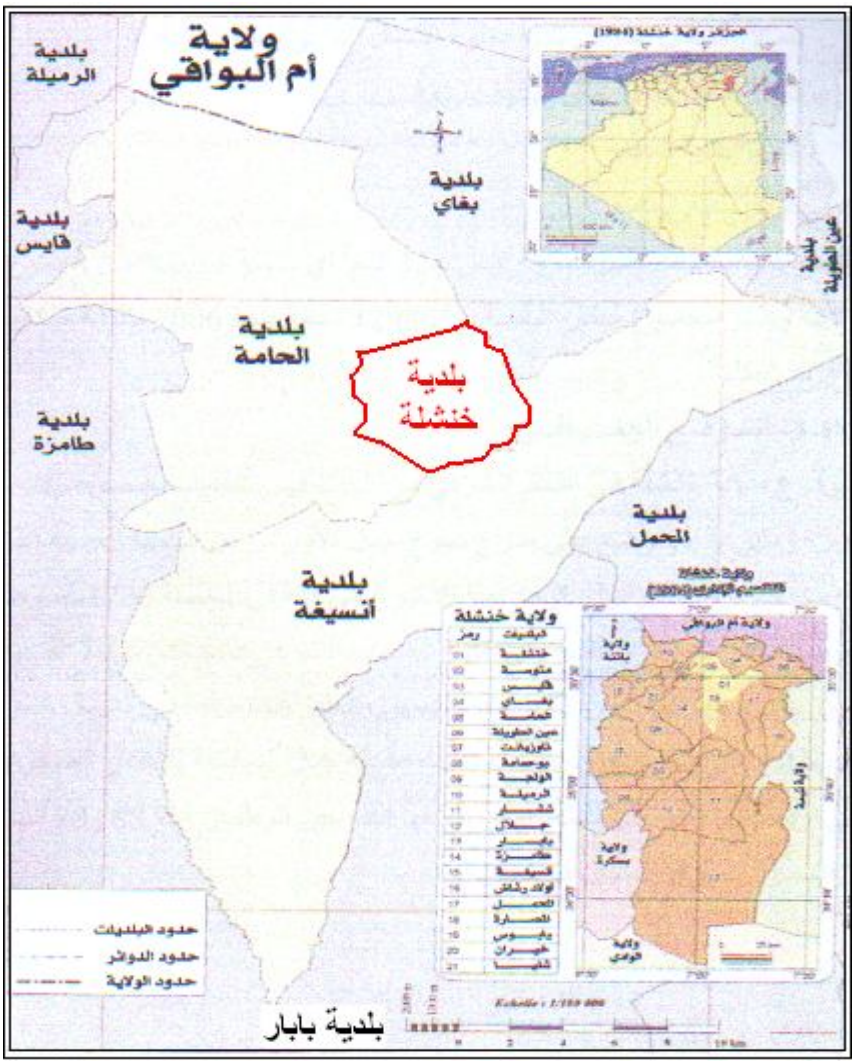

خريطة رقم1: الموقع الجغرافي لولاية خنشلة -محافظة المهرجان الثقافي المحلي للفنون والثقافات الشعبية، دليل خنشلة الثقافي، دار الثقافة علي سوايحي-

الملحق رقم 2

برامج وأهداف مؤسسات المجتمع المدني المعتمدة في الدراسة الميدانية

الأحزاب

حزب جبهة التحرير الوطني:

البرنامج:

- تشجيع المجتمع المدني على الانتظام بصفته مبعثا للوعي وقوة اقتراح والحاضن لنخب الغد السياسية.
- ترقية الديمقراطية التشاركية واللامركزية من خلال تطوير أطر هيكلية وإجراءات شفافة تسمح للمواطنين بمناقشة السياسيات العمومية. وإحلال منطق التشاور والشراكة قصد الإستجابة لتطلع المواطنين،.
- الدفع بالتنمية المحلية وتقديم خدمات عمومية واجتماعية ذات نوعية.
- تسيير الشؤون العمومية الوطنية والمحليةمعضمان خدمات عمومية ناجعة كالخدمات الإدارية والاجتماعية والتربوية والصحية .
- تجسيد برنامج إعادة التأهيل الحضري وامتصاص المناطق الهشة الذي سيتواصل ويستمد إلى مجمل المجمعات الحضرية، وستكون المدن الجديدة وكافة برامج إنجاز المساكن العمومية والترقية العقارية الخاصة ملزمة بتوفير مساحات خضراء وهياكل مرافقة إدارية وصحية وأمنية وتجارية وثقافية وترفيهية قصد ضمان حياة اجتماعية متوازنة ومعايير ترقى إلى نوعية العيش التي يحق أن يتطلع إليها كل السكان.
- إيصال كل التجمعات السكانية والقرى والمداشر بشبكة الطرق.
- إنجاز مشاريع التراموای المسجلة ودراسة تجهيز مدن أخرى بهذه الوسيلة.
- الاستمرار في بناء السكن الاجتماعي.

- تنظيم محكم لتسيير العمارات والمجمعات السكنية كما هو معمول به في الدول المتقدمة لضمان الأمن والنظافة المطلوبين.
- إيصال الماء الشروب للمدن والقرى.
- ربط شبكة الصرف الصحي في المدن والقرى والقضاء على الصرف الصحي السطحي لما له من أضرار على الصحة ومحيط الحياة.
- تحميل البلدية مسؤولية الحرص على سلامة العمران وتمكينها من الوسائل الضرورية لذلك.
- تحميل البلدية مسؤولية النظافة والإنارة والماء والصرف الصحي والنقل الحضري.
- الإقرار بأن البلدية هي أول واجهة في التعامل مع حاجيات سكانها في مختلف مناحي الحياة وبذلك ترعى علاقات تفاعلية مع المجتمع المدني للبلدية. [1]

التجمع الوطني الديموقراطي:

البرنامج:

- يسعى إلى تحقيق التطور الاقتصادي المتكامل، المتزن والشامل بما يكفل تنمية متوازنة تجعل من البعد -الاجتماعي عاملا جوهريا في تحقيق السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي.
- تقوية وتطوير الخدمة العمومية
- تقوية أجهزة الدولة وتطهير وإصلاح الإدارة العمومية لأنها الأداة الأساسية لكل عمل تنموي وإصلاحي أو تحسين خدمات أجهزة الدولة من خلال إعادة الاعتبار.
- تكفل الدولة بالخدمة العمومية وإنجاز السكن بكل أنواعه والتعليم والعناية الصحية والعلاج والوقاية والمحافظة على البيئة.
- اعتبار الحركة الجمعوية الشبابية شريكا اجتماعيا مهما لا بد من تفعيله في مسعى الحوار والتشاور في جميع القضايا الوطنية بناءا على شعار الحزب "معا نقرر ونسير من أجل إشراك المواطنين".
- رفع مستوى العرض عبر تقديم تحفيزات للمستثمرين في ميدان السكن.

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،حزب جبهة التحرير الوطني، برنامج الانتخابات التشريعية، ماي 2012، ص ص (11-20).

- ضمان استفادة المواطن من منظومة الصحة العمومية التي يجب أن تحسن خدماتها وترفع من قدرات استقبالها وتعزيز نظام الوقاية الصحية.
- وجوب إعادة الاعتبار للتخطيط بعد التشاور مع الفعاليات والشركاء الاجتماعيين.

حركة مجتمع السلم حمس:

البرنامج:

- الاهتمام بمختلف القطاعات (وتنميتها) الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتنميتها وذلك لحسن التسيير والتدبير والتي تغطي أقضية وحاجات الحياة وخدمة الصالح العام.
- تمكين الشباب من القيام بدورهم في تحقيق النهضة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.
- اعتماد رؤية اقتصادية بديلة تقوم على منهج المشاركة وأولوية الاستثمار وجعل الإنسان محور التنمية وهدفها.
- تحديد أولويات التنمية واعتماد التخطيط.
- ترقية التضامن والتكافل الاجتماعي بين فئات المجتمع والعمل على محاربة البطالة ودعم التشغيل .
- القيام بحملات التنظيف والتطوع (تنظيف الأحياء).

حزب جبهة المستقبل:

البرنامج:

- ضمان لجان متخصصة على بلورة رؤية مجتمعية ضمن برنامج متكامل بنظرة جديدة تتناول مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.
- العمل على تعزيز دور الشباب في الحياة السياسية والفكرية والتنموية.
- العمل على ترسيخ ثقافة روح التطوع والمشاركة الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.
- العمل على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني.
- العمل من أجل إيجاد مخطط للشغل للقضاء على البطالة أو الحد منها.
- إرساء اقتصاد وطني مع ضمان عدالة توزيع الثروة وتطويق جيوب الفقر وتعزيز مبدأ التشغيل.

- القيام بحملات التطوع (التشجير، نظافة المحيط، الأحياء، المقابر...).
- إشراك المواطنين بالحملات التي تقوم بها وكذا نشر أفكار الحزب انطلاقا من العمل الجواري وكذا الملتقيات عن طريق الشبكة العنكبوتية.
- محاولة إعادة البنية التحتية للمدينة كخطوة أولى تليها مشاريع التنمية المستدامة.

حزب تجمع أمل الجزائر

البرنامج:

- تحقيق تنمية اقتصادية منسجمة وشاملة وقوية ودائمة.
- إشراك المواطنين في تسيير الشأن العام وذلك من خلال تأخيرهم وترسيخ قيم الحرية وروح العدالة
- والمبادرة والمسؤولية
- بناء الفرد الصالح الايجابي والمتوازن في إبعاده الروحية والفكرية والسلوكية.
- العمل على التكفل بانشغالات المشروعة للمواطنين خاصة العمل، السكن، العدالة، الصحة، التعليم، تعيين الإطار المعيشي .
- بناء مجتمع منتظم متماسك، متضامن، منتج ومتعايش.

النقابات:

الاتحاد العام للعمال الجزائريين:

البرنامج:

- الحوار الاجتماعي الذي يسمح بتنظيم التشاور في جميع المسائل المرتبطة بالنمو الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، وخلق إجماع على الطرف تقارب للحلول من أجل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للمؤسسات.
- تحسين ظروف العمل والحياة (خلق ديناميكية تعطي معنى الاستقرار والانفتاح الاجتماعي الفردي والجماعي).

- وضع إجراءات التحالف "الشراكة الإستراتيجية حول أهداف عملية ترمي إلى مستقبل مشترك للمجتمع في المجال الاقتصادي والاجتماعي من أجل التنمية القوية والمستدامة والتوزيع العادل لثمار التطور.
- الحوار الاجتماعي للتعامل مع المشاكل الجارية وإيجاد الحلول لها.
- العمل على التحسين المستمر للخدمات العامة وخاصة التعليم، الصحة، الإسكان والتكوين المهني والتعليم العالي والتي تعتبر ناقلات مهمة لتماسك القيم والتضامن الاجتماعي.
- تشجيع الاستثمار المحلي للتنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل.
- تشجيع روح المبادرة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- خلق أسواق محلية دائمة من أجل القضاء تدريجيا على الأسواق.

الإتحاد العام للمقاولين الجزائريين:

البرنامج:

- مراقبة أفضل للمقاولين من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتحسين المحيط الذي تتوفر فيه مؤسسات القطاع.
- تقليص آجال منح عقود الملكية وتسوية النزاعات المحتملة لدى المحاكم.
- تخليص نشاط المستفيدين من البيروقراطية لا سيما بالنسبة لمؤسسات قطاع البناء والأشغال العمومية والري.
- مراجعة معدل الضريبة ومحاولة التخفيف من قيمها.
- الدعوة إلى رفع العراقيل التي تواجهها المؤسسات المقاولاتية وتحريرها.
- تأييد كل المساعي التي تؤدي إلى تحسين صورة المدينة إلى الأحسن عن طريق التخطيط الجيد للمشاريع.
- استيعاب متغيرات واقع المدينة ومحاولة إصلاحها.
- ترسيخ روح التضامن والتعاون بين المؤسسات المقاولاتية من أجل النهوض بتنمية المدينة مستقبلا وتعزيز دورها.

- إنجاز مشاريع داخل وخارج تراب الولاية، كإنجاز المساكن، المساحات الخضراء التهيئة الحضرية، والاهتمام بكل إنشاغالات السكان فيما يخص السكن والمرافق التابعة له حتى يتسنى مستقبلا تطبيقها وتفعيلها.
- الاعتماد والاهتمام بالسياحة باعتبارها تحسن من صورة المدنية إلى الأفضل، وعن طريق بناء وتوفير كل الهياكل والمرافق السياحية والتي يحتاجها السائح.

نقابة ترقية العمران:

البرنامج:

- المشاركة بإبداء الرأي فيما يخص البناء والتعمير وتقديم الاقتراحات حول تخطيط المشاريع.
- المشاركة في الأيام الدراسية والحملات التحسيسية حول المسائل المتعلقة بالبناء والتعمير.
- تقديم النقاط السوداء في المدينة وذلك بمعرفة الرأي العام بأهمية العمران.
- محاولة خلق وزرع بين سكان المدينة ثقافة عمرانية وحضرية تنمي نوع من المبادرات التي تجعل من ساكن المدنية إنسان حضري.
- الاهتمام بالفضاءات واحترامها عن طريق إعطاء أهمية للسكن من حيث التوزيع الفضائي ومراعاة الجانب الاجتماعي لقاطنيها.

- إعطاء أولوية وأهمية للمدن الجديدة حتى تكون أكثر ملائمة من حيث الوظيفة.

النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية:

البرنامج :

- إعادة الاعتبار لممارسة الحق النقابي والنضال من أجل الوصول إلى الرخاء الاجتماعي والاقتصادي والمستوى اللائق من المعيشة وظروف العمل الجيدة والأجر المرضي وفرصا ملائمة للاستخدام والمشاركة في دفع التنمية ومن أجل هذه الأهداف تم وضع برنامج محدد في إطاره الزماني والمكاني يتسم بالموضوعية والواقعية.
- ضبط الممتلكات ووضع سياسة رشيدة لتسييرها.

- تقديم مشاريع اقتراح تعديل القوانين الاجتماعية.
- إرساء علاقات تعاون وتبادل الخبرات والتجارب وتكريس التضامن.
- أما في مجال التنمية الحضرية تكتفي بدور الملاحظ.

نقابة المهندسين المعماريين:

البرنامج:

- توحيد الجهود والمواهب ووضعها تطوعا في خدمة الجميع.
- استعادة مكانة المهندس المعماري في المجتمع الجزائري كفاعل ثقافي لا يمكن تجنبه، باعتباره فاعلا رئيسيا في التنمية المستدامة و التهيئة الإقليمية و نوعية الحياة، و جودة البناء، ونوعية المعيشية والتماسك الاجتماعي:بجعله الموضوع الوطني في الممارسة المهنية.
- المشاركة في إعادة تحديد ما ينبغي أن يكون الدور الاجتماعي للمهندس المعماري في مجتمع الغدوإعادة تحديد المسائل المعمارية في مجتمع إجمالي يشهد تغييرات قوية وسريعة. كما أن تحديات القرن الحادي والعشرين مختلفة تماما عن تحديات القرن السابق.
- المطالبة بوسائل تكوين أولية بما تتماشى مع الطموحات المجتمعية الفعلية: يجب على نقابة المهندسين المعماريين الجزائريين أن تصبح فضاء تجمع و تحديد للمهندسين المعماريين المطلعين، و المكونين و الحاملين لقيمة مضافة نوعية، و لقيم و ضمانات لعملائهم، و للمجتمع.

الجمعيات:

جمعية حماية البيئة وتجميل المحيط:

البرنامج:

- إقامة حملات التطوع لأحياء المدينة وذلك بإشراك المواطنين (تنظيف الأحياء السكنية).
- إقامة حملات تحسيسية في الوسط المدرسي وإنشاء النوادي الخضراء بالمؤسسات التعليمية.
- إحياء الأيام العالمية خاصة عيد الشجرة "21 مارس" من كل سنة مع إقامة معارض بيئية بأهمية الشجرة مع حملات تطوعية لغرس الأشجار.

- إقامة حملات تحسيسية للنظافة العامة بين السكان وتنظيم دورات ومسابقات لتلاميذ المدارس (الرسم في كل ما يتعلق بالبيئة والمدنية).
- حملات تحسيسية في المدينة (تحسيس تجار الخضر والفواكه، أصحاب المِرشات والحمامات).
- تنظيم دورات رياضية ما بين الأحياء السكنية بملعب البلدية.

جمعية حي لحسن مرير:

البرنامج :

- تشجيع السكان على إنشاء مشروعات اجتماعية بالاعتماد على الجهود الذاتية
- توفير مرافق الخدمات العامة كالمياه والكهرباء والغاز الطبيعي والصرف الصحي وشبكة المياه.
- تشجيع الشباب على المشاركة في مشروعات الخدمة العامة كتمهيد وشق الطرق وطلاء الأرصفة.
- خلق فضاء للبيئة وحمايتها مع طلاء الأرصفة والشوارع .
- المشاركة في حملات التطوع الأسبوعية.
- إخبار السلطات المحلية بضرورة توفير:
- السعي إلى استفادة الساكنة للحصول على السكن الاجتماعي.
- إنجاز ملعبين جواريين يضمان مختلف الأنشطة الرياضية.
- إنجاز مركز تجاري يحتوي على محلات تضم أنشطة تجارية متنوعة.
- توفير الإنارة العمومية من خلال إخبار الجماعات المحلية.
- شبكة الطرق وتعبيدها.

جمعية شباب التنمية والنهضة:

البرنامج:

- التوعية من خلال حملات تحسيسية للحفاظ على البيئة من حيث النظافة والتشجير بين فترة وأخرى.
- تكوين نوادي خضراء في المدارس لتجنيد التلاميذ للحفاظ على البيئة.

- تشجير الأحياء و المساحات التي تسمح بها البلدية وإقامة بها مرافق الترفيه للعائلات وألعاب الأطفال.
- وضع رئيس لكل حي يكون مسؤول عليه أمام البلدية ومحاولة وضع قوانين وغرامات على الأفراد الذين يخلون بنظام الحفاظ على البيئة وإفساد الأشجار.

الجمعية الولائية الكاهنة للسياحة والتراث:

البرنامج :

- المشاركة في مختلف الأنشطة التطوعية والتربوية (بيئية، ثقافية، تربوية).
- العمل التطوعي هو الأساس ومن مرتكزات عمل هذه الجمعية (نظافة، تشجير، سياحة).
- التعاون السياحي والتبادل الثقافي داخل الولاية وبين الولايات لتبادل الخبرات.
- توسيع الثقافة السياحية وحماية المعالم التاريخية والأثرية .
- تشجيع الصناعة السياحية وتطويرها.
- ترقية وتطوير السياحة الجبلية والهيدرومعدنية.
- تنظيم معارض للصناعات التقليدية.
- حماية الموروث الثقافي الوطني والمحلي.

الرابطة الولائية لنشاطات الهواء الطلق، التسلية وتبادل الشباب.

البرنامج :

- تنظيم وترقية نشاطات الهواء الطلق لمراكز الهواء الطلق (رحلات، تخيم، تجوال).
- تبادلات الخبرات مع الشباب عن طريق إشراكهم وإعدادهم في تنفيذ وتقييم النشاطات المقاولاتية في مؤسسات الشباب.
- القيام بحملات تطوعية داخل الأحياء السكنية، وإنشاء النوادي البيئة والرياضة والترفيهية.
- إقامة دورات ما بين الأحياء والبلديات في مختلف الرياضات الترفيهية.
- تنظيم منتديات للشباب حول مختلف القضايا التي تهمهم وتشغلهم لتبادل وجهات النظر والوصول إلى الحلول المناسبة.

- -ترقية العمل التطوعي: يعد دافعا من دوافع التنمية ودافعا أساسيا لغرس ثقافة التحضر وتدعيم روح التخلص والتعاون في المجتمع من خلال:
- تنمية وترقية ثقافة التحضر لدى الشباب وتطوير أشكالها ومجالات تدخلها.
- تحسيس الشباب بضرورة الانخراط في الأعمال والأنشطة ذات المنفعة العامة.
- تجنيد الشباب في نشاطات التعاون والتضامن.
- إنشاء شبكة للشباب المتطوع (تنظيم حملات تنظيف، ورعاية البيئة، والاعتناء بالمظهر الجمالي للبنايات والمؤسسات).

الملحق رقم 3

الصورة رقم01: القطاعالحضري الثاني (السعادة)

الصورة رقم02: القطاعالحضري الرابع، طريق زوي

الصورة رقم03: القطاعالحضري الخامس، طريق حي المحطة

الصورة رقم04: القطاعالحضريالحادي عشر (المنشار)

(المصدر: مصلحة العمران، بلدية خنشلة)

ملحق رقم 4

جدول رقم 48: يبين أعضاء لجنة التحكيم

اسم المحكم	التخصص
الاستاذ الدكتور: العايش عبد العزيز	علم الاجتماع
الدكتورة: حمزاوي سهى	علم الاجتماع
الاستاذ الدكتور: عوفي مصطفى	علم الاجتماع
الاستاذ الدكتور: شنافي ليندة	علم الاجتماع
الاستاذ الدكتور: دليمي عبد الحميد	علم الاجتماع
الدكتورة: بن رمضان سامية	علم الاجتماع
الدكتور: باديس عبد القادر	علم النفس

الملحق رقم 5

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور – خنشلة –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

تخصص علم اجتماع المدينة/تنظيم وتنمية

استمارة بحث حول

دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الحضرية

دراسة ميدانية لأحزاب ونقابات وجمعيات بمدينة خنشلة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية

تخصص : علم اجتماع المدينة/ تنظيم وتنمية

إعداد الطالب : **إشراف الأستاذ الدكتور :**

بوسالمي عامر العايش عبد العزيز

المشرف المساعد الدكتورة:

حمزاوي سهى

بيانات هذه الاستمارة لا تستخدم إلا لإغراض علمية

ضع العلامة × أمام الإجابة التي تراها مناسبة في الأسئلة المعلم بنعم أو التي لها مجموعة خيارات

2018/2017

دليل مقابلة موجه لرؤساء مؤسسات المجتمع المدني.

1 – السن: ..... سنة.
2 – المستوى التعليمي: .....
3 – الحالة الاجتماعية والاقتصادية: .....
4 – الخبرة في الميدان: .....
5 – هل لديكم مقر خاص بمؤسستكم: .....
6 – ماهي مدة تكوين مؤسستكم: .....سنة.
7 – ما هي أهم البرامج التنموية التي تحتويها مؤسستكم؟
.....
8 – هل هناك معرفة للرأي العام بطبيعة نشاطكم؟
.....
9 – هل تشارك مؤسستكم في برامج التنمية الحضرية؟
نعم ☐ لا ☐
إذا كانت إجابتكم بـ:''نعم''، ماهي صور هذه المشاركة؟
.....

في حالة الإجابة بـ: ''لا''، لماذا؟

.....

10 – ماهي أنواع الخدمات الحضرية التي تطرحها مؤسستكم؟

.....

11 – هل يوجد لديكم قاعدة بيانات ومعلومات واقتراحات حول طبيعة مشاريع التنمية الحضرية؟

.....

12 – ما مدى وعيكم بأهمية العمل التطوعي في مجال تنمية المدنية؟

.....

13 – هل لديكم تمويل ونشاط مالي يساعد مؤسستكم على تحقيق أهدافكم؟

.....

14 – هل لديكم دور فاعل ومؤثر في أخذ القرارات على مستوى التخطيط والبرمجة والتقييم لبرامج التنمية الحضرية؟

.....

15 – ماهي طبيعة نشاط مؤسستكم حسب رأيك؟

.....

16 – هل هناك شراكة بينكم وبين المجتمع؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بـ:''نعم''، فيما تتمثل؟

.....

17 – ماهي المشاكل التي تعاني منها مؤسستكم؟

- مشاكل مالية ☐
- مشاكل إدارية ☐
- نقص الكوادر المتخصصين ☐
- عدم مبالاة السكان ☐

أخرى تذكر: .....

18 – هل تشاركون في برامج التنمية الحضرية من طرف الأجهزة الحكومية؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بـ: ''نعم''، ماهي أشكال هذه المشاركة؟

تمويل ☐ إدارة ☐ المساهمة في ورشات العمل ☐ تسويق ☐

أخرى تذكر: .....

في حالة عدم وجود مشاركة، ما هو السبب حسب رأيك؟

.....

19 – ماهي احتياجاتكم لتحسين مستوى أداء مؤسستكم في مجال التنمية الحضرية؟

.....

.....

20 – ماهي أهم الخدمات الحضرية التي يجب توفرها من ناحية التحسين والتنوع والانتشار؟

.....

21 – هل هناك تشجيع من جانبكم لفئة الشباب للانضمام والمشاركة في مؤسستكم؟

.....

22 – كيف يتم إشراك السكان بالمشروعات التنموية التي تقترحونها؟

.....

23 – هل هناك عراقيل من قبل السكان في تنفيذ برامج التنمية الحضرية؟

.....

24 – ماهي الأطر التنظيمية التي تتبعونها للمساهمة في نشاطات التنمية الحضرية؟

.....

25 – ما هو مجال تعاملكم مع الحكومة؟

.....

26 – ماهي أهم المشاريع التي ترونها مناسبة لتحسين صورة المدنية مستقبلا؟

.....

27 – ماهي أهم الوسائل التي تعتمدونها لتحفيز المتطوعين؟

.....

28 – هل يمكن إتاحة المعلومات عن أنشطة مؤسستكم ومصادر تمويلها لدى الرأي العام؟

.....

إستمـــارةالإستبيان:

ضع العلامة * في المكان المناسب:

أولا: بيانات عامة:

1 – السن: ..... سنة.

2 – الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

3 – مكان الميلاد: ☐ مدينة ☐ ريف

4 –الحالة العائلية: ☐ أعزب ☐ متزوج

☐ أرمل ☐ مطلق

5 – المستوى التعليمي: ☐ أمي ☐ يقرأ ويكتب ☐ إبتدائي ☐ متوسط

☐ ثانوي ☐ جامعي

6 – مكان الإقامة: .....

7 – لماذا اخترت الإقامة في هذا الحي:

- قربه من مكان العمل
- توفر المرافق والخدمات الضرورية
- قربه من وسط المدينة
- قربه من مكان تمدرس الأطفال

أخرى تذكر:

.....

8– هل لك علاقة بجيرانك؟

☐ نعم ☐ لا

9 - هل تتبادل الزيارة معهم من حين إلى آخر؟

.....

.....

إذا كانت الإجابة بـ:''لا''، لماذا؟

.....

.....

10– هل يسمح لك وقتك بمعاونة جيرانك حين يكون الأمر متعلقا بحيك؟

☐ نعم ☐ لا

11– في حالة الإجابة بـ: ''نعم''، ماهي أشكال هذا التعاون حسب رأيك؟

.....

.....

12– هل تشارك في تنمية حيك؟

☐ نعم ☐ لا

إذا كانت الإجابة بـ: ''نعم''، ماهي الأسباب التي دفعتك إلى المشاركة؟

- أسباب اجتماعية، ☐ن الجيرة
- أسباب ثقافية، ميلك للعيش في وسط حـ☐ي نظيف
- أسباب اقتصادية، توفر ☐لى المال
- أسباب سياسية، مر☐ القيادي

أخرى تذكر:

.....

13– حسب رأيك، ماهي أنواع النشاطات التي ينبغي على السكان أن يساهموا فيها؟

- تأمين ا☐فة العامة
- إعادة ترتيب المناطق المدنية التي ينتشر فيها الق☐والعمران
- تحسين الأرصفة والشوا☐وتجميلها
- تجميل الأبنية وبخاص☐واجهات
- تنظ☐نقل العام
- تنظيم المرافق والـ☐ت العامة
- ☐يم السير
- تنظيم ا☐ئق العامة

أخرى تذكر:

.....

14– كيف تلعب الخدمات والمرافق الحضرية دورا في الحياة العامة للسكان؟

.....

.....

15–حسب رأيك، هل توفير هذه الخدمات والمرافق الحضرية للسكان يزيد من إمكانية المحافظة عليها؟

.....

.....

16– هل يتم إشراككم في المسائل التي تتعلق بحيكم؟

☐ نعم ☐ لا

في حالة الإجابة بـ: ''نعم''، ماهي صور المشاركة حسب رأيك؟

.....

.....

17– هل الاقتناع بأهمية التنمية الحضرية من قبل السكان يشجعهم على المشاركة فيها؟

☐ نعم ☐ لا

في حالة الإجابة بـ:''نعم''، كيف يتم ذلك؟

.....

.....

18– هل يحتاج حيكم لمشاريع تنموية؟

☐ نعم ☐ لا

في حالة الإجابة بـ:''نعم''، ماهي نوعية هذه المشاريع؟

- إقامة مرافق اجتماعية وثقافية
- إقامة مساحات خضراء وحدائق
- إقامة شبكات المياه والصرف الطبيعي
- إقامة شبكات الصرف الصحي
- تعبيد الطرق وصيانتها
- إقامة الإنارة العمومية

أخرى تذكر:

.....

19– هل يعاني حيكم من مشكلتي التلوث وعدم النظافة؟

☐ نعم ☐ لا

في حالة الإجابة بـ: ''نعم''، من يقوم بتنظيف الحي؟

☐ السكان

- ☐ال البلدية

☐ جمعيات

أخرى تذكر:

.....

20– هل واجهتك صعوبات روتينية مع الهيئات الإدارية؟

☐ نعم ☐ لا

في حالة الإجابة بـ: ''نعم''، أذكرها؟

.....

.....21– ماهي الصعوبات التي تعترض مشروعات التنمية الحضرية حسب رأيك؟

.....

.....

22 - أين تتوجه في حل المشاكل المتعلقة بحيكم؟

الجم☐ت المحلية رؤساء الأحز☐السياسية رؤ☐الجمعيات رؤ☐ النقابات

أخرى تذكر:

.....

23– ماهي أعقل طريقة لإيصال انشغالاتكم المتعلقة بحيكم إلى السلطات؟

الإعلا☐ المكتوبة☐ الإذاعة ☐ الجرائد الإتصال الشفهي المباشر

أخرى تذكر:

.....

24– هل أنت منخرط في:

☐زب سياسي☐اتحاد نقابي ☐عية خيرية ☐معية ثقافية ☐جمعية دينية ☐معية الحي

أخرى تذكر:

.....

25– هل تشاركون في الانتخابات والانتخابات السياسية؟

☐ نعم ☐ لا

إذا كانت الإجابة بـ:''لا'' ، لماذا؟

.....

.....

26–هل القيام بمعالجة مشاكل المدنية من طرف مؤسسات المجتمع المدني يزيد من إمكانية الانخراط بها؟

☐ نعم ☐ لا

27 - ماهي الهيئات والمنظمات التي تنتمي إليها؟

.....

.....

28– هل هناك اهتمام من طرف الجماعات المحلية بانشغالاتكم؟

☐ نعم ☐ لا

إذا كانت الإجابة بـ: ''نعم'' ، كيف يتم ذلك؟

.....

.....

29– هل تشارك في مشروع تنمية حيكم من طرف الجماعات المحلية؟

☐ نعم ☐ لا

إذا كانت الإجابة بـ:''نعم''، ماهي صور هذه المشاركة؟

☐ مساهمة مالية المساهمة في تخطيط المشاريع المساهمة في تحقيق المشاريع

المساهمة في تنفيذ المشاريع المساهمة في تصميم المشاريع وتنظيمها

المساهمة بفكرة الانخراط في وقت العمل ☐ إدارة

أخرى تذكر:

.....

في حالة عدم المشاركة، لماذا؟

.....

.....

30– ماهي أساليب وأنواع تشجيع الأجهزة الحكومية لإنجاح مشاريع التنمية الحضرية؟

تقديم مساعدات مادية ☐ تثقيف العام ☐ برامج تدريب ☐ مساعدة السكان ☐ توفير فرص التعلم

أخرى تذكر:

.....

31 - من هم القائمون على مشروعات التنمية الحضرية؟

☐ البلدية ☐ مؤسسات المجتمع المدني ☐ الولاية ☐ السكان ☐ القطاع الخاص
أخرى تذكر:

.....

32– هل هناك تدخلات من طرف قادة مؤسسات المجتمع المدني على مساعدتكم وتزويدكم بالخدمات الحضرية؟

☐ نعم ☐ لا

في حالة الإجابة بـ: ''نعم'' ، هل يتم تطبيقها؟

.....

.....

في حالة الإجابة بـ:''لا''، ماهي العراقيل التي تعيق عمل هذه المؤسسات في رأيك؟

☐ عدم توفر الإمكانيات المادية ☐ عدم الوعي بأهمية العمل التطوعي
☐ عدم ثقة السكان في مؤسسات المجتمع المدني ☐ التوجهات السياسية
☐ قلة الخبرة لدى مؤسسات المجتمع المدني ☐ الانشغال بالأعمال الخاصة
أخرى تذكر:

.....

33– ماهي الصعوبات التي تعيق التنمية الحضرية من وجهة نظرك؟

- عدم وعي أفراد المجتمع بأهمية وأبعاد التنمية الحضرية
- قلة الموارد المالية
- قلة الموارد الاقتصادية
- هجرة سكان الأرياف إلى المدن
- عدم وجود المختصين
- سوء التسيير من قبل الإدارة المحلية
- جمود العادات والتقاليد
- تبعثر التجمعات السكانية

أخرى تذكر:

.....

34– ماهي الوسائل التي تدفع للتعاون بين السكان ومؤسسات المجتمع المدني؟

- زيارة قيادات هذه المؤسسات إلى الأحياء السكنية
- مقابلة أعضاء هذه المؤسسات للسكان بصفة منتظمة
- استماع قادة هذه المؤسسات لانشغالات السكان
- قدرة هذه المؤسسات على إيجاد الحلول لمشاكل السكان

- رضا السكان على أداء هذه المؤسسات في مجال ☐ة المدنية

أخرى تذكر:

.....

35– ماهي طرق تشجيع مشاركة السكان في برامج التنمية الحضرية من وجهة نظركم؟

- دعوة السكان إلى لقاءات ☐جتماعات
- تكوين السكان وإعدادهم من خلال تربصات وتدريبهم وتهيئتهم ☐مشاركة
- فتح باب الحوار أمام السكان لإبداء آرائهم واقتراحاتهم بط☐ مختلفة

أخرى تذكر:

.....

36– حسب رأيك، ماهي الطريقة للمساهمة في حل المسائل المتعلقة بحيك؟

- الانخراط في مؤسسات المجتمع المدني ☐
- الانخراط في جمعيات ☐ن الأحياء
- الاستمرار في الشكوى إلى ☐مسؤولين

أخرى تذكر:

.....

37 - ماهي المشاكل التي تعاني منها مدينتك؟

- عدم رصف الشوارع ☐م نظافتها
- وجود البرك ☐ستنقعات
- و☐ المجاري
- انقطاع التي☐ الكهربائي
- ☐طاع المياه
- عدم وجود ☐ائل النقل
- عدم توفر أ☐ن الترفيه
- عدم وجود مراكز وو☐ صحية

أخرى تذكر:

.....

38– هل أنت راض على نوعية الخدمات والمرافق الحضرية الموجودة بمدينتك؟

☐ نعم ☐ لا

إذا كانت الإجابة بـ: ''نعم''، كيف ذلك؟

.....

.....

إذا كانت الإجابة بـ: ''لا''، لماذا؟

.....

.....

39– حسب رأيك، ماهي قنوات الاتصال المفضلة لديك من أجل إشراكك في تنمية مدينتك؟

☐ الإذاعة ☐ الجرائد ☐ إعلانات ☐ ملصقات ☐ التلفزة

☐ دورات المجلس الشعبي البلدي والولائي ☐ مؤسسات المجتمع المدني ☐ لجان الأحياء السكنية

أخرى تذكر:

.....

ملخص الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في رصد مدى فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في دفع عجلة التنمية الحضرية إلى الأمام، ومعرفة العلاقة والاعتماد المتبادل بينهما (المجتمع المدني والتنمية الحضرية)، والكشف عن ما إذا كانت هناك مشاكل وعراقيل تحد أو تعطل هذه الفاعلية، وكذلك الوقوف على مدى وعي السكان بأهداف وبرامج سياسات التنمية الحضرية وانسجامها مع احتياجاتهم ومطالبهم. وفي سبيل تحقيق هذا المسعى انطلقت الدراسة من تساؤل رئيسي مضمونه حول:**مامدى أهمية إشراك مؤسسات المجتمع المدني في برامج التنمية الحضرية؟**. وللإجابة على هذا التساؤل تم صياغة جملة من التساؤلات الفرعية تضمنتها أربعة فرضيات كانت الدراسة الميدانية محكا لاختبارها. أما عينة الدراسة المقدرة بـــ 15 مفردة تم أخذها من مجتمع بحث أول مكون من رؤساء مؤسسات المجتمع المدني، متبعين الأسلوب ألقصدي (عينة قصدية) ، والعينة الثانية هي عينة عنقودية مكونة من أربعة أحياء. وبعد عرض بيانات الدراسة ومناقشتها في ضوء المقاربة النظرية وفرضيات الدراسة والدراسات السابقة تم التوصل إلى النتائج التالية: **أولا**، تؤدي مؤسسات المجتمع المدني دورا حيويا في تنشيط الحراك المجتمعي باعتبارها أهم قنوات المشاركة المجتمعية(مشروع نظافة الأحياء وجمع القمامة وذلك من خلال تنفيذ حملات تنظيف تطوعية أيام العطل)**. ثانيا:** بالرغم من الاعتراف بأهمية الجهود والعمل التطوعي في المجتمع، وما يمكن أن يحققه من إيجابيات تعود على المجتمع والمتطوعين أنفسهم، إلا أننا كثيرا ما نجد بعض العقبات التي تقف أمام الجهود التطوعية لمؤسسات المجتمع المدني. **ثالثا:** إن نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية بين سكان الأحياء والتأكيد على إرادتهم وجذبهم إلى ساحة الحياة التشاركية، يبرز وعي السكان. **رابعا:** نجد أن معظم مبادرات السكان كانت ورائها تجمعات تلقائية نتيجة الحاجة الماسة لهذه المرافق والخدمات، فلا نكاد نسجل أي اصطدام بين مصالح السكان والجماعات وأهداف ومشروعات التنمية الحضرية.

Résumé :

L'importance de cette étude est de surveiller l'efficacité des institutions de la société civile dans l'avancement du développement urbain et de détecter s'il existe des problèmes ou des obstacles qui limitent ou nuisent à cette efficacité, et aussi connaitre à quel point la Population est consciente des objectifs et des programmes de politiques de développement urbain et leur compatibilité avec leurs besoins et leurs demandes. Pour réaliser cet effort, l'étude a débuté par une question majeure: Pourquoi est-il important d'impliquer les institutions de la société civile dans les programmes du développement urbain? Pour répondre à cette question, une série de sous-questions ont été formulées, et incluses dans quatre hypothèses. L'échantillon de l'étude, estimé à 15 organismes, et qui constituait la première communauté de recherche était constitué des chefs des organisations de la société civile. Le deuxième échantillon est un échantillon de grappe composé de quatre quartiers, physiquement et esthétiquement différents. Pour l'outil d'étude, un "interview" a été préparé pour les responsables de la société civile avec 28 questions et un questionnaire de recherche "Questionnaire pour les résidents des districts », contenant 39 questions, réparties selon les hypothèses de l'étude. Les résultats suivants ont été obtenus: Premièrement: les organisations de la société civile jouent un rôle essentiel dans l'activation de la mobilité de la communauté. Deuxièmement: Tout en reconnaissant l'importance des efforts et le travail bénévole dans la communauté, mais nous trouvons souvent des obstacles en face des efforts volontaires des institutions de la société civile. Troisièmement: la diffusion de la culture de l'auto-initiative parmi les habitants des quartiers en mettant l'accent sur leur volonté sur la vie participative, a mis en évidence la prise de conscience de la population Quatrièmement, la plupart des initiatives de la population étaient automatiques, en raison de la nécessité urgente de ces installations et services.